

حاشية على شرح الرحمة

①

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢ قوله غوامض القرآن قد مرأى لقد تصدى لسطاطيه - في اطلاق القدير على غيره سبعة ذرية خلفه والراعي النسخ ١٢

قوله عند من يجلس بين العلمين القضاء - فيه اطلاق العلويين وهو ممنوع ١٢

١٣ قوله يعلم ضرورة من الدين - ان كان مخالفا للمسلمين ١٢

قوله اذ بالنقلية المحض - ان لم يخالفه بعد ١٢

١٤ قوله لا بعد انكار الاتحاد بين العلم والمعلوم - معلوم ان القول بالاتحاد

عنده من ليقول ان العلم الضرورة الحاصلة عند العقل وهو قول باطل

عندنا الحق انه الحالة لا بطلانية فلا اتحاد فلا انشغال ١٢

١٥ قوله من الصفقة ان يحكم - الانفعال النفسية ١٢

١٦ قوله ليس بذاك حكم اصلا هذه الامتاع من المصنف السلام للامام ابن

داما جبر الاثرية الكبرياء فقد قالوا ثبت بعض الاحكام كما بانك

لفصله شرعا في حاصلي البحث في الصفحة الثانية ١٢

١٧ قوله الارادة واحدة - او من الامل الثالث لنفاة العقلية ١٢

قوله لا يمكن دفعه نعم برد النقص بفعل الباري - اقول وجوب الفعل على

حسب ما تعلقت به الارادة واجب قطعا ولا جاز التخلف وهو محال

دنه الوجوب انما اناده تعلق الارادة فكان محققا للاختيار لا لانه

وهو الفعل والترك من المختار انما تكون قبل صدور الفعل عنه بالاختيار ايا

صين الضرر ولا معنى لذلك الصفح كما لا معنى لها بعد وقوع الفعل وكونه

(٢) مختار الفهم منه الفعل والتركيب الزمى ودقوع الافعال فيما لا يزال ناسل فانه
 حق لا شك ولكن لم يخل الاشكال الا بان يدعى ان تخلق الارادة الله
 زلية ليس ازلياً ولا حادثاً بل من التجددات كالمحدثات المجلدة التي لا يخلط
 لها من الوجود فلا تسبب حوادث لعدم الوجود فلا تحتاج الى موجب اذ لم توجد
 كالعمى بغير البصر والعباد بالله تعالى فانه مستجد وليس بوجوده اذ لو كانت الامور
 موجودة لكانت ازلية لان في الازل كل شيء سوى الله وصفاته معدوم
 فتكون اما واجبة الوجود او يكون الله تعالى تاماً بهد على كل فيستحيل زوالها
 فيستحيل وجود العائشات فافهم دالة المسؤل محل كل محضل ومعيهم كالملاذ
 لكن يسلطه ان هذا التجدد لا يكون واجبات ولا مستعادات الا ما تحدد على ملكه
 الشفيع فلا يكون الا بمقتضى والممكن لا بد له من الاستناد الى الجاهل فيجود
 الاشكال ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وسياتي ٩٩ ان الاعتباري
 الفيض لا يستغنى عن التوسل

قوله وما في فعله - عليه حرمانا ١٢

قوله بتجوز الصفات الاضطرابي بالحسن والفتح خرق الاجماع - اقول عليه
 يقول ان الاجماع وقع على ما هو اضطرابي تحت اما ما صدر بالاختيار
 فهو وصف بما دان كان الاختيار لا عن اختيار كالمكره اذ قتل مسلماً
 ففعله قبيح قطعاً وان كان مضطراً اليه فائماً ١٢

قوله بتجوز الخلف - اقول جريانه في العبارة الالهي العبد وادخل بان
 يقال ارادته تعالى لا تعهد بعبادة اخرى والاسباب فتكون باله
 بحباب فيلزم الشرب ١٢

قوله اي اختيار الشق الثاني اما قوله يلزم النزج من

(٣) قوله في توجيه التكليف به اذ انت تعلم - لكن محل الحق انها اسم ببلدية
(3) فقط بل معنى كما نرى عليه في المتأثرة وغيره ١٢

قوله والشوق اليه مصروف العبد اختياره - اقول هو مختار في هذا الصنف
ام مضطربان مضطربان اما لا اضطرار وان كان مختاراً فلا بد له من اختيار
اخر لمصروف به هذا الاختيار الى الفعل والشوق العكس الى ذلك الاختيار
فاما يتسلل ادبتي الى الاضطرار رتبة اقال الرازي والتفتازاني وغيرهما
ان المحققين على الانتهاء الى الجرد ان الانسان مضطرب في صورة مختاراً
قوله تمام هذا الاستعداد والصلوح بحلق العبد - فلا تخلف ان عدم المانع شرط
التأثير ١٢

قوله وهذا لا ينافي الوجوب - حاصل الجواب نعم قوله ان الاختيارى ما يصح
معه وتركه الا الجواب عن الافعال الالهية ١٢
قوله واما القدرة بمعنى ان يصح الفعل والترك التي - به انصاح باختياره
في معنى القدرة ما عليه الفلاسفة رد ما عليه علما واما المتكلمون فيسبحون بالوجوب
عنه لا عليه وبه هو منسوب الفلاسفة ١٢

قوله ودون الترك ترجيح - اقول الارادة هي حجة عندنا ١٢
قوله اذ لا مرجح هناك يحل - اقول الترجيح من الارادة واليجاد من القوة
فان تذهبون ١٢

قوله الترجيح منه وان اراد منه - قد قدمتم ان الرجح يجوز ان يكون
قوله وان رجح احد ثنائياً في الحكمة - اقول رجحاً يشمل كل من الفعل
والترك على الحكمة - فكيف يجب بائنه سناداً لو كانت الحكمة فوجبه
لرجحاً واجبة التقضي ان تحذفهم فانهم مبادك ان تخفروهم فانك

(٤)

(٥)

انت العزيز الحكيم فان عندك عندك الحكمة دون مغفر لمحكمة فان الرب عز وجل
قوله لا يمكن ان يتعلق ارادته - اقول ساذله ان يقول به نانه الجبرضا
للافتوب به ١٢

قوله في غير مقام لوجوب الفعل - اقول هذا وجوب دلاصق وصق هو
للافتوب بل لا اختيار ولا حقيقة عدمه نقص يجب تزييه المولى تعالى عنه الملزوم
مختلف مراده عن ارادته ١٢

قوله عند تعلق الارادة - فيقول الحكمة من باب العلم دون الفعل فالسفة
من باب الجبر والارادة تعالى تعالى فيه وعلم على ضروريا من الدين وانه
سجدة تعالى لا يريد ولا يفعل الا ما فيه الحكمة البالغة اما انه لا يمكن لاراد
قال الله تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء ان يريد ان يفعل خلدت
الحكمة بحيث صار تقدير ايجاد الفعل خلدتها توجه عليه الا عراضا في الطرق اليه
النفوس غير مبين ولا مبين بل يفعل بالشاء وحكم ما يريد ولا يقع منه شيء يقي
انه اذا جاز تعلق ارادته بفعله الطرفين فلم يتعلق باحد ما دون الآخر
اجابوا عنه بان شان الارادة ترجيح احد المتعادين من دون ترجيح وسرد
عليه الشارح ما لا يظن انكنا على شرح الفا صدم ١٢ مع ان المرجح
بها بوجد و يكونه موافق الحكمة ولكن لان الشارح العملة لا يرض بالترجيح
الملم يبلغ الى حد اللجب كما حرج به ١٢ الحمد لله حمد اكثر الملبيا باركانه
كما يجب ان ياد برضى زنة عرشه وعد خلقه ورضي نفسه ويدا وكلاته ظالا
كانت يتخلل هذه المسألة في قلبى ناسمى شائخنا رجب الله تعالى ان
تعديب الطالع لانه محال سفة والرد محال على الله تعالى سيج سادنا
الله شامرة رحمه الله تعالى ان الله تعالى لا يقع منه شيء وكان نفسى

٥٠ بحمد الله تعالى لا تميل الا الى هذا ما كان يتفكر في تقدير الامراض على
 شئ من افعال المولى تعالى بهما في حقنا عللا لذلك كثرت في السمة النقية
 الى في هذا النوع مع امتثال الشريعة واختارته الفياضة رسالتى تفاسح المحرر
 على خدا محقق الجدية ذكرته تفريفا في المحمدية انتصارا للامام النفسى في
 السمة فذكرت تحوله توجيها على سلمكم دما لما نلقى برضى به كما اشرت فيه
 اليه وقد عدتني المولى الكريم بجاه صبيته صلى الله تعالى عليه وسلم الى اذا
 اشكل على امر في اصلا او فرع فربما يترق مثل بارقة في الوضوء او
 في الزكوات الى المسح او في الصلاة فتختلف المسألة بحمد الله تعالى
 مبنيا دنا في ثلثي هذه الليلتين بغير من ذكر القصة المحرم ١٣٢٩
 في صلاة الوتر اذ برقت بارقة الفضل لمحمد تعالى ثلث رات في كل
 راحة مرة واحدة عرفت عميدتي ان الحق في الافعال مع الائمة الدخيرة
 رحمهم الله تعالى ان الله تعالى لا يقيج منه شئ ومعلوم قطعا ان خلق العالم
 حكمة عظيمة بالهوية ولو لم يخلق لم يلزم سفة والالزم الاستكمال بالغير
 تعالى عنه وعن كل نقص علو البراءة ذلك لانه لو لم يخلق لما علف
 الحكمة وظلها سفة والعياذ بالله تعالى والسفة نقص ولو لم يخلق
 لزمه نقص فكان سفة وبالخلق دفع النقص تعالى عنه وعن كل لا
 لسانه وانه من آية الحالات ولذا في كل فعل تفرضونه
 على خلق الحكمة لتعذيب الطامع والتكليف بالمال وغير ذلك
 فان قلت انما فيه دفع النقص بارادة تعالى بالمال الحكمة وان
 لزم ما دعوهم المراد بليس المال بالراد بل بالارادة وهي صفة سجي لا منية
 ولا غيره فلا يكون مستلزما لغيره تعالى قلت الارادة التي هي صفة صفة

ذاتية قائمة به تعالى تعالى من الإضافات دهادف النقص بحى
 من قبل ارادة الملق واللا بما راي من جهة تعلق الارادة بالارادة تعلق
 ارادة تعالى بالعالم وان كان ازليا على التحقيق فليس من صفاته الذاتية
 بل الإضافية والادانات غيره تعالى تعلقا فليزوم الاستكمال بالغير والبيان
 باله تعالى فان قلت اذا كان تعلق ارادته تعالى بقديما فهو غيره لزوم
 قدم الغير قلت ليس التعلق بقديما من اطلاق عليه القديم فقد يجوز بل هو
 ازلي وذلك لان القديم موجود والتعلق اضافة والادضافة لا وجود
 لها في الامكان وانما يقال ازلية كما يقال المكان كل شيء ازلي ما قبل
 الصبح وله الحمد واستقر عمره من التحقيق ان الحكمة من صفاته الكمالية
 وعدمها نقص والبيان باله تعالى اما الفحمة بما وبراها وفي الاموال
 فلا يترتب تعالى اصله بل هو لا يريده ولا نقص الله اعتراض
 والواقع به شيء اصله فلو غلب اهل السموات والارض لعذبهم وهو غير
 عالم بهم كما في الحديث ولذا انه تعالى لا يجب عليه شيء لا لطف ولا
 عمن ولا اصلح ولا اثنائية مطيع ولا تحويل ابلاد ولا ولا علم ان
 قوله تعالى بفعل الله ما يشاء وقوله تعالى ان الله حكيم قدير على صرافيه
 سبحانه ومحضته الملائكة لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وبه ظهر انه قد
 ما قرره هذا العلامة البحر وما قد نشم من بعض الحكماء في العبارة من الجوز في
 السات الى مراعاة بعض ما لا غنى ولا تزيديته منها فقد رجعت عنه والفرج
 صدرى محمد الله تعالى ان ربى لا حكم عليه ولا يصح منه ما فعل بما فعل رايا
 ان تظن فيه اقرا عن سوء الله الكذب من الذين يقولون تجوز الكذب عليه تعالى
 عما يقولون علوا كبيرا فان الكذب في العلمام والعلام صفة وسبب العلمام في

الفعل والمخلق فلا يفتيح فيه تعالى ما فعل دلا ما خلق كما أن ما كان الحمد لله
 الذي هو سائلنا له اد ما كنا لنبتدى لولا ان به لنا الله لقد جاءت رسل ربنا
 بالحق والحمد لله رب العلمين ١٢ ثم رأيت في اليهود نبيت والجزائر للام
 الرباني عبد الوهاب الشراقي قد سره النوراني قال المجت السابح و
 السعديون في بيان ان افعال الحق تعالى كلها عين الحكمة - ولا يقال اننا با
 الحكمة - فكذلك تكون الحكمة - مرجبة له فيكون محكوما عليه لانه تعالى اعلم الخا
 لمين يعلم انه لا ينبغي ان يقلل افعال الحق بالحكمة - اه - ثم نقل عن الشيخ
 الاكبر رضي الله تعالى عنه انه قال في الفتوحات حلقه تعالى لا يميل
 بالحكمة - فيكون معلولا لنا اه - وهذا عين ما بهنئ ربنا الحمد ثم اقول بهذا طبع في
 الحكم الكلي اي بل يجوز عقلا تعلق الارادة الالهية بالحكمة - فيه اما الحكم
 على شئ من الجزئيات بوجوبه دائرنا في نظرنا الى الحكمة - فلا سبيل الى قطعها
 قطعا بل كل فعل ادرك بوجوبه لظن بحكم الحكمة - فالحق انه يحكم العقل
 البشري القاصر للحكمة - اذ ليس معناه الا انا نقطع ان لا حكمه في خلافه
 اصلا اذ لو كان الحكمه في كل الطرفين لما وجب احدى ما يدري الانسان
 بنده فحال ان يحيط العقل القاصر بكل حكمه - فلعن بالظن ان لا حكمه - فيه فيه
 حكمه - اصل واسبابها فلهذا الحكمة - الحكم الدخلا لا تری ان الاجاب
 ان لا يذکر الله تعالى احد ابد اذ تحريم ان يشكر الله تعالى احد ابد اذ
 لا لظن فيه حكمه - ثم ابدى فيها المحقق ابن الهمام الاستبان به ان لو
 دت ما كان فيها حكمه - بالذمة الظاهر السائرة - فلا دحرير الاصول - و
 قال في المسألة - شك توهم (اي صاحب الكفار) واقع فيكون معلوم
 الحكمة - منه به على خلافه فاما قلنا فصل في القصور عن فهمه مناسبتة انشئ

(١٦) للعهدة من ديون ثابتة في الشاهد حيث ثبت في العقل مناسبة قتل الملك
 بعده اذ ظفوه وعفوه عنه الطار والحمد الله سغات اليه تحقير الشاهد
 ثم قال هذا الذي ذكرنا يرجع الى امر اللذرة اما في الدنيا فله نزاع في وقوع
 اللذرة بل في الجواب لموضع باعتبارها والحقيقة لا يوجبونه (على السجدة
 فاما اللذرة) خلافا للمعتزلة وينقدون فيه حكمه له سجي فقد
 تركه وقد حصل نظر وقد لا تدرك كما في البهائم ونحوها فيحكم بحسب
 تطوعا ويعتقد فيه حكمه قسرا من دركها فيجب التسليم له واعتقاد الحقيقة
 في غير ذلك الاعتراض به الحكم والامر لا بال كما يفعل بحكم ربوبية
 وقال عليه وحكمة الباهرة التي قد يقصر عن دركها عقول التكلم واليه يعلم
 وانتم لا تعلمون اعم من تنقضا وقال العلامة في شرح المقاصد ص ٥٥
 جعل اصحابنا تكليفه بالالطاف لمن فزع سئلة الحسن والبقية والطلل
 القول بانها مقيح منه شيء ويجب عليه فعل او ترك لان العلم يقين انما
 محروفي ذلك على ان تكليفه بالالطاف سفيه والفعل الخالي عن الخوف
 محبت وكلها بما يقبح لا يليق بالحكمة والمعتزلة نعم من انبته بقياس الخائب
 على الشاهد فان العقل وحده المنكر من الشرع يستفتح في تكليف
 الموالي عبدهم بالالطاف فونه وقد مرهم على ذلك والجواب ان ذلك
 من جهة قطع المستفيضة بان افعال العباد معللة بالاعراض وان مثل
 ذلك مناف للخوض في التماسه وعلية العالم ولا لذلك تكليف علام الخوف
 اما التنزه افعاله من الخوض اما المقصود حكما ومصالحا لا تنهى اليها
 المعقول فان قيل ملامنا في تكليف التحقيق والمواقفة على الترك لا في
 التكليف لا سررا اخر كما في التحدى قلنا نحن ايضا انما نعتز افعال السرار

٢٠ وضم التكليف افعال التي تقاها بالاعراض

(٩) راجع في ذلك التكليف وفي تثبيت استحقاق العقاب اه مخفرا
ثم اتول ولفظي ربي لوجه اخر از سر داطر ديوانا قول نعم يستعمل ان ليد
منه نماي فعل ادترك للاحكام فيه ليس ذلك ان الحكمة حاكمة عليه تعالى
فيتنتج لو اردنا فمراه موافقا لاراده واللام يمكن ان يريد كما زعم
حاشاه عن ذلك بل كان الحكمة لازمة لارادته بما يريد بان قلت
لذا امانت الحكمة بجميع الوجوه منحرفة في فعل شيء شره خاليا عما به
اصلا فان اراد تركه يلزم الخلو عنها وكذا ان افترقت تركا بحيث لا وجه
للحكم في الفعل فارد فعله قلت فرض باطل وقد يستعمل فان جميع وجوه
الحكمة المحصورة الحقوق لكم والعلمين جميعا ان انقضت في احد الطرفين
ففي الطرف الاخر وجه باهر فاهر وهو الاستغناء والظهار انه يفعل ما يشاء ادانه
هو انفي الحمد دانه فعال لما يريد دانه لا السبيل عما يفعل فيه اوجه عام طام
يشتمل كل ما يقال خاليا عن الحكمة اصلا فبعدم كونه سفاهة ومثابرة وضع شيء
في غير محله ثبت الحمد ان الحكمة لازمة لارادته تعالى تدور معها حيث
دارت داره يستعمل ان يكون شيء من السوء والعيب والمجور والظلم والبهيم
ساغما صلا الى شيء من افعال من صلا به فريد ما يريد باختياره المطلق تمام
الصرف الناصح الذي لا تعبير عليه من جهة شيء اصلا فتا في الحكمة تظهر
فيه نما كان دنيا لك حصص الحق ساداتنا الاشعرية واستبان كما
لشخص والليل انه لا يفيج منه شيء كما لا يجب عليه شيء فان هذه القضية
الاخيرة قد اجمعت عليها ساداتنا انما تريد به والاشعرية وبالحكمة و
هي السنة جميعا بلزما القضية الاولى لزم بانها اذ لو تبحر منه شيء لوجب
عليه تركه اذ لا ينبغي ثابته ان يفعل القبيح لكن لا يجب عليه شيء اجمعا

فوجب ان لا يقع منه شيء اجماعا وله الجحى السامية ولا ينافي ذلك عقلته
الحسن واليقين كما عليه امتنا لا ترد به فان الانعام حاصل عقلا بآ
لنظر الى العبدية لانهم لا يخطئون في الوجه العام الذي ذكرناه في
افعاله تعالى وهو الاستغناء والاطمئنان لا حكم عليه لاحد فاحاله غير محله
كلها حسنة عقلا وشرا جزا دلتها لائمة وسما وله الحمد ١٢

قوله وجوب الارادة للاجل المصلحة - اقول نه اوجب سابق دسوا بطل ونيان
في الاختيار بل ينبغي زحصوله نقص بمسائر المصلحة تعالى منه للزوم كونه متفيدا
بالحكمة محكوما بها لا يستطيع خلقها ١٢

قوله ويجب كونه ازليا سائر الصفات - اقول فاذن يكون من لوازم دلالات
كسائر الصفات فلا يمكن الباري تعالى شانه ان يريده فلهذا في هذا
يسو شوب الجبر تعالى منه ١٢

قوله وقد انكشف لك الفرق بين الاختيار - اقول لا محصل ان كان له في
ما ذكر المصنف ان الوجوب بالاختيار لا يوجب الا ضطرار عند العزلة ١٢
قوله والواجب نه تعالى - اقول ينقل الكلام الى ذلك الاحجاب بل هو
بارادته تعالى واختاره اوله فان كان الثاني اتي الشوب بالجبر تعالى
منه علموا كبراد ان كان الاول نفل الكلام الى ذلك الاختيار فيلزم اما
التسلل في المبدء او الشوب الجبر منه ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم ١٢

قوله فيجب خبرته له تعالى - نعم ذلك هو الوجوب اللدقيق اد عقيم الوجوب
السابق ١٢

قوله من غير وجوب امر مستحيل - الوجوب بالارادة واجب دعه به هو

١١) الحال الواجب تنزيه تعالى عنه والذراة بالوجوب على عكس نه ادبونه

الفلسفة سواء لسوادنا بل الله العفو
قوله منه فلا يخبر سلم الاثر نه والذراة اعلم - اقول كيف يخبر سلم عليه سلم وهو
يطلب منه الية في كل مطاء وماض من بلاد الله لا يعطي الا ما او
جبه حكمة فما كان دسوسه نكرة اي لا يمكن عنه كم ان نتخلق ارادت بخلقها
وان عاخي من بلاد فما عاخي لا نه كان يتاقي منه انزاله ولم ينزل بل
ما كان يستطير لمخالفة الحكمه - دلل حول ولا قو الا بالانه ولا يد العلم
لانه نالج للمعلوم والحكمة عنده لم يسمو به رحمه الله حيث يقول في
شعره تنقائد الانام نفقة الحن والذراة نيت شكري بامعنى
على الله تعالى ليس معناه الاستحقاق نأدكه الذم والعقاب وهو ظاهر
ولا لزوم صدوره منه تعالى بحيث لا يمكن من الترك بناء على استدلاله
مما لا من بسفه او جبل او عبت او نخل او نحر ذلك لانه رفض نقادة
الاختيار دسنا الى الفلسفة الطائفة الحوار اه ناقلت موافا
نكر الوجوب عليه نحن نقول بالوجوب منه قلت ذلك اصطلاح
نتكلم ان الوجوب عليه ما ياتي من قبل غيره فان اء من قبله تنزيه عن
السفه والنفاق نص بوجوب منه لا عليه ولا يدفع العنع واللغوي الوف
العام ان ما لا يمكن من تركه فهو واجب عليه كذا كان عدم الممكن لا يمكن
او غيره الا ترى ان السمللة نسره آخر ابا عليها الفلسفة والفيالكة
لك نير عمون ان الوجوب منه لا عليه والمعتزلة لا يقولون بالوجوب
عليه من قبل غيره بل لنقل ما تلغى ثم ليرجون بوجوب كيت وذيت عليه
في يفتح التحرر من اللغظ مع اهتمام المعنى ١٢

قوله يجب ان يكون اضطراريا - رجع الكلام الى مبدية اعملى اقول العبد
 دان كان الذى اجبت في المبادى ما ما لم ينقص بالعبد ذلك لان
 الحلقا الاضطرار في الواجب القهار من انشد المحرمات واشتغبا ١٢
 قوله ما يلزم قدم الحوادث - ان فرض وجود جميع تلك الموجودات ازلا ١٢
 قوله اد الاستحالة العظيمة - ان فرض عدم شئ منها في شئ من الازمنة
 فان عدمه لا يكون الا لعدم شئ من علته الناقصة ولم حرا الى الواجب بل هو
 قوله وكيف يمكن عدم غير فلا بد له - اقول لكن ان يكون ذلك لعدم عدم الزمان
 الذى اراد الله وجوده الحادث في زمان بلبه وعدم كل جزء من
 الزمان بعد وجوده ما ينشئ من كونه غير فناء الذات فلا وجود له الا تحت
 دامت ما يستفاد من ذلك انك اراد الله تعالى وجوده فاضم ١٢
 قوله تلك العلة ان كان امرا - اي ذلك الجزء من علة وجوده ١٢
 قوله يلزم الاستحالة - وهو استثناء الواجب عنه تعالى علوا كبيرا ١٢ اوقف
 قوله على وجود الحادث - دال ان فناء وجوده لا يلزم مستحقا مع
 وجود عليه بنفس ١٢
 قوله لوجود العلة - لان الموجب لوجوب العلول عنه وجود العلة - هو
 لزوم الرحمان بلا مرجح على تفدير عدم وجوبه كما تقريره في المقدمة
 انشائه ولذا لزوم له منها لان معنى الرحمان بلا مرجح هو الوجود بلا مرجح
 ونداه الا لعدم سبب في وجوده كما ان السبب محدود في عدم وجوبه
 عند وجود العلة - لا يلزم وجود بلا وجود ١٢
 قوله ولا يكون عدمه بتحقيق وجود - فان الاعتبارى يتقاطع بانقطاع الا
 عنار ١٢

قوله واللزم قدم الحادث - ان لم تنتف نطفة ١٢
 قوله او الاستحالة - ان فرض انتفاء ما في شيء من الازمنة لل
 الصادر بطريق الاجاب للزيم وانتفاء للزيم انتفاء المدحوم ١٢
 قوله على سبيل الوجوب - بل على وجه الصحة ١٢
 قوله واما الحالة - لانها من الموجودات وقد تقدم ان الموجود
 يجب عند وجوده ١٢

قوله كما يأتي في المقدمة الرابعة ١٢
 قوله اما لترجيح اصلا - اقول لاحاجة الى هذا الشق لان الكلام في
 الترجيح ١٢ ذلك ان لا عند وجوده ١٢
 قوله والله اعلم بما في الكتاب - اقول كان رحمه الله تعالى في
 المسئلة الثالثة دانتم الفلانة في المسئلة الفاعلية فان الارادة الله
 زلية اذ التلقت بوجود الحادث في الحين الفلاني كان فما يتوقف
 عليه وجوده اتيان ذلك الحين لعدم امكان ان يتقدم فيوجد من
 دونه ايجاد لان الموجد لم يقصص وجوده قبل ذلك الحين واذا كان
 الحين الفيا داخله فما يتوقف عليه وجوده كان هو الموجد لا غير
 مسئلة الثالثة فلم يجب المحلن الله عند وجود المسئلة ١٢

قوله واللزم اثبات الثابت - اقول الكلام في ترجيح احد السادتين
 او المرجوح الى الترجيح من دون داع الى الترجيح ادبل على خلاف الداعي
 فمعنى الراجح ما ترجحه داع من خارج وجه تخار الشق الثاني وتقول ترجح
 الراجح اي ما ترجحه داع ولا يلزمه اثبات الثابت لان الداعي له
 ثبت بل يدعى المثبت الى اثباته به او الحق ان هذه المقدمة ثالثة كما

فصله السابعة خواجه زارادكله عاين في (الفهرست الاول من تنافس العلماء سنة ١٢١٤)
 قوله في الجواب ان المسئلة - عن دليل الاشعري على كون فعل العبد
 اضطراريا دون المذكر في قول المتن ثانيا ١٢
 قوله لم ارجب بهذا - اقول فان الترجيح فاعل اما الذي هو جبا اذ سار يارحون
 واللازم - وهو كما ترى ١٢

قوله في غير النباية - دلالة في تحمل السلسل بالتعباريات ١٢
 قوله في ذلك الحين على المحللة عدم علمته - اقول مني على الاشتباه المذ
 كور فاعلم بان ذلك الحين لم يتم العلم فكان عدم علمته نعم
 للفرع الاستحالة الموطورة ١٢

قوله من جاعل يجب بي منه - هو انكر وجوب علمته بل استاذيا الى
 الموحد على سبيل الفقيه والاختيار ١٢ لكن ياتي العلامة عليه في العلم
 على المقدمة الرابعة ١٢

قوله من الحق العراج - ان الوجوب بالاختيارى بحق الاختيار ١٢
 قوله لانه ترجح بهذا الترجيح - اقول هذا لا محس كلامه رحمه الله تعالى
 انه صرح بان للمترجم احد النساخين فكيف ينكر الترجيح بهذا الترجيح
 وهو يدعي انه اراده ان المختار لا يقع في الترجيح بل الترجيح في الترجيح
 اختياره فاختيار الحق الثاني بهذا الوجه تسليم له عام ١٢

قوله بترجم آخر - هذا صريح في تسليم مدعا ١٢

قوله بترجم الرابع بهذا الترجيح - اقول حتى يبق من الابطال وهو اراده
 قدس سره ان هذا الشق هو الواضح فكيف يوجب الخد عليه بانه يبق من

(١٥) الا لجمال مدعاك بعلم تطلبه القول منها ثلثة اشياء قدرة و
 ارادة علقا ولا شك ان المواعى تعلق كل شيء بقدرته
 و ارادته علقا فانتيق الاحجاب القائل به السفسه الفاسخ
 ثم لا شك في صحة الترك بالنظر الى القدرة لا استوارسنا الى
 الطرفين ذلك لك بالنظر الى زوات الارادة لان شائنا تحفص
 احد المقدارين فلما خصصت دفع ذلك بالنظر الى نفس
 تعلق الارادة غير صفات الى طرف بعينه فاما هو لا تحفص الارادة
 لاحدهما ولا تنقيد الارادة لاجدهما يستشما قما التعلق المطلق
 القياسيون البسته الى الطرفين ذلك بالنظر الى التعلق به
 الفعل عن اى في دقة بغير ثمان الهمة الثابتة في الواقع بسبب
 الحلاق تعلقا لا تنزل وقت الحفص التعلق اما شرط التعلق با
 لفعل نعم لا يصح الترك ويجب ان لا يصح ازوجه ليع تخلف المراد
 عن ارادته فافهم الترك بشرط التعلق بالفعل فخص عظيم يجب
 تنزيهه قما في منه ربه لا توهم منه لزوم الجدا حله سلكه من العقل
 الا ترى انه اريد مثلا مقدور وقت وجوده لا بشرط وجوده لكن للثبوت
 مدخل آخر والله سبحانه وحده لا شريك له وذلك ان وجوب
 الارادة لانها في صحة الترك ولا الوجوب بالارادة ولكن وجوب
 التعلق بطرف بعينه وذلك ان وجوب الارادة اى كونها صفة
 لازمة للذات لا وجوب شيئا اذ لا نظر فيه الى انصافه والوجوب
 الوجوب وجوب ما فعل وجوب واجب ولا ينافي صحة الترك
 كما علمت اما وجوب التعلق فوجوب ان يفعل وذلك ينعى صحة

ان لا يفعل ذلكما تعلق سواء فرض قدما او حادثا لا بد له ان
 يصدر من الذات العالقة اذ هو ممكن في نفسه لهي ملكة التعلقين با
 التعلق الى القدرة والارادة كما هو الممكن لا يستغنى عن مؤثر واذ
 هما تعلقان جائزان فلا بد لمؤثرهما من مخصص فان صدر
 ايجابا كما اذا كان قدما او القديما لا يستند الى مختار كما هو المشهور بين
 الجمهور بل ادعوا عليه الدجاءم حتى من العلة السفة ثبت وجوب التعلق
 فوجب ان يفعل فلم يصح ان يترك وان صدر اختيارا كما اذا كان حادثا
 ادرك قدما على القول لهي استنادا الى المختار فلا بد للصدر بالاختيار
 من تعلق الارادة به ثم يتقل الكلام الى التعلق بالتعلق فاما ان يتصل
 وهو محال في المبدء واما ان التعلق اعتبارا او ذنبي الى الايجاب فيجوز
 المتخذ ورد الجواب بنفوق الواجب ان التعلق سواء كان ازليا او متجدا
 صادرا بالاختيار والارادة فلا تسلسل ولا ايجاب وذلك لان الارادة
 دة من شأنها تخصيص الله المقدرين ولا تحتاج فيه الى مخصص من
 خارج اذ المحال هو الترجيح من دون مرجح فلا ترجيح بدونه فكان للارادة
 ان تخصص احد هما اياها كما ان تخصصها احد هما لا يستغنى عنها حتى يكون
 واجبا لله هي محتاجة فيه الى شيء آخر غير نفسها حتى ترتب سلسلة
 الاسباب وسلسل او تنتهي الى ايجاب بل هي انت بما هو شأنها
 فخصصت الجائزتين لها التخصص ولا تنفي تعلقا باحد الطرفين الله
 به التعلق الارادة به صادرة من الارادة بنفس الارادة لا
 ارادة اخرى ولا يتعلق آخر للارادة بالتعلق اذ لا معنى لاختصاص
 تخصيص الارادة احد الطرفين الى تخصيص قبله لئلا يتخلف حيث

ناتق
 انما في
 من اذا
 لا ارادة
 في
 في

(١٧) ادّعت صدور التخصيص عن الإرادة كان التعلق الآخر فلا وجوب ولا
 شائبة جبر بل الحمد حمد الزم طيبا مباركا فيه كما يجب ربنا ورضي و
 صلواتنا على علي سعيدنا وولي نعمنا محمد وآله وصحبه أئمة آمن والحمد
 لله رب العلمين والحمد لله رب العلمين والحمد لله رب العلمين عدد
 خلقه وزنته عرشه وهداه كلماته ورضي نفسه ١٢
 قوله أله الغير وكل على كماله كعبه يقدّر - العقل بمجر التفضل والاشاع
 العلل استعمل بمعنى المحتاج فهو على خلاف القوة وأله تعالى
 متعال ان يكون احد كماله عليه ١٢

١٢ قوله والاعراض - النفسه دد ان النفسه ١٢

قوله ذاتا مستقلة - محلات الاعتباريات - اقول اى متاملة ولو
 تامة بغيرها كمال الاعراض النفسه ١٢
 قوله غير محلل - اى اذا علمت معنى المعلق انه انا فله بغيره المولى جود
 قوله بموجب القصصه الصم - هذا هو الذى اختاره الامام ابن الهمام
 فى المسألة وزعم العلل ان ابن ابي شريف فى المسألة انه هو محلل
 قول القاضى الى بطلان التلاذلى ١٢

قوله والحق لا يخادى بما قلنا - راجع ما قلنا على المسألة ثم انه ليس بحق ١٢
 قوله بوضوح فى الفعل - فى الموضحة الفعل القدرة وانما شان الإرادة
 التخصيص كفى المسألة وبغيرها ١٢

١٢ قوله لكن التعلق حادث والمالم حل محله - اقول ان كان التعلق حادثا
 وجب ان يكون معلقا له تعالى مسبوقا بتعلق ارادة ويحرم الكلام

يلزم حدوث العلول مع عدم العلّة النّاتجة ثم رآته راجع عن هذا اذا نادى

الحقّ قدّم العلل كما يأتي ص ٩٩

أخ قوله امتناع تمهيد سبب الطّائغ لله تعالى في الاعمال كما هو منه مبني - ذكر الكل
الدين في شرح وصية الامام ابي ضيفه ان العفو عن الكفر لا يجوز عقلا
عندنا ابي محمد الحنفية فلهذا لا لا شري وتخليد المؤمنين في النار وتخليد الكافرين
في الجنة عند ابي الاشعري انه تعرف في ملكه فلا يكون ظلم والظلم
تعرف في ملك العبد عندنا لا يجوز لان الحكمة تقتضي التفرقة بين الحسن
والسيء ولله التسوية التي تعاد في النسبة منها بقوله تعالى اثم تجعل
الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض اثم تجعل
المتقين كالغفار ام حسب الذين اخرجوا السيات ان
تجعل كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محابهم ومجانم سواء
ما تجعلون اف تجعل المسلمين كالحمر من بالكم كيف تحكمون وتخليد المؤمن
في النار وتخليد الكافر في الجنة ظلم لانه وضع الشيء
في غير موضعه فكان ظلماً تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا وانصرف
في ملكه انما يجوز اذا كان على وجه الحكمة - واما على خلاف الحكمة
يكون تعدياً تعالى الله عن ذلك علواً كبيرا اى بنا عبارة وقد
علمت ان بنا مذهب المعتزلة في ثبوت التحسين والتفيع بالعقل فتكون
الحكمة نابعة له واما على مذهب اهل الحق ان التحسين والتفيع ليسا
بالعقل بل بالحكم فالتحسين والتفيع نابعان للحكم والحكمة نابعة للحكم
فلهذا لا لا تفيع الا اذا حكم تعالى به فاما ردني ولا يكون جاريا
على مقتضى الحكمة - الا انبه حكم به فقولنا هذا غلط منه فان الله تعالى

١٥) نعم حكم كان ذلك الحكم فان حكم على اهل الجنة كل من يدخول النار اذ على
اهل النار يدخول الجنة كان ذلك بحسن الحكمة اذ لا تنوقف الحكمة الا
على تحسين الشيء وتقصي بالمعنى فلا بد من سبقه لظهور الحكمة وقيل ذلك الحكم لا حسن
الشيء ولا تقيمه له الا عند المعترلة اهل تلك المطالبة الوقية وثبت عليه ما فيه
لقول لا غر في الدخول عن ان عطفية هذا الحسن والقيح في محل الوفاق لا
النزاع فبعد ذلك منه حيلة كبراء كما بينه في السائرة وشرح القاصد نعم
العجب في الدخول عن ان امتنا الماتريديّة فأيكون بالعقلية الحسن و
البعج والنزاع مشهور في التبريز بور دان كانت الاشاعة كالا باقم حجة الله
سلام والامام الرازي وغيرهما يقتضون من ذلك الخلاف على سبب للمعترلة
فقط نعم عدم تخويز العوض عن الكفر ففلا قول ضعيف يجوز على خلاف الجهور
والله تعالى اعلم ١٢

قوله ان بعض الاشغال من شائنا يكون العقاب - لم يحسن في نظر العقل الخد
على المطوع الذي هو في علم الله تعالى كنه يك عند الماتريديّة وخالف الله
شعري ومن نابيه من عامة الاشاعة فقالوا يجوز عقلا اخذ به لان الاما
ان يفعل في ملكه ما يشاء وليس ذلك بظلم اذ الظلم هو التفرقة في ملك
الغير والعقل ملكه دلالة لا يبيده الطاعة ولا يفسده التوسعة فينبذ او
لياقب لذلك ولان ذلك لا ينافي الحكمة لكون القدرة قابلة
للفهم ولان الدليل في الترتيب اشياء القدرة عليه مع الاستناع
عنه مختاره فكان القول به اولى ودليل اما تريديّة ان تعذيب
المحسن الذي استغرق عمره في طاعة مولاه فالفا لهواه وطالب الرضا
ليس من الحكمة اذ هي تقتضي التفرقة بين الحسن والسيئ فما يكون عليه

خلقنا نفسه فيتمتع عليه تعالى كما الظلم والكذب فله بوصف سبحانه وتعالى
 يكونه نادرا عليه لا تترى انه سبحانه وتعالى على من حكمه بالتوبة يقول انتم تعمل
 المسلمين كما الخمر من ما لكم كيف تعلمون وقال ام حسب الذين اجترؤوا السيئات ان
 نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات يساويهم مميما هم وما ينجفون فدل ان
 ذلك الظلم والملك لا يؤثر في دفعه فيتمتع عليه تعالى فدل ان خلقه تعالى و
 ان كان لا تعرض فيه على مقتضى الحكمة وتكون القدرة لخلق الفقد من ذلك اذ لم
 يؤد الى محال وهو ناسات الحكمة هذا مضمون ما يعلم وما الهية الله تعالى سمعة
 حقيقة انه اذا تأمل الشخص بين البقرة راي ان جميع النفا لخلق الكبريات
 (اي البورات في العلويات) من مخففات صفات الجلال وجميع المعاني
 الصناديق من بوارهم صفات الجمال وكل شيء يجازي باصله
 يرد عليه فم لا يجوز عقلا ان يخلق حكم كل شيها لئلا يخلط الواسع فلا ينفذ
 عليه ولا يثاب ما في يد المؤمن العاصي كما اجمع فيه الزمان ورجح احد
 بهما على الآخر نقول سبحانه سمعت برصتي بعض هذا يرجح قول الماتريه بل في
 الظلم عند ربي البصرة الزكية لا سيما على قولهم ان القدرة لا تتعلق بالتعمل
 للعمة ولو صحت له لا تغلب جائز اما مل ذلك والله تعالى اعلم
 بما هناك فان قيل مغلي هذه يكون ذلك (اي اناية الطبع وتوحيب
 الكافر) واجبا كما تقول العزلة وهو بالكل قلت نعم هو واجب بالجماع
 تعالى على نفي تفصلا وتكرار زيادة في الامتنان كما قال سبحانه كتب
 ربكم على نفي البرحمه وكان حقا علينا نعم المؤمنين دما من دابة في
 الارض الا على الله رزقا الى غير ذلك من اللغات والاحاديث و
 به لا ينفي كونه مملنا في نفسه بل زيادة في التفضل والاحسان الله

٢٤) كثر الغواص شرح غير المتعارف ثم بدأ ما بين الخواص إلى السلافة للنفيل
 أقول أما القول بالوجوب منه تعالى عليه فقد قال في فوائده رحمت الله
 بباب منه تعالى لأجل الحكمة وسالفة ما يفعل النظم العالم من الملائكة
 يجب توبته له تعالى ولله بقاء تيقنا التفوق من غير وجوب امر مستحيل يجب
 تنزيهه تعالى عنه فلا يجوز مسلم إلا على هذا أنه قال الفيا لا عنه علم
 ماله عن الواجب أصلاً فيجب صدور الفعل منه سبحانه فأنك قد عرفت أن
 الوجود من غير وجوب بالكلية والقيام له سبحانه بتقواً عظيماً لا تفرغ إلا أن
 سلمه (مر في الكتاب) أي فوائده الرحمت صلاً وصلاً لكن بين قول النثر
 لا ينبغي كونه مكنياً في نفسه وبين قوله لا سيما على قولهم أن القدرة لا تتعلق
 بمسحول لا تفعل له سائر ظاهر ذلك أنه بين وبين قوله من مقتضيات صفات
 المحال ومن لوازم صفات الملل بل إن تخلف الفتح والحق لله تعالى
 مستحيل بالذات ثم لا محالة لقوله بل سرنج الملل كما لا يخفى ولا ما غ
 للفتنة لا سيما كما ترى نعم على ما قرر لا يجوز الحفوف الطافر الفيا عقلاً
 هو قول شان قهوجي فالعنف لا يثبت إلا من بعض مناهجها فكلما شأنا
 كالعلمية الكمل الدين البابرتي والامام أبي البركات والنسب من جملة
 أقول دالي ربي القصر لمدنية القواب لما فرحت العلماء أن التقليد في
 العقائد لا يجوز كما في السائرة والمسارة في المطالب الوقتية في الحديث
 الدينية وغيره لا فيجب أن يكون في الأصل مع التمسك بالترديدية فالقواب
 عندي عقليته الحسن واليقين واعتقادي أن الحق سبحانه وتعالى نزه
 في صفاته عن كل نقص وفي أماله من كل قبح وإيماني أن الظلم والكد
 في سائر النفاكس والقبائح محال بالذات عليه تعالى صفته وفعله

شرعاً وعقلاً وإيماناً أن الله تعالى أن يفعل ما يشاء، وكيف ما يريد ولكن لا يشاء
 إلا الممكن ولا يريد إلا المقدر وهو تعالى منزّه عن ارادة المحال وعن القدر
 رة عليه ناسخاً من أقيم التعارض في شرح القبايح كما بينته بتوفيق الله تعالى في
 سجن السيرة عن عيب كذب مقبوح بل إذا تخففت وجبت هذه المسائل
 الكثرة مجمعة عليه من أهل السنة والجماعة جميعاً وإن بدّل بعض الظاهر
 مرة من محل الوثائق بسجن من لا يخفوا ولا ينسب كما صنفه الإمام ابن
 القيم في المسألة وشار إليه العلامة التفهيم في شرح المقاصد
 بسجن أبا أن يكون في هذه الفروع التي جاز تعدد الطائعات عقلاً وانساعاً
 شرعاً ما يجمع التمسك بالشرعية ولا يلزم ظلم ولا فسق ولا نسوة بن الحسن و
 المسألة وتؤيده على ما بينه ربي تبارك وتعالى أن ورود أنواع الأعلام
 والبلد على خلص عباد الله تعالى في دار الدنيا ممكن اجتماعاً وواقع عياناً وقد
 ورد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أشدّ العلاء على الدنيا، ثم لا مثل
 فالأشمل ولا يلزم منه ظلم ولا فسق ولا نسوة فانه يكون نعمة من الله تعالى على
 الكافر وكفارة للمؤمن ودرجات للمطيعين ومرتبة قربات لهم عند ربهم
 والعقل لا يفرق بين الدار والدار فما كان يشترك المحسن والمسيء في
 الدار الآخرة الغيا في صورة الأعلام ويكون نعمة على الكافر وكفارة للمؤمن
 ومرتبة قربات للمطيعين فلا يلزم الغيا ظلم ولا فسق ولا نسوة كما لم يلزم في
 الدار الدنيا لم يستل الدرجات والقربات منحصرة في الحور والقصور والآلاء
 مبان في الحور حاشا لشر الله بل الدرجات والقربات في ترقى العبد في معرفته به
 وتجليه عليه ليصفى الرضا والمحبة وزيادة منزلة عند الله تعالى عندية رحمانية
 لا عندية مكانية فببقوى في ذلك عند العقل كل مكان ومكان ولا مانع

عقله ان يغلب الرب سبحانه وتعالى على من في النار ويرثه ربه وجهه الكريم
 اجمته منه فان الرحمة والرحمة لا تحصى فبما ذكره الاستماع عقله ان يربط الحجة بسجته
 وتعالى حصول ذلك على لسانه بعد حوال النار يتحقق ان ذلك الدلائل لرفع
 الدرجات وجلب الثواب كما كان يكون في الحياة الدنيا ولا والله لو فعل الله
 سبحانه وتعالى ذلك لرأيت عباده المخلصين في النار مبرزين وفي طلبها
 عمن وعن الجنة ما ربي كبريم من الشهوات النبوية طلبا الوجه الحق المبين و
 الحمد لله رب العلمين وحمل مراد اصحابنا التتبع المحض الخالص من دون آثم
 ولا تقصر ولا تتوانى في ذلك حتى يتبين العلم بعلمه عز مجده اتم واكمل
 قوله هذه المباحث في نزوح مقصود الحكم - اقول ما ذكره اثنا العشر
 قد است اسرارهم فوجوه ولكن لا قبلهم عقولنا والتفكير الذي ذكر ان
 نقنا فيه لا ينبغي دون لزوم الصدور عن الله تعالى بالاجاب تعالى به
 علوا كبيرا قد راجعت في هذا انما مكرام المتكلمين والاصول والصور
 نعلم ان شيا من الشجر ولا سطح فيه بعد ما نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم اجلة الصحابة الكرام عن الخوض فيه ولا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم ما عتقنا ان لا جبر ولا تفويض ولكن امرين وامرين لا نزيد
 على هذا ولا نقدر على حله سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا انت انت العليم
 الحكيم ١٢

آية قوله ان قال في العذر ان الامجاد لله عليه تعالى ما يرد على التعريف من
 حرم العو ١٢

قوله جواز ادقوعها فالحق ان الوجه للعدد ان تحقق - هذا النص في ان جواز خلف
 الوعيد عنه من القول به جواز ادقوعه وقدر اثنا عليه براسن ساطعة في راسنا السجود

من عيب كذب مقبوح مما ارشد صفاته من استدلال به على امكان كذب الباري
 سبحانه وتعالى في نفي ادعائه خوفا ورفقا انه مستبح بالخير وبل بالخير ولكن الظلمين
 باين الله بحجج وبل قد انمنا نبعا عرض التحقيق ان خلعت الوعيد بالحق الذي
 نقول القائل محاوره واقع عندنا قطعا بل عند جميع اهل السنة اجماعا وقد
 قال في عر السقاة في شرحه في الخوارق مختلف وعيد ربي قد يكون وذلك
 فيمن اراد ان يثبت في محذوراته ما تقدم من النصوص ولا من كثر الفناء وقد لا يكون
 خلف الوعيد اليقينية كما في الفاخر من اراد نفيهم من العصابة لانه لا بد من
 انه يرب لكل نوع منهم ولو زوروا الحمد في قول المحققين وهو الحق لان تملوه في
 الكل تبدل في القول ويوحى على من له القوة وال طول بالشيخ قول الصواب
 لمن قال من الاشاعة بامعان تملوه بطلان لانه من باب الكرم اهر فانظر
 ال قوله قد يكون وقد لا ينلزم السفيه وقوع الكذب على هذا قول بل بالاجماع
 داي كفاض من هذا ان الله العفو والمانية لا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم ١٢

قوله
 بح انه باطل بالاجماع بل تذيب نفوس
 وان كان جائزا عقلا عند الاشاعة دون بالماتريديه ١٢
 ٢١/٢ قوله طلب العلم فريضة على كل مسلم - اقول طلب العلم فريضة عن قطعا

فلا يصح ان يراد به ١٢
 ٢٢ قوله لا يمينه ناذا وجد واحد - بل فيه ان الوجود ببارق التعيين تكليف يقال
 موجود واحد فبرسعين ولو في ضمن النكل فانهم رجوا به ان للسادق التعيين
 الوجود الشخصي دون الكل لا ترى ان الفل الطبيعي موجود في الخارج بوجودات
 لا تخيفه فافيه ١٢

١٢٥ قوله مستخلصا عن هذا اللزوم - ذكر الامام امام الحرمین في الارشاد استخلافا
 بهذا ثم قال والجواب الصحيح ان الكلام اللازم لم ينزل متصفا بكونه امرا ساجزا
 لعدم على اصله ما مورب بالامر القديم في نفسه على صفة التقاء ممن سيكون
 اذا كانوا هم نقله في الطالب الوفيه ^{١٢٥} وهو كلام بغيره نفس ١٢
 قوله من الاختيار والاستغناء - اقول فيلزم ان لا يكون كلام الله تعالى
 ازل الصدق لان الصدق كالذبيح لا يذلل الله في الخبر وكلامه في
 الازل اذ لم يكن خبرا وجب ان لا يكون صادقا وهو كما ترى وكانه لهذا
 دلالة يستدل من عماد ذنب الامام الرازي في الاربعين ان كلامه تعالى
 في الازل لم يكن الا خبرا قال المقام الرابع وهو ان كلام الله تعالى واحد
 ومع كونه واحدا فهو امر ديني وخبر وتحقيق الكلام ان الكلام يرجع الى حرف
 واحد وهو ان الكلام كلمة خبر لان الامر عبارة عن تعريف الخبر انه لو
 خبره لصار مستحقا للمدح ولو تركه لصار مستحقا لازم ذلك القول في النبي
 واذا كان مرجع الكلام ربي شئ واحد وهو الخبر صحيح قولنا ان كلام الله تعالى
 واحد اه اقول والادلى ان لقول ان الامر حاصل الى طلب منك هذا
 الفعل والنبي روجه الى اطلب منك الكف عنه ثم اقول ان النصف
 ان الكلام صفة لا بد لها من التعليق كالعلم صفة لا تحصل بدون
 متعلق فانه ما لم يتعلق بمعلوم لم يكن علما بل استعدا اذ كذلك الكلام
 النسخ ما لم يتعلق بمعنى لم يكن كلاما بل قدرة على التكلم ونحن نقول
 انه تعالى متكلم في الازل بمعنى وجود الكلام فيه بالفعل لا بمعنى مجرد
 القدرة على التكلم كما ترجم الراهية كما ذكر في المسامرة وغير ما يربط
 بحقیق كلام موجوده بالفعل تأم بالنفس ولا معنى له فالحق ان لا

ریاض المحقولات دان کالجو ماعلیہ میرہ دادغل نے جملتا علم قطعاً ان العلم
 احد الادراک والنفس واحدانیۃ القول داغما التکرر نے عالم الحسن بنصور
 الاختلاف نے عالم البیارات تحقق و اذا کانت عقولنا و لغو سنا علی ہذا
 الخط من التوحید تکلیف لکن بقدر الباطل الازلیۃ و وحدانیۃ الکریمۃ

السردیۃ ۱۲

قوله هذه الحوارض - ای الامردانی المخرن ۱۲

۱۲ قولہ من الامام محمد بن ابی قحصر کرم اللہ تعالیٰ وجہہ - رحمکم اللہ ہذا زلہ قلم

داغما سو من الامام زین العابدین کذا سو فی الحول و الصالحات الستہ ۱۲

۱۳ قولہ لا یلزم قدم دلائل التسلل فان اعمید و قبل لم تعلق - اقول لکن یلزم نحو

المبرر تامل منہ بعد اکبر الان التعلق القدیم لا یمکن ان یکون صادر اعنہ تعالیٰ

بالاختیار و انظر ثانیاً قدم مثل و ص ۱۵

۱۴ قولہ ہذا التعلیل نا لا صوب عندی - اقول یلزم عندہ انہ لا یمکن ایجادہ منہ تامل

اللہ علی ہذا الوجه لا یمکن نہ لا یصلح للوجود اللہ ہذا الوجه و مال لا یصلح للوجود

علی وجہ لا یمکن ایجادہ علی ذلک الوجه نا لمحق کما اختارہ الامام حجۃ اللہ

سلام و اسلماۃ خواجہ زادہ کلاما فی منات الفلاسفۃ و الامام صدر

الشرعیۃ فی التوضیح و بصریح الامرادۃ من شایہا ترجیح احد المسادین

فللابال و اللہ تعالیٰ اعلم ۱۲

۱۵ قولہ فائدۃ بحسب قرآن القرینیۃ بالمجاز و لا یجوز تاخیرہ لمزوم التخیل

لیفیدہ اک ما یاتی من دلیلنا علی عدم جواز تاخیر المخصص و انصریح بہ

شتر جادل و یال ص ۱۱ فتناسل و حانما الواجب قرینیۃ تقرت

مما لا یمکن... و تسمی الخصال الادلۃ... الامازات خفف مملہ لغوہ

في قوله بجزز فربنا انما نعلم عليه - انظر نعم القدير من بحث انت طالق من واحدة
الثلث و ما بين واحدة الـ ثلث و ما بين واحدة الـ ثلث آلف
على حقيقة ١٢

في قوله
عند طرف مكان يستعمل في الحضور والوقوف
سواء كانا **حسين** نحو فلان **استقر** عنده عند سدره المنتهى عنده اجنة
المادى او معنى **يقين** نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وانهم عندها لمن المصطفين
الاخبار في صدق عنده بملك فالمراد في هذه الايات قرب التشرع
درجته المنزلة **انما** **الغان** **ص** **اد** **د** **ع** **م** **العلامة** **لا** **يعني** **في** **عمدة** **القارى** **ص**
نحو **در** **ينزل** **لان** **اشق** **على** **امتي** **لامر** **نم** **بالسواك** **عند** **كل** **صلاة** **فيه** **اباحة**
السواك **عند** **كل** **في** **السجدة** **لان** **عند** **الطريقة** **حقيقة** **يفتض** **استجابته** **في**
كل **صلاة** **د** **عنه** **محض** **الالكينة** **كرامة** **في** **نيره** **عنه** **اه** **د** **في** **العاموس** **عند** **طرف**
في **الغان** **والزمان** **اه** **د** **في** **تاج** **الوروس** **بجس** **بالطاف** **الرهان** **ان** **صفت**
الغان **كانت** **طرف** **مكان** **لعمدة** **ابيت** **دان** **اصبغت** **الزمان**
فكذلك **نحو** **عند** **الفتح** **اه** **د** **فيه** **من** **شيخة** **بقي** **عليهم** **انهم** **استعمله** **عند** **في** **مجرد** **الحكم**
من **غير** **نظر** **للطريقة** **اذ** **غير** **ما** **كقولهم** **عند** **ما** **لا** **يوجد** **فكذلك** **ولما** **غاب** **عندك**
ضمن **معنى** **الملك** **والسلطان** **على** **الشيء** **ومن** **بنا** **استعمل** **في** **المعاني** **فيقال**
عنده **خير** **وما** **عنده** **شتر** **لان** **المعاني** **لجميع** **لها** **جها** **ت** **د** **فيه** **فان** **انتمت** **عشر** **فمن**
عندك **اي** **من** **نفسك** **ويكون** **بمعنى** **الحكم** **ليقال** **انه** **عند** **اي** **في** **حكم** **دا** **صله** **في**
درة **الواصل** **للحري** **اه** **د** **في** **الغواصة** **الضابطة** **لدر** **د** **لن** **مخج** **عند** **الفرق**
انه **ليقال** **المال** **عند** **زيد** **فما** **يحفر** **عنده** **د** **فيما** **في** **خرائنه** **والغان** **فما** **بنا** **عنه**
والغواصة **الغان** **لدى** **زيد** **اد** **ان** **زيد** **الا** **فما** **يحفر** **عنده** **اه** **د** **١٢**

قوله بدرجة الفيا كالمخف - لان الماتية الماخوذة من حيث الاطلاق الفيا
صحة من نفس الماتية صيته ١٢

٥١ قوله بتحقيق مكدسم - كان حاصل الاعتراض فيم ان البقية في العموم معني عدم
احتمال التخصيص فرد عليه لان التخصيص لا يفي العموم بل يفرد ١٢

٥٢ قوله دقة زمانه - انه ليس للفردية بل بالوضع لا مراد بل بذه الصفة ١٢

٥٣ قوله فمنا نخبنا الكلام يردنه سطة غير صالحة - لا ابتداء الحقائق العلمية فضلا عن

الامور الزمنية - اقول وبالله التوفيق ليس قوله لو عاود الدبر ما في المواقف وشر

صبا في بحث علمه تعالى بالجزيات في جواب ما الزنه الجبله وبلزوم التعز في

علمه تعالى لتعز الجزيات بالقصة (وقد اجاب عنه شائع المعزلة) وكثير

من الاشاعة (ان العلم بانه دجيد سويقد واحد نان من علم انه دخل

البله لان دبه اما جود من قول الحكماء علمه تعالى ليس زمانيا بل يكون ثم

حال وما ظل مستقبل) وتوضيحه انه تعالى كالم يكن مكانيا كانت

نسبة اعم جميع الامكنة على سواء وليس فيها بالقياس اليه قريب و

بعيد ومتوسط وكذلك كالم يكنه هو وصفاته الحقيقية زمانية لم ينصف

الزمان بقي اليه بالمضي والمستقبال والحضور بل كان نسبة الى

جميع الازمنة سواء فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له كل في

وقته وليس في علمه كان دكائن وسكون بل هي حاضرة عنده تعالى في

اوقاتنا هم اهل الحقا وتبسم الغوشي في شرح التخر يد ذلك لانهم لم يقدروا

بوجود الزمان ازل ولا معيته الزمانيات معه تعالى ولا بوجوده في دما

الدبر ازل وانما ارادوا ان الزمان مع ما فيه مع كونه مع دما في الازل

حاضر عنده تعالى لم لان معي الراية الوجود بالفعل ولا يجب الوجود

في الحال كما نص عليه في الحديقة الزهنية فافهم ١٢

١٢ قوله ان المراد منه بعض من البدو - دال على ان رخصا فكان مخاللا تخصيصا ١٢

١٣ قوله على لا حكم فيه اصلا لانها - سيا في تحقيق مذاهبهم انهم انما يكرهون الوضع
للتخوي اما الدلالة العرفية فتتفق عليها ١٢

١٤ قوله من قال انه قياس قال صاحب الكشف - اقول به لا يفر غرة عنه

الشافعية فافهم يقولون بانبات الحدود بالقياس الحنفى فضلا عن الفخري ١٢

١٥ قوله دالكالات من معاينة العقل - رخصا ان الامام الشافعي مجتهد

مطلق والامام محمد مجتهد في الزهبي ١٢

١٦ قوله يحيط كلمات متاعى الاشعرية - اما انما المتقدمون فلا يقولون بكلام

يمن دال وهو يقولون بل كلامه تعالى واحد لا تعدد فيه اصلا كما سيا في تحقيقه ١٢

١٧ قوله فاذا الحق المصاح الذي - رخصا انما خير انقلبه صحت الحق و

محضت النظم عدلت عما احدث علماءنا المتأخرون الى ما اطبق عليه انما

القديمون فان هذا الذي قررت هو الاقرب الى مذهب السلف الكرام كله

بل هو هو دى الذى دان الله به الدائمة المحققون من اهل الكشف والوصول

الى الله تعالى وقد صدقوا المولى العارف بالله سيدى محمد الغنى النابلى قد

سنا الله تعالى بسره القداسة حيث قال في المطالب الوفيه هو الصفة القدسية

القائمة بذات الله تعالى وهو المنزل المعجز للشيء وهو الثابت في الوجود

المحفوظ وهو الذى اوصاه الملك للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو التوابة

المنزلة على موسى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الانجيل المنزل على عيسى صلى الله

تعالى عليه وسلم وهو زبور داود صلى الله تعالى عليه وسلم وهو صحائف ابراهيم

وادم ونبوت وروح صلوات الله تعالى وسلم عليهم اجمعين وهو المكتوب عندنا

في المصاحف والكتب ~~والله اعلم~~ ^{والله اعلم} وهو المحفوظ في القلوب
 وهو المعز باللائحة مع كثرة المصاحف والكتب واللائحة وهو صفة واحدة
 لم تنزل ولا تزال لا تغيب ولا تبدل عما هي في حصة الرتابة وانما الكثرة دالة
 فدلالتها في نظائره ووجوداته بحسب القوايل المختلفة - ولطيف ذلك تشكك الملك
 في صورة مختلفة في أن واحد من غير خروج عما هو عليه من الحقيقة الملكية وكذلك
 تشكك الجن والعمال من الناس كالأبدال في اى صورة شاء مسح
 بقا حقيقة على ما هي عليه من غير تغيير ولا تبدل وفي هذا الصب جدا على العاصرين
 ثم قال بعد نقل قول المتأخرين ان كلامه مشترك في النسخ القديم واللفظ
 الحادث قلت هذا قولهم وعندي في المطلق الاشتراك على كلامه تعالى في الحكم
 متجده وهو بالرحمة والدلالة نظر واضح (ان قال) فان قرأنا التي هي
 مجرد الحروف والاصوات الخارجة عن افواهنا مع السامع المتخيلة في قدرنا
 ليست مقصورة لنا من غير ان تدل على تلك الصفة القديمة القائمة بذات
 الله تعالى حتى يكون لفظ كلام الله تعالى شاهدا على شموله لا يستقلا دون الصفة
 القديمة بطريق الاشتراك في الوصف في انما في حال نسبتنا لقرآننا كلام الله
 تعالى يكون هذا اللفظ شاهدا للصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى من
 غير انفاك فابن الاشتراك الامن معينين مستقلين ولا استقلال بينهما القلوب
 ان كلام الله تعالى معنى واحد ولفظ الكلام واقع على ذلك المعنى الواحد
 القائمة بذات الله تعالى الموجود في قرآننا وكنا يتنا وحفظنا كوجود المسمى
 في الاسم اذ لا يجوز ان يقال بان الامام غير المسمى والاما حصل توحيدها
 قال لا اله الا الله فلفظ الاله ليس المقص منه الذات الله تعالى الموصوف
 بصفات الكمال وبهذا اللفظ لا حكم له ولا قصد عندنا للتبيان به عليه مساهد

كذلك جميع العلامات القوانية ليس بها حكم عندنا حسب ذواتها لا بطريق
 العرض كما يقال بهذا اللفظ طريق او نفهم ونحو ذلك ولا يطلب من مراعاة
 ذلك الا باعتبار المعنى وليس بملادة الصفة القديمة حتى لو تكررت العلامات
 من ذلك كانت من جملة كلمات الناس التي لا يجب التجويد فيها وليس بذلك
 الى ما نقول به المتأخرون من الحانبة على ما ينبى الهم لا يتم يطلقون على هذه العلامات
 المتكررة من الحروف والاصوات في انونها كلام الله تعالى باعتبار اننا نعني
 كلامه تعالى تعلم بانها ثابتة قديمة وتكلمنا بانها بقيت قديمة وانما الحاد شجرة
 اللسان والشفين ونحو ذلك كما مر تبين ونحن لا نقول كذلك بل نقول اننا
 كلام الله تعالى حقيقة باعتبار اننا اسما ليس قديم والاسم عين المسح فمما
 عين تلك الصفة القديمة ولا تعد مثلا اشتراك بل الفاظ وكلمات حادثة
 غير مقصورة لذاتها بل لترجمة معنى قديم قائم بذاته تعالى حتى لو خلت عن
 تلك الترجمة لم تفقد كما ان الله تعالى حيث ينطق بذكره لا يجوز ان نقول الله
 مشترك بين الله القديم صانع العالم وبين هذه الحروف المنطوق بها نقول
 هو واحد وهذه الحروف دالة عليه لوجب استحضاره عند طالع وليس بها
 تشمين لطريق الاشتراك دالة الحقيقة والجاز تلك اننا نأمله نصفه والله
 تعالى به اك وقد احسن اننا لم (يعني الماتن رحمه الله تعالى) حيث غلط في
 ذكر الترجمة الحادثة والصفة القديمة فقال ان كلام الله تعالى صفة دالة
 سحر دالة نزل دالة بلا حروف ولا حوت ولم يفعل فيما لكل لعدم النعم ودالة
 اشتراك عنده وهو الهواب دالة الى المرح والما ب اهد وقال في الحز
 الثاني في القول على احكام النبوة والمرسالة تحت قول المقص رحمه الله تعالى
 سه وضعه الله بمجرات الى جميع المخلوق واضمات و اعطيا كلامه القديم

لله وصف عظيم في سجدته وجل جلاله في عظمته والحمد لله رب العالمين
اعلم ان الساطع سبل كلام الله القديم القائم بذاته تعالى الذي هي صفة من صفاته
سبحه وتعالى سجدوا له بنينا محمد صلى الله عليه وسلم باعتبار نزوله عليه صلى الله عليه وسلم
عليه السلام في هذه الحروف والعلماء والذيات والسوراني المجزات انصهار
والبلقاء واليسر بحسب الجواز لا لنا كلام الرب سبحانه وتعالى حقيقة لا مجازا وهي
بمنها تلك الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى باعتبار المقص منها عند التلاوة و
الكتابة في الحفظ كما ان الحروف في قلوب العارفين هو الله تعالى على الحقيقة
حتى صم ايمانهم به تعالى مع انه تعالى لم يحل في قلوبهم ولا تصور في لهائهم
ولكن خلق لهم سبحانه وتعالى اعتقاد اجاز ما بوجوده تعالى وجود صفاته و
كس ذلك سره به تعالى وتنعيم به المقدار وانا هم عليه فضلا به تعالى
حتى ورد عنه تعالى في الحديث القدسي ما سحني سماءي ولا ارضي ووسحني
قلب عبدي المؤمن فان هذا الوسخ للمعترضة به تعالى لا الذات فان
الذات والصفات الازلية لا بدية يستحيل ان تحل في شئ ارحل منها
شئ مطلقا فلما لم يحل ان لطق على هذه الكلمات والمعاني التي عندنا اننا كلام
الله تعالى حقيقة باعتبار المقصد منها عند التلاوة والكتابة و
الحفظ لا باعتبار ما في النفس بل لا اعتبار لها في نفسها عند غيرنا كلام الله
تعالى حتى ان من لم يمتد ذلك ولم يقصده عنه مداواتنا خرجت عن
كونها كلام الله تعالى عندنا مجازا للجنب قرارنا كما صرح بذلك الفقهاء
في كتبهم فلهذا لم يحل ان نفق من وقع قهرا عليه عند ذكره في قلوبنا
عن مشابهة الحوادث كلها في ذاته وصفاته انه الله تعالى حقيقة لا
شبهة مع اننا نعلم ان قهرا ما وقع الا على حادث مثلنا والقديم التبع

(35) منارة المادّة عليه ولكن لما كان الذي قصدناه من هذا دالا على الله تعالى من
صفت ما هو بقص منه ولا اعتبار بذلك في نفسه من هذا جازا المطلق اسم
الله تعالى عليه كما يطلق اسم القرآن على ما قرأه فمما مل به التحقيق
أكلت من اهل التوفيق وقد سبق ما به مزيد تعلق به ولا نطق ان كلام
الله تعالى اثنان في اللفظ المقدود والصفة القديمة كما زعم ذلك بعض
من علمت عليه اصطلاحات الفلاسفة والمتزلة فتكلم في كلام الله تعالى
بارواه اليه عقده وخالف اجماع السلف الصالحين على ان كلام الله تعالى
واحد لا تعدد به بحال وهو عندنا وهو عندنا في ذلك الذي عندنا غير الله
عنده دلا الذي عنده غير الذي عندنا بل هو صفة واحدة قديمة موجودة
عنده تعالى بغير ان له وجودا وموجودا الفيا عندها جميعا لكن بسبب ان هي
نطقنا واثر تباد حفظنا فعنه نطقنا بهذه الحروف القرآنية وكتابتنا و
صفتنا ما كانت تلك الصفة القديمة القائمة بذات الله تعالى التي هي عنده
تعالى عندها الفيا عنها من غير ان تتغير من انما عنده تعالى ولا انفصلت
عنه تعالى ولا انفصلت باواها هي على ما عليه قبل نطقنا وكتابتنا وحفظنا
فمع النطق والكتابة والحفظ لا يسمي ذلك كلام الله تعالى بل كلام الله تعالى
صفة لم تنزل قائمة بذاته تعالى وانما النطق والكتابة ونحوها آلات عنده
لاضافة كلام الله تعالى القائم بذاته النبا حسنه ليهم ان نقول نطقنا بكلام
الله تعالى وكتابه وحفظنا ولو لا ذلك لوقع الكذب في قولنا به
ولو كان الذي عنده لسمي كلام الله الفيا بآثاره في نفسه بطريق الغايرة
ما هو عند الله تعالى منه وكلام الله عندها الفيا فان النطق غير الكتابة والكتابة
غير حفظ وان حقون والمؤمنون والمؤمنون في حقون والكتابة

والحفظ بتعددات من كل فرد فرد فيلزم على هذا القول كلام تعالى سمعتموه

ذلك مع ان اجماع المسلمين متفق على من كلام الله تعالى واحدا لا تعدد فيه

بوجه من الوجوه ولا يلزم من تعدد الاله الشيء الموجود له عندنا عند ذلك

الشيء في نوعه ونوعه من بقاء العلوم كثيرة يتفصح بها السالكون في طريق الله

تعالى واتقوا في ذلك التوفيق والهدى الى سوا ذلك الطريق ليس الى

كلام الله تعالى القائم بذاته تعالى حقيقة من غير الاله المقروء باللاته

المحفوظ بالقلوب المكتوب في المصاحف حقيقة لكن باللات الثلاث

القرآنية والكتابية والحفظ بهذه اللات الثلاث توجب اضافة ذلك

الصيغة القديمة القائمة بذات الله تعالى النبا من غير ان تقوم بما يلي

على ما هي عليه قائمة بذات الله تعالى بلقرآنية ولا حفظ ولا كتابية بل قبا

صقيفا لا يعلم به الا الله تعالى الموصوف بذلك لان الكلام صفة المنفك

ومثال ذلك صورة الماء مثلا بكذا حيلة من غير نقطة فاذا وضعت

لبا نقطة من اسفلها صارت جوا وصار لها حكم آخر غير حكمها وهي جوا

بجملة وصار لها اسم آخر وصارت حرا فاخر سمها سم انما على ما هي عليه

في صفتها الاولى وشكلها الاول غير انه يزيد عليها نقطة واحدة من

اسفلها فنزلت صورتها بالنسبة الى الراي لا بالنسبة الى نفسها لم تنفر

عما هي عليه من قبل وضع النقطة لها وكذلك اذا وضع لبا نقطة من اعلاها

صارت خا ومجمعة وصار لها حكم آخر غير حكم الجيم واسم آخر غير اسم الجيم

واذا نظرت البيا بموضع النقطة لها وجدت اسم الجيم والخا واما

على ذاتها فقط ولا على النقطة فقط مع ان اسم الجيم والخا ما صدق

اللبا باعتبار النقطة حتى لو نزلت عادت خا وجملة على ما هي عليه من قبل من

(37) ثم ان تنويره نفسا بل التنوير في النقطة توضيح وترفع وسمعت هذا علم بمر
داره على كل شئ قدره مخلوق - ولا بحادث - واما قوله تعالى
ما أتتكم من ذكر من ربي ثم حدث الله به اي محدث منكم بعد ان لم يكن منكم
كما يلحق ان يقال حدث منكم اليوم فتعريف بمعنى نزل الله فحدث بمعنى
نزل وقال البضاوي محدث اي تنزيل فعمل المحدث وصفه بالاعتبار
تنزيله وهو قديم في نفسه كما مثلنا فيما سبق ولما كان محدث في الله تعالى بمعنى
نزل الاشارة الى ذلك اننا لم نقال مغربا عن مخلوقية وحدوثه بل
هو منزل بعينه اسم المفعول وحقيقة معنى الانزال خلق الله تعالى آية
مختصة في المحفوظ وفي جبريل عليه السلام وفي نبينا صلى الله تعالى
عليه وسلم لا تعلمها عن غير قراءة اننا خلقنا وكننا بناتنا ثم تلك الاله بسبب
البرهان من ابي حنيفة حمله الكلام الى القديم القائم بذاته تعالى من غير الفضائل
ولذا يقال كما ذكرنا من انه تعالى الكريم على عباده بانزال كلامه القديم اليهم
والصالحين بقراءته وحفظه وكتابته مع صفاتهم وذليلهم بالنسبة الى عظمته وجلاله
والما يصل ان مكرم الله تعالى القديم الذي هو صفة من صفاته تعالى قائم
بذاته سبحانه تعالى قيام الصفة بالموصوف بحيث لا كيف ولا كيفية لذلك
وهو لا من ذاته ولا غير ذاته كما انه متناه في جميع الصفات ومع ذلك
له ظهورات في الحوادث على حسب ما يليق به ويليق بالحوادث ومنه
ظهور وجود آية توديه وهو على ما هو عليه من غير تغيير بحيث ان تلك الاله
غير مرادة لولا تاديبه ولا مقهوره كما ذكرنا في الحرف ان المعنى
المستغفاد منه ليس كالتأنيب بل في مدحهم لكن لا يغير ذلك المعنى من مدحهم
الذي لك الحرف فصدق من قال انه حرف جبار المعنى كامن في غيره وكذلك

سلام الله عليه
 لا طار تلك العقيدة منة من غير ان تحرر عما ي عليه في ذات الله تعالى ولا سخي
 لنفقتنا المخصوص ولا حفظنا ولا كنا بتا الاخبار تلك الصفوة القدسية حيث
 تصدنا ذلك فكلما في تعالى الذي ينطق نحن به وحفظه وكتبه وهو سخره
 لبنينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اخرس لفصاحته وبلغة الفصحى والبلغا
 محمد بن ابي ليس مخلوق ولا حادث بل انزل الله تعالى الدنيا كما ذكرنا ان ينطق
 به وحفظه وكتبه وتبين سماته ومجته فيما ان لنا من اهل الاجتهاد ونحمل
 على مستفيض ما حقه لنا من الاصنام ونجربه كمال الاحترام قال الشيخ الامام
 المحلى رحمه الله تعالى في شرح صحيح الجوامع القرآن وهو مكره تعالى
 القائم بذاته تعالى غير مخلوق وهو مع ذلك الفيا على الحقيقة لا المجاز
 مكتوب في تصانيفنا بالانتماء للكتابة وهو الحروف الدالة عليه
 محفوظ في صدورنا بالفاظ المحبلة مقدور بالسنا بحروفه المملوطة
 المسموعة فقولنا على الحقيقة راجع الى كل مكتوب محفوظ ومقدور اقدم
 اللدلالة الى ذلك ونسب بقوله المجاز على انه ليس المراد بالحقيقة كنه
 الوجود كما هو مراد المتكلمين فان القرآن بهذه الحقيقة ليس في الصاحف ولا
 في الصدور ولا في الالاسته وانما المراد بها ما يغاير المجاز اي ليعلم ان يطلق على
 القرآن حقيقة انه مكتوب محفوظ مقدور والصفات الثلاثة وبانه غير مخلوق
 اي موجود ازل لا وابد القات له باعتبار وجودات الموجودات الاربعة فان
 لكل موجود وجودا في الخارج وجودا في الدين وجودا في العبارة وجودا
 في الكتابة في تدل على العبارة دس على ما في الدين وما في الخارج انتهى
 سبق نحو ذلك ثم قال بعد ما نقل عن الشيخ علوان بن عطية اثبات

(39) من ان الالفاظ هي التي جازت بها الالفاظ من
الحروف والصفات المرفوعة واللفظ السمع والمسمى المتعلق في القلب من
الحروف والصفات فهو اللفظ فيجوز شائع معروف وانما كونه اطلاقا مجازيا
نفيه غير تعينه فما سبق في بحث الكلام اذ لو كان هذا اللفظ مجازا
نفيه فان المجاز ليس نفيه وذلك محتج فان من قال عن القرون المعروفة المكتوبة
اد المحفوظ بان لا يكون الكلام اللفظي بل هو ان الكلام اللفظي هو الموجود في
الارض ولم يزل على نبينا صلى الله عليه وسلم فيكون الحق ان هذا اللفظ
اللفظ حقيقة - وكلام اللفظي واحد لا تعد له بوجه من الوجود وهو تلك
الصفة القديمة القائمة بذات اللفظ التي ليست بحرف ولا صوت
وقد خلق اللفظ في تلك الكلمات وحروما اذ اللفظ بها يقصد التكلم باللفظ
تعالى يتكلم به من الكلام اللازم يقال لنا ان متكلمين بذلك على الحقيقة
لغة دشر ما كذلك اذ اكتبناه بالقلم في القرون يقال انا كتبنا كلام
الله القديم حقيقة - واذا حفظناه كذلك على معنى انا اكتبنا بالاشياء الى
تلك الصفة القديمة القائمة بذات اللفظ من لفظنا ولنا شيئا وحفظنا
ولا النطق ولا الكتابة ولا الحفظ مقصودنا لولا الاشارة الى ما نحن
مؤمنون به من تلك الصفة القديمة القائمة بذات اللفظ التي لا تدركها
لنقول وليس عندنا سوى الايمان بها ايماننا بالغيب وحيث خلق اللفظ
لنا ما يشبهه البياض من النطق والكتابة والحفظ ليعلم لنا ان لقولنا اننا
الينا دس عندنا لقولنا وكتبنا وحفظنا دس على ما هي عليه قائمة بذات
تعالى لم يتغير ولم يتبدل كما ان الذي قال ما فان النار موجودة في قوله
ذلك ولكن بالة هي صورتها المستعمل على النون والالف والراء حسنة لـ

سكنت عن قوله ذلك فقد اتانا من قوله دلائل نقول ان مراده بوجود النار
 في قوله ذلك وجود السموات المشتمل على الحروف الثلاثة فقط بل مراده
 وجود النار الحقيقية في ذلك ولكن وجود ابائه غير ما تبين في الحايض واللا
 كانت النار شيان بآية في الحايض وسموت شتمل على حروف ثلاثة و
 ذلك باطل ولذلك وجود النار في تعلقه وجود حقيقة ولكن بآية من ذلك
 ان معنى المستعمل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ثم قال وقال النبي
 القرآن كلام الله وصفته والله تعالى بحسب صفاته واحد قديم غير محدث ولا مخلوق
 بله حرف ولا صوت ولا تقاطع ولا مبادي لا هو ولا غيره وهو مقر بالسن
 محفوظ في القلوب مكتوب في المعاصف وليس بموضوع في المعاصف
 ولا محتمل الزيادة والنقصان حتى ان من اضرقت المعاصف وليس بموضوع
 لا يخبر في القرآن كما ان الله تعالى منكم بالانس سمعوه بالقلوب سمعوه في
 في الاماكن وليس لموجود في الامانة ولا في القلوب كما قال الله تعالى الذين
 يتبعون الرسول النبي الامسي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والذليل
 انما وجد النعمة وصفة لا تحفه وفي الفقه الاكبر الامام ابي حنيفة دلفظاً بالآ
 القرآن مخلوق ولنا ثبتا مخلوقه وقراءتنا مخلوقه والقرآن غير مخلوق وما
 ذكر الله تعالى في القرآن عن موسى وغيره من الانبياء عليهم السلام ومن
 فرعون وابليس فان ذلك كلام الله اخباره عنهم وكلام الله تعالى غير مخلوق
 وفي رعية ابي حنيفة ومن قال بان القرآن مخلوق بلغوا ثم قال
 بعد اوراق واعلم ان الذي تنلوه وتقرؤه هو كلام الله القديم غير مخلوق مخلوق
 الله تعالى لك عند خلقه فيك ارادته مخلوقة اصواتا وحروفا في سالك
 وفيها دلائل في قلبك فاذا ظهرت تلك الاصوات والحروف منك فغارت

(٢١١) الداراة النلاوة وملك الاله تعالى لظهور الغم والعلم في تلك فقد بقوه

القرآن العظيم الذي لم ينزل ولا يزال صفة قدسية قائمة بذات الاله تعالى والله
تعالى تعلم بذلك ان لا يابد اس غير ان يفصل عن الاله تعالى او يحل منك
شيء منه والله يعلم حكمه ثم قال في العجرات ان ما نطق به باللسان وتلقه في
الواضحا وادورا قفا ونحفظه بقلوبنا ونسخره ونخيله بافكارنا واذ ما تناهوا
العظيم من غير شك ولا شبهة على السخ الذي سلطانها فيما سبق بل من تردد في ذلك
غير ما خربانه تعالى ثم قال له تعالى كلام نفسي قد يم لا لفظي حادث كما سبق ليس
نزد له نزل الوصال من ذلت الاله تعالى والفعال بالرسول البسم بل بليغة لا
يعلمها الا المنزلي عليهم ومن الدنيا عليهم السلام اذ انزل العلم القديم هو الوحي و
الوحي هو النبوة والنبوة تعجب مما والموجود ملام الاله تعالى عندنا الذين
غير بخلاف الاله تعالى معاني في قلوبنا تسه نجا وكمالات في اذنا تساه
صفها وحرمانا واصواتنا في استنسا تسه قراءة ونلاوة وحرمانا وحرمة
في الواضحا وادورا قفا تسه كتابه وكلام الاله تعالى على ما هو عليه في الازل
فنحن تسه الساماني المغير من ناد الكلمات المحفوظة فينا والحروف واللا
صوات المفردة عندنا والحروف الرسومة منا وكلام الاله تعالى على ما هو عليه في
حكم الاله تعالى به علينا نخبه الاله تعالى بذلك لا يخلق الاله تعالى الا دسحا ولا يخلق
الاله تعالى الا ما اتانا وهذه التسمية مجرد منزل الاله تعالى كما تسه الكتب بيت الاله تعالى
والبحر الدسود بين الاله تعالى في الارض ونحو ذلك فالذي نحفظه هو الذي
نقرؤه هو الذي نكتبه وهو كلام الاله تعالى حقيقة لا مثل له ولا شبه ولا نظير
اظهر دالي هذا الشبهة ما قال في تشر الخواصة شرح بحر العقائد ما نفد يلزم من
الظهور في صورة ان يكون ذا صورة الا ترى ان كلامه النسفي ظهر في الكتابة

واللفظ والنجاسة مع كونه ليس له من صور ظهوره شيء اهدى في شرح العقدة
الذكر سيّد القاري ما يثبت الـ الى صيغة رحمه الله تعالى ان من قرأ في الصلاة

بالفارسية اجزأه فقد رجع عنه وقال لا يجوز مع القدرة بخير الوترية وقال
لو قرأ بخير الوترية نأما ان يكون مجزأ فإيدى او نذر ليقا فيقتل لان الله تعالى
تعالى بهذه اللغة والاعجاز حصل بترجمه ومعناه اهدى فالنظر الى قوله تعالى هذه
اللغة فلهذا المجاز مع تهرج القائلين بتجديد الكلام انه الله تعالى ليس متكلماً
بهذه الكلام اللفظ بل بالنسخ كما في شرح الفقه الاكبر ذكر الفوائد وغيرهما و
شرح قال شارح عقيدة الطحاوى على ما نقل عنه في الفقه الاكبر من قال ان
المكتوب في المصحف عبارة عن كلام الله تعالى او حكاية كلام الله تعالى
وليس فيها كلام الله فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الامة اهـ ١٢

١٢ قوله المقطوع بالناويل مجانباً - زاده اشارة الى ان المراد بالفردى المقطوع

به كما قدم قبل هذا باسطر الاثابت بدبته فان التاويل لا يفتح عنه ١٢

١٣ قوله للكفن الميت وملكه ضعيف - اقول فيه ان الموت نيا في الملك كالفردى

عليه تأطيرته وانما يقع الكفن على ملك من كان له تأمل ١٢

١٤ قوله ادله لا يراد اصلاً لا بالحقل - قال فخر الاسلام هذا في حقنا لان آ

لمتشابهات كانت معلومة للنبي صلى الله عليه وسلم ١٢ انظر الفوائد

والحاصل اننا نقول بان الله تعالى انزل في كتابه الايات المتشابهات وغير

المتشابهات وفي احاديث النبي صلى الله عليه وسلم المتشابهة وغير المتشابهة

وقد ذم كتابه العزيز من تعالى المتشابهة المتشابهة والفنونة وابتغاء التا

ويل الغاسق الفياض مطلق التاويل في بقى الاالايمان ارسيم والنوعان للحيج

ذلك من غير حمل على الظاهر المفهوم ناسن اللفظ ولا تاويل له كما يريد منه من

(413) المسنة الحقيقة الذي يبيد الله تعالى وبعيد رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢

قوله دنانته نلتوا الغيبة - اقول ذلك الامام ابن الحاجب في مخفره ١٦٩
وليس بعيدا منه ليس تاويله انظر الى قصه تركبته قد قالوا ان التاديل في
الفرديري غير السمع سم انه لا يكون قيدا لا متعذرا ١٢ ثم رايته العلامة شمس
الدين محمد الفارسي الحنفى قد شى على هذا التلخيص في كتابه يقول البدر ١٢
١٢ قوله دام السخ بالقيام تعقيب - ابرار بوسر الله بالاضارة تعقيب ١٢

١٢ قوله دنيل يجوز سلفا ماضيا كان الخبر مستقبل - لمن معجز حله الزمان وهو الرأى
الكنهى وارتباهم ان تجوزهم نسيم الخبر تجوز للکذب في اخبار الله تعالى فمن
جزوه فهو قائل باسكان الكذب اقول وهذا اجل شنيع او كذب قطع على
ما هو عادتهم المحروقة اما راي الامم اجماعهم على عدم جواز النسخ فيما لا
يتغير ولو كان تجوزهم تجوز الكذب فللكذب مجال واسع في كل باب فما
سنة التخصيص بالمتغير بل هو دليل قاطع على انهم انما يريدون نسخ الخبرين
ان يوقع شئ في خبر الله تعالى انه واقع غيبي فيجبر انه غير واقع وانما بما سئلوا
عامتان صادقتان دامنا فلا ساخ للکذب دامنا يتاتي هذا في المتغير
فلذا اصفوا به وبيد ارادة هذا المعنى يدل اسئلة لهم نسخ انهم ما وردون
بلذ الكاسي في هذا ارجو ارجو امان امان المناطرة فلا يتوهم ما قل اننا ملتزمه
لن الزم به بل لا يلية من بيا الله من لا يلتزم بها والله ناي الزام عبدة الزام ١٢

قوله وعليه الامام فخر الدين الرازي ان شاعى - هذا القيد دليل على لطلان
زعم ذلك الجبول فان الامام الرازي جرد النسخ في الخبر دنال في التفسير
التي ان تجوز الكذب قريب من الكفر ١٢

قوله في الجواب ان الكذب لا يخلق بالمستقبل وليس له - اقول كان

(44) مراد ہم کا مالو اس جواز الخلف نے الوعدہ ان الوعدہات مفیدہ با
 الشیۃ انہ یجوز ان یخبرہ تعالیٰ عن شئی بانہ یفصح ویکون مفیداً عندہ
 بالشیۃ ثم یخبر انہ لا یفصح لعدم وجود الشیۃ المشترط بہا عندہ تعالیٰ
 وقوی بطلان یلزم الکذب ولا یتأتی ہذا فی الماضی ۱۲

۴۲ قولہ دامالحدیث الواردة فی البوی سید العالم صلوات اللہ علیہ وعلیٰ آلہ وصحابہ
 وسلم۔ فانقلت فعلی ما قررت ما حکم اللہ فی النبی صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 عندک قلت اللادب اللساک عنہما والافتقاد انہما من الناجس لان شأ
 نہما من درء طور اللادوراکان اذ ہو من شأنہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم فان
 قلت ہذا الامام الاعظم قال فی الفقہ الاکبر ودالدرسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ
 علیہ وسلم مانا علی بلکفر فی الجواب بین ذلک قلت قد اجاب بعض
 الدشاعر بان ہذا العبارة لم توجد فی النسخ الصحیحہ المعزودة الیہ و
 انما وجدت فی بعض النسخ تغری لواحید لیس اباحصیفۃ من علماء الحنفیۃ۔
 واقول وعلی تقدیر غیبتہا انہ مانفی اصحابہما لہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم
 وایمانہما بہ ودر ثبت ذلک فی الحدیث اھکثر الغوائد من ادائک فی بحث
 الواجب الاول اقول ما ذکرنا نیا نیا فی ما افاد المولے بحر العلوم عنہما مانہ
 علی ہذا الابد من حکم الکفر تبعاً لما لحق ان لم یکن ہناک شرک ولا کفر اصلاً فان
 قلت فما نائدہ امر صیائما حتی یمنی بہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم قلت لیا
 لا مدارج الصحبہ المحمدیۃ علی انہ فرق بین بین من مات فی الجاہلیۃ لوجود
 اللہ تعالیٰ ولا شرک بہ شیئاً دین من امن وشمعہ ان لا الہ الا اللہ
 وان محمد رسول اللہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم فکان ایمانہما بہ صلی اللہ تعالیٰ
 علیہ وسلم لیکون من خیر ما اخرجت الناس واجتہما بہ صلی اللہ تعالیٰ

(١٥١) عليه وسلم يقولنا ان الذين سبهوا خير هذا الفاظ اصحاب الكهف واخبارهم ان
 محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد ثبت تأمنا به صلى الله تعالى عليه وسلم
 يح انهم كانوا قطعاً من المؤمنين ببيان القاطن كان للمرواحد وهو اوضح
 في الامتداد والوجه صلى الله تعالى عليه وسلم لا من لئلا اعطاد
 فضل الصحة ذلك فضل الله الذي اتى من نيات الله ذو الفضل العظيم والحمد
 لله رب العالمين ١٢

١٢ قوله فالتعاضى الباقى قلنى - قد به لانه الظاهر من عطف المستزلة عليه وبهذا انال
 ابن الحاجب في المختصر ١٢

١٣ قوله بعد التبرادى دى يفيد - اقول فيه دهرى عن قية تلقى الامتة بالقول
 ذاته وان كان سوطا بعد التبرادى لكنه يفيد الخبر قوة لم تكن قبله
 لى ادى الله حاد ١٢

قوله ورواية مقطوعة بالمعنى الاعم بالخبر المشهور مقطوعة - اقول فبذلك جاز
 الزيادة على الكتاب لتعاضى ما سيج من صحابي واحد وهذا لا يقول به احد
 رب المجلد فيه الا به فمع الله كال المذكور بل ما به تسليم لبعض استمالاته ثمان
 الزم دالاً فلا شئ نعم بالافاد رحمة الله تعالى تختص باصحاب البدر واحد والشجرة
 ولا يجزى في الطلقا عدم القطع بعد التبرادى مسين منهم نعم غلبة الظن وقوة
 الرجاء والمسئلة نعم المشهورات وجميعاً سواء التبرادى عن يد رى او عن
 مؤلف نلب والله تعالى اعلم والوجه ما قد منا من ان القطع فيه جاز
 من قبل تلقى الامتة بالقبول والله تعالى اعلم

١٤ قوله لما نقل من القودة معجزة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم - كما ذكر في ارشاد العباد
 ١٥ قوله والكاره مقابرة وقال الشيخ ابن الحاجب بهذا الشرط - اقول بهذا وان

الدول ان يخرجوا عن القسم انهم غير موقنين بهذا اللغو القطع قطعا و
النكاح كما انما دسابة وادلا حرا ان لا يخرجوا عن القسم شيئا لا قطعا ولا
يقينا وانما يخرجوا ان وقع لك فهذا اذا ملبته نفيه العلم خبر ما دان
لم يعلم السامع انهم كانوا طامعين بل وان كان المخبرون بالقسم طامعين
فانظر ان شئت اياهم عدم العلم بكونه طامعين لا كونهم طامعين موقنين ولا علم انهم
يكونون كذلك فانهم والله تعالى اعلم

قوله الله ان يدعى في الحديث من كذب على محمد - المتواتر كذب من كذب
على محمد افضل النودي انه جاء عن عاتق بن العجالة رضي الله تعالى عنهم اثنان
الساري ملخصا قال ابن الصلاح من سئل عن ايراد مثال ذلك في الحديث
امياه طلبه الى ان قال نعم حديث من كذب على محمد نكبو العقده من النار
نقله من الصحابة رضي الله تعالى عنهم الجمع التفسير قبله اربعين وقيل اثنان دون
ونعيم الحشرة المنيرة ولم ينزل العدد على التواتر في ايراد مقدمه حرجية فلو
قال ابن حجر في نزلة النظر بعد نقل مكرم ابن الصلاح ما ادعاه من الزوة
ممنوع وكذا ما ادعاه غيره من عدم لان ذلك ناسا عن قلة الاطلاع
على كثرة الطرة واحوال الرجال وصفاتهم المصطنعة لا لاجل الحادثة ان
يتواطئوا على الكذب او يحصل منهم اتفاقا رواه ازيد من مائة صحابي
ذوهم الحشرة نعم لم ينزل رواه في ازيد من مائة اجتماع الشروط فيه
قاري على نزلة النظر

قوله الله عقاب من النار - قال المناوي في التيسير هو متواتر
قوله فلهذه خطاب للرسول صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم - النظر
را - الله - من - الله

قوله ما ان اطلق العلم - رتبہ قولہ تمائے مانتویم ان علمتہ بسم خرا دمن الادل
قوله تمائے دالمیم بہ من علم ان یغیثون الا الغن دان الغن لا یغنی عن الحق
شیئا

قوله في الواقع وهذا الى ما ذب اليه - على ما تر في رة اول الصفحة الثانية

۴۲ قولہ لیس فیہ الغار۔ دباقی تمامہ ص ۱۲

۱۴۱۱ ھولہ اللہ قنا، براکیم للمقلدین۔ - وقد نص علی ذلک فی حدیث ما ذاقان

اجتہاد سرآئی دلا آہو ۱۲

١٢ قولاً لانيانہ محمد در دنیہ فی زعمہ - اقوالہ سبت الوعدۃ علی غیر العلماء و لم یکن

کحل را دی را حدیث عالم السیاحل لان تسمیه را مدعوۃ ثم لیست المدعوۃ

عَلَى كُلِّ مَعْلَمٍ بَلْ فَرَضَ نَحَاتِهِ دَلَمْ خَبِلَ الزَّمَنُ مِنَ الدَّمَاءِ مُنْذُ سَلِمَتْهُمُ عَلَى غَيْرِ سَمِ الرَّيَالِ

مخدور غنی دنیہ ۱۲

أما قوله على الشيخين - أقول انصار دلائل البديع فلم يصح رد المجتهد مطلقاً ١٢

۴۱ قولہ للبخاری فیہ نظر غم بعد ما۔ دولہ منکر الحدیث دولہ سکوت الغیب ۱۲

تخلو دقه طليقان شترادمين - زنت دالكر النودي في مقدمة المناهج ان

للطلاق المتأخر على الشا به نعم بمكس ۱۲

قوله مع العمدة يرتقى - كسر الحظوظة الضبط وشره الدوام ١٢

قلت فمثلها ما وقع فيه راو مبع ادر لم لسم كعقوبه

من مفضل ابدیہ اور مفضیٰ استیاضیہ اور عن سحر فلانا ما نفیم بل صرح فی التفریب

انه من المرسل عنه المجبور خلفه نال الحاكم فاذن للشيخ عنه في قوله ١٢

الرحمة الرحمة

محرم الحرام الحنی محمد ابوالواله فاراد مالک دارالمبہ کتبہ کتبہ اشیا و

من هؤلاء المختارين بالعلم والواقعين في اناضل الامة لظن باطل او
تخمين غير امن واجل البرهان على ذلك ما شهد به حجة مولانا بقلية
في بيان هذه المسئلة المجهول صرح ان الصحابة لا يصح فيهم احتمال الفسق
وما سياتي بعد اسطر في هذه الصفحة ان الرواة من الصحابة كلهم مدول
وامر في صدر هذه المسئلة حلت نفسه الاثر في قول الامام في الاثر الاصل
في الصحابة المدالة بقوله الاكثر من اهل القبلة وهم اهل السنة والجماعة
القاسمون للعبادة فدل على الاجماع اذ لو لا ذلك لقال اكثرنا
وهو كذلك فان جباية الامة يتقون الاجماع على يد الامة الصحابة علم
اجمعين كما سلطت في رخص العروش الخادية وغيره واما صرح منه سبق انفا
من ان مشاؤونهم اولئك والنبذة اهم وما سياتي في صدر مسئلة
المرسل من ان الصحابة كلهم مدول وما سياتي في آخرهم كذلك يعني ما
سيمي في ذكر رتب النبوي ~~فهم~~ انه ينبغي ان لا يترك شية لاحوال الصحة
عن الوقوع في الكثرة فاذا كان هذا جوابه في هذا الرصل الحادث بعد ستامة
سنة وعلمها والشان مثل الذبي والمجد الغير رز آبادى اموه بالكنة
فما ظنك فمن ثبت صحبة يقطع ولقين وجابه مع رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم وسمع منه وردى عنه وتشرفت بمجاهرته واستأمنه رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم على كفاية الوصير على ما هو القول الراجح الصريح
نافهم وثبت ولا تنسب الى عماد من عمده الاسلام ما هو عنه بركي دلا
حول دلا قوة الابالوة العلم الوظيم وما سياتي في مسئلة اذا روى الصحابي المجهول
على ان الصحابي عادل لا سيما اذا كان ممن رسم قبل النقيض ودخل

لقوس صريحة تفهم من عقدة قلب ولنا فغنا الله معلومة وبرهانه ودينا واجر
 والحاصل ان من نظر في كلمات مولانا قدس سره في هذا المقام وما صدر
 منه في صدر رنده السلسلة وباب سياي في آخر سلسلة لا يشترط عدالة
 المجتهد في باب الاجماع ^{فقط} وجمع الى ذلك ما قلنا من تفويده الفارقة
 الباهرة الظاهرة الزاهرة وملك ملك اللغات ومحب الميل واللا
 عتسات القيد ان حاله قدس سره في هذه السلسلة ليشبه حالة الاقطار
 ولكن انظر الدقيق يحكم بانه لا لغيره عنه انشال ما في هذا المقام الا اذا جال النظر في
 مجال البحث والخوض واما اذا ذكر الحكم فلا يشع منه رائحة الخلف ولا شك
 في عدالة النهاية جميعا ولا تسمع لغف الكرمية بالوقوف في ركن فكيف بمجاورة
 واضرابه وبكنا انشال من خاض نياض من اللغات ولم ينل الى ذليله ايدى
 الافكار وسئلنا بانه قد قبل بل قال ولا قيل عدما رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم مع سئلة القدر وسجحت النجوم وهي عن الخوض فيها كما عند الطبراني
 قال في الخوض في انشال تلك التوليدات فلا بد ان تعزبه وسادس وثلاثون
 البواحي اذ لو لم تكن بهذه المشابة لما نبي رسول الله صلى الله تعالى
 وسلم عن الخوض فيها ثم يفرق الخائفون فرقتين منهم من لا يطلع المصهور القواطم
 ويخلد الى ارض الهوى فلا يزال بهم في بوادي الضلال والظلمان ما مله من
 الهراط مسقيم الى احد السقين بالتيا باقتت البقوات الشدتين اخذوا ما
 من بنيه في تلك الغال وترى على قلبه السكينة في هذا الرصيف والزلزال الكنا
 الحبر الفاخر والجر الذي قدس سره الطاهر فلا يتعاد لقائد الهوى ويختار تلك
 المبالك الى حجة الوتر فيمنع على ما هو الحق الواضح ولا يبينه الفهم على

نظام البحث والخوض مما هنا من غير علمه وشكر عليه إرشاد الكار والمحققين بميزان
بين حال ومقال فلا يبعد دبال ولا بلبال والحمد لله الكبير المتعال بآية منلى
به انما يستقيم فلان ناخذ بكلمات عالم من علماء الدين نجفيا محققين
من ان تذهب شذوذهم واسلم من هذا من لم يخض فيما ليس فيه الخوض بحال
ولم يلق البال لما قيل وقال ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله تعالى
على سيدنا محمد وآله واصحبه اجمعين ١٢

١٢ قوله في الكشف - انظر ما سياتى ص ١٢

١٣ قوله على مسئلة التعديل - معنى ان الصحابة كلهم عدول فلا يفر الجبل به بالار
١٤ قوله كيف اعمد على الركن البندى - انظر ما ص ١٢ لا ينافى هذا ما ذكره من
فطرية ما ثبت بالكشف فانه من العلم منها على انه يقول الركن لا بالكشف
وقد كان استثناءه ثمة الفيا ١٢

١٥ قوله فرغ قال رجل لا يقبل في المذهب الفحج - قدنا ما توأخذ منه هذه المسألة
ص ١٢ و ١٣ - ١٢

١٦ قوله في الصفو ازال الحديث - اقول ازاله الحديث بما علم انه طاهر اى لم يقع
الشك في عبارته اما الذى حكم بطهارته بالاستصحاب مع وقوع الشك
فيما نلنا من انه يزيل الحديث المتقين ١٢

قوله احتمال تحبس الاعضاء والتنجيم - اقول الاعضاء وكانت طاهرة بيقين
فلا يحتمل تحبسها بشكوك النجاسة وبالجملة نعلمنا في العقل باليقين نال
مطاهر وكانت طاهرة بيقين فلم تحبس بشكوك النجاسة اللهم الا ذلك
والحديث كان ثابتا بيقين فلم يزل يشكوك الطهارة وكان قضية
هذا العلم والتوجه لا لا هذا العلم ولا هذا العلم ولا هذا العلم

١٤٠ انهم القابل اخر آلام لا فوجب ان لا يفعل الا بعد فقد ان الماء والارفة
 اضاعة مال من دون مقصود لان العجاسة لم تثبت فمكنا بالتوضي به
 لدنه ان كان طابرا عند انه فقد اقتضا فرض التطهر والالم لغيرنا ملدنا به
 مع الشك في نجاسته احتيا اعضاءنا الطاهرة بيقين فاذا فعلنا
 به اذ العدم المار كان التيمم حرمنا بيقين التطهر لدنه ان حصل بالماء فذا
 الله تعالى به اما طهرى بادل لغير محمد الله تعالى فقد توجبت اليه من ربي
 قوله قدس سره براه هذا العجبة سئل الله فاعم ناهيت الى بناه ونحت
 نفس بل عند في غير شئ فانفرد في ذين ما ترى ثم نظرت ما ذكره الشافعي في ملكه
 قدس سره فرأيت يعلم الى ما طهرى والله الحمد ١٢

١٤١ قوله لكن ينبغي ان يجري فيها القياس - ينبغي ان ينبغي بحسب ما تقدم في القياسين
 ١٤٢ قوله بل تخفف التقديم من الرواية والنية - اقول اولس ذلكم ولكن السعة والله تعالى
 اعلم ان حمل المسح الى الاربعين لا ينبغي له في فوقها ١٢

١٤٣ قوله كالشهادة فان شهادة الاثنين - اقول فيه حجية الشهادة بالنفس والا
 يراى ان الشئ المتألمة واللاقدست الشهادة على شهادة عدلين لان اليقين
 مقدم على الظن اجماعا دللنا ان الكثرة اذا بلغت حد الشهادة حجت فعلم
 ان قياس الرواية على الشهادة مع الفارق ١٢

قوله لا لا يوجب احاد على الاستقلال لا يكون عادة الاحاد مستندة - اقول الامر
 في كثرة الرواية بكذا بداهة العقل شاهدة بان العقل في خبر واحد اشتمل
 الظن الحاصل بذلك اقوى من الظن الحاصل به اذ هو لا ذلك ما حصل التواتر
 غالبا اذ السماع من جماعة يقع في التواتر لجمته - واحده لا يقع الا نادرا
 وانما يتقوى الظن بالندرج حتى يثبت اليه اليقين كما سطره الله تعالى في الفروع ١٢

الوجہ اے والہ تعالیٰ اعلم ۱۵

قوله تعالى لا تقبل القوة والضعف - اقول لانهم ان ما يورث شيئا وينزاد اذا
لاثر بازدياده يتغير هذه السلسلة في زيادته جسيما وذلك لان الاثر اذا
كان له حد يبلغ ينشئ بالوصول اليه لا يقبل الزيادة ولا لم يبق الحد جاد
فانما تدرجه في الازدياد بالم يبلغ ذلك المبلغ وانما اضرب تلك مثلا في
خبيثة نحرنا شعله السراج في يوم دسراجان في نصف يوم دارمجة في يوم
والله انزاد بسرعة الاحراق زيادة النار فاذا كان النار يزداد او افر محيطا
بالخبيثة من جوانبه بالفا في شدة الاقتراب مبلغا عظيما يحمل الخبيثة وماذا في
طرفة عين وهذا انتهى افعال الخبيثة فلو صعدنا النار بعد ذلك ليس لان زيادة
النار لا توجب زيادة التأثير بل لان الانفعال قد بلغ شتاده فلا يقبل الزيا
ده ولا يلزم منه ان لا تدرج في الازدياد قبل الوصول الى ذلك الحد
الفيا وكذلك زوال العطش لشرب الماء تدريجيا لا يستند الواحد ولا
يلزم منه ان يزداد الازدياد كلما زيد الماء بل حدا اذا بلغ اليه انتهى وهذا
واضح جدا اما ان قلت قلت فعل هذا لا بد ان يكون تكثيره لا لئلا على القطعيات
معنا كما ان اضعف النار بعد الوصول الى ذلك المبلغ بحيث قلت ادلا
شترت كد والحل ان له فائدة وهي قطع الشعب فان الخضم عما يجدها
للتكثير ليك دليل دون دليل يح ان في تكثيره اشارة المدعى دلائل
ان النقصان ان لم يقبل الزيادة والنقصان لكنه يقبل الافاء والافاء
والافاء بغير علم اليقين ومنه اليقين وقال صلى الله عليه وسلم ليس
الخمر كالمعانية الحديث وهذا هو محل قول من يقول ان الايمان يزداد وينقص
قوله كل ما كان يزداد لم يستحق الميراث - اقول وبالله التوفيق المؤثر في شأني

اما بتقوى في التأخر بالالفهام الى محاسن له يؤثر في ذلك الشيء بعينه
 اما اذا كان الشيء يؤثر في آخره في آخره بعينه احد هما بالفهام
 الله اخر قطعا ولا يحصل زيادة في التأخير او رد دما على مورد من متنا
 ٥٢
 برين وان كان بينا اسم جامع لشملا والله تعالى سبحانه فان
 الزوجة والله خبره لو كان متباينان وما يورث احد هما لا يورثه الله خبره
 بخلاف الطون نان ما يحصل بدليل من ما يحصل بالدليل الله خبره
 الله تعالى فان لم ترجح ابن السمر في المتأخرين المذكورين على صاحبه
 بالاجماع في الاجماع على الترجيح بقوة القوية حتى قدم الله الخ للاب دام
 على الله الخ للاب دام والفرق ما ذكرنا ان الاخوة حبس واحد فحق من
 جنتين يورث قوة توجب الترجيح والرفعية والافرة جنان فلا تصفد
 احد هما بالله خبره ولا لا ترجح امرأة محبسة لمحبس في بيتها الفيا على شئ
 المحبة لانها قرأتان متباينتان فافهم انما قلت انما تكون القولة
 من الرواية في الثقة - والعدالة بحيث لا يكون مثله الاكثر من من فرج
 نلو كان الترجيح بالثقة لزوج مؤلا والاقلين والاولا المحبة خلافة فقلت
 الترجيح بالثقة انما هو عند التواء الغرض في وجه اخر من القوة والفضل
 معارض للثبات في السببية لان زيدا لا يقام عشر من رجلا وقد ثاب
 في القوة والشهامة والشجاعة والجلالة والمباراة لبقون الحرب بحيث
 التجز عن مفاد منه مائة لاسيما ان كانوا جنبا وصنفاء غير ماضين ولا
 محبرين وهذا ظاهر جدا

قوله وقد رجم امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه - اقول لم ثبت ان عمر رضي الله
 تعالى عنه رجم رواية ام المؤمنين على رواية الاكثرين بل المنقول انه قد ذكر

الناس عنده فكان رأي الأكثرين أن لا يفتوا في الأكسال دراي السفي
 ان فيه الغسل اذا جازا تحمان الحمان فارسل عمر الى ام المؤمنين فحدثت
 بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما خضاره عمر وانكس ففني هذا ترجيح
 الحديث على رأي الأكثرين لا ترجيح حديث البعض على حديث الأكثرين
 ردى الامام ابو جعفر العمادى فى شرح سمانى الانوار ص ٣٧٥ وكذا
 ردى ابو بكر بن ابى شيبة ازله ص ١٢٨ فسقط الاجماع راسا ١٢

قوله من الهابة جرام المؤمنين وحده - اقول جوابه ظاهر مما سلفنا فان
 بنادجه قرة في الاقل ليس في الأكثر وهو ان الازواج السطرات رضوان
 الله تعالى عليهن اعلم بانثال الامور دلائل القول بالترجيح بمنزلة الهداة مطلقا
 وانما الحق ان الكثرة من اسبابه فوجه ان لم يجارضها اقوى سناد هذا
 اقوى ما يشهد به الوجدان ان دخايل الملك ان اجردا عن اسراره
 تكون القلوب اركان الابرار هم وان كانوا اقلين ببلدت فمجرم ان
 خالفواهم وان كانوا اكثر من ١٢

قوله هذه القوة ضعيفة راتبها متفادته فخذ اعتبارا بالزعم - بينت تحقيره
 في رسالتى نور عيسى في الانتصار للامام السنى ١٢
 قوله ان القطع الحاصل بالاجماع تعبدى يحصل دفعة - فان قلت كيف تفصح
 بقوله صلى الله عليه وسلم بالمجاعة واباكم والوفية اخرج له بعد ذلك
 والحاكم عن عمر باسناد صحيح في حديث طويل ادله اوصيك باصحابي قلت هذا
 في الاصول بدليل آخر الحديث فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين
 العبد واحدات كثيرة تدل على ذلك وما ياردت في الاجماع على
 الامام الاعظم والذى عن الشيخ نعم الامر بانواع السواد الاعظم ليس للترجيح

بشرقه الدرا دل لفظه من التما في حيث يخرج من الاجتماع على الفلاد
دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم يداله على الجماعة وذلك لا يبا على
المجتهد ان خالف المجتهد من الاكثرين والله تعالى اعلم ١٢

١٣ قوله فانما الظن نية يتقوى بالانغماس - اقول وقد مر من اضمنا بانهم يقيدون
خبر اللطيف على القياس لانه ارجح الظنين ولا شك ان الظن الحاصل
من رواية حمزة مثلا ارجح من الظن الحاصل من روايته واحده ١٢

١٤ قوله بالاجتهاد ناظر بالجملة - داير بالمؤسسين على كرم الله وجهه - باي حجة - ناظر الى
ذراذ حرم الكفر مطلقا وحكم على عبد الرحمن من خوف المبتدع قطعيا بالجملة
انه مما ذاك كذا او كذا او سياي مخالفة المجتهد القواطع وازلا انتم فيه اذا
لم يكن موسى ٢١٣ و ٢١٩ - ١٢

قوله ولم يصح اليه في شهادته - اقول انما الثابت انه كان يطاب بهم
عقمن وعلى ارضي الله تعالى عنه بقول ادخل في سبقي ثم تكلم به هو لا يسلم ذلك
قوله مجتهد ائيف وقد مره صاحب الهداية من السلاطين الجابرة - سبحان الله
مع شهادة ابن عباس له بالاجتهاد كما في صحيح البخاري ١٢

قوله ولو كان بالاجتهاد - اقول انشد من هذا شهادة حديث النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم للزبير بانك تقاتل عليا انت ظالم له وانما الحق ان الظلم
والجور وصلحنا الميل عن الحق ولو خطا عن اجتهاد وانما قال الامام لبعض
مذايب القاضى ابن ابي ليلى ان هذا ظلم كما في الهداية الفيا ١٢

قوله ولم ينقل عنه فتوى على طريقة الاصول - هذا من قوله لا اطلاع والراى
الصحاح وكتب العلماء النافلة لمذايب الصدور والدل لراى من مذايب موحى
ما يغيبك من هذه ١٢

آ۱۰ قوله لم يكونوا عند دلائل من اعلى الحق - الاما كان من ابن عمر ناهى لم

بموز ثلث بعينه كافي صحيح البخاري ۱۲

آ۱۱ قوله قالوا بالجناد ام لا نكر ما لبده الله - اقول وبه الغيبة عدم اشتراط

الاجتناد في الاجماع وهو الحق لمحمم الدلائل وولد مشا في اصطلاح ۱۲

آ۱۲ قوله انما هو قبل ظهور اشتراط القياس - اقول يعني وفيما قبل ان يذهب عيسى

صلوات الله عليه ۱۲

قوله من يقول الله لنا - اقول ذلك بان الله تعالى سجدت رجا طيبة لذهب

مسما الله في اے رحمة الله تعالى فله سعي الا الكفار لان المسلمين

يرتد ان العياذ بالله تعالى فله حاجة اني التخصيص ۱۲

آ۱۳ قوله اقول اما الطاعة فواضح حتى ان من الاكل فرقية دو اجناد قد ثبت فيه الام

الفيا اي عند حسن النية وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم ما طمعت نفسي فبر

لك صدقة رواه احمد والطبراني في الكبير ليزيد عن المقدم بن عبد بکرب

رضي الله تعالى عنه ۱۲

آ۱۴ قوله اقول لو تم بذا لم يكن القياس - بذا شئ في الفتح ط ۳ من كتاب

المعرف ولكن ما ذكره بنا واضح ۱۲

آ۱۵ قوله لا تمنع الاكثر من فافهم - بل لا سادة محمد الله فف بلادنا تسلط

النفوه دار تفتت الحدود و محمد الله تعالى لا يبلغ عددا شارين من السكين

نحو من المنع من لكن شبه القوي الشك فان الانزجار اذا اهل بدون

انامة الحر تكون الحمد مصلا له فانا غير ثابتا الحق ان حصول الزجر لشرع

العذاب بدني لا يحتاج الى دليل والله تعالى اعلم ۲

آ۱۶ قوله قلنا ما ينطق محقق بالقرآن بانه رد قولهم اخره - اقول ليقينه بنا

على نزلة عظيمة مراد رحمة الله تعالى بما ينطق الكلام المتوالي آخره للأنه
 المحلة وجد ما في قوله لا يخصف فيها أصلا قطعاً وصحاً وبتاد ما كان للرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان ينطق في شئ من اقواله في شئ من احكامه عن
 شئ من الهوى ولا في عقيب ولا في رضا الله في جدر الله في غيره وما له وللنول
 والما جاء ولا مائة الهوى صلى الله تعالى عليه وسلم انما التخصيص في هو الراجح
 اليه في قوله تعالى ان هو الا وحى وحى اى ان لطفه بالقرآن الاوتى لا يطلق
 ما ينطق بانه صلى الله تعالى عليه وسلم كثيرا ما يقول بالرائى ان شئت
 قلت هو راجح اليه القرآن العلوج المعهود ان لم يكن مذكورا بنا ومثله في
 الكلام كثير ١٢

قوله ما لقياس وحى باطن عند الخفية - اى قياسه صلى الله تعالى عليه وسلم
 كما ياتي في الصفة القابلة من تقسيم الخفية الوحي الى باطن وهو اجتهاده
 صلى الله تعالى عليه وسلم المقرر عليه وظاهره وبوكذا وكذا ١٢

قوله ١٢
 ما ادى اليه اجتهاده لا يؤتم نعم لا ينفقه القضاء بمثل به الاختباء بل ينطق
 اقول وفيه قطع شعب الفقه المفسر لسيدنا الامير محمدية رضى الله تعالى
 وبأى لطفه ١٢ ٦١٩

قوله يلزم القاف فعل واحد بها - اقول ان كان فعل به ما عيش والشفق
 بالنظر الى احد سماها محل وبالنظر الى الآخر بالحركة فاعلم انه رضى الله تعالى
 ان من قال الله عز وجل انت طالق انت طالق انت طالق ففى القدر
 من ولا ليعقبه القاض والمرأة كالتقاضى كالتقاضى ففى فتح القدير
 وغير ما اذا وطئها فكنت حلالا وانكنت حلالا وانكنت حلالا ١٢

المقارن الترجيح وينبغي تقليد المفضل ثم وجود الفاضل فلهذا التامد التاسع
نما باقى فمائل كنتم سيرة كبرياك آخر ص ٢٤ ان الامر بان كذا كذا سؤالا

ان الاجماع ارشد الى الجواز ١٢

قوله بالاجتماع قوى من الظن - اقوله سلب لا يرد على محمد بل ربما يقع في القلب
منه اعتقاد علمية غيره ارجو - قوله علمية بانه اعرف مني والله تعالى اعلم ١٢
قوله بهذا النص على الكل فتجوز التقليد بدلالة - اقول ان اريد كل كلف ممنوع
فان الخطاب مختص بادق الدلائل وسمي المجتهد من وان خص به لم يدل
الله على افتراض الاجتهاد عليهم بل على بدلية التقليد ثم للدلالة في الآية على افتراض
الاجتهاد على كل مجتهد في كل مسألة فلا يفي تقليد بعضهم في بعض فافهم ١٢
قوله على القول المرجوع - صرح العلماء بعدم جواز الاخذ بالمرجع غيره والله كا

لعمل بالمسوخ ١٢

قوله والمراد بالجمعة - حجة من الحجج الاربعة - اقول وبالله التوفيق صوابه لا يطلق و
شرح الكلام انما هو بكذا التقليد الحقيقي هو العمل بقول الغير من غير حجة - اصلها
خذ النامي من مثله وذلك بالاجماع اذ ليس قول النامي حجة - اصلها
نفسه ولا غيره وكذا اخذ المجتهد من مثله على المذهب المختار من عدم
جواز تقليد المجتهد الا آخر وذلك لانه لما كان قادرا على الاخذ عن الله
صل ناهية في حقه فلا يصل وعدوله عنه الى كل مثله عدول الى ما
ليس حجة في حقه فيكون تقليد حقيقيا واذا عرفت ان التقليد الحقيقي
يعتمد انشاء الجمعة راسخا فالرجوع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
اداء الى الاجماع وان لم يعبر دليل بآقاله صلى الله تعالى عليه وسلم فآقاله

١٥
انزل الاجماع تفصيلا ليس منه ^{٦٥} من التقليد الحقيقي لوجود الحجج الشرعية ولو
اجمالاً لكنه ارجوع العام الى الفقه والقاضي الى السردول ليس نفسه ولا العمل
بمعه من التقليد الحقيقي في شيء لذي باب النص ذلك الرجوع والعمل بطلبها
فيكون عملاً بحجة دلالة جارية كما عرفت هذا هو حقيقة التقليد لمن الحرف جعل
العمل بقول الغير من دون معرفة دليل التفصيلي تقديراً له وان وجدت بنا الحجج
الدعائية ولذا دل الحرف على ان العاقل متقدم للمجتهدين وان كان انما يترجم
اليه لانه ما يؤيد شرعاً بالرجوع اليه لكن لعدم معرفة الدليل التفصيلي
نقله اعرفنا قال الامام وعليه منظم الامور من هذا هو التقرير الصحيح لهذه العلامة
المرتبطة اعلم ١٢

١٦
قوله لا يصلح حجة في الاجتهادات - بحيث يقطع بقوله المخالف ١٢
قوله بل يكون ضروريا حاصله من برهنة الصحيح الشرعية - اقول فلا يكون الفيا
تقليد ١٢

١٧
قوله اى كنقلها اتفاق في الجواز - ولا يدخل في قولهم ان نصي لان هذا
نقل فتوى لا فتوى كما صرحوا ١٢
قوله وبهذا التبرع من عند النفس - اقول بل بل لباب التلي بالدين ١٢
قوله لا يكون الانفصال للنسب - اقول بل بل لباب التلي بالدين ١٢
قوله فان هذا الفقه رتبة - مرجع التزام نصوص بنقله الغير عنه المفردة
فثبت الترفيع ١٢

قوله هذا احرام بالاجماع - ركنه اللفظ بالباب سد واد قد شهدوا ١٢
قوله عدم جواز العقدة بالاجماع حلاله - هذا الجواز مع الامكان لا يحسن
الحل والحق - اى استحلال العقدة بالاجماع على خلافه كما لا يخفى ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله فلا يرد النسخ علينا - اقول يفهم منه انه يرد عليه اذا ما بالذات والصفة الحقيقية
 الملازمة لا ينفك فلا يصلح للنسخ وقد تجب عليهم بنفسه في ايراد النسخ سلة ان
 ما هو حسن اذ يوجب لعينه فلا يقبل النسخ عنه الخفيفة والمعتزلة بان ما لغيره قد يطلب
 على بالذات فانهم ١٢

قوله انه حكم في الدليل اذ ينال لغيره - فمن يقول نعم يقول نعم ومن يقول لا
 يقول لا بد ١٢

قوله ان كان حتما بفعل غير كف نال الجواب - اورد عليه خروج الحرام الكف عن الحرام
 سم انه واجب وفيه تامل فاعمل ١٢

قوله اعلم ان الوجوب له ^{شبه} بالوجوب الذي اتى او
 بالوجوب بالغير المحرمه ^{شبه} بالامتناع الفوائ ^{شبه} بالامتناع بالغير المحرمه ^{شبه}
 بالامتناع العام بالعام والخاص بالخاص ١٢

قوله ذكر اية التحريم ونار ما بينهما في استحسان العقاب - اذ يشارك الثابتان با
 نظريتين التابيتين بالقطعي في استحسان العقاب بترك الفعل في الادليس والكف
 في التائبين ١٢

قوله انه الى الحرام - كما ان الوجوب بالنظر الى الفرضية كك ١٢
 قوله فان معنى الفعل اذا نسب الى الحاكم - قلت حاله حال الضرب اذا نسبت
 الى الفاعل فمصدر معلوم ومن مقولة الفعل اذا نسبت الى المفعول
 فمصدر مجهول من مقولة الانفصال والفرق بينهما بالقيام والتعلق ١٢

قوله اما الحكم - اما ما نفس الحكم (62)

قوله ادلك كالدين - اما ما لبس الحكم

اقول افاد الاستلزام بطلان ما في اناسنا

قوله

٤١

ان لكل خلق الله تعالى صادق الا ان القرآن لقد نسا

وكل يعلم ان لا يعلم لا يريد و قد روي عنه حماد قطعا بل لنا لا سيما من ارحم الرا

وعلل هذه ظاهر لكل من يفهم العلم والعبارة على طريق العرف والمعادات فمعنى جميع

الادبيات انما نعلم ان فعلت كذا اعا بالادنا ان يوما خطيبا به بكم اقول فما استقر

عليه راي هو وقوع الخلف في الوعيد لكن اللفظ غير مستحسن فحينئذ عدت دجوازه في

الوعد مع عدم الوقوع سبحانه اعلم وعنده ام الكتاب ١٢

٢٢ قوله قد يكون لا تنفاد حلة الوجوب وقيل على البعض - ان قلت هذه الدنيا في

النسخ اذ النسخ الفيا لا يكون الا لا تنفاد حلة الوجوب وهي الصلوة مثلا فاذا

لم يتبق المصلحة - نسخ الحكم قلت كلا بل لا يقال النسخ ما لم ينبت العين كما في النحر

عقبه حرمة السكران لم يتبق ان الحكم بحرمة النحر قد نسخ نعم يقال ذلك

لو كان السكران كما كان ولم يتبق الحرمة ١٢

٢٣ قوله اقول فانها تارة داخلية في المعنا يعلم وجود المعنا - قلت حاصلا ان مقدمة الوجوب

كما كان واجبا فيلزم دخول النهاية في المعنا ويجب انبان الفعل في النهاية ايضا كما

يجب في المعنا اذ انبان الواجب في المعنا تمامه لا يمكن بدون العلم بدخول النهاية

فوجب الاتيان اى ان يعلم بدخولها والعلم بدخولها يتوقف على دخولها فيجب

اتيان اى ان تدخل فثبت وجوب الاتيان في جزء من النهاية كما في القوم

لا يمكن تمامه ما لم يعلم ان الليل قد دخلت ولا يعلم ما لم تدخل فلا

بد من الساك حتى تدخل الليل وتنقضي بعض اجزائها وهذا هو المعنى من

أقول اما الحكم - اما ما نفس الحكم (366)

قوله اد للرب كالدين - اما ما بسبب الحكم

قوله قول افاد الاستدلال به بطله تعالى انا سلمنا

ان وكل خلق الله تعالى صادق الا ان القرآن لقد نسا

دكل يعلم ان لا يعلم لا يريد دعد دقوسه قما دقها بل طنا لا سيما من ارحم الرا

دعل هذه ظاهر لكل من يفهم الظلام والعبارة على طريق العرف والمعادات فمعنى جميع

الاجازات انا قد علم ان فعلتم كذا غالبا دلنا ان لو ما خطيبنا به بكم اقول فما استقر

عليه رائى هو دقوس الخلف في الوعيد لكن اللفظ غير مستحسن فحينئذ عدت دجوازه في

الوعد مع عدم الوقوع سبحانه اعلم دعه ام الكتاب ١٢

٢٢ قوله قد يكون لا شفاء وعلته الوجوب وقيل على البعض - ان قلت به الدنيا في

النسخ اذ النسخ القابل لا يكون الا لا شفاء وعلته الوجوب دهي الصلح مثلا فاذا

لم يتيق المصلحة - نسخ الحكم قلت كذا بل لا يقال النسخ ما لم يثبت العين كما في النحر

عنه حرمة السكران لم يبق ان الحكم بحرمة النحر قد نسخ نعم يقال ذلك

لو كان السكران كما كان ولم يبق الحرمة ١٢

٢٣ قوله اقول ما غاية داخله في المعنا يعلم وجود المعنا - قلت حاصلا ان مقدمة الوجوب

كما كان واجبا قبل ثم دخول الغاية في المعنا ويجب انبان الفعل في الغاية ايضا كما

يجب في المعنا اذ انبان الواجب في المعنا بما لا يمكن بدون العلم بدخول الغاية

فوجب الاتيان الى ان يعلم دخولها والعلم بدخولها يتوقف على دخولها فيجب

اتيان الى ان تدخل مثبت وجوب الاتيان في جزء من الغاية كما في القوم

لا يمكن بما لم يعلم ان الليل قد دخلت ولا يعلم ما لم تدخل فلا

به من المساك حتى تدخل الليل وتنقضي بعض اجزاها وبه انه المنس من

١٣٠
دخل الغاية في الغيا وقوسه ليعلم وجود المعيا تقرير لكون الغاية مقامة متوقفا
عليها كما افصحنا ١٢

١٣١
قوله ومثله يقال في النبي - بان يقال الاثيان بالضم من لوازم حرمة الفعل
التي آخر المقدمات ١٢

قوله وفيه شيء في الخطاب واحد بالذات - وعندي ان الرفع انتباه في الامر
لاني النبي هو جواز ارتفاع الضدين فيجوز ان ينسب من ضده ولا يفعل ضده آخر
الضد وعدم جواز اجتماعهما فلا يمكن ان يامر باحدهما يفعل الاخر فلا يجب الامر
في النبي ويجب النبي في الامر ١٢

قوله فاني خطاب الضمن - اقول انزلية خطاب الضمن لا يوجب الانزلية
في الحكم بل يكفي له كون المصريح به مقصودا والمضمن تبعا لما في المتقدم ١٢
قوله على المختص - اذ انجح بين الضدين مختص ١٢

قوله ان قلت فالامر بالنبي من ضده ضده - حاصله ان الامر بالنبي من
جميع الاضداد والنبي عن شيء يستلزم الامر لبعده فاذا فرضنا ان الامر به
له ضد ان فيكون ان منبها عنهما وكل منهما ضدها حده مني عنهما فاني عن كل
منهما يستلزم الامر لهما وجه ما مور به بالنظر اليه ونسبي عنه بالنظر الى
الما مور به فليزوم ان يكون هذا الضد منبها عنه وما مور به وثنائه الامر بحل
الوجه يستلزم النبي غير الاكل والقتل والقتل ضد الاكل النبي عنه فيكون ما مور به ١٢
قوله قلت الامكان - وهو الامر بالتخيري ١٢

قوله في الامتناع بالذات - ذكره استطرادي بل فيه تامل فتامل ١٢

قوله الامتناع - وهو النبي المعني ١٢

١٣٢
قوله لكن يلزم ان لا يكون الحج - قلت حاصله انه يلزم على ان يجعل الحج

(65) ضمة ادلة يكون الحج وقته العمد اذ معنى الضمة انه يمكن الدتبان به عند الدتبان

به ويكون موقوفاته وقوت الحج لا يمكن اذ وقته العمد متماثل ١٢

قوله من حيث وهو في الثاني - اقول هذا كما انه يجري بينا يجري ثم ١٢
قوله لان الوجوب - هذا دليل المذهب المنصوره ندفح باطن انه دليل من حيث

قوله على ما كان قبل الجنس - اقول الجواز جواز ان جواز بمعنى عدم الحرج على الفعل

رجواز بمعنى عدم الحرج على الفعل ولا على التركب معلوم ان المجموع ليس عنه هو

الجواز بالمعنى الثاني اعني الا باضرا اذا الجواز الادل وهو اشبه بالامكان العالم

عام لغرضية الوجوب والندب والاباحة تكليف يكون الكلام فيه الجواز الذي

هو الجنس هو الجواز بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني اذ مفاد المعنى الثاني شبه

بالامكان الخاص وهو لا يصلح لان يكون ضا للوجوب للتنا في بينهما فان

معنى الجواز الذي هو الوجوب كما هو داب الجنس ويفصل على هذا التقدير

عدم الحرج على التركب مع الحرج عليه فعلم ان الدليل ليس له ربط بالمدعى

وهذا انما نشأ من عدم الفرق بين الجواز من ثم به المنصور من ان الوجوب

ينضمن الجواز المبحث عنه ام والمتضمن امر آخر كما سمعت ١٢

قوله قبل الجنس - الجواز جنس الوجوب والجنس آه ١٢

٢٠ قوله عند التامية - حيث نحن الواقعين ١٢

قوله للحنفية - الجمار عين حرج ١٢

قوله فالعاق - بنيا دنيهم ١٢

٢١ قوله لا اللفظ - ولا تحدث المعنى اللفظ ١٢

قوله دال لزم الدلالة - فان في الدلالة بالطبع يحدث معنى

وذلك المعنى الحادث يحدث اللفظ كوجع الصدر يحدث يحدث ١٢

١٢ قوله او المان فيه - قلت اشارة الى ان المقوم من الضرب ليس الا
ضرب فيه لا شئ ما ضرب فيه هو المان وانه الظاهر الظاهر لمخبرة ١٢
١٣ قوله بغير الذم الى كل مذهب - كما في وانحر مشتراك في اذبح وعليه
اما من الاعظم وفي ضح اليد على الصدر وعليه الامام الثامن ١٢

قوله ومانيا المناد ارادة احدهما معينا - وفيه ان وجه التبادر الاركان في
الاذمان حتى ان الظاهر المتبادر عندهم ارادة الكل والحكم يكونه بجملا
تكم نافع ١٢

١٤ قوله دانت بما عندك - فانه لا بد منها من تقدير خبر عن اذلاله راض
نحوه ١٢

١٥ قوله قيل او باستظهار المجاز - اي الحقيقة اذا هجرت واستتر المجاز العن
الامر فصارت الحقيقة مجازا والمجاز حقيقة ١٢

١٦ قوله - وفيه ما اقول من ان معنى الامارة منها ان
دكلا لا توجد فيه الامارة فهو ذ الامارة دكلا لا توجد فهو غير ذي الامارة كما ظهر
من اعتراضهم بعدم الفرد وعدم العكس كما مر وكما سيحكي فلا بد من العكس
الى موجبة كلية ١٢

قوله المعنى عن المستعمل فيه - وهو الجزء اذ اللازم ١٢ بحر
قوله فان هذا عكس - اي عدم صحة النفي ١٢

قوله لا يمكن اخذ النفي - اشارة الى انه لو اريد بالحقيقة الذاتي لم يرد
شئ وكما لا يخفى ١٢

قوله وما توقف - اي توقف سبب الكل على المجازية ١٢

قوله وهو معلوم الخفيف - اقول فيه ان العلام فيما اذا وقع الشك في ان

الصفة المشتركة بينهما تستعمل فيه من معانيهما نحو قوله تعالى
فيه مجازاً فاعلم

٢٠ قوله لا يجوز الجمع بينهما مقصود من الحكم بخلات الكناية - محرم المجازية ان يرد
معينان مجازيان ويكون كل منهما مقصوداً بالحكم والجمع بين الحقيقة والمجاز ان
كذلك وعموم المجاز ان دسنة عام مجازاً تشمل الحقيقة والمجاز فالادلان لا يجوز
سحوم الشتر بـ والثالث يجوز

٢١ قوله التشريك لان المبادر - اقول وما يبدىنا اليه انما نحن راياكم لعل يبدى
ادنى ضلال بين فانه معلوم ان المقصود التشريك ولا شك للتيقن بكونها
بدى وكونهم في ضلال

٢٢ قوله في دخول ما بعده - اعلم ان الكلام هنا في تبادل حكم الاول الثاني كما في قوله
عمر بن قائل والدر بكم الى الرائق والموا الصيام باليقيل
قوله وما اشارة اليها مقصود به - صاحب التوضيح في بيان بين السببية والاعتماد
انها اي حصة مقصود به اذا كانت للسببية بالبعد كدخول الجنة مما قبل كالاتللا
رند ادلا مرشتر ك بين السببية العائبة تمفوض تحي راسبا فان اكل الراس
عنه مقصود من اكل السمكة مع انها ج للغاية ولعل استنبط عليه العائبة عفى العائبة
بمعنى القلة العائبة

٢٣ قوله يجوز للعطف بمطلق الترتيب - ومنهم من جعل كالفاء لترتيب مع التعاقب
فرخ الفروع التي عنده يجب للبرود الفعلين من غير تراخ
قوله في الفعلين - فانه ح مستعار الترتيب مطلقا لعدم صحة العائبة اذ التقدير
نسب فائبة للذاتيان لعدم الجزئية والسببية لعدم سببها له وهو ظن فاذا كان للتعاقب
مطلقا فيشرط للبر آه

(٦٨) كلى السلم في صفت ذلك انى ١٢

٢٢ قوله نور التعذر الاستثناء - لان حاصل قوله ان اذن ليس الا مصدر اى الاذن
اذ جعل ان المصدرية الفعل مصورا فاصل الكلام ان خرجت خرد جاتا الا الاذن
في الكلام ليس تحتة فحصل ثلث بدش ان يجوز و يقال ان معنى الله ان اذن
اى ان اذن روح لا شك في تحقق البر بالاذن مرة كما قال فيحقق البراة ١٢
قوله في دخول بيوت عليه السلام - قوله تعالى لانه خلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
لكم يح ان تعذر الاستثناء جار بناك الفيا ١٢
قوله انما هو بالتحليل - وهو قوله غرض قائل ان ذلكم كان بوزب النبي
وانا اقول على هذا فينبغي ان لا يحكم بتحقيق البر مرة الا حيث لا يعم الحلة كما لا يخفى
قوله اقول حذف حرف الجر بينهما قياس - وحاصل الكلام الا بان اذن روح
لا يتعذر الاستثناء ١٢

قوله المصدر للمعين شايح - فالمعنى الا حين الاذن روح ليصح الاستثناء فلا يفار
اى المجاز فلا يتحقق البر بالمرة ١٢
قوله فما وجه الترجيح - اى ترجيح جعل الالغاية على حذف حرف الجر اذ جعل المصدر
للمعين مع ثبوتها ١٢

٢٣ قوله دعهما للالغيات عوضا - اى يحذف باء المقابلة كما في البيع والطلاق وغيرهما
من ضوات المعاد المجتمة - فالمعنى طلقني بدل اليك فلا بد من الالغام ١٢
قوله الشرط المحض - اصلا كالبيع ونحوه والطلاق ليس مما لا تجل الشرط المحض اصلا ١٢
قوله يلزم الدين - لكون الدين لازما حقيقة ١٢
قوله اذا اراد عرف الحساب - وهو القرب فيجب مائة لان العشرة المفردة في

69 نفسها مائة مع انهم لا يقولون لك حيث قالوا اه ١٢

قوله وتقدر به بغير الاستيعاب للفرق - اقول الذي لطيف به العبد الضعيف غفر
 تعالى هو ان المظروف ان كان بحيث لا يكون له مستند
 وان كان في مذكورا وان كان بحيث لا يكون سبعا بارتباطه بالوقوع في جزء
 من ذلك الطرف من دون الاستيعاب وان من دون فرق في في
 مذكورا وقدره وانكم يمكن المستقبل ولا عزم بل كان محتملا له بالملحوظ
 للعالم ان كان هو الاستيعاب فهو الاستيعاب وان عزمه فعدمه من دون فرق
 في في مذكورا وقدره وانكم يمكن الغالب ايضا بل كانا سواء فنعلم بحداد ان
 بغير التقدير الاستيعاب والذكر عزمه والا فالا لمرشك في صمت في يوم وذبيت
 بوماد ب عزمي وضرته دما فافهم فانه دقيق وعمل التفاهم العزم في مساعده لما ذكر
 فتدبر عمل الله بحيث يمد ذلك امر ١٢

قوله في طالع عند الحملات - لانا دة الاستيعاب فيقع في اول الوقت ١٢
 قوله في النقصين بمختلف في علم الله - كالطلاق وعدمه فانما مقدرا ان مرادنا
 قوله وقد جاء نحو - ليس على ظاهره دالة لان بمعنى انتفاء عدم الحضانة لا
 انتفاء عدم الخوف ووجه الوجود الحضانة لتحقيق الخوف وبهذا ليس اذا ١٢
 قوله لم يخف الله لم يصبه - وحاصله ان الثاني واقع لوقوع ضد الاول في الواقع
 الا ان الثاني بحيث لودق الاول لوقوع اليافان عدم الحضانة لعدم
 الخوف اعني الخوف لعدم الخوف الا انه ادعى انه لو وجد عدم الخوف اليافا
 لوجد عدم الحضانة فكيف اذا وجد الخوف فافهم ١٢

قوله لا يدل على شيء ولو كان العينة مستقلا بالمعقبة - مع انه شرط في التوافق
 انه لو افر هذا الدل على ما يدل عليه ذاك ولو لم يكن لك تكليف ليهم اتفاق

على صحة اقامته احدهما مقام الآخر حين التعداد فاذا اقررت الكلام بهذا فانحرف
 ما قال بحر العلوم والجهاد مولانا عبد الحلي قدس سره ان ما ذكره المصنف فيه صفا
 فان الدلالة حين الافراد غير شرط في التزاد الا ترى ان الضمير المنفصل
 المتصل بغيره فان مع انه لا يدل المتصل لواقرا على شيء اصلا وقد يكون التزاد
 في الحروف مع انه لا دلالة لها حال الافراد انتهى كلام اذ قد علمت ان
 من الشرط الرادف داما النقص بالضمير المتصل والحروف
 مخدوع ان الكلام في الدلالة حين الافراد عنه اذ لا معنى في آخر
 الضمير المتصل والحرف ما يدل ان عند الافراد عن الفعل اذ عنه ومن الاسم
 داما عند الافراد عن الضمير المتصل اذ حرف آخر مردد له فلا شك في
 الدلالة والله مقام ضمير حزين موضح حرف على ان عدم
 دلالة الضمير المتصل عند الافراد عن الفعل الفيا في خير ابلغ اذ لا شك في
 الدلالة ينبغي عده من الاسماء داما ذكرك
 اللغوظ ثم الرادف في الحروف الفيا لعله ممنوع داما
 بالتجزؤ ان التزاد داما اذ هو خلاف الاصل ويلزم الاشتراك في حرف اذ
 ما عن حرف الاول معنى غير كما ينبغي الاستقراء فلا بد من الغل
 على التجزؤ فانهم به اما عندى ولعل الراجح ان لم يثبت ذلك امر
 قوله اذا استغرق باعتبار معنى - فانه عن الاستغراق باعتبار معنى عام مع انه
 ليس مستغنا بالجميع ما يصلح له بل بوجه لعمان آخر لم يستغرق لباي فخرج
 المشترك العام من اعمام اما اذ فيه بوضع واحد فلا نقص فانه اذا استغرق باعتبار
 معنى فقد استغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد داما لم يستغرقه بوجه فهو ما يصلح
 له بوضع ثان ١٢

قوله اذا اريد به جمع سكرته - فهو مستغرق لجميع ما يصلح له مع انه ليس بمجام
نعم في عدم عموم ح خفاء دلالة اقبال اقول في شرح آه ١٢
قوله دعموم الرجال - فانه لا يستغرق المجموع الى هي مجزئات له بل الاحاد
التي هي اجزاء له ١٢

قوله باعتبار تنادله للمعامات - اي يتناول الرجال لكل ثلثة مثلا فقه استغرق
المجموع وهي جزئيات ١٢

قوله تفسر ذلك - كما في غير المجموع ١٢
قوله كالرجال او حكما - كما في المجموع من غير لفظها ١٢
قوله ضعيفه كالرجال - كما في المجموع من لفظ المفردات ١٢

قوله لا يعمد الفان بعضها - اي كل هذه من صنف الامام وان كان بعضها كالمجموع
المحلل والموصول اقول من بعض كالمجموع الصفات واسم الجنس ١٢
قوله لا رجل فمما انقص - فانه لا يصح لا رجل في الدار بل رجلان دليلا لا رجل
فيها بل رجلان كذا قالوا ١٢

قوله ان يكون بالقونية - المعنى الغيبام في الخاص الفيا بالقونية فلم يتوقف
موضوعا بحيث ١٢

قوله دابا السحاق الشبازي - وهو غير الاستاذ فانه اسفرايني ١٢
قوله انه قطعي فلا يتوقف - اقول قطعية فيما بقي واحتمال التخصيص بل هو مطلق
قائم اذا ما من عام الادقة خص منه البعض فاذا عمل بالعام على عموم
فلا يجوز العمل فوتم الشك في الجواز والحرمه فيرجح جانب

قوله في ما هو راسخ من ميثاقه (72)

قوله المألون - للعمل قبل البحث

١٩

قوله منهم ابن سريج - تابعي برأي عليا كرم الله وجهه

قوله محمد بن - أو عدم المحققين

قوله لأن الاستواء - البحث من التخصيص أما يكون باستواء المخصص والاستواء

قوله له لباب العمل - ان لا يحصل القطع لعدم المخصص ابدأ اذ لا يسبيل اليه

الا الاستواء وهو لا يفيد الا الظن

قوله الى القطع - لعدم المخصص

قوله قالوا اذ التزجرت - ولو لم يفيد الاستواء القطع الا انه

قوله الزراع لعطيانم - فان التامين للقطع ارادوا بالقطع القطع مع قطع

النظر عن انه ظن مجتهد وهو مقطوع بدنيته ارادوا القطع به المعنى فالزراع لفظي

قوله كان العام كالحاص - نانه كما ان افعال المخصص ولو روجا تأم بنا ملك

المجاز في الخاص ومع ذلك لا ينافي فطية نكذ لا ينافي فطية العام ناذا

قوله يكون العام على عمومه قطع بعدم المخصص اذ القطع باحد النقيضين الاخر

فعدم المخصص مقطوع

قوله وقيل الخلف لفظي - اقول لا يقال وبكذا الاختلافات انما مبنية

على اختلاف آخر

قوله الاستغراق - فمن اشتراطه فعال بعدم كونه عاما ومن لم يشترطه

بكونه عاما

قوله وعده اقول الحق - قول صاحب التلويح هذا مبني على حصره النمايين

في الامامين بهما ليقولان بعدم شرطية الاستغراق فقال ما قال ولم يبدان

730 / منه الخالفين من زينة ذلك تكليف مني الاختلاف على الاشتراط الاستحقاق

وعدمه ورج الحق آ ١٥٠

قوله ثم تبادرا - فليس تصيقة فيه ١٢

قوله بل يصح - ثلثة اواربعة او خمسة او غير ذلك ١٢

قوله لكل واحد - به لا فله عموم اصلا ١٢

قوله لا يرد المنع اذ المراد اى ما يقطع لعدم

الذخر الفيا القطع بالمنع العام والورد وانما كان لو اريد به المنع

الخاص وبهذا ظاهر جدا ١٢

قوله راستدل - على عدم تبادر الاستحقاق ١٢

قوله باقل المحج - اى اقل غير المتناسي ١٢

قوله سلا استحالة - اقول وقوله عندي قرينة عليه نافي ١٢

قوله لا فيه ان الاستثناء العقل مسلم الدلالة

اما يكون باخراج ما لا يجوز العقل

بجوز لا يكون عنده بمعية الدنيا

اجمعون لا يعلم فيه استحالة الا انه يجوز مثلا ان يكون عنده مائة لو الف من

العبيد وبهذا الوجه انه يطلق به العلامة وعنده ثلثة بمعية اواربعة وبهذا المعنى

قوله دام ظنه نافي ١٢

قوله على جميع حقائقه - قال بحر العلوم قدس سره لا يخفى على المتأمل ان في هذا الاستثناء

تسليم انه مرفوع للجماة اى جماعة كانت والحمد لله على الاحمل على بعض اجزاء

للاحتياط وبهذا ايضا في العموم اقول لا يخفى على المتأمل انه عين ما سيذكره المصنف

بقوله والافيا العلامة في الموضع للمعوم آ ١٥٠

قوله فنفى بالبعض وذلك - اى تخفيض ذلك البعض المعين لكونه موضوعات

قوله مخوفه للعذر المستتر - انه موضوع لباح للبحر المحسن في ملزم التعيين لله

معين بل آه ۱۲

قوله ثلثه - ان يراد به الاقل من الثلثه مجازا ۱۲

قوله المجاز اذ قيل اثنان - كان يجعل شئ واحد مثل اشياء تعظيما كما تقول للرجل

انتم تعلمت لذا اذ انتم يقولون لذا ۱۲

قوله لفظ الجح - المؤلف من ج م ع ۱۲

قوله دللني نحو - اتول دللني نحن دانا ۱۲

قوله مسلما - ونفعل ۱۲

قوله دللني نحو - فاقله اثنان انفاقا ۱۲

قوله الاخرار - قلوبكم ۱۲

قوله دالنبه - قلنا كما ۱۲

قوله رالجح - تلوكم ۱۲

قوله هو افصح - تلوكم ۱۲

قوله المنباد الزايد - والتباد دليل الحقيقة ۱۲

قوله ادله - لنا فسه له تعالى ۱۲

قوله اخوة - بالاخوة في الكرمية ۱۲

قوله وثانيا انا سلم - قال له تعالى حين ارسله موسى ولم يردن عليهما وعلى

بنينا وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام الى فرعون ۱۲

قوله والمراد موسى ولم يردن عليهما السلام - لفهم الخطاب لا لفهم التعليل بما قد

نزل خلاص الدنيا ۱۲

قوله بل فرعون - تعظيما ۱۲

قوله ونازلنا - قال مجاهد (75)

قوله فافترسها جماعة - فاذا كانا جماعة كانا من مقتضيات الجمع
قوله وفعيلة الجماعة - الصلواتية وقد كان اشتاء اولاد رجال كما جاء في مسلم
في باب من احق بالامانة ثم رخص فيها الحديث في اثنين الفيا
قوله قالوا لا يقال جاءني - الماتون لا يطلق الجمع على اثنين ولو جازا

قوله لا يقال جاء زيدا دمر - مع انه ليس بنا مخررا عارة الصورة
قوله الجمع بحرف الجمع - فكان التاليف كان نقضيا فيما اذا كان الموصوف تثنية
فذلك ينتفي فيما اذا كان لفظة موطونا على بعض اقوال دنية بالاختفاء

قوله به لفظ لم الجمع - دليل لقوله لا فرق

قوله شاد وضمه نحو - توصيف جمع الكثرة بالفتحة نحو جاءني رجال ما قلون وبالعكس
نحو جاءني ائمة عقلا

قوله لا تدر - فانه لعموم السلب لسلب العموم

قوله عن الاستثناء - لقولنا جاءني العلماء الا واحد او اثنين

قوله فيجوز في كل مام - اقول بل يؤكد الدخول

قوله واما المحض - اي محض الواحد الاثنين من الرجال

قوله وادعاهما

قوله للرجال وخدم - بل النزاع في انه بل هو مشترك احد مما بين الرجال
وخدم كما في قوله ان المسلمين آه وناهما الرجال والنساء جميعا وعليه
الخطابة ام حقيقة في الرجال وخدم وديار في الجمع

قوله قالت يا رسول الله ان النساء - فسلم ان الجمع المذكور للرجال وخدم

والله فانا كان شامه للنساء ايضا فلا يمنى لقولان

نعم اقول هذا الفياض نتيجة ان كان خبر بسم الله شراك وكررة الاستعمال في اول

المعنيين او الرجال وخدم نعم ان ادعوا الاستعمال في ادل المعنيين اى

الرجال وخدم نعم ان ادعوا الاستعمال سواء نال دفع منهم شكل

قوله وثالثا بانه مذكر - المراسم جمع المذكر فلابدون جمعا للمؤنث الفياض

قوله وهو لتضعيف - فيكون للمذكرين

قوله عدم الشمول لقابل بالاجماع - او انقص لا يفيد الشمول وانما الشمول

بالاجماع

قوله قول الحنفية واستدل عليه - اى الحنفية الفياض ما يكون يكون المحج

المذكر متناوذا للمساو

قوله بانه - فتولوا متناوذا لما دخلن

قوله والله لعل ان ذلك - اقول على انه يحتمل التجوز فافين قول الحنفية

من قول الحنفية

قوله قبل الامرا على مرتبة من المانور - فتوكان امراد ما مور اسلنا و سبلنا

اليه لكان على من نفسه لكان عليه بالخطاب قبل علم نفسه به وهو

ستحمل

قوله وثالثا بانه مخصوص - معطوف على اوله فى قوله قالوا له

قوله بل على لسان الى غير ذلك - اقول قال الله تعالى بعد ما انتم بهر عليه الصلوة

وعلى آراء اصحابه والسلام لا يحل لك النساء من بعد ما نفم وتدبر

قوله اقول المراكب من الموجد والمعدوم - اقول انما اذا الاستاذ به ظله العا

ان ذلك في المركبات الترددية ليس كك فما اذا جبه امران في شئ واحد

كالنداء بهنا فان نداء الجهر والحرص مثلا ان امكن لا يحل المجموع جهر

الرسالة المحمودة والعرض جوهرا لما حقق في رده ثم اناد انه ليس بمتحد
المخاطبة يعني ان الخطاب التجريزي الشفاهي يعجز عن حيث انه خطاب
تجريزي شفاهي بل على سبيل التعليق في الواقع والتجيز والمناسبة بينه على
انهم فرضوا وجودين فمحور تعلق الخطاب التجريزي الشفاهي واما في الواقع
فما يتعلق تعليقا لا يقال على هذا النزاع بنياد بينهم يقطع ايضا سندا لا
شكرك ذلك لاننا نقول انما منكره البتة وليس مقصودنا ان الخطاب المذكور لا يعجز
من حيث انه خطاب تجريزي شفاهي وانما ان فهم من جهة اخرى بل محقق
شكرك الشئول بالصفة مطلقا كما يظهر من الادلة الآتية فانهم ما به
ادق و بالقبول احق و عمله الى هذا بالامر بالتامل فليتامل
قوله و تناوذا لقطا - فاللفظ متناوذا للعبارة المحذون والخطاب عام لهما و انما فرجا

بدليل ١٢
قوله و محو مستحيل - فبهذا هو الفارق فان خطاب العدم على فرضه
وجوده ليس بمستحيل الارادة فانهم كذا اناد السناد مد طلبه العالي ١٢
قوله في عموم تعلق الخطاب بمنه الاكثر - لا يمكن الخلف في ان المتكلم ليس
داخلة في نفس الخطاب انما لا خلف في دخوله في تعلقه فقال المتكلم
قوله انه شئ لا كاشياء فانهم - ان الشئ هو الوجود و اشتراك بنياد قرينه
غراسه اشتراك لغطي فلهذا الشئ كما حقق
قوله باحكم به صلى الله تعالى عليه وسلم - صحابي رضي الله تعالى عنه
و غفر له و ارفع امر آة فرج ١٢

قوله بقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء و ذلك لانه يكون على المؤمنين حرج -
اقول لهم ان يقولوا ان تعبر النبي صلى الله عليه و علي آله و اصحابه و ازواجه

(78) دذریاتہ و مقررہ و مستیرہ و اسبابہ و اسبابہ و رسم و رسم و رسم و رسم

معبودانی کتاب العزیز المحمدی

قوله خذ من احوالهم - یعنی الجمع المضاف الی جمع کماله و مثال المضاف الی ضمیر الجمع

لا یفید الا الفصام الاحاد علی الاحاد ۱۲

قوله و جعلوا اصابعهم - اذ جعل کل واحد منهم داخدا من الطلیعہ فی واحد

من آذانه ۱۱

قوله فاما عند زخراخ و اللرجی - فانه اذا تحققت مادة لبل فبها حکم الاستقراء فاحیاط الامتثال نفیس لان یجمل علی غیر حکم کمالا یخفی فافهم ہذا ما عندی ۱۲

قوله فاما عندی ۱۲ - فان الاحیاط معارض ہناک الفیاض الاحیاط فی حقوق العباد اقدم منه فی حقوق المولے الخفار الرحیم لا یقال ہناک یکن سوال من المقر بالتعین بن السعین لانا نقول ان الکلام فیما اذا قال رجل للرجال علی دریم و مات فالتفت ۱۲

قوله ان عموم الحج - ہذا منہ للمقدّمۃ الثانیۃ اعنی قولہم دیو للعموم و الالائنا معارضۃ بالعرفت فنبین فوق بنیما ہذا ما عندی ۱۲

قوله الایحی ما فراد الحج - کذا خفا فان فی تسمیۃ کل واحد واحد من التلویل بالیخفی بل شعر جبہ اذا حاد العکفین کانہم لکنز ہم غیر محصورین ہذا خلاصۃ ما فی شرح بحر العلوم رحمہ اللہ اقول لا حاجۃ الی تسمیۃ کل واحد واحد حتی یبلغ الی درجۃ التسمیۃ و التلویل اکثر حد ابل یلغی ان یقول خذ من کل مال کل

عہ سیاتی ہذا فی کلام المصنف قوله ہذا ما عندی قبل مطالعۃ الفہام الذی یلغی فی الیلک الشیخ

منهم صدقة نعم في هذا نوع طوالة بالنسبة الى خذ من اموالهم صدقة الا ان هذا التقدير

اليسيرة تحمل اذا كان الالبجاز محله ومحملة لمعنى آخر غير المقصود ١٢
قوله الظاهر استقلال - هذه الاقضية على ذكر علة مع عدم التنبية على انها علة غير

منقولة ١٢

قوله العلة - المذمومة ١٢

قوله ان من جملة - فان الصنعة عامة ولا يمكن بنينا التعميم بالقياس حتى يرد ان
الذيراد شوك بنينا وبنينكم فانكم دان لم تقولوا بالعموم وبالصنعة لكنكم تقولون
بالعموم بالقياس وذلك لان التعيين والطلاق ليس مما يثبت بالقياس بل

بجود الصدقة ١٢

قوله للاستلزام دائما وعموما - نأيه اذا اقوا محررام لانه مسكر فلا بد له

استلزام من اعتبار ان كل مسكر حرام ١٢

قوله ولا ديانة عندنا خلافا - فان معنى لا لكل لا افضل فاعل الاكل دانت فاعلم انه
لا يمكن تخصيص ما كحل دون ما كحل والديانة غير في منقوله معنيان احدهما طين دانت
محملة نارادة الادل ليصح تفصا وديانة جميعا داردة انثاني ليصح ديانة لا تفصا
وبها المعنى الثاني ليس بمحملة اصلا فلا يصح ارادته لاديانة ولا تفصا وهذا ما

دليل عنه فبرى اخس من هذا ١٢

قوله بل يلزم - به قالت الشافعية ١٢

قوله ادلا فلهذا - يلزم فيه الفعل لازما على ضرب من ان لا افضل فاعل الاكل
قوله فيه واللازم - اذ لا يوجب له اتفاقا ان يقول نوبت لاكل اللحم في مكان

زيد مثلا ١٢

قوله ابن الحاجب - التحضيم باعتبار المفعول فيه ١٢

قوله باعتبار الوجود - في الخارج ١٢

قوله في شرح المختصر المفعول - في التزام ١٢

قوله اكل اكله - اى اكله ١٢

قوله لا يقبل تدير - فان الاحق ان لا يقبل الثاني ايضا فان اكله بكرة في خبر

النفي فيجوز انما عندي تدير ١٢

قوله كالحرج سوا - مشكك بمفرد افراده كالنواشد والبعض الآخر كالحرج

الى السبب اضعف ١٢

قوله والبرية - مشككة لبعض افراده الخفيفة ضعف البعض الآخر دى

العليلة اشد ١٢

قوله وعليلة فائهم - فان الفرق في التواطىء والمشكل في التخفيض وعدم

عنده الاطلاق بحكم ١٢ هذا التحريم ما في شرح بحر العلوم وبما حرت به وقيدت بقولي

عنده الاطلاق سلم لاد عليه ان المشكك تشككه يدل على انواع

مراتب مختلفة فإرادة لبعض الانواع منه يعطون الكلام بخلاف إرادة

بعض المفاعيل دون البعض فيه كذا في المتواطىء فانه ليس يعطون الكلام

بل امر زائد لم يثبت به دليل برء كما لا يخفى جدا فتأمل بالنظر العاصف محل الـ

يحدث بعد ذلك امرا ١٢

قوله الاستفصال وفيه ما فيه - اى السائل لم يستفصله ولو كان خاصا ٢٢

لا يستفصل ولا بحر العلوم ١٢

قوله فان كان مستويا - للسؤال في العموم والخصوص ١٢

قوله يتبع درن كان خاصا - السؤال في الخصوص والعموم ١٢

قوله لا يخبره شئ - فيعلم من البحر انه استدلل به المالكية على طهارة لكل ماء ١٢

قوله ادع - قيل تعميم في غير البحث فان بناء المسئلة على موجب السائل وذلك
لكن في النفع قائل ١٢

١٢ قوله بن الصامت - بكذا اوجبت نسخ المتن وفي كتب الحديث بالصار ١٢
قوله ولو كان عاما لمجاز - مع انه غير جائز بالاجماع ١٢
قوله وقيل عليه - في الرد عليه ١٢

١٣ قوله للنصوصية - اي خصوصية كونه دله دليله رفته ١٢
قوله وهو ان الحديث - القول بعدم بلوغ الحديث غير صحيح فانه مذكور في مسند
قوله لغرض منه - فلا يثبت نسب الولد للدول لان الامة لم تكن ح ام ولد له نعم
ثبت نسب الولد الثاني فانهم ١٢

قوله على انه من - الامام الهمام سراج الامة ابو حنيفة رحمه الله تعالى ١٢
قوله لودقة - خف زنة ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها ١٢
قوله ما ضحيته - ليس برده لكن ١٢

قوله اقول بل حلي مجاز - هذا رد على ما كان يفهمه باحد مجاز او بحلته
لونها كلها تسمية الاقدام ١٢
قوله مرجوع - في جواب الخامس ١٢

قوله قلنا ادلة القلح - اي لان ان النصورية في السب بمجرد اللفظ بل ذلك
من خارج فانه ١٢

قوله وثانيا النصورية في البعض - وثانيا سلمنا النصورية في السب لكن
النصورية ١٥٥ ١٢

قوله فاذا ابقى - للنصورية في البعض بمجرد اللفظ ١٢

قوله انتفت فتدبر - اقول اشارة الى ان هذا الاداد ضاير ولو كان الجواب

نبيا على تسليم التفويتية في السبب دليل منه ان في التحرير فان عبارة كذا
 لا مما زاد اصلا لانه بالاستحقاق في الغير لا يكتفي بالدلالة وقد استعمل في الكل في
 حقيقة ان في هذا معارضة فانهم انبوا المجازية بالنظرية في بعض محو رضى بانبات
 حقيقة في الكل وفي المعارضة لا يكون شيء من الدليل المعارض ولا تسليم
 شيء منه ليس في كلام صاحب التحرير راحة من تسليم المفوتية في بعض
 نال ليراد صار بها فتوراد الى هذا الجواب بوجه كلامه من تاجر العلوم اياك

اتما ١٢

قوله لا يعم الاقسام - كالنفل والسنه والفرض في صلي ١٢

قوله دام اني صلي النساء - اقول قال بعض من يقول عليه في اللغة العيوبية مصدر
 الغائب بمعنى البعيد دام مصدر الغائب بمعنى لم يند فعيوبية فليحفظ ١٢

قوله المقتضى - على صيغة المفعول ١٢

قوله ما استعماه صدر الكلام - الفرق بين استعجا وصدق استعما والهي
 ان الكلام ان كان فيه خلل لفظي فاستدعي محذوفا لانه فية هذا استعما الهي
 وان كان فيه خلل معنوي لا لفظي فية اصدق استعما الكلام ١٢
 قوله اوصية - من حيث التركيب ١٢

قوله نال المحذوف منه - اي من المقتضى ١٢

قوله ادعا ما بعينه - اي محيا لا تحيل غيره للتقدير ١٢

قوله ثم لقد براج - اي مقدرات يصح تقديره واحد منه بدلا ١٢

قوله احكاما مبالاة معين - قوله دلائل معين اقول لاحاجة اليه اذ الكلام في تقديره

يصح كل بدلا ١٢

قوله مختلف - بناك ١٢

قوله فالمقدر - هو الامر ١٢

قوله المنتشر لنا في الواحد - يعني بخيار الخاطب في التقدير ولا يتوقف في العمل

قوله كانه بمارات - كما مر في الاخبار في مرتبه واحدة ١٢

قوله الاجمال - اي جعل العلم محملا ١٢

قوله ادنى - بدان كان خلاف الله

قوله من التعميم - اي نعيم المقدرات ١٢

قوله الاقرب - المجاز ١٢

قوله انما هو - من الحقيقة ١٢

قوله يكون الموجب - اقول حاصله ان مقتضى انما اقتضى اخبار البعض ناضما ١٢

الكل خلافاً اقتضاه مقتضى فقد قام الدليل على نفى الاقرب ١٢

قوله انتفاء البعض - اقول حاصله ان البعض المطلق يشمل الكل والبعض

المعين فان الكل الفياض افراده لما تقر في مقره فقولكم ان مقتضى انما

اقتضى اخبار البعض باذامرادكم به ان كان المراد البعض المعين فمعلوم ان كان

المراد البعض المطلق فمعلوم ان اخبار الكل خلافاً انتفاء مقتضى اذ الكل

الفياض افراده البعض المطلق والقتنه كان انتفاء اخبار البعض كك

فهي موافق انتفاءه لا خلافاً فمعلوم ان انتفاءه لفرد من افراد البعض

المطلق معناه معناه كان اركله لكن تعيين فرد منها معنى لكل من الخارج ١٢

قوله في البلده - مع وجود السلطان ١٢

قوله سلطان بهم - نائبه لايصح الكلام على ظاهره وجود السلطان في

البلد فيقدر ويراد ان ليس في البلده شخص يكون فيه صفات السلطان فنقول

على هذا اذا قيل ذلك فهم نفى آه ١٢

قوله قلنا ذلك لغير خاص فيه - اوله على ما قول انه لا يمكن ان يراد نفي
الصفات السلطانية باسرها فضلا عن الفهم عرفا كيف دلالة اقل من الغلبة
والعقد ما فهم وثانيا على ما قالوا ان ذلك الفهم لغير خاص آه ١٢

قوله على انه يجوز ان - اقول ربه استعين ان هذا امر اخذه على الفهم لكنه
لا ينفخنا ولا يفرم فانه اذا قدر الاختلاف بيننا وبينهم في انه بل يصح عموم
التفديرات ام لا وسلمنا عموم المقدرة فلا يوجد غرة للخلل فنافع ١٢
قوله مع انه محتمل - اقول هذا التسليم الغاية فيه فتح كثيرا من المسائل التي غرضنا
على منها في المسئلة ولانها في غرة الغلبة ١٢

قوله ولا تلزم - ما اذ تلف مال سلم بالقلب النائم داخل المصطر ١٢

قوله لتوقف - لان الحديث محتمل ١٢

قوله عليه ما بقى - يعني الحكم الدنيا دي ١٢

قوله الاخير بغير الصلاة - قد البحر وهو الفهم اقول غير ملائم فان

قوله ولا يفسر الصلاة - حتى لا يفهم بالسيان ١٢

قوله اخبرني طلق - فرم آخر قلنا ان في قوله لما طلقني نفك ليحج نية اثلث فوجم

من قولنا هذا انه آه ١٢

قوله باب اضمار الكل - اقول ليس من باب الاضمار في شيء وليس بناك اقتضا

للصحة الكلام دلالة صريحة فابن اضمار الكل ما عرف ١٢

قوله عرفنا فافرقنا - اعرفنا فوق الواحدة من اثنين والثالث ١٢

قوله ويرسم على الى الاصل - فان الاصل العزم والانتفاء بالانبات

بالمنطوق خلافا للاصل فمادراء المنطوق باسره يقع على الاصل

الشيء لعدم دلالة انتفاء ما هو محرم من هذه الحجة أي البناء على الأصل لا
نقص الحكم ثبت للسلوك على سبيل لو كان تحت الشائعية ١٢

١٢ قوله في القمقهورا - فان التعريف لا يكون مانعا ما رشح البعض الفيا
على بعض المس ١٢

قوله بخلد التحفيع - لما تقران قونا عندي لغلان ثلثة ادراهم الا
درهم اقرا بدو درهمين والراسل لانه اقرار بدله يعني بمول للراسل ثلثة

درهم ثم اخراج لدرهم ١٢

١٢ قوله اقول ليس الاستعمال -

بأنه يراى اذ لا مل البقي بعد التحفيع الثاني بل يراى من الراس ما بقى من كلا
التحفيع فليس التحفيع العالي رشحاً للبعض بعد ارادة الكل بل هو الفيا ارادة
البعض من وال ١٢

قوله ولو لم يردت دج - ولو تمت الاستعمال تمت الارادة الفيا في استعمال
يكون المراد ما بقى من التحفيع الاول في آخر ما بقى من التحفيع جميعا ما التحفيع الثاني
تحفيع بالنسبة الى الاستعمال الثاني دون الاول بل هو بالنسبة الى الاستعمال
الثاني دون الاول بل هو بالنسبة اليه رشح ولا مفا لفته في كون رشح تحفيعا بالنظر
الى استعمال رشحاً بالنظر الى آخره على هذا الاشار بقوله دج يجوز آه ١٢

قوله وقالوا انه - اي اطلاق العام ١٢

قوله كذب شرح الشرح - فان العام يفهم من محو به والتحفيع بكذا ١٢

قوله ما قبل يمكن الجواب - فانه بناء على الفاسد ١٢

قوله ما قبل بالفصل ثلثا الصدق - اقول السؤال غير وارد من الراسل لما تقر
انه لا يراى من العام المخصوص منه البعض ولا يفهم منه الا ما بقى بعد التحفيع

فلاذب بل لو سلمنا أنهم قد علموا الإرادة قطعي وليس كل كلمة منهم منه مضمرة باطل كما ذاب
بل كل كلام اريد به المعنى الباطل كما ذاب ومن بينها ان دفع ما كان يمكن ان يخلص
في قلب غيره كي ان عدم الإرادة سلم الله ان لا ريب في فهم العكس عند الإطلاق العام
فاذا اخصص نكذب به الغاصم بناء على فهمه انما هو الاستاذ مدخله العام ١٢
قوله بما زاننا به لا يلزم - وهو الإطلاق العام وإرادة لبعض فكانه عن قبيل السيرة الشريفة

تاسم كما

قوله بالعقل خلافا - ان يكون العقل محصيا ١٢

قوله للطائفة قال السبكي - نعم الامام الشافعي ١٢

قوله تخفيعا - فانه ح عام لانه قد تصرف على البعض ١٢

قوله ومن قال لا كما هو ظاهر كلام الشافعي - اقول النزاع على هذا العقل فانه ان
اريد بالعموم المعنى الشامل لللفظ فهو له من حيث هو لغة من اللغات
فهذا انما لا يمكن ان يتكرر في دمسكة فضلا عن الامام الشافعي رحمه فانه لا مزية في
عموم الناس من حيث انه سئل للرجال والمجانين وان اريد بالعموم مع الحاضر
بالنسبة اليه في الكلام كما هو مقتضى ربه في ان الله على كل شيء قدير والمصلحة في الله على
الناس فهذا مما لا يوجب لما قيل ان يقرب به فضلا علماء الحنفية رحمهم الله كيف دبروا استدلالهم
لعموم ارادة العموم في الكلام والباطل لا يريد به كقولنا الحنفية يفتنون العموم بمعنى انه
بمعنى عموم اللفظ من حيث هو وانما يفتنون به بمعنى آخر اعني عموم مع لحاظ الخارج
وهو ما احب اليه ومن بينها بين ان الدليل الدل للشافعية لم يعمد الارادات ناطقة فان
حاصل دليلهم انه لو صح العموم مع لحاظ ما نسب اليه لاحت الإرادة ولكن الإرادة غير
صحيحة اذا لم ياتل الا يريد به علة العموم مع لحاظ ما نسب اليه غير صحيح وهذا كلام متين
كل الشائنة لا ياتيه باطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يبرؤ ما في الخبر من ان الملازمة

بأنه ليس كلامنا في عموم المفرد انما كلامنا فيما سلمته بعدكم الله ان اذ اوضح آه و
 لكم ان المخصص لا يكون الا المفرد اذ العام ليس الا هو بل هو في اذ عموم المفرد هو
 آخر ليس عموم الركب بل هو عموم المفرد في كل آخر اما جعله المخصص حقا فان
 من اللغة سلم الكلام فيه واما فيه الكلام فلا يخفى منه هذا الحق شيئا ما النزاع لغو
 الدليل سالم كذا فاد الله ان هذا الحق بحر التحفيض الحار من اقله بناه
 مدخله العالي ١٢

قوله تعالى وهو على كل شيء قدير - اقول ان في الآية معنى المنى وهذا المعنى لا
 الواجب المنى انما الفيا الله منافسة في المثال ما وقع الجواز
 قوله اقول ان معايرة - اقول ان كان هذا معايرة فما يقول من ان الح

ان الساقط لا يريد بكلام بسن اللغة بل بالمعنى الواقع معايرة الفيا ١٢
 قوله على سمياته - منه كلام واضح ١٢

قوله بان التحفيض للمفرد - انما الركب مع كلام آخر اذ هو العام فجب ١٢
 قوله هو كل شيء مثلا - في قوله تعالى على كل شيء ١٢

قوله دلل اليه - كما في قوله جل جلاله هذا السب اليه المقدرية ١٢
 قوله كالمخارفة - فان اردتم بجواز الدلالة الجواز حين الدخول فمخ لا مخ

فان اردتم الجواز في كل تركيب فم اذ من التركيبات ما يحتمل ١٢
 قوله منبه - اي الدلالة ١٢

قوله من التركيب كالكثرة في جبر النفي - اقول فيه كلام ظاهر فان عموم الكثرة بحسب
 التركيب من حيث في امتناع النعم من جنب انها ليست اليها بالاصح
 نسبة الى جميع المراد لا يمنع النعم من حيث واما دونه النعم انه

اخرى فامل نانه كلام المقتين بنائية النانته ١٢

١٠ قوله رالقياس لمجاز التخصيص - قال عليه بحر العلوم قدس سره ان الاجماع القياس

ليس بمخصصين حقيقة كما ينبغي انس الى تعالى فانظره اني داماسيحي هو الفا

نظرا من التخصيص لا محض فان اقول فان قلت فنعى به الم يجوز ان يظهر من

ناسخه قلت لا يمكن الادراك بان وجه كلامه في اناسخه تامل ١٢

قوله مارقا - او العقل العام ١٢

قوله ما ترجع - اي ترجع العقل ١٢

قوله كافر - اي مبالغة في انفسه ١٢

قوله نالنا خير تجليل - نانه يعمل بالعموم ثم اذا ورد التخصيص فمعه يدي الى ان

عملك الدل بطل فهذا ليس بنهائية بل اضلال ١٢

قوله اقول - في الجواب ١٢

قوله دبان - قد يجاب ١٢

قوله الدوام - اي دوام الحكم ١٢

قوله نبات - اي في النسخ ١٢

قوله شاخرا - التخصيص ١٢

قوله عن الاجمال - لا تاخير كل مجع ١٢

١١ قوله فيه البطلان - اي عام الكتاب ١٢

قوله بالعمل - اي خاص خبر الاحاد ١٢

قوله بنجر - بنجر الواحد ١٢

قوله ما التخصيص في الوقت تحكم دنايا - اقول لا يجوز عندنا التخصيص الفيا لم يخص

بقطعي ثم قوله ما التخصيص عجيب فان التخصيص الكتاب بالخبر لا يكون الانسخه

قوله لم يبق من الحسن - كما دللنا منها بعدون ١٢

قوله بعدون وما عرفت - حسب جنم انتم لها وادون ١٢

قوله اخص المخصص - كالا واحد ١٢

قوله داللان - اى وان لم يبق منه التخصيص واحد الفيا فبذا ارفع للعام بالكلية
للتخصيص ١٢

قوله ان قيل الواحد - اخص المخصص وهو الواحد غير معين ١٢

قوله انه ذرر الادلتك - على تعدد توقف بعض على آخر وبالعكس ١٢

قوله فلا يوجد ان الاما - ناذ ان فقد واحد منافقة الآخر بالضرورة فلا يبقى العام
في الثاني ١٢

قوله ملة واحدة - رجوع الى الاستدلال على مذهب الجمهور يعني ثبوت المحمية ما
واما ثبوت انه حجة - فانه لا قطعية فيه ١٢

قوله ونسبه بالناسخ - بذات التخصيص المستقل واما غير المستقل فليس له شبه الا بال
لاستثناء فان كان معلوما يبقى العام حجة ظنية في الباقي وان كان مجهولا فحجالة
بورث الحجالة في العام فلا يبقى حجة فثبت ان العام حجة ظنية ان خصص بمعين
ولذا ان مبهم مستقل وان مبهم غير مستقل فلا بد منه ابو مذهب الامام فخر الاسلام
قوله تبطل ذلك - اى المخصص ١٢

قوله وبطل العام - لكن لا يبطل من كل وجه بوقوع الشك بل ينزل من القطعية
قوله الى الظنية ١٢

قوله يبطل العام لهو - تنبيه - اى لهو جعل المخصص ملة واخراج بعض آخر بالقياس
بتنبيه بحبل المخرج فان المخرج بالمخصص وان كان ما لا بد ان المخرج

بالقياس يجوز ما دأ به أهل المخرج بطل عام

٢٩ قوله الجبل الالقطار - كونه شاملاً للناسخ في اللفظ فقط عام في الجبل والسم

٨٢ نقوله في الجبل لا يظلم فائدة ١٢

قوله قالوا بطل العموم - انباء الشيخ الى التور قالوا ١٢

قوله ومنهم الرخص - من الحقيقة ١٢

قوله دام الحرم - من الشافعية ١٢

قوله ان يفي - بعد التخصيص ١٢

قوله حجا - ثلثة نفاة ١٢

قوله دأ به الحسين - من المعتزلة ١٣

قوله الفاخر - حقيقة ١٢

قوله ان خصص له - انما قلنا في من الشافعية ١٢

قوله عبد الجبار - من المعتزلة ١٣

قوله ما اشتهر به - من المسخر حقيقة ١٢

قوله وقيل ان خص - حقيقة ١٢

قوله بلفظي - وان بالعقل او كسر او العادة فمجاز ١٢

قوله منه ثمانية - بل تسعة ان كان قيل مذنب غير عبد الجبار او عبد الرزاق

مذنبين وتسعة ان كان قيل مذنبه بعد اذاب على حسب صاحبنا انه على هذا

لا ينبغي عدد وادعى الخصاص مذنبين بل بعد ان مذنب واحد اما مل ١٢

قوله مذنب لنا - اي الجبار للشارة ١٢

قوله نه اخلع - خلت الواقع ١٢

٢٠ قوله فعلى كل مجاز - اذ لا ماص من يعقل المعنى الحقيقي فانه به منتقل الى المعنى المجازي ١٢

قوله دان اراد استعمال - ارادته ١٢

قوله بالجحف - بانه لا يتجاوز الحق عنه ١٢

قوله فاني - اقول معارضة وليس يمنع داله فبلغ حديث نفى المجازية ١٢

قوله استعمال - بل استعمال واحد و وضع واحد كمالا يحفظ ١٢

قوله بخلات المشتك - فقيه دفع ثمان ١٢

قوله المجاز - فغير استعمال ثمان ١٢

قوله من استعمال ثمان - داله استعمال الاول هو ارادة العقل ١٢

قوله هو اللقط المسترق - والمراد بالصلح به ما يصلح به وهو مطلق كما يظهر من كلامهم والقول

بوجهه لا يصلح به ان مطلق فلا فرازة دان مفيد فلا فرازة كما صدر من ابداع مذهب السلام

جديد وما يدل عليه عدم الطلاق العام على الوجه المعبورين كما قال المص ١٢

قوله المناهضة - القائلون بانه حقيقة ١٢

قوله التناول - للباقي من المخصص ١٢

قوله لما كان - ادلة تناول لانه النياتي ١٢

قوله وقد كان حقيقة - التبادل لانه الباقي ١٢

قوله فاعيل هذا - ان يكون التناول به وحده ١٢

٥٢ قوله مع التورية - هو المخصص ١٢

قوله وهو دليل المجاز - حتى لو لم تكن التورية لما تبادل رايه الذين ١٢

قوله الامام العام - القائل بالحقيقة في الباقي والمجازية في الاقترار ١٢

قوله احاد وفيه - اوثق تقرير الاحاد ١٢

قوله فلما ليس منه - في الجواب من دليل الامام ١٢

قوله كمالا يحفظ ابو الحسين - العائل بالحقيقة ان خص خبر مستقل ١٢

قوله الخارج - اسم كان ١٢

قوله يستقل - خبر كان ١٢

قوله كون المسلم - اذ كان العام المخصوص بغير المستقل كالاستثناء يكون مقيد
وذلك المخصوص بقيد انك التعمين المستفاد من لام العهد فيه وسلم مقيد ولو اوجب
التفصيل المجازية لا وجب في المسلم الفاعل المفارق واللازم لظن اجماعنا
تخصيص ما افاد بحر العلوم مع ١٢

قوله للمعبر د مجازا - الخارج مثله ١٢

قوله المجرع هو الدال - فليس في السلم ان سلمه من تقييد باللام بملكات العام
تفكيك السلم على العام مع الفارق ١٢

قوله وضمان الجنس - فهو بوضع الثاني دال لما تبيته من مجازية فيه بملكات العام

فان وضحه واحد فليزم فيه التجوز ١٢

قوله تعريف الجنس - كانه مفعول مطلق ١٢

قوله والقاضي - القائل بانه حقيقة - ان خص بشرط اد استثناء ١٢

قوله لكن عدوه - اى اهل الاصول مع ١٢

قوله مثله الا ان الصفة - اى مثل ابو الحسين فانه الفاعل بالحققة ان خص

بغير مستقل كالشرط والاستثناء وبه قال القاضي ثم كان يريد عليه انه كيف

يكون مثله وقد خص القاضي الحقيقة بالشرط والاستثناء واد ابو الحسين مجازا في

غير المستقلات باسره فمقتضى تخصيص بالصفة حقيقة - عنده لا عند القاضي ما

جاء بقوله الا ان آه ١٢

قوله وهو ضد الاطلاق - والتناول حال الاطلاق اكثر منه حال التقييد فبذه القلة

في التناول انما ثباته في اللفظ وهو القيد في التخصيص بالصفة بلفظه هذا

تحرير ما انما اخرج مع ١٢

قوله منفصل - ان كان غير مستقل ١٢

قوله ومنفصل - ان كان مستقلا ١٢

قوله والمنقطع للتخصيص - يعني انه انما لم يجد المنقطع من المخصصات لانه لا

تخصيص فانه اخرج ما ليس به اخل فاقسم الاول به الاستثناء والتفصيل ١٢

قوله وهو ما دل على مخالفة - اي المعنى العام المقبول عليها بالتواطع ١٢

قوله لا ليس حقيقة - فليس عليه الملاقى ١٢

قوله فلا يكون من شتره كما - كما قال به صاحب المذهب الثالث ١٢

قوله دلا - موضوعا بوضع واحد ١٢

قوله للمشترب - كما زعم صاحب المذهب الرابع ١٢

قوله الدلة - اي عباداد وار ١٢

قوله فيه اختلاف - على ثلاثة مذاب الاول للجمهور الثاني ما بنى الحاجب والثالث

للقاض ١٢

قوله لتناقض - في الاقرار ١٢

قوله لسائر المخصصات - فان المراد فيها الباقي بعد التخصيص والمخصص يكون

قرينة عليه ١٢

قوله لان تناول اللفظ - اي تناول لفظ العشرة للسبعة والثلاثة باق

كما كان من الثلاثة وليس ان نقص تناوله من عشرة احاد سبعة

اذ العشرة مفهوم واحد لا يميز به ولا ينقص فلو قرر العشرة على حقيقة لما

طال الاخراج فانه لا يمكن ان ينصف باخراج الثلاثة كما قلنا من عدم قبوله

الزيادة والنقصان فلا بد من جملة مجاز في السبعة وجعل الثلاثة قرينة

قوله فلا يمنع التبادل - اقول بل يمنع الثلاثة ١٢

قوله ثم لا يخرج - اذ لا يخرج منها الثلاثة ١٢

قوله عن العلم - العشرة ١٢

قوله القبا اذ لا حكم - كمالا اذ لا يخرج لنفس المستثنى منه ١٢

قوله عن الحكم - اذ لا حكم على الكل فكيف لا يخرج منه ١٢

قوله الابعه الاسناد - كالشكوة الواقعة في خبر النفي نحو ما جاءني احد الداربية فان احد ليس بما مالم يسند اليه لا يلزم بينا ما ذكرنا سابقا في سئلة التحقير جائز بالعقل كمالا يخفى ١٢

قوله لفرعية العدد - اذ صحيح ارادة عدد من عدد ١٢

قوله وضع له - اى لسبعة ١٢

قوله بل لكل عدد اسماء - كالمواحد فاسمائه واحد واثنين الا واحد وثلاثة الا اثنين واربعة الثلاثة وهكذا ١٢

قوله عند حد منه بر - فان الرضيع نوعي فلا نسبر قيلتزم ١٢

قوله في اللفظ - اشتريت الجارية ١٢

قوله الى جزء الاسم - فان اسم نصف الجارية الجارية اللفظ والقيمة

عائدة الى الجارية وهي جزء الاسم ١٢

قوله تخصيصه - اى تخصيصه الحكم بالمدكور وفيه عمدا ١٢

قوله المفهوم اللقب - فان معنى قولنا جاءني عشرة الثلاثة انه جاءني سبعة ولم

يجب ما زاد على السبعة فلو كان قولنا عشرة الثلاثة اسما للسبعة فقوله ايدا

كقولنا جاءني سبعة فاني انما سلب الجبى من الرشد الى السبعة لزم مفهوم اللقب

وهو بطن ١٢

قوله غير مضاف دلالة من حيث - أي الجزء الأدل غير مضاف فانه ان بان مضافا يجوز من
ثلاثة كماله عبد الله والقبيل ليس الأدل مجرب وحرث فانه جائز في يدين القبايل
قوله للقطع بان المفردات - السبعة والثلاثة مثلا ١٢
قوله ادعاء اول بان براره - لانها السليمة عن معانها الحقيقية - وصحة مجموعها حقيقة
في السبعة مثلا ١٢

قوله دلبيحة - أي بعد ما روي عن ابن عباس ١٢
قوله قياسا على غيره - من المخصصات ولما كان يراد عليه ان الشرط منها ولا يلزم
بالنية اتفاقا اجاب بان الخاطلة يجوز ان تأخر الشرط الفيا في التلفظ ان
نوى فلا اتفاق على اتصال التلفظ بالشرط فلا محذور ١٢
قوله لجماع الادباء - على القبول الاستثناء بالصدر ١٢
قوله لم يجرم لبعده - كما اذا قال كل جسم مركب من الجواهر الفردة فانه لا يجرم لبعده
بجواز ان يقول بغير الله ان شيء فيكون لذبا ١٢
قوله كذلك - كما اذا قال لا شيء من الموجودات مركبا من الجواهر الفردة اذ لا يجرم
كذلك بجواز ان يقول بغير سنة الاداء لاجسام فيصير صدقا ١٢
قوله وعمدة - كما اذا
يقول بغير دبر الله ان تفعل كذا ١٢
قوله دسح - كما اذا قال
ان يقول بغير زمان الله ان دخلت الدار فلا يجرم
بكونه نسما ١٢

قوله داسندل - الاستثناء منقطع ١٢ هذا انما يريد على من يقول الجواز الفضل في
قوله القرآن بلا يقينية زمان لان يقينية الفصل لبقا المجلس ١٢
قوله لوجازة - الاستثناء بغيره ١٢

قوله لم يقل صلى الله عليه وسلم - هذا عام وارد على الكل ١٢

قوله والمراد لم يقين - لعدم التيقين في الاستدلال ١٢

قوله انشاء الله تعالى - او انشاء الله تعالى ١٢

قوله وهو كمال استثناء - في عدم جواز الفصل منه ١٢

قوله بقوله لا غير - متعلق بالحق ١٢

قوله لا يصح - اذ لقاد ذلك كالحال ونحوه ١٢

او يقدر قوله عليه الصلوة والسلام للفرد نائيا قوله

فيستلحق به ان شاء الله تعالى ١٢

قوله فتاخر الوحي - الموارض تمام ان من السجدة ١٢

قوله والله لقولن ينس - اني فاعل ذلك فخذ الله ان نيا الله تعالى ١٢

قوله الله فخذ - قوله صلى الله عليه وسلم ١٢

١٣ قوله نقوله - من جواز الفصل ١٢

قوله المستغرق - او استثناء جيب افراد الستة لقوله لا اعم

قوله او ساديه - نحو عبيدي احرار الله ملكتي يعني ١٢

قوله بالافراد - دلائل يمكن الاكتفاء بها في غلط الصدر او ساديه فانه ليسل الستة

بالشمل الستة منه قلجا والله فلا استثناء ١٢

قوله المملسة - والمراد استزاق الموجودات ١٢

قوله ان يجوز التحفص الى الاحتمال - فانه يجوز على هذا منه ثم يخصص قوله عبيدي

احرار بقوله ليس من الله فزار سالم دغاغم وراشد مع انه لم يبق واحد القباله

به من انه يجوز التحفص الى الاحتمال لا الى الوقفة

قوله جواز النصف - استزاق ١٢

قوله والافتر - ولدته منه لبقاء الاقل ولو كان واحدا ١٢

قوله وما انزانا من - اقول يمكن ان يكون المراد الكثرة في نفسه لا الكثرة الاضافية ١٢

قوله ينسج - مناجر ١٢

قوله الفاق الفقهاء - ستة اخرجه لنا المذكور ١٢

قوله قالوا اوله - ستة لمن على من بهم ١٢

قوله لانه يسب - فرائض كرهه من ١٢

قوله في الاقل - للمفردة ١٢

قوله مسند رك - الاقل كثر ١٢

قوله فلما الطنة - فلما هذا الذي ذكره قوله طنة وما ذكرنا من لزوم واحد في على

عشرة ١٠ الله - بان دفن في المنطقة ١٢

قوله وثلاثة وخمسة - ما بقى الا ثلث الثمن ١٢

قوله والمجموع - اى مجموع عشرين والفا ١٢

قوله العشرة - فلو كان الاستقبال هو جالعدم الجواز ما جازا اخرج الله

قل الفيا وهو سلم الفيا ١٢

قوله والحل - وبيان مناشيهم عليهم ١٢

قوله مقعدا - اى يريد المقعد

قوله ومن قبه - اى من ان البعير مقعدا ١٢

قوله في التويل - اى بالخصومة كما اذا مال ملكك بالخصومة الاقرار ١٢

قوله لا ينظم - اى ينظم الاقرار الاقرار فلو لم يلزم ارا دته فلا تحقق البغية

نقد انما يلزم الاستثناء ١٢

قوله من حيث ان الوكالة - د البوت على هذا الطريق لا يستلزم البغية فهدا

١٩٠

انما ينلزم البعثة بنحوه غير كات ١٢

١٠ قوله وعلى هذا - اي على سادل المحفوفة بالقرار ١٢

قوله الفاعله - اي عند تخرج ١٢

قوله ان لا حكم فيه - اي في المستثنى لا اثباتا ولا نفيًا ١٢

قوله ان خلاصه - اي الى خفيه ١٢

قوله وتوجيه بالراء الاصلية - اي توجيه خلاصه في ان الاستثناء من النفي

اثبات والتفاهيم في انه من الاثبات نفى كما نقل الثاني البراءة الاصلية

مبني ليس ان يكون ثبوت النفس في المستثنى الاستثناء

بل لان اصل الراء في امرت به ثبت وما اخرج من الاقرار فثبت

ثبت على ما ثبت وما اخرج منه بعدم لان الا

صل العام في المستثنى دان سكونا عنه الا ان شك النفي بناء على

الاصل لا على ان المتكلم اثبت حكما فيه ١٢

قوله لا قبل ما مضى - فان نفى ينفى وما اخرج على الاصل يبقى وهو الباقية فثبت

اثبت فكون من اثبات لقاد من النفي اثباتا بنفسي ١٢

قوله للنفي المنقطع لان الزكرك - فان الفوائد منها اثنان ثبوت الحكم المخالف

واما ان الحكم على ما بعد المستثنى منه والثانية في المنقطع من قوله بالقرينة

فان المستثنى فيه ليس من افراد المستثنى منه بقى الادلة وقد تفسره نفي

المنقطع به انهم اقول وبالله التوفيق ان المنقطع انما يجي لدفع توهم ثبوت

حكم المستثنى منه للمستثنى كما سبق ودفعه كما يكون باثبات خلاص الحكم لك

تيا في جعله سكونا فقد وضعت الفائدة ١٢

١١ قوله انه لذلك - اي نفية للحكم المخالف ١٢

قوله بالصلح رد اعلى من زعم -

قوله بالنفي والالابيات - واللا لا يكون توصية اهل نفي لا العربية الغير فقه ١٤

قوله اهل النقل - من اهل العربية ١٤

قوله ان يقال المحاطب - اقول بكذا الامر فالتمريض مريض ١٤

قوله ثم صار عرنا - فبين ان الالامال الثلاثة ثلثا مائة كانت بياض ١٤

قوله وقد قالوا به - قد قالت الحنفية بالنبوت عرنا انما النزاع في النبوت

دفعنا ١٤

قوله دينهم التوحيد - بناء على الوصف ١٤

قوله دينهم التوحيد - بمرضا على مذنب الحنفية ١٤

قوله من الاستثناء - ناهية لما لم يكن في المستثنى حكم لغته ناهي حكم يخرج منه

١٩٢

المستثنى من المستثنى ١٤

قوله لقل - من اهل العربية ١٤

قوله لما اقول - اى سلمنا ان يفاد الكلام الصحة بمجرد الطور الابلان العلوة

بمجرد المعارضة ١٤

قوله بان البطلان - في بعض الصور مع وجود الطبارة ١٤

قوله رضة ناطح - صفة ناطح ١٤

قوله مفرغ - استثناء ١٤

قوله وكل مفرغ - لان المعنى لا صلوة حاصلة بصفة بنى الالان صفة بطور ١٤

بمجرد التوهم ١٤

قوله سيما في الشرع - لان المعنى لا صلوة حاصلة فانه سلام الكلام الشرع

فلا مجال له في الاحكام ١٤

قوله فان المقدر - الاستثناء وسفرغ فلا بد من مستثنى منه مقدر والمقدر اما

الموجود او لادله موجود الا انه ١٢

قوله لم يلزم - فانه لا يفيد شيئا زائدا على ان الموجود غيره تعالى من الالهية

ليس بوجوده ١٢

قوله عدم امكان الله سوى الله تعالى - اقول المستثنى لم يلزم عدم امكانه من

نفس اللفظ اما اذا لوحظ الى الخارج نسيم انه لا يمكن ان يكون الاله

قوله واما الممكن - فان مفاد على انه ليس بمبران ما وراء الله من الالهية ليسوا

بممكنين والله ممكن اجتنى امكانه عما ما كي لنعمل الوجوب ١٢

قوله الى الخبر - بكلمة لا التي تعني النفس ١٢

قوله لا للمحرر - فصار كقولنا الاله هو الله ١٢

قوله المحبور - في ان الاستثناء يفيد الحكم المخالف في المستثنى ١٢

قوله الاشارة - اي يفهم تعالى من غير ان يكون سوق الكلام له ١٢

قوله لانه بمنزلة - اي الاستثناء ١٢

قوله وبالعكس - فلا بد من ثبوت الحكم المخالف الا ان آه ١٢

قوله يجوز بيع - اي طعام ١٢

قوله متفاضلا - وهو ليس ابو فان العلة عندهم هو التل مع الحس ١٢

قوله خلدها للشا جبهة - فانه عندهم رسولان العلة عندهم العلم ١٢

قوله سارضة - اي حكمه يكون في سارضا الحكم الصدر لا فامر به الحكم المخالف ١٢

قوله عندهم - اي عند ان نفعية ١٢

قوله فالمستثنى لكم - على مذهب النافعية ١٢

قوله فما سواه مطلقا - فان النسخ كان مطلقا ما وقع المعارضة الا بالساد

102 مادرا و السلام عليه فيبقى على ما كان من الله فلا يجوز انفاصله منه سبحانه

قوله كالمجاز - فيه اتصال الزيادة بلطفه ١٢

قوله في التلي بالكيل - فالمعنى لا تفاضلوا حقيقة - وان شئت بالكيل فاللا يدخل تحت الكيل

فبرئ كوريجوز بناء على الدبا حقه الاصلية ١٢

قوله لا حيوان هذا - وعلى هذا قال الامام محمد بن في النكاح في الدار الذي يدعي

حران المستثنى فيه بنو آدم ولو قال الدمار كان المستثنى منه الحيوان ولو قال النساء

كان المستثنى منه كل شيء فعلم ان المستثنى منه ما يكون اقرب الى المستثنى وعل

هذا اظهر من له ادنى استمراء وانه يبرئ الكلام بهذا انه اعلم

قوله نعم الصارف - بغير ان يجعل ذوات جبين الا لفصا من حيث الفساد لا

لصال من حيث العطف فالحظف المرجوب للاتصال بتحقيق مع الصارف

عنه فلا يوجب ١٢
قوله المادية - فانه لا يك ١٢

قوله والخاصية - فينقض منها ١٢
قوله ليقال المراد - ان المراد بما الامر الخايع ١٢

قوله الخارجية - فعلى لا نقض بالمادية فانه داخله واما الخاصة ١٢

قوله منقوص بحرا لسبب - فانه خارج المعول ولا يوجب برائه ولا يلزم

ان يوجب عنده ١٢
قوله لان المراد جز السبب - فان النقض ليس بجميع افراد جز السبب اذ

للمنفقين كقبي مادة وحدة

قوله واجب المراد - اوجب المراد عدم الوجود بدانه لنوعه اذ نوعه الدناط

بنية دين الله والحاصل الشرط الذي يتعلق بالشيء لا يوجب عنده حتى يتناول

٥٣ الشرط السببية بالسبب وهو الشرط والذي ليستتج الشرط وهذا اذا كان
 آخر ما يتوقف عليه نانه يلزم وجود الشرط لكن لا يلزم تعلقه بالشرط والدال
 فكانت سائر الشرط مستلزمة فلو لم يرد لزومه لخرج هذا الشرط ١٢
 معبر المولى بكر العلوم قدس سره ١٢
 قوله دون السبب - نانه ثبت فيه الملك من نفس الحق ١٢
 قوله وعدم وجود - شرع في تقرير الجواب ١٢
 قوله خصوص المادة - وهو الحاد السبب ١٢
 قوله لا مطلقا - داله يلزم ان لا يوجد بدون شيء من الاسباب والمرتعلق ١٢
 قوله لا مطلقا - بالنظر الى تعلق السببية مطلقا ١٢
 قوله بالقيود الاول الا ان يتحقق ذلك - فان القدر
 لا يوجد ان شيء به وانه يوجب قلها فلا بد من قيد آخر لا يرانه وهو ان لا يلزم
 الوجود عنده نانه لا يتحقق عليه ١٢
 قوله دون السبب - نانه ثبت فيه الملك من نفس الحق ١٢
 قوله عن الحد - لانه لو وجد الشرط بدون الشرط مالا يوجد به وانه ١٢
 قوله بانقضاء المهيته فردا - فان المهيته واحدة بالعموم وقد انقضت واحدا بالخصوص ١٢
 قوله كونه متائرا - اي المتوقف عليه التاثير ١٢
 قوله على المحيرة - اي مالا يتوقف عليه تاثيرا المؤثر فهو ليس بشرط ١٢
 قوله دلتا تائرا - نصدق عدم التوقف بعهد الموضوع اعني التاثير ١٢
 قوله يلزم انه اذ ياب انبات - فان مداراة على صاحبة الحكمة الى المؤثر وقد جوز

ان قوله اقول ادله - بافتقار الشق الاول ١٢

قوله وجود الصفة - غلظة هذا الكلام يقتضي جواز واجبين غير مستقلين الذات فلا

يخبر على القوة به سلم بل ما قل مفضلا عن غيره ١٢

قوله ثانيا - باختيار الشق الثاني ١٢

قوله واما الحال - اقول انه لا دلالة على القاعمة على التوحيد عامة ١٢

قوله وقد نتج - ان الشرط ١٢

قوله سجد جمعا - بان يكون الشرط المجموع من حيث المجموع ١٢

قوله او بدلا منه - بان يكون الشرط واحدا بعينه من امور مستعدة ١٢

قوله الجزاء - قد نتج وقد سجد بدلا ١٢

قوله الجزاء المحذوف - وهو انك الثاني ١٢

٢٢

قوله انه لا يدل الا على الكرام مفيد - وعلى انه يبيح بلزم الدلالة على الاكرام غير مفيد لا

ما ان اكرمك الاول خبرية غير متعلقة بالشرط ١٢

قوله الغم المأمول - على صاحب المحامات دسمت من مطلع الاسرار

الدالة بل قد سسرده وارا ان هذا النقل غير مطابق ١٢

قوله والمذايب المذائب - في السوء الى الجلب او الى الاخرة من التوقف

الاشترار والرجوع الى الكل والى الاخرة فقط ١٢

قوله والمخار والمخار - من المود الى الاخرة فقط ١٢

قوله واكرم المسلمين - لا يخفى ما في هذا التحميل من سوء الادب ١٢

٢٣

قوله بين المطلق - حاصلا انه فرق بين ما اذا لم يطلق فعين من شيء اذا تعين

٢٤

ليس بتجزئة بل لانه لا تشال من المعين فيجوز بالعرف بين ما كان اللغو عاما

وحصل في فان التخصيص تميز لا يجوز بالعرف لضعفه ١٢

قوله اقول بل اسفوا - بعدم ارادة الحقيقة حين تبادر الغير بالاسف او حاكم

بهم كون العام الذي يتبادر منه محض افراده ما قبا على محوم ١٢

أ٢ قوله ونقل الحقيقة - وبهذا المذهب هو المخار ١٢

قوله بقدره - وما بقي محمول لعدم العارض ١٢

قوله رايه الخاص ١٢

قوله فان الكفاية - فيه ما فيه ١٢

قوله للتشليل وغيره - عطف على قوله والمحضات اذ على قوله تعالى ١٢

قوله الادبي ساخرة - او ادوات الاحمال ١٢

قوله عن انسانية - او والله بن بنوفون ١٢

قوله بالعلم - ما بله كنم باد ١٢

أ٣ قوله لا تخصصات - اذ المفصول لا يكون محفصا ١٢

قوله ان سورة المائدة - وقوله والمحضات في المائدة فيكون ساخرا

في انزول ١٢

قوله وتحسين الذم - ما نقلت الذم احسن فان فيه اعمال الدليلين قال

وتحسين الذم سيدني ١٢

قوله سيدني وناسيا - اقول اجمعا على ان نسخ انما يلزم للفرقة ١٢

قوله ولا يبطل - ما خاص سواء كان موصولا او مفصلا مقدما او مؤخرا

تخصص العام ولا ينسخ به ١٢

قوله القاطع بالمحتمل - هذا وتم لدل على عدم انتشاح الخاص به دون

العكس وهو بعض المدعى ١٢ البحر

قوله بالاستفراء اللجام - فان ادوات الاحمال نبلا ايضا عام و

ان كان افرادة اقل من افراد ازراج المولى ١٢

والا لى الرم الناس - بهذا قال صاحب التلويح ولما كان ما سدا فان
الختم من هذا المعنى لا يوجب القطعية زاد هذا القائل قوله ولا يخفى
قوله بفرد مائه - لانه لا يجوز ابطال العام بالكلية بالتخصيص العجز
٤٢ قوله انه فيه اغلب - انه اى التخصيص فيه اى فى المستقل اغلب بل اقل
قوله فهو ادلى المفضلون - اقول به اينا فى ما يستدل به اولوية التخصيص
بالنسبة الى الشيخ فى بحث الاصل الاول الكتاب الفصل الاول
حديث فى تبادل الجنفية لا صوام لمن لم سبب الصيام من الليل
قوله ذلك وثانيا - فان الكلام الاول اخرج من الناس الجبال والثالث
اخرج من العلماء قبل شئ بقى
قوله فطانه - به اى اصل قوله لا تقبل الشكرين
قوله اجمال لذلك - اى قوله لا تقبل الشكرين
قوله المفضل - اى قولنا لا تقبل
قوله دللكم مدخول - مدخول هو الذى دخل هو الذى اريد يقال دفع دخل بقدر
قوله تبين المبين - لان التخصيص تبين الكتاب بشئ بقوله تعالى
قوله به العام محصيا - اى قوله عز مجده ما نزل اليهم
قوله تحقيقات - ثانيا واثمة بلا مرتبة
٤٢ قوله بالكلية - ومن الاشياء القرآن فيكون محصيا بيا السبعين آخر فجزر التخصيص
قوله فلا تحفه دبره - اى بعد التخصيص الكتاب والخبر وانچه سدا بان ثانيا
مطوية ان الكتاب دلالة والخبر فهو ثانيا
قوله انه لم يحفل - صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم
قوله ولا تفقه لما كان محصيا - اما بفتح اللام وتشديد الميم لما نزل

سنة الرد ١٢

قوله ذانبا اذ روى - قال عليه الصلاة والسلام

قوله خالفه فزوده - فنه المريج في عدم جواز التخصيص فانه من على قول المخصص

قوله اول الكتاب العام - اقول الدعوى عام شامل لما اذا كان الخبر خاصا

حقيقة او اضافيا بطر الى العام الكتابي اعني عاما اقل افراد من

عام الكتاب فالتقريب في تمام اذ الخبر اذا كان عاما في الواقع خاصا

بالحسبة في العام الكتابي فيكون مطبوعا متنا ودلالة والكتانية مطبوعا

دلالة لا متنا فلا تسمى في ملا تراض فلا در وب صحيح

قوله ظني الدلالة - كما يقول به الشافعية داما عندنا فهو قطعي كالخاص

قوله فوجب الحجج - دلالة الابا بالتخصيص يجوز

قوله ما در اذ نكلم - المشار اليها هي الامارات والنيات وما عدا ان من

النساء والدرجبة من المذكورات في حزن مليلم امبا تلم

قوله ليس تخصيها بالاجماع - كما يظهر عن كلمات المقامات فان جماعة

منهم قال بالتخصيص عليهم الله خردن ثم رجوا الى قولهم ما يجوز على التخصيص

قوله والدلائل متواترة فاضم - اقول يمكن ان يكون اشارة الى ان الكرمية

الدري مخصصة بالكتاب اعني لا تخل لك النساء ومن بعد ما ان النبي

صلواته تعالى عليه وسلم داخل في العمومات والفيما بقوله جل اسمه فالكوا

ما طاب لكم من النساء متتعة ثلاث در باع وند انما تيم على الشافعية الزا

فان مغيره المخالف ان لا تغلوا زائدة من اربع فيكون مخصصا بقوله

داخل لكم ما وراكم اذ القائلون بالمفهوم جوزوا التخصيص به بما ساني

في المسئلة اللاتية انشاء الله تعالى ما فهم ١٢

٢٢

قوله للاجماع على العمل - قال الاجماع على العمل لا بوجوب الشبهة فانه لم يرد
الحديث غيرهما بين او ثلثة منهم الخليفة الاول امير المؤمنين ابو بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه نعم وجب للشبهة بالنظر اليها في الذين اجماعوا على التخصيص
اعني الصحابة رضي الله تعالى عنهم فانه لم يرد لهم الاثنان او ثلثة ناجما عنهم على
التخصيص انما هو اجماع على جواز تخصيص العام الكتابي بالخبر الواحد ولم يخص
١ بعضي ربه ابو المطلب نال صواب في الدعوى على ما افاد السناد المدقق
المحقق مد ظله العالی ان هذا من اجماع الجواز التخصيص بل اجماع على جواز
ان تخصيصه الخليفة بالحق امير المؤمنين ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فانه
رضي الله تعالى عنه كان اميرا وقد سح الحديث من في رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله واصحابه وسلم فكان مقروعا عنده فان التخصيص العام به نال اجماع
انما التمسك على نفاذ حكمه رضي الله تعالى عنه بالتخصيص لا على جواز التخصيص

مطلقا ما فهم فانه دقيق وبالخوض تحقيق ١٢

قوله من وجه ظني - الكتاب ثبوتا والخبر دلالة ١٢

قوله من وجه - الكتاب دلالة والخبر ثبوتا ١٢

قوله بالنسخ والترجيح - اقول اعيى انهما ساديا في القطعية والظنية بل قطعية

الكتاب راجح ١٢

قوله انه يضمن وجود التخصيص ولو بالقياس - اقول حاصله انه ليس الله
مخصصا بغيره فانه اما ان يكون زمن الوحي فلا يميز اذ الاجماع قبل انقطاع
زمان الوحي كله محكم والحكم غير صالح للتخصيص والفيافيون مفسدون لا قبله يصح
التخصيص به بل ان كان فيكون نسخا لا تخصيصا فمعنى كونه مخصصا انه

بعض وجود المخصص أي هو كما شئت منه ثم قال كما في آية ١٥ يجوز
 أن يجمعوا على العمل خلدت النفس الخاص ويكون الاجتماع كالتفاهت
 وجود التام في ما لفرق بين التخصيص والنسخ ان الاول جائز بالاجماع بخلاف
 الثاني لا يجوز الى امر معنوي بل هو تشبيه بالنزاع اللفظي فان جواز التخصيص
 بمعنى النسخ من المخصص وبهذا المعنى لا يتبع ان ينسخ النسخ والظاهر ان معنى
 النسخ بالاجماع نفسه وبهذا المعنى لا يمكن ان يجوز التخصيص
 قوله بين التخصيص والنسخ - قالوا لا يكون الاجتماع بالسجاء لا نسخا
 قوله بمفهوم اذا يلحق - فان يفهم ان الماء والنهر البائع حد القلتين يتجس ولو لم
 يتغير بونه وطعمه ودرجته من ان الحديث الاول كان عاماشا لملء الماء البائع
 حد القلتين ونهر البائع اياه فقد خصصه اغير البائع بمفهوم الثاني
 قوله لم يعمل خبثا لانه - اي انعام على ما هو مظهر القائلين بالمفهوم المخالف
 ظني مثله اي مثل المفهوم
 قوله وانما لما ليس بشرط التخصيص - اي ليس من شرط التخصيص ان لا يكون
 المفترضة في احدهما زائد عن الآخر فان الخبر الواحد مخصص بالاتفاق
 مع ان طنية الخبر ازيد من الكتاب انما الشرط كونها اما مقطوعين او
 مظهرين وهو تحقق فيما نحن فيه
 قوله ان قول لا يخفى انه ترجح المروج - حاصله انه لا يتم ان ليس من شرط
 التخصيص التساوي في المظنونة فانه ان كان المخصص بالتساوي
 في المظنونة من المخصص الفتح لزم ترجح المروج كما لا يخفى
 قوله فلا يرد عليها لما تقدم من التخصيص - اي لا نقول بان الخبر الواحد
 مخصص عموما بل اذا كان العام الثاني مخصصا بفتح فم فحينما لو

لم يرد عليهم ما لم يرد به عما دتقولون ان العام مطلق وانما الخبر يستلزم
 دلائل ان القضية في الخبر الواحد ازيد من العام ان جعل مطلقا ١١٥
 قوله من التخصيص في الاستدلال على جواز التخصيص بالمفهوم ١٢
 قوله من التخصيص في التخصيص جواز التخصيص بالخبر الواحد اذا كان العام مخصصا
 بعامه ١٢
 قوله التحقيق ان معضية الدلالة - حاصله ان القضية وان كانت اقل في المقول
 العام الا ان غلبة التخصيص ما فيها فتساوت المفهوم والمطوق شيئا رضاء
 نالجميع اورد ١٢
 قوله ثلثية في العام - حتى قيل ان ما من عام الا قد خص منه بعض ١٢
 قوله اقول الغلبة لواقعية ما نال ليقضي لنا - حاصله ان كثرة وقوع التخصيص
 في العام انما يفيد لنا ضعيفا لا نالبا لكونه علم خلاف الوضع فالاختلال
 محققا لا يارض الدلالة وضحا دلة الاختلاف في ان موجب العام قطعي
 ام ظني ما يخصه بالمفهوم انما هو مطلقا ضعيفا وليس وجوده في الظن
 ايضا قاطعا اذ قد اختلف في عدم المفهوم ووجوده المفيد للظن ايضا
 فالمطونية ايضا مطلقا نال للظن لا بد له لنا ١٢
 قوله لنا ضعيفا - بل نلنا ١٢
 قوله خلاف الوضع - فان الوضع للمفهوم ١٢
 قوله دعوى - ان عدم المفهوم ١٢
 قوله نال للظن الا نال - ان ليس هذا الا نالنا نجا كذا انما الاستاذ من قوله انما ١٢
 قوله ان يقال العام - في الاستدلال على جواز التخصيص بالمفهوم ١٢
 قوله نال للظن المحض رتبة - بمطونية المفهوم ١٢

قوله ضيقه ثم - فان الضيق كان لا قتال المحقق معن طبعه اولى وادعى ١٢

قوله عمل المحقق - وهو المعلوم ١٢

قوله مماثل مستند - اقول اشارة الى انما لان ان طعن المحقق فان

لا دليل انما هو لاثبات جواز التحقق بالمفهوم فكيف

كونه مخصصا اذ صالحا للتحقق فلم يثبت الا انه طعن المفهوم لانه ان طعن

ساد الموجب لزيادة الظن واشتداده في العام انما

هو الاكثر الاول لا يخفى عن تامل ١٢

قوله وجوب التام - ببردى من الاسوة ١٢

قوله بدليل خاص - اي ما ينشئ الامر النبي عليه السلام في الفعل ١٢

قوله كان لسان العام - اي في هذا الفعل خصوصا كما لو ثبت وجوبه في الصا

قوله اما دليل التام عموما - لقوله عز مجده لقد كان لکم فی رسول الله اسوة

حسنه ویمر فک ممایفید الاتباع عموما لا فی هذا الفعل الخاص خصوصا ١٢

قوله نقبل بغيره - الدليل العام الموجب لتبانه عموما ١٢

قوله بالاول - اقول قوله حرام على من لم يثقله التام في هذا الخاص ١٢

قوله يعبر مخصصا - لدليل التام ١٢

قوله بل يجب الاتباع - بل لتفي على عمومته وحبب الاتباع ١٢

قوله وقيل بالوقف - اقول للفاعل بالتحقق ١٢

قوله التحقق اولى - بالنسبة للصلاة والسلام ١٢

قوله التفرقة - وهو ما اذا فعل احد فعل فرآه او لم يره لم يترك عليه بل سكت ١٢

قوله ان كان العلم - فذلك لان المفصول ما نسخ لا يخص ١٢

قوله والاشيخ - وقيل لا مطلقا آه ١٢

قوله في غير الفاعل - فلما انه خرج الفاعل عن العام بالتفويض يخرج المشارك
له في العلة بالتعدي ١٢

قوله على المشارك - صفة غير ١٣

قوله بالقياس - يتعلق بتعدي ١٤

قوله عدم التعدي - بل تقصير على الفاعل ولا يخرج غيره ١٥

قوله قال السبكي المختار - وجه الاختلاف ان الظن والاصل عندنا حين
خروج الفاعل هو عدم التعدي لان عموم العام مانع عنه التعدي لقوله
صلواته تعالى عليه وسلم حكمي الحديث فعندنا ما لم يطر جامع لا يعدي لانه

الاصل وعنده ما لم يطر صارف عن مجدي لانه الاصل ١٦

قوله ذلك المفاعل - اورد ان كان حكمي الحديث باقيا على عموم لا يقتضي ان

يكون اخرج الفاعل انزل بها للجميع فلم يبق الحكم في فرد افراد العام
قوله العادل العام - اقول الصوابه رضوان الله عليهم اجمعين كلهم عادلون ما
لتفقيه به لخوا ناد الاستاذ المحقق المدقق مد ظله العالي انه يجوز ان يكون
التفقيه بالعدل للتعليل فانه لما كان عادلا فكيف يعمل خلافت العام

من دون ان يجدهم ١٧

قوله انه دليل الدليل - وعلامة على وجود الدليل المخصص فانه يعلم دعيه لا

يعمل خلافت العام ما لم تجدهم مخصصا ١٨

قوله قيل فلما - دليل على وجود الدليل فلما ١٩

قوله اقول لا يجب بالتخصيص ٢٠

قوله كفى - فانه ظن مع انه مخصص ٢١

قوله لانه عن دليل - او دخل الصحابي ٢٢

قوله على المخصص حقيقة - اي على ما هو مخصص حقيقة - وبالذات وهو الحديث ١٢

قوله بان هذا ليلا - اي حيث فعل العجالي مثلا خلاص العام ١٢

قوله ليس بحجة قلنا ممنوع - بل معجزة ربه هذا اختلاص آخر مشهور بنبياد بين

الاشاعة ١٢

قوله صحابي آخره - مانه موجب لمخالفة الدليل المكشوف منه ١٢

قوله اقول بوجدليل - اي فعل الله آخر ١٢

قوله والظن بالظن تامل - اقول يمكن ان يكون اشارة الى جواب سوال اما

السوال فهو انه يجب على هذا ان يكون دجود المخصص وعدمه ملاحا مطلقا

عندهم وهو كما ترى فان احد النقيضين اذا كان مطلقا يكون الآخر موهوما

للمفطورا واما الجواب فيه ان القدر الذي لم ان يكون ملاحا ملاحا مطلقا ليس لا

ان يكون مخصصا بل مخصصا ماحدا فان مخصص الوجود قد يحوي اذ من الجائز

ان يكون ترك الله خروجه لم يلبس المخصص دلالة ايرجى شابه الاثبات على

شابه النفي فالوجود مطلقا فلو انما هو عدم طنا ضعيفا دلا محدد في

ذلك ما ذكره ١٢

قوله من العام بحكمة - اي بحكم العام اي الحكم على فرد خاص من افراد العام بحسن

ما حكم به على العام لا بحكم بحال فيه ١٢

قوله وباعتنا - بقبوله المخالف ان دباغة غير اشارة لمس بطور له فبذلك

معموم اياها ١٢

قوله لا بد لي من - فانه لا مخصص غيره ١٢

قوله عنده بان اشارة - اي عند القائل بالمفهوم ١٢

قوله عند الجمهور مثلا - بان الفهم في جوهره الى المطلق بالطلاق الرضحي

١١٦ فان استحقاق الرد انما هو ضمن والمراد بالطلاقات عام ١٢

قوله والطلاقات - يتناول بالضم ثلثة قروء ١٣

قوله رجوع النثر - احق بردين ١٤

قوله وانما المرجع - بمعنى مرشد المصنف الى ان المراد بالمصنف هو البعض الراجح اليه الفهم ١٥

قوله وفي النثر هو الادرج - اقول وجه الادرجية ان الفهم انما يرجع الى ما هو المراد باللفظ - فراد به ما هو مراد به قبل نزول التخصيص ١٦

قوله اقول وهو اللدنية - اقول حاصله ان الوقف هو اللدنية لان الفهم انما يعود الى اللفظ باعتبار مدلوله المراد منه ان وضع الفهم انما هو لرجوعه الى اللفظ

باعتبار المدلول المراد فان كان الفهم راجعا الى المعنى المجازي وهو المراد بالمرجع فهو على معناه الحقيقي وان كان المرجع على المعنى المجازي فانه قد تحقق

انه يرجع الى ما هو المراد باللفظ وان كان المراد مجازا وان كان راجعا الى غير المراد بالمرجع وان كان ذلك المراد بالمرجع معنى حقيقيا للفظ

فهو على معناه المجازي وان كان المرجع على معناه الحقيقي فانه لم يتحقق الرجوع الى المراد باللفظ اذ التقرر هذا فيقول ان التخصيص في الدلالي

الظاهر لا يستلزم التخصيص في الثاني اي المظهر فانه اذا اريد من معناه وجه اليه الفهم فقد تحقق التخصيص في الظاهر لكن المظهر على

معناه الحقيقي الذي وضع له وهو الرجوع الى المعنى ج كما عكس اي كما ان التخصيص في الثاني لا يلزم التخصيص في الاول بان التخصيص في

الثاني بالمرجع فلا بد ان يراد بالمرجع الكل ولا يكون فيه التخصيص من دلائل ان ما اريد به الفهم البعض راجح اليه الفهم فلا

ينبغي في التخصيص بل يتولى على معناه الوضعي حيث اذا ثبت بطلان
مبفوق يمكن ان يقال ان التخصيص في الفهم فلا يلزم منه التخصيص في العام و
اللام يبقى في الفهم تخصيص كما مر وامن يقال ان العام تخصيص دلاله يلزم منه
التخصيص في الفهم فقد ثبت ان احتمال تخصيص العام وعدمه سواء كان فلا

ترجم فوجب التوقف ١٢

قوله فلا ترجم وما قبل - فلا بد ان لا يكون فيه التخصيص بل في الفهم ١٢

قوله الطائرا - فلا تعارض فلا توقف ١٢

قوله فقيه ان المضم - فقيه الضيا قوله من وجهه يبقى التعارض فوجب التوقف ١٢

قوله نانه - اي المضم ١٢

قوله انه - اي الطائرا ١٢

قوله هو - اي المضم ١٢

قوله قد بر الجهور - فان الحضم لا يجوز ارادة البعض من المضم دون الظن

تلف لسم انادته انه هو منه بر ١٢

قوله قال الثاني - المجهول القائلون بعدم التخصيص قالوا الثاني اي المضم مجاز

لانه مخصوص فانه اريد منه البعض ولا يلزم منه اي منه قول المضم مجاز التجوز

والعرف في الدل اي الطائرا بان يرشح عن معناه ف الى ما هو المراد

بالفهم كيف دقة تقريره عند سم ان الفهم اذا اريد به غير ما وضع له المرجح فلا

يجب ان يتعرف به المرجح ويراد به الضيا ما ايد بالفهم اذا علم بذا التجوز

مراد بالفهم البعض وغير ما وضع له المرجح بل يتبع على عموم فلا يلزم تخصيص ١٢

قوله منه التجوز - اي العرف من معناه الى المراد بالفهم ١٢

قوله وانه ان مخالفة الفهم - حاصله ان الفهم اذا خالف المرجح فلا بد

ان تجوز دلتهم في المرحم ويراد به ما هو المراد بالغير فلا يتفق عليه هذا
 منع قوله لكن المخالفة آه شروح في الحل باعلام منشا الخلط فيما قالوا
 ان مجازية المفعول لا يوجب صرف المرحم الى ما هو المراد بالغير بان المخالفة
 متصور على وجهين احدهما ان يراد به اى بالغير غير ما اراد بالمرجع لو ان كان
 المراد بالمرجع معناه الحقيقي وبالغير المعنى المجازى او بالعكس او كان المراد من
 احدهما معنى حقيقي ~~بمعنى~~ او مجازى وبالله خر معنى حقيقة او مجازى على هذا
 المخالفة يوجب صرف المرحم الى ما هو المراد بالغير فان اختلف المراد بين
 الباطل وثانها ان يراد به اى بالغير غير ما اوضح له المرحم اى المعنى المجازى
 وان لم يكن ذلك المعنى الموضوع له مراد بالمرجع القابل للراد به القابل
 لهذا المعنى المجازى المراد بالغير فهذا المخالفة انما نظر الى المعنى الموضوع له
 دون المعنى الموضوع له المراد فلا يوجب صرف المرحم عن معناه فانه اذا كان المراد
 بهما واحد ان كان معنى مجازيا فامضى حاجته الى الصرف بل يوجب ان لا يعرف
 والله فيلزم مخالفة المراد اذا تحقق هذا فنقول انكم غلطتم في قولكم ان الغير
 لا يوجب صرف المرحم فان عدم لا تجاب الاحكام اذا كان المراد بالمرجع
 القابل المجازى ولم يكن المخالفة الا باعتبار المعنى الموضوع دون المعنى
 المراد اما اذا كان المخالفة في المعنى المراد بان يراد بالمرجع المعنى الموضوع
 له وهو العموم في ما نحن فيه دون الغير فلا بد من حرفة الى ما هو المراد بالغير
 فليس فيه المخالفة من اقسام المخالفة الاولى وفيه الصرف واجب فلا
 بد بالعام القابل لبعض الراجع اليه الغير فيجب التحصيص في المعنى قوله وبناء
 على ذلك معنى ان التجوز في المفعول لا يوجب المجازية في الظاهر على المخالفة
 الثاني لان الصرف فيه غير واجب والحال انه فيما نحن فيه غير ظاهر بل الظاهر

هو المخالفة - الاول فانه اذا اريد بالفيمر العجز وبالمرجع الكل فعدا خلف
المراد دقيه العرف واجب بالتجزؤ في الثاني ليلزم التجزؤ وما يه في الاول
ابو الحسين دام الحسين و اكثر الخفية و بعض الشافعية منزلة دام
شافعي اهل نسبة منهم قالوا ١٢

قوله مادة الظاهر - وفي الظاهر اذا اعيد يجوز ان يراد بالثاني غير ما اريد بالاول
نكذ في الفيمر ١٢

قوله فاني شرح الشرح - فان كونه اعادة له لمن ذلك ان ترجمه ١٢

فاني شرح التخصيص فافهم ١٢

قوله عموم المرجع المخالفة - يعني ان عدم المخالفة انما يقتضي ان يكون واحد
من الظن والعجز مجازا يجوز ان مراد بالظاهر العجز مجازا وان يراد به الكل
ويجعل الفيمر في العجز مجازا اذ التخصيص انما يلزم على التقدير الاول دون
الثاني فافهم ١٢

قوله وانما هو مظهر للايلزم - ان قيل كيف يلزم ان القياس محض ما

انه متراخ قال ليس محض ما يغيبه وانما هو مظهر عن المحض الملائق ١٢

قوله ان كان جليا - يخصص دلالة ١٢

قوله وقيل ان كان اصليا - اي اذا خصص العام بامر ثم المجتهد اختيارا فوجد

على الاخراج امر استمر كما ينبغي ومن غيره فله اخرج ذلك الخبرية بالقياس

قوله محضها - اي يخرجها من ذلك العام ١٢

قوله قرينة - للتخصيص ١٢

قوله قرينة - اي قلت قرينة خاصة في هذا المقام الخاص على رجحان

التخصيص فان القرينة العامة كقولهم ما من عام انتم فبركان ١٢

١١٥
أقول بوقف لنا الاشتراك - حاصله ان العام المخصوص منه البعض والقياس
كلهما ظاهريان والكثران في الظنية كاف ١٢
قوله في الظنية - ثم الدليل اي منها ١٢

قوله في العادة - هذا زيادة على الدليل ليدفع ما قيل ١٢
قوله غير الملح - في العام والقياس بالقوة والضعف ١٢
قوله كما تقدم في التخصيص - فان المفهوم ضعيف ومع ذلك يجوز التخصيص به ١٢
قوله ما يدفع - وجه انه ندناع ظاهر الاعم لان التخصيص لاحتمال احدا وعدم
بل الاحتمال باسرها عند الا في الظنية للتخصيص او التناقض غير مانع
لما تقدم ١٢

قوله على احتمال - وهو سادى او في الاحتمال الاول ليحل العام وفي الثالث
ليضمحل العلة فلا تعارض فلا تخفيض او التخصيص ليس الالحج عند التعارض بين
الاوليين ١٢

قوله فالراجح العدم - اي عدم التخصيص فانه له احتمالان ١٢
قوله على انه يوجب لطلان التخصيص - قوله على انه هذا دفع آخر لما قيل بان
ما قلت يجري في المخصصات باسرها فان كل مخصص بالنسبة الى محصنة
اما راجح او سادى او مرجوح فالتخصيص على احتمال وعدم على احتمالين
والوجه نصف الاثنين فالراجح العدم ١٢

قوله اقول في القياس - قوله اقول في القياس وجه ثالث للندناع ما قيل وهو ان الاعتبار
للكثرة لا لعدد الاحتمالات وفرد الشا دي كثره بالنظر الى افراد الراجحية
والمرجوحية فان وجه الترجيح لا يعلم كثره انا الراجح هو التخصيص ان قلت كثرة الاحتمال سلبا
لكثرة الافراد فان الشيء اذا كان موارد تحقيقه كثيرة تكون افرادها القياسية كثيرة

١٨٩
جداد نثره الاحتمالات انما يجري عدم التخصيص نكته: الافراد القيا يكون فيه هو
الراجع قال التالي ان نثره الاحتمالات لا يستلزم الاول ان نثره الافراد كالمكان
مع الوجوب الاستناع فان نثره الاحتمالات انما هو في جانب عدم الامكان الي
بنة لان الوجوب والامتناع يخلد الامكان فان احتمال واحد مع ان نثره
الافراد انما هي في الامكان كما لا يخفى نكته الاحتمالات لا يستلزم نثره الافراد
فانهم يمكن ان يكون اشارة الى ان نثره افراد السادى بالنسبة الى افراد
كل من الرجحان والرجحية سلم ان نثره افرادها بالنسبة الى مجموع افرادها
فهم والموجب لرجحان التخصيص انما هو الثاني دون الاول كما لا يخفى على المختصين
وما حصل دفعه بما اقتضى البرهان على نثره افراد السادى من ان وجه الترجيح
نثر انما يمايل فيه ففينة تأمل ١٢

قوله اذا كانت كذلك نزلت - قوله ذلك اي مخرج الاصل من العام او ثابت
الملة - ادق انم القرينة على رجحان التخصيص به ١٢
قوله ولا يخفى انه لا يدل على عدم التخصيص - قوله ولا يخفى اذ ليس حاصله الدامنة
الدليل على جواز التخصيص بالقياس اذا كان كذلك اما انه لا يجوز التخصيص بغيره من
الافرة فلم يقيم عليه دخلا بل قلل عدم الجواز بالغير بانما وجدنا الدليل بجواز التخصيص
به دون غيره وهو غير سديد ١٢
قوله على عدم جواز - يتعلق بقوله عال ١٢

قوله وهو غير سديد - اي التسليل لعدم وجدان ان الدليل ١٢
قوله ولا عدم الدلول - وهو حد التخصيص بغير النسبة الكثرانية ١٢
قوله ان كل من المقدمتين - والجواب ان كل من المقدمتين الاول في القياس اضعف
من الخبئة لو حصن به لبطال الاقوى بالاضعف اما الاول في قلنا نقول

بل هو مخصص مطلقا بل اذا ادلح شما متايدان به انقلت على ان اضعف
 انما هو القياس لا ما هو كما شئت عنه المخصص انما هو لا لقياس به اما انما لا يستاد
 مرطبه العالي داما الثانية فذل ان التخصيص بيان لا البطلان داما لزم ذلك جوزنا
 النسخ بالقياس فانه البطلان قطعا ليس كذلك كذا انما مد ظله ١٢
 قوله دنايا مقوض - الجواب عن دليل الجبائي ثانيا ١٢
 قوله جبر الواحد الكتاب - فان الاولين ضعيفان من الثانيين ومع ذلك مخصصا
 قوله المطلق دنايا - اجتمعت الجبائي ثانيا ١٢
 قوله مجرب معاذ - مجرب معاذ اى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين
 ليس معاذ ١٢ به با نقضه يا معاذ قد نكأ الله قال فان لم يجد قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نلم تجد قال اجتهد راي ١٢
 قوله وهو صحيح - مشهور قال الخزالي بهذا حديث تلقته الامه بالقبول ١٢
 قوله فانه قدم الخبر - اى معاذ رضى الله تعالى عنه ١٢
 قوله على القياس - قدم الاجتهاد بالرأى على عدم وجوبان السنة فادعت
 لقد ما عليه في تركها بها فلا تخصيصا ١٢
 قوله وهو صلى الله تعالى عليه وسلم - حيث قال صلى الله تعالى عليه
 وسلم الحمد لله الذى وفق رسول رسولنا با احيى به رسولنا ١٢
 قوله آخر السنة عن الكتاب - اخر السنة اى لو كان التقديم وجبا بطلانها لتخصيص
 نفقة قدم الكتاب على الخبر كما رويته فلا تخصيص وهو خلاف الاجماع ١٢
 قوله والفعال لا يدل - والفعال لا يدل جواب آخر حاصله ان غايته يدل عليه كلام معاذ
 رضى الله تعالى عنه انما هو التمسك بالقياس عند عدم وجوبان الخبر اما انما اذا وجد

لم يجد الخبر بالقياس تمسك ولا ريب في انه يدل على انه ان وجدته فلا تمسك به
اقول اما اوله فلان هذا المفهوم الشرط ونحن لانسه فلا يصلح الادعاء على الشافعية الذين
والقدنا في جواز التخصيص وتاموا المفهوم الشرط وثانيا لموسم فلا يدل الا على انه لا
لقيس اذا وجد الخبر فيجوز ان لا يجد الخبر اوله لا يقس ثم يجد بعده مخالفا لما قاس به
يخصصل ام لا ولا دلالة له عليه اصله كما لا يخفى على الذكي

قوله وثالثا دليل القياس - دليل القياس اى واجبه الجواب ثانيا بان دليل القياس
القياس حجة شرعية انما هو الاجماع فانهم اجماع على كونه حجة ولا اجماع على
حجية عند وقوع المخالفة بينه وبين النص للمخالفة فيه بيننا وبينكم ما ذا لم يتبع ذلك
جماع على كونه حجة حين التعارض فلا يكون حجة او دليل حجية انما هو الاجماع
واذ ليس بليس ما ذا لم يكن حجة لم يعلم لان تخصيص به كما
قوله والجواب قد ثبت بغيره - يعنى ان حجية القياس قد ثبت بغيره المخالفة بيننا
وبينكم وظاهر ان انشائه اذا ما ثبت غيب احكامه بالفردرة ومن احكام حجية
هو الحجة بينه وبين آخر عند التعارض فالحديث في هذا الحكم الخاص كانه خلاف
الاجماع المتفق على حجية فانه ليس الا كماله قرار انشائه والافتقار بثبوت احكامه كما

قوله الاجماع واجب في المختار - واجب حصل الجواب ان سلمنا ان دليل حجية انما
هو الاجماع وليس عند التعارض الا اننا لا نقول يجوز التخصيص به مطلقا بل اذا كان
ثابت العلة او مخصص الاصل او قامت القرينة من الحال - والادلان به جمل
الى النص وهو حكى على الحديث فانه اذا كانت العلة ثابتة فقد حكم بان اجرا
التمسك فلا يندفع العلة - فلهذا الحكم يكون حكما على الجميع بان من يوجب فيه العلة فمن العام
يجوز ويكفي اذا كان مصادره فخر جانا فانه حكم على الواحد الاصل بخبر وجهه عن العام فيكون
حكما على الجميع فكانت هذه الحجة - كما ماله في هذا - كما لا يخفى

الاصل الخارج بالتخصيص انما هو بالحديث لا بالقياس لعدم جهة حين التماثل لليقين
في المطلوب واما الثالث اعني ما قامت فيه القرينة على رجحان ^{ما بالتخصيص}
فيه القياس بالقياس بل بالاجماع نانه اذا اخرج من التخصيص القرينة المقام اليه فاقم بهذا
الجواب من صاحب المختصر من على مدبره من عدم جواز تخصيص الدلالة الثالثة المذكورة
قوله في المختصر - المجيب بوجوب الحاجب ١٢

٤٢ قوله وفيه ان الرجوع - وفيه حاصل ان الرجوع ^{النفس} لمذهبك يا
ابن الحاجب من عدم جواز التخصيص بغير الدلالة الثالثة المذكورة كيف والرجوع اليه
جاو في الدلالة . القياس كينفا فان منظر كاد العلم والحكم الواحد حكم على الجميع بجواز
التخصيص بجميع الدلالة ١٢

قوله وقيل الفيا - وقيل الفيا ايراد آخر ملحوب ابن الحاجب مع بان المسئلة اعني جواز
التخصيص بجميع الدلالة الثالثة عامة تخصيص الهي والمجنون الفيا ما اذا كان مثله مخرجا
من العام فله المجنب ان ليس عليه ما لا يمكن وتخرج الهي والمجنون الفيا ان اللازم
من الدليل انما هو عمومها نسبة الى المطلقين فقط فان الرجوع الى النفس انما
ورن غيرهم كيف يكون حكم على الواحد حكما على الجميع ليس الا بالنظر بعلم والدلائل ان
كل حكم الى المطلقين سمي يا الى الخير به وبهذا كما ترى فانه لا يقضي ان يكون الخارج
القياس بغيره على المطلقين بل لم تخصيص المسئلة بهم الا ان يخص به ذلك اي
بالمطلقين وفيه اي في هذا التخصيص تعلق فان الظن عموم انما الدلائل مد ظله انما
ان التخصيص ليس تعلق بل اخرج غير المطلقين غير محمول اذ لا خارج فرع الدخول
وهم ليسوا بداخلين فاقم ورتقم دله الى هذا اشار بقوله فاقم ١٢
قوله اقول لو كان - اقول جواب عن الايراد الثاني الوارد على جواب الشيخ ابن

الا انه لو قيل ان النفس الى مفهوم الموافقة على ان حكم الاشياء والظواهر واحد
لم يبيد اعلم ان مفهوم الموافقة ان يفهم من اللفظ حال المسكوت عنه على
وفق المذوق فلا شك في انه يفهم من كون الحكم على الواحد حكما على الجميع على دفعه
ان الحكم حكما على الجميع على نظير حكم على نظير آخر فمفهوم تخصيصه غير مكلف لا يرجع الى
نفس الموضوع النفس حتى يلزم ان يكون الحكم على مكلف حكما على جميع الناس بل الى
المفهوم بالموافقة والدرم منه انما يكون الحكم على مكلف حكما على جميع الظواهر ولو
كان صيا او مبرها لا يبره بان غير المكلف اذا كان نظير المكلف في حكم يثبت له
بذلك الحكم قلنا ١٢

قوله لو قيل دل مفهوم - في الجواب عن هذا لا يبره ١٢

قوله نحو سامة - فانه علم للمفهوم فلا انتشار فيه ١٢

قوله بالطبيعة - التي الموضوع فيها الطبيعة من حيث هي بان يكون التقييد في الملوحة
قوله وبجمله التقيد من - التي الموضوع فيها الطبيعة من حيث هي بان يكون التقييد في
الحاظ فقط دون الملوحة ١٢

قوله وبجمله المتأخرين - التي الموضوع فيها الافراد من دون التقييد بالكل او بعض ١٢

قوله وطبعا لثرة - بخلاف الامور التي يطرأ اليها والتي يطرأ اليها ١٢

قوله بها - اي لا يعلم ان التبريد يطرأ اليه فلا يمكن الترجيح بالعلية والثرة ١٢

قوله حكما كما طعم - ما تعلم في الاول الاطعام وفي الثاني الاكل وما يختلفان ١٢

قوله ومن تسمية الاتفاق - على عدم الحمل ١٢

قوله فيه مطلقا - اي لو امكن سبب بد من الحكمين المختلفين متعديا ١٢

قوله على اتحاد - تقدير ١٢

قوله فصل له - فيما اشار الى الخل في التمثيل اقول فان التيمم نائب عن الوضوء لا علم
فما لف له فاعلم فان هذا مبرهنه ١٢

قوله بالوضوء والجم - معني ان الوضوء والتيمم حكمان مختلفان واليه دقم في آية التيمم
والسبح بوجوبكم وايه لم مطلقا عن الغاية وفي آية الوضوء ما غسلوا وجوهكم وايه بيم
الرافق بقية الله تعالى السب وهو الحديث قلنا المطلق على المقيد ١٢
قوله بما اتفقا - ولا يحيل المطلق على المقيد ١٢

قوله تمتق مكاتبا - لا يحيل على النبي من تمتق المكاتب الكافر حتى يصح تمتق المكاتب
المسلم ١٢
قوله مكاتبا كافرين - فان السب الظاهر والحكم عدم الاتفاق واحد بما مطلق
الاخر مقيد ١٢

قوله وقد علم - حكم الخاص مع العام ١٢
قوله الحقبة التمهيدية الذي - فالماصل ان كل مطلق ينبغي عام فلا يوجد مطلق ينبغي فهو سنة
في التمثيل له ١٢

١٢

قوله وان جيل - وجود السيرة دعه بها ١٢
قوله كذلك - اذ يحيل ويجعل المقيد بيانا ١٢
قوله لعدم الترجيح - لاحد بما ١٢

قوله فترجم البيان - وهو المحمل ١٢

قوله اذ غير المقيد - يعني ان فيما اذا لم يكن هناك دليل آخر يدل على ارادة
المقيد من المطلق اذ لا غير المقيد فانه لا خلاف في ارادة العجز منه
اذ لا نعلم يبق هناك دليل صارف عن الحقيقة الا المقيد اذ لا نعلم يبق هناك

قوله فرضا - فان الكلام فيما اذا تأخر المقيد ١٢

قوله دانه عدم - في زمان ١٢

قوله صفة مالملة - في ذلك الزمان ١٢

قوله عدم صفة - وهو بينا العرف عن الحقيقة والنسخ عن الاطلاق ١٢

قوله من المقفص - وهو المطلق ١٢

قوله وعدم المالح - وهو المقيد ١٢

قوله ما جدي الدلالات - التلت اما الصفات والالتزام وظاهر واما المظن

فقدن المقيد ليس جزا للمطلق بل العكس كما لا يخفى ١٢

قوله بالسلالة قلنا ما نلزم - في الرتبة مع ان الدلالة على الرتبة السلالة ليس

ما جدي الدلالات وحمل فرع الدلالة ١٢

قوله اذا تقدم - فان لم يحملون المطلق المتأخر على المقيد ولا تجعلونه ناسخا له

دنه اخلاف منه بينا كما سمع ١٢

قوله بالصلح قرينة - دون المتأخر بعدد في زمان المطلق مع دون اذا تقدم ١٢

قوله تلت بخزانان الرتبة - وحمل المظن على المقيد بل هو مناه الحقيقة

دنا فان الرتبة ١٢

قوله الى الظاهر ظاهر - وفيه ان فرد المقيد لا يحمل على الكمال اقول انت

تلم ان مطلق الكمال لا يكتفى بل المراد الكمال في صدق المطلق عليه ولا

تم عليه في المقيد فالموضحة وان كان فيما كمالا ما بالنسبة الى الكافة لكن

ليس كمالا في صدق الرتبة بل الصدق عليها سواء بخلاف السامية مع اننا

نعمنا فاحفظنا به تحقيق انيق نفي في كثير من المقال ١٢

الرداءة القارة - فمما لا يخلو من

بإنا بآياتنا نعلم يقيناً الدليل شيئاً بل توقفت على البطل
قوله ويقول ابن عباس - أقول امرأه بآيات الله على أبيها كما يفتح
به القلام لا بآيات ما بينه وبينه نعلم يقيناً الفيا شيئاً بل توقفت على البطل
الدعوى راساً بدليل آخر ١٢

قوله وبأن الله طلاق - أقول هذا كما يقال في المستقل المفصول أن العموم
معلوم كالحوض فكيف التحصيل وحصل العام على ما ذكرناه كما هو منه به الحقيقة
والحل أنه مغرنا فهم ما به دقيق ١٣
قوله معلوم - فله وجه للمحل ١٤

قوله يقضي الاطلاق - ففي المحل على المقيد بطل المطلق لا العمل بالبطلين ١٥
قوله ادعى النسخ - معنى أن ذلك قد حصل بالتخصيص وحمل البطلين على المقيد بل يوجد
في جعل المقيد نسخاً الفيا كما هو منه شيئاً إذ لا يكون العمل في كلا العورتين الله
على المقيد ولا يتحقق ثمرة الخلاف في باب العمل فحديث الاحتياط فمترك
فله يثبت في عمومكم فله تقرب ١٦

قوله ولو قيل البيان - وإن كان مشتركاً الله أنه لا يجعل نسخاً لأن البيان أسهل ١٧
قوله قلنا لو سلم - أقول فيه إيماؤه أنه بليس عندكم دليل على أسلبة البيان غير
أن فيه مجلد بالدليلين بخلاف النسخ وهو سارض بأن في النسخ مجلد بالدليلين بأسر
بها تاسين في زمانين فهو أسهل وهذا كما مر في سلة جواز تخصيص الكتاب بالكتاب
وفيه ما مر من هذا العبد الضعيف ١٨

قوله فإذا لم يكن مانع - عن البيان فم أسهل أما إذا كان مانع فهو أشكل ١٩
قوله حكما كما مر - فإنه لا يعمل فيها اتفاقاً مع أن فيه الاحتياط فإن المطلق سالت

تسخر لانه منله - او مثل المقيد مع المص ١٢

قوله فلما اللانزلة ممنوعة - فان الحصول ليس كالحقبة النافذة المطلقا

قولہ ولطف لہ نہ۔ بل ہو عرض مدہ بنیا ۱۲۔

قوله اجاب في شرح المنهاج - عن الدليل الثالث ١٢

یہ قولہ داما اللہ لہ - یعنی ان اخلاف ابھی سنہرم اللہ شہراک والہ لہ لیکن

احدہا حبیباً للشیء المہازی و دون الحقیقۃ کالامور حجۃ امر مبنیہ الفعل فان لم

تكن الامر في الفعل حقيقة فترم ان يكون الامر حاصلا للمعنى المجازي فلا يكون له

سے حقیت بظہر خلو القلوب عن معنی وضعی ان قلت لانہ علی نقدہ یكون

للمرء مجازاً في الفصل يلزم خلو الدور من السخنة الوضعية كيف دامنا يلزم لولم

لیکن اندر مورحہ اللہ درمیانے الفضل اما اذا کان حجاباً لہا فیکون لہ سیمیان احدیما

مبارزی و سواد اشغال و انسانی حقیقی و سواد اشغال و سواد سیرم الخلو تناسلی ان

اللہ اور نیکو ملک ایسے ہیں اللہ کے لئے اللہ کے لئے اللہ کے لئے اللہ کے لئے

معنی القول البیالیہ استعمالہ فی القول خفہ۔ ولایہ کیف دنہ الحی

من اللغة بان وضعه اهل اللغة للقول على الحد الذي هو المحذور

یہ نقد سر معنی ان مجوز استعمال الامر فی الفعل

معينة الحمازي حوكتلف لهن سنن القوا حقيقة - ان تلت سلما ان لسنن الحمازي

الدم من المحو زكن، عكس استمراره في الدوائر - فضايا (القال الزلفه 8

في الدقة التي قلنا لانه القياس في

استعمال فی التواضع، آخر اعانکم بکنز اللہ لمن الماز، فلیزح الخوا

وَمَا يَكْفُرُ الْإِنْسَانُ إِلَّا بِمَا كَفَرَ

فأنت يا خت ما ذكر سوكون الامام محمد السلام بالانسان، يعني ان

الاستعمال مفردة في هذا المعنى مجاز وقد تقرر ان المجازية في المفرد لا يستلزم

المجازية في الجمع أورد في الجمع

قوله لانه سكوت الجواب - اي الاجماع ١٢

قوله ايجاب الحذر - فلا يلزم المصادر على المطلوب ١٢

قوله ان قيل امره - ما يجز على صفة والرفع على العملة ١٢

قوله بدليل انحصار - قول موسى لافيه بردن على عليهما وبنينا الصلوة والسلام ١٢

قوله اي اخلصني - تفسير للامر في امرى ١٢

قوله دية السبل - غير قاطع مادة الاستدلال ١٢

قوله على الاتفاق - علوان المطر في الفا الامر عاين ١٢

قوله ديفهم الترجيح - اي ترجيح فعل الامر به على تركه ١٢

قوله قالوا ادلا - الشافعي والبولسني وغيره ١٢

قوله اذا امرتكم - قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢

قوله اقل يلزم فان اطلاق ما ليس في الوسخ كثير على

المتنار العادية كحل في مجرى والتكليف بها جائز عندنا عقلا كما مرنا فيهم يفهم ١٢

قوله قالوا نيت الرجاء - ابل الرابع والثاسع ١٢

قوله قوا تره - مصدر اي مثل تواتر ١٢

قوله الامر للوجوب - المعنى ايسر الجملة بتاويل مضموننا والخبر شريفة ١٢

قوله دالي السحق الشيرازي - الادوية الجواسق ١٢

قوله لفظ الامر - اي اطلاق لفظ الامر به على المندوب والمباح بل حقيقة

ام لا ١٢

قوله بل القسم - فلا يلزم رفع المجاز مطلقا ١٢

قوله ولا يخفى ما فيه - نانه يستلزم عدم فهم الوجوب الفياضية وبطلان الحرمان
قوله لرافعة اجنبا - بن مالك بن حنبل اقول ما في صحيح مسلم يدل على ان سواها
لم يكن بالنسبة الى الجمل بل بالنسبة الى نفس السمرة الى الجمل اذ جواز السمرة في
اشهر الجمل من شاة فينظر فيه فالصحيح ما في التلويح ان السائل هو الاقرع
بن جالس وقد جاء بكذا في صحيح مسلم ١٢
قوله عدم - اي مائدة ١٢

قوله بالوجوب التحصيل - بالصفة - او الشرط او العدد او اللقب وعدم التعميم
للموصوف والمخزاة والعدد ودالكم على اللقب ١٢
قوله لبيضا دي - اي كما ان البيضا دي من الشافعية منكر ١٢

قوله الى كلام النفس - قوله وبه نسبة لنفسه آه اقول انهم قالوا ان الكلام
النفس نسبة متأخرة للحكامة والمحكمي عنه والصوره بالحكمة جسيما مادية عليه
الفاضل سريزاجان بان زيدا تام فلا تحقق نسبة فيه اخرى متأخرة لتلك
الموصوف بل بالوجوب ان اذ لا تجد بنا امر آخر اذ ارضنا الى دجرا انشائه بحسبه
المصنف بما تحقيقه على ما افاده الاستاذ المحقق المولى المدقق مرطلة الى
بانه من اللامه انيات ان في رتبة تام ~~الصوره~~ بل اذ الصور نسبة دا
قمة هي المحكمي منه المعبر بالواقع ونفس اللامه مصدر ان القصة
موجودة في الذهن تفضيلة فبرقائمه به دي مرتبة العلوم ديوانه من حيث
هو رتبة اخرى كك قامة بالذ من صفة له دي مرتبة العلم والقيام
ديوانه من حيث القيام ~~في~~ من الوجورات الخارجية ومصدر اللامه
ثم اذا اراد التكلم انا دة تلك النسبة للمخاطب واعلانا اياه لانه
البيان انما كانا اجابا وتكلم بما يدل علينا من الله - الله تعالى وانه امر

دجہ الیٰ فیہ نسبتہ اُخریٰ ^{خطت} لفظاً جامعاً لهما ^{خطت} وتعلق بہا ارادة المادة
 بہا العلم والحالة الادراكية ثانياً وتعلق بہا ارادة المادة
 وتعلقاً للخاص بكون تفضيلاً لمرتباً اللفاظ الا ان لفظ العلم
 اياً لم یسأل الا جملاً ولذا یوجد فی الباری تعالیٰ علمہ عن الترتیب فیہ
 النسبة متأثرة بالوجدان لکل من مرتبة العلوم والعلم لكون ارادة الا
 فادة بحولہ معها مخلوطة بہا وبنہا فاجتازت حقيقة غیر المصورة العلمية
 بہہ دہی کلام النفس ناندفع ما قال الفاضل میرزا جان نعم ما مانت الہ
 رادة والحالة الادراكية التی ہی العلم مخلوطين بہا لئلا فسد تميزہا عنہا
 واثبات انہا غیر مما بل قد یطین انہا الارادة وقد یطین انہا العلم وقد یطین
 انہا مرکب من الثلثة فیسر فی اثبات کونها حقيقة بسیطة والحق انہا
 غیر مما دلل علیہا بل امر بسیط اقول ناندفع الفیافاد مولنا بحر
 العلوم قد انکسرہ الشریع من ان کونها حقيقة بسیطة لا لکاد یفصح
 الفیاد ذکر کلاما طویلاً ان شئت فارجع الیہ ۱۲

قوله قبل اختلفوا - فی اثبات ان العلم النفس لیس الہ

قوله اد للمصورة الذہنية - ای الموجودة فی الذہن دہی مرتبة العلوم
 اعنی الشئ من حیث ہی وانما ترک احتمال کونها امرادہا بما ہو دہی
 لکونہی ضعیفاً مرجحاً بالافراط بنیت لانکاد تمثیل بہ ۱۲

قوله اقول نفوضی - باجرا دل الدلیل کما ہو ۱۲

قوله ذہنية - للاختارجية ۱۲

قوله یكون حضور - ای معلوماً یا لعلم المحضوری ای الامر الموجود الخ

رجی ما فہم ۱۲

قوله اقول انها نسبة - هذا في الاختيار ١٢

قوله لازم بن نفيه - اقول مما نعلم لو تصور القرآن تعصيلا وليس الموف لا

المفطور الاجمالي ١٢

قوله على ان الكل - اقول فيلزم كلفة زيد فان له صورة خارجية وصورة

منصورة في اديان طائفة لصدفه على كل منها كما حققه في السلم ١٢

قوله لكل من النظم - اي للنظم الدال على المعنى ١٢

قوله اما المعنى المستفاد - وحده من دون النظم ١٢

قوله بحوار الصلوة - فثبت ان القرآن ليس المعنى وحده بل مع النظم ١٢

قوله في النظم مما قد يسقط كما في آله اخرى ١٢

قوله الايمان - فانه يسقط حين الاكراه ١٢

قوله للتواتر - التواتر اريد به باليصل الشبهة ١٢

قوله لو وجب تواتره - فانه لو كان اسله قرأنا التواتر قرأنا فمكرر

القرآنية ما هو ولو لم تكن لتواتر لعدم نكف القائل لقرآنتها ١٢

قوله ما قبل كون غير التواتر - حاصل ما قبل انه لا يلزم تكفير من قال بالقر

آنية فانه اذا لم يتواتر قرآنتها وقيل بها فلم يثبت الا ان بعض غير التواتر

قرآن يكون غير التواتر آ ١٢

قوله النسبة المودنية - فانه قد دسح في النسبة في تواتر قرآنتها وعدمه

فان التواتر بانها قرآن لم يوجد وتواتر لم يزد القرآنية من عدم التخرين

كما سيجي قد وجد في وقوع النسبة حاسم لبيان التكفير هذا اما عندي والله اعلم

قوله فهو الظاهر - اي النظم ظاهر في هذا المعنى ١٢

قوله بحكم الخبر - اي الامر متاثر له خارج عنه ١٢

قوله متبائنة - حاصله ان المتبائنة - انما هي يجب العدق لا يجب التحقق ١٢

قوله وجودا - بان يوجد امسا ١٢

قوله ثم انالي - اي لا خبر في الذكر ١٢

قوله بين المقدم - اي المقدم وضحا ١٢

قوله والنوري - كليم من التابعين ١٢

قوله والي النور - من نفع التابعين ١٢

قوله وكيف - تارة اخرى مثل ١٢

قوله ان المراد الثاني - اي الاستعمال لكيف ١٢

قوله بالنقل - لا يتقل العقل باذراكه ١٢

قوله اصلا فهو المنقابه - لا بالعقل ولا بالنقل ١٢

قوله والعين والنزول - في وارضع الفلك باعيننا ١٢

قوله واليد - في يد الزور اي يد يدهم دليل يدهم مسوطتان ١٢

قوله الى غير ذلك - من الوجه في قوله تعالى انما تولوا ثم وجهه الى العينين

والاصابع والقدم والقفية والارادة اي الاحاديث الصحيحة - والاسنة او الجولان

ردن في الاثبات ١٢

قوله والمحكم - وعطف على المبهمة ١٢

قوله الفيحاء البيان - بمعنى المبين بالكسر ١٢

قوله منه تاديلات - اي من البعيدة ١٢

قوله للحنفية - سبعة او ثمانية ١٢

قوله قولهم - الزكوة ١٢

قوله ان وجوب الشاة - لان الشاة غير حرة ١٢

قوله بالمدينة - متعلق بغيره ١٢

قوله استنباط - من مقام آخر ١٢

قوله ان عدم وجوب الشاة - كما ان عدم وجوب الشاة المحفوظة للاستنباط

عدم اجرائها وبتدبي ان الوجوب آخر والآخر آخر ١٢

قوله بدله لا بدليل - وهو الشاة ١٢

قوله مع المكان - بيان للفارق بين حاجة ستمين وحاجة واحد في ستمين ١٢

قوله وجودا - دفع لما ابدعوا من الفارق ١٢

قوله ومباحل انما - المسئلة ان نكاح المرأة مطلقا باطل عنه الشافعي

بدون اذن الولي مطلقا بالحديث وعندها تفصيل ان كانت امته او

صغيره او مسورة نكاحا للشافعي والاما لنكاح صحيح ولو في اخبار الفسخ

والا ليقال ولما كان ظاهر عموم الحديث داردا عليها او نكاحا بناويلين

الاول التحقيق بالامته والصغيرة والمعتقة نكاحا حسن من دون

الاذن لظن قطعا وانما بال باخذ بطلان ما من البطلان راسا

والدول والرجوع عليه فم يبقى العام على عمومه فان نكاح الامته

والصغيرة والمعتقة بناطل راسا ونكاح غيرهن وان لم يبطل راسا

الا انه يؤيد اليه اذا اعترض الولي ونسخ وانما احصا الى

التاويل لانهن ما لثقات لا لضعاف فليس ان يفعلن فيها ما في ما فقدت

فلم ينفعه نفعه الولي اذ لا دخل لاحد في ملك الغير قلنا ذلك اذا را

نقصانا على ان عدم اعطاء ازم منهن بايديهن فليس ان نيكحن دا

من غير كفوف من محاسن العادات ١٢

قوله لا اعترض الولي - وانا انزمو التاويل ١٢

قوله استقلالنا أي الصبرة والامانة والعزيمة
 قوله مطلقا أي الاستقلال من جميع الوجود دارالهور
 قوله والجواب أن الحديث - من قولهم ان التاديل بالتخصيص بجفوا
 المراءاة وبأثر البطلان بحسن الدليل اليه جيد
 قوله حتى تنكح - فقد اسعد النكاح الى نفسها
 قوله لا تقولون دينا حملهم - فان النكاح عندهم لا ينفقه ببارات النساء وان اذن
 الولي

قوله والند المطلق - أي من دون تخصيص يوم
 قوله مجمله - ودون المعين والنقل
 قوله نفى القصيدة - أي لا صوم انفعل لمن نوى من السيل
 قوله واجبا - مقوله قال

قوله المستبينة لا يرق - فلهذا الجبا والبنية في النهار في النور المعين الفياقيا
 على المنخفضات بالنفس أي صوم رمضان دعا شورا
 قوله علم سبق - أي عموم الحديث المذكور اعني لا صيام الا لمن الحديث
 قوله لا غير العين - كانه المطلق والقضاء والكفافة فانه ليس لها يوم معين
 قوله مطلقا - كما فعلتم
 قوله دينا حمل - واعلموا انما غنتم من شيء فان لله فيه درهم والذى القربى
 الآية

قوله ولذي القربى - أي شادي قرابة رسول الله ربه صلى الله عليه وسلم
 آلهم واصحابه واراد اجماعه واتباعه وسلم صلى الله عليه وسلم
 قوله مع انزال الآية - أي بهذا التخصيص من دون ضرورة بل ليحسب المعنى لوالقبي على

عمومه لما هو ١٢

قوله خمس الخمس - الخارج من الغنمة - فان الزكاة في خمس الغنمة خمس
 والرسول وذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فكل منهم خمس الخمس
 قوله عنه الفقير - فهو الفقراء من ذوي القربى ان كان حلالا عليهم لكنه
 بدليم خمس الخمس فيكون لهم خاصة ١٢

قوله اما الصدقات - للفقراء ١٢

قوله بيان الصرف - اي تصرف الصدقات هؤلاء واحد منهم
 جائز وعندنا شافعية الله مملوك والمعنى مالك الصدقات هؤلاء فلا
 يجوز الصرف الى واحد منهم اعني الى فقير وبالعكس فانهم على هذا ما يكون
 لها مشتركون فيها واعطاء ملك مشترك بين اثنين واحد منهم خاصة
 لا يجوز ١٢

قوله بان السابق - باسبق ١٢

قوله ولمريم - اي المناقضين ١٢

قوله هم عنهم - اي المناقضين ١٢

قوله اذا - اي العطشين ١٢

قوله اعطوا - اي اياهم ١٢

قوله اذا اخوا - عليهم تسخطون انتم تعطون ١٢

قوله بيان المصارف بان مصارفها هؤلاء لا انتم فليس لمصروف تعطوا اياكم
 فليس تسخطون انتم تعطون ١٢

قوله بان ذلك - اي الاعلام بعدم اختيارهم في الاعطاء والنتج ١٢

قوله يحصل بيان - فان اي اثنين لما كانوا هم واحد هم فليس لهم اعطاء ولا غيرهم

في المحرمين ١٢

قوله فلا يصح - الفيا فليس ما قلتم مستغنيا ١٢

قوله اقول العموم - في الجواب عن ايراد الشافعية منه بانه تاويل بجيد ١٢

قوله وحرف العموم - اى لما كان الحرف من الظاهر ضروريا ما ان لفظ

في العموم فيؤخذ بمعنى الجنس او في اللام فيؤخذ بمعنى الحرف على الاول

يلزم التمليك لغير المعين فان الجنس كك فتعين الثاني وهو المطلوب ١٢

قوله بملات اى على خلاف ما مالوا ١٢

قوله وهو الحرف - اى قول الشافعية ١٢

قوله حيث قسم الذنوب - بيان للفعل المخالف لقولهم ١٢

قوله اسلم على عشرة - اى كان في الجاهلية في نكاحه عشرة ما سلم

دا سلمن معه ١٢

قوله سائر من - بيان تاويل المنفصلة ١٢

قوله مثله بمثله - ان يخاطب مثله صلى الله تعالى عليه وسلم في الالفاح

والا فنام بمثله اى بمثل هذا الكلام في الرقة والاعلاق مثله اى بمثل فيلان

في الجبل بالاحكام سجدة اسلامه دون حديث عبده ١٢

قوله اقول - في وجه عدم النقل ١٢

قوله اقول التجديد - فان الامر بالتجديد كان في صورة التزوج معا اما

في صورة الساقب فكان الامر باخذ الاربع الادايل ١٢

قوله يقال احمل المعينة - بالالزام عليهم بمثل ما التزموا علينا ١٢

٢٠

قوله لان التعاقب - دليل انه ذهب اليه الشافعي ١٢

قوله اي بالتجديد - دالة معند التعاقب الامر بترك من نكحت ثانيا ١٢

قوله على علمه - صل الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله والمختار - والمحتاج وما اشبهها ١٢

قوله او في مركب مجلية نحو - اي بحسب اجزائه بان يكون الاحمال في مجموع
الاجزاء لا بان يكون في فرد فقط لكن للمفارقة مع الخير كما في الصورة

اللاتية ١٢

قوله من نبتة في بيته - فيجوز ان يكون المعنى من بنت رسول الله صلى الله تعالى

عليه وسلم في بيته فاعلى رضى الله تعالى عنه يفهم فضله من هذا الكلام ويجوز

ان يكون المعنى من نبتة في بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فالافضل

كما هو الحق ابو بكر الصديق رضى الله تعالى عنه ١٢

قوله مرجحان - اي موصوفان ١٢

قوله لتردده - فانه يجوز ان يكون الماهر صفة زيد والمعنى ان زيدا

طبيب دماهر فصفة المارة مطلقا في سائر العلوم ويجوز ان يكون صفة

الطيب والمعنى ان زيدا منصف بالطبيب الموصوف بالماهر فمع لغيره

المارة في الطب فقط فبينما تردده ١٢

قوله قول الملازمة - فلام اجمال ١٢

قوله اما بالبينة - فلام اجمال ايضا ١٢

قوله ثم ادعى - من دون دليل دال ١٢

قوله وابن حيي عدم اللفظ - بالحاء المجهلة المضمومة والتخانيات المفتوحة

قوله في نحو سجن - فانه يفيد عرنا السج بعبه ١٢

قوله فلهذا له محلات - فلهذا الاستعاب ١٢

قوله للتبقيض - دفع لا يثبت التبقيض بالباء ١٢

قوله وقول الامام - اثبات للتبقيض بنج آخر سبب الباء ١٢

قوله تارة الحرف - كما يظهر من دعوى ١٢

قوله واخرى اللغته - كما يظهر من دليل ١٢

قوله فافهم - فانه حق واضح ١٢

قوله حكما - اى حكم الدالة ١٢

قوله فهو مجبول - في المحل بخلاف دلالة فاما تنقذ رتبة المحل فلا اجمال فيها ١٢

قوله فافهم وما قبل - ان السج والاسم ايدىكم برؤسكم وانما يقضى ١٢

قوله رب الراس - فلو سلم الاجمال من رؤسكم يرغم من ايدىكم المقدر ١٢

قوله الاضمار - اذ لا يمحى الكلام بدونه ١٢

قوله عرف الشارع - اى ان ثبت ان الشارع لا يطلق لغو الصلاة الا

على الصلوة الصحيحة ١٢

قوله تنفى المسح متعين - في المعنى ان يابس مع طهور فليس مسح بالصلوة ١٢

قوله فان ثبت فيه - اى في هذا المقام بان اهل اللغة لا يطلقون على النسيء

الذى لم

قوله انتفاءهما - اى العزمين ١٢

قوله كالعدم - اى مثل المعدم ١٢

قوله وند السب - بخلاف ما لا يكمل فانه ليس كالعدم ١٢

قوله للاستواء - بل الصحة ارجح ١٢

قوله الموارد - فلا يقال في الحديث المذكور ان المعنى لاصلة كالملة
وكذا في حديث لاصيام لمن لم يفرض القيام من الليل وكذا في لاصلوة
لمن لم يعبروا تحت الكتاب وغير ذلك من المواد والحاجات ١٢

قوله فالملازمة الاولى - اي قوله ان ثبت عرف الشارع في الصحيح
فنفي السعي يتعين في دليل المذهب المتعارضة فانه انما يتعين ان
لم يثبت العرف في غيره الفيا دمر على السعد وكيف يلبس تأمل فانه يدوم
بان الاستقراء شاذ على سببه قول والفا يكفي لدفعه ثم ما كفى له منها
فان التعيين بعدم الاستقراء والرجحان اقول نعم فيه ما فيه نقل ١٢

قوله منه نعم - في المفرد من اجمال ١٢

قوله نعم لبا اليد لئنه - في الدية اجمال من حيثها ١٢

قوله ابي المنكب - اقول دلهم - الاستثناء ١٢

قوله في التماسين - اي المكموم والخرج ١٢

قوله دون اثنين - هو التواطؤ ويوطن فانه يراد بقدر التشرع كس

فان اجمال الاحقيقة والمجاز ليس فيه الا

قوله ما لعدم - والواحد نصف الاثنين ١٢

قوله اثبات النسخة - اي عدم الاجمال ١٢

قوله بالترجيح - اي ترجيح عدم الاجمال فان النسخة انه مرجح فهو ثابت

فهذا اثبات النسخة بالترجيح ١٢

قوله قد تلفاه الناقدة - اي جواب المختصر ١٢

قوله بعدم الاشتراك - اى لو كان الدعوى عدم الاشتراك واستدل عليكم
بان الاشتراك لتوجه الجواب بانه اثبات امر لغوى وهو عدم الاشتراك بالترجيح ١٢

قوله لا يكون محمل - فان لنا ان نقول فى ان لفظ ان الجمال فيه على
تقدير عدمه على اثنين والواحد نصف الاثنين فالراجح العدم ١٢

قوله ذلك عند عدم - اى اثبات العدم بالترجيح ١٢

قوله الدليل على الاجمال - واما اذا دل عليه الدليل فهو المرجح بل التعيين ١٢
قوله صدر المسئلة - وهو قوله للاجمال فى اليد والقطع فلا اجمال فى
ما قطعوا فانه يرشد الى ان الكلام فى الاحتمال الحاصل من اجمال الفر
دين مع قطع النظر من قصد الخاب ١٢

قوله معنى دلتين - اى قد يطلق على معنى وقد يطلق على هذا المعنى مع المعنى
الآخر كالحمار مع الفرس والحمار وحده للدابة ١٢

قوله لا يجارض ايمانية - ويقبض بانه اذا كان لمعين فالاجمال يتيقن وما
ذكر لا يحيط الا لما دل على انطلق الظن بقادسة اليقين ١٢

قوله بعدم العلم - فالحقا ومارض فلا اشكال فبغلا عن الاجمال ١٢

قوله فى الامارات - اى امارات الحقيقة والمجاز فاذا ظهر لك ان هذا حقيقة
دون ذلك فاحصل عليه ١٢

قوله عرفة - اى الشارع ١٢

قوله مجمل فيها - اى فى النفي والاثبات ١٢

قوله فى الهن مجمل - دون الاثبات فانه فيه للشرعى ١٢

قوله لنا عرفة - اى الشارع ١٢

قوله انه اقر بالاجمال - اى دليل الاجمال مطلقا الذاهب اليه القاضى

انه يصلح لكل من شرعى واللغوى ولا يرجح فوجب الاجمال ١٢

قوله وهو الصحيح - فليكون الفاسد شرعيا ١٢

قوله متعذر الشرعى - فى النهى ١٢

قوله كالمشغول بها - اى كما ان اللغوى القبا مجاز لوروده فى كلام الشارع

فبعد المجازات احدهما الشرعى والآخر اللغوى ولا يرجح فنلزم الاجمال ١٢

قوله البيان - اى المبين بالكتابة ١٢

قوله اما لفظى - اى باللفظ ١٢

قوله كالفعل - مثال يخصه منه الممثل له ١٢

قوله والاول - اى اللفظى ١٢

قوله مخطوئه - اى منطوق اللفظ ١٢

قوله ادلة - يكون مخطوئه ١٢

قوله وهو بيان الفقرة - اى ما لا يكون ١٢

قوله والاول - اى ما هو مخطوئه ١٢

قوله اذ خالف - بان يكون فيه حكم مخالف لحكم المبين ١٢

قوله الاول - اى ما هو موافق ١٢

قوله اما مع الاجمال - لقوله عز مجده اقيموا الصلوة كان محمدا لانتفاء الصلوة

اللغوية قطعا والشرعية مجبولة بنبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله

اصحابه وسلم بالقول فيقول عليه وآله واصحابه الصلوة والسلام هذا بيان لفظى

مخطوئى اللفظ والحكم موافق لحكم رفع الجبالة الفقهية الى الاجمال ١٢

.....

قوله النمايات - بالقول ١٢

قوله ادلا - يكون مع الاحمال بل يكون رفع الاحمال ١٢

قوله وهو بيان - اجمون رغبة ١٢

قوله لتاكيد الحقيقة - كقوله تعالى ولا تأثر بطير غنا صيه نان طائر امان محتمل
للمعنى المجازي فانه سرير السيرة منه الطائر للبريد فقولهم غنا رسمه بطير غنا

رافع لهذه الاحمال ١٢

قوله والعام والمخالف - عطف على الحقيقة اى دكتا كيد العام اى تاكيد

عموم كقوله نسي الملكة حكم اجمون كان الملكة تميل تخصيص البعض فقولهم
من محبة كليم اجمون رغبة ١٢

قوله والمخالف - اى ما يكون فيه حكم مخالف حكم البين ١٢

قوله وللهج - قد مر ادساخر - نى بحث التخصيصات ١٢

قوله تسكوت العمالة - روى ان امه البقت دفرت رجلا فولدت

١٢

اولا وانتم جادو بها ورفع هذه النفقة الى عمر فحققت بها
اللب ان يفدى عن لامرد باخذهم بالقيمة وكتبت عن ضمائرنا فيها
ومناد اولادها دكان ذلك بحضر من العمالة فكان اجماعا على ان منافع

دلوذرا لا تفسد الا تلافى الفيا در من الموزر ١٢

قوله وله الموزر - هو الذى تزدج امرأة بغيرها حرة او اشتريها بغيرها ملكا

للبايع فولدت له ولو انتم فطرا نسا امته المستحق ١٢ بحر العلوم

قوله منه وجوب البيان - وراى كيت منه وجوب البيان عاصى والعمالة

محققون ١٢

قوله ١٢

قوله عند الاستبذان - فانه بعد اجازة القول بين بل نطق ان يكون السكوت

للحماء ونحوه لانه هنا لما الساكت فافهم ١٢

قوله وسكوت - اقول ينصح لك فافهم بالحقق ان يجعل هذا من قسم آخر وهو

جعل السكوت بيانا لدفع الغرور كما فعله في المنار ١٢

قوله عند رويته - فافهم ليصير عندنا ما ذكرنا ١٢

قوله فافهم - فان الاتصال للبحار من الظهور ١٢

قوله لغو الغلط - اقول اتصال السكوت لغو الغلط اتصال قوى ظاهر

انما الظهور مثل ظهور انهم فافهم بحال الساكت وسيل وفيه الكلام وما ذكر

اصحابنا انه ان لم يجعل باذن لتفقد الناس به لتراحم ذنوبهم الى ما بعد

التمسك ودفع الغرور عنهم واجب فافهم آخر لا يثبت دلالة حال الساكت

فافهم والله تعالى اعلم ١٢

قوله للظهور - اى طول الكلام المستبهي ١٢

قوله او المفاو - كجلى مائة ودرهم ثوب ١٢

قوله اذ ليس الخبر - اقول لا يجري في الشارع عليه وآله واصحابه الصلوة و

السلام اذ الاله وثوبه هناك بالعكس اذ لا ضعف في الخبر وسأله من

الافعال ما هو مخصوص به فافهم ١٢

قوله ما هو فافهم - بل بالفعل والقول مرشد الى العمل فافهم من الفعل ١٢

قوله فليزج التأخير - اى تاخير البيان عن المبين ١٢

قوله امكان التعجيل - بالبيان القوي ١٢

قوله طويته - بطلافا ١٢

قوله وروى - بان من الافعال ما هو اخضر من القول ١٢

قوله اقوى البيان - اقول وفيه ما قدمه ١٢

قوله ولو سلم - ان ليس الالوية تسد ١٣

قوله لزوم التاخير - اى الفاعل المبين للمحل لفعله ١٤

قوله شرع فيه - اى فى البيان بان شرع فى الفعل ١٥

قوله اذا امكن تحصيله - دينا لك فانه يمكن تحصيل البيان بالقول فيحصل في زمان

قليل فلهذا من عده مؤخر ١٦

قوله في كثر تاخير - نعم لو لم يمكن التحصيل في زمان اقصر منه لاجل تاخر ١٧

قوله ولو قبل ساخر - تنمة قول الفاعل حاصله انه لو قال شاع المحقق ساخر الى

المبصرة بدل ادخل المبصرة سلم من الاعتراض فان المسافرة وجدت با

الشرع قطعاً ولو شرع في طريق يقطع في زمان طويل فلهذا من عده مؤخر

قبل له سافرة فشرع مؤخر فلهذا من شرع في البيان ولو له الطول لا يبعد ١٨

قوله اقول السفر - يعني انه لو قال ساخر لم يسلم الفيا فان قياس السفر على البيان

٥٢

قياس مع الفارق اذا السفر يحقق بادل الخرج فليس فيه وجعل للتمام في

زمان طويل او قصر اما البيان فاما يحصل بالآخر اى آخر الاجزاء بيان بنية

الصلوة لا يتيم الا بالسلام فاذا شرع في البيان بطريق الطول فيحصل آخر

الاجزاء الذي به يتم البيان بعد زمان طويل بخلاف ماله شرع طريق احقر

فيها يلزم التاخير بالضرورة كما دخول كما قال صاحب القيل بغير التزنية

الفيا ما ذكر من انه لا يحصل الا باخر اجزاء الخرج فلزوم التاخير لازم في المثال

المطابق للبيان بحيث لا يكون بينهما فارق ويصح القياس نحو صم في اليوم فشرع

فيه اى في الصوم فانه لا يبعد مؤخر اى ليس بينهما فارق ذكر اذ الصوم الفيا فاما

يحصل اى كالبیان في التعريب كله على انق مرانه اقول

١٥ هنا نارق آخر وهو ان الصوم ليس له الا طريق واحد ما عدا ربه - سبه
الاقتال الا بهذا الطريق فهو محدور مثلا بعد مؤخر احتى لو كان للصوم الفيا
طريقان احدهما احسن من الآخر فشرع في الاول او لا مؤخر اما البيان
فصريح وهو الاول بقوله وهو اخر ما نفرد في الفعل تاخير بلا رية نالحق الجوا
الدل والتمتع اعلم فانهم ١٢

قوله والبيان انما يحصل - اقول والسر فيه ان البيان قد يطلق على هذا الفعل
العبر عنه بالاطهار وقد يطلق على الآخر المرتب عليه اعني التلبس لدى الماطب
بتلبيسه الاول يحصل بالدل والآخر بالآخر والمحتاج اليه الاول هو الثاني
ملا يجوز تاخيره ١٢

قوله هذا اليوم - فان صوم اليوم انما يحصل بتأجيله ١٢

قوله والله ما احدهما - بان علم السعيه اولم يعلم شيء ١٢

قوله للتحرر تأكيد المقدم - اى تأكيد المقدم ١٢

قوله ذلك في المفردات - اى عدم التاكيد بالمرجوع ١٢

قوله حكم دون الاستقل - فان حكم اقوى من القوم في افادة الاستحقاق

فيه يؤكد مطلقا لجا في كل القوم والقوم ١٢

قوله وان اختلفا كما طاف - في المفاد بان بين احدهما احدهما بطريق
والآخر بآخر ١٢

قوله دامر لواجده - كلاهما للدم بالطواف بيانان في المفاد مختلفان ١٢

قوله لقول مطلقا - تقدم على الفعل او تاخر عنه ١٢

قوله مراد الفعل - اى فان كان الزيادة في الفعل دكان القول

ناقضا كما في المسال المذكور في هذا الفعل الزائد آه ١٢

قوله والنقصان - اورد ان كان الفعل ناقصا والقول زائدا عند النقصان
تخفيف من الواجب في حقه خاص به صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم
قوله تخفيف - من الواجب ١٢

قوله في حقه صلى الله تعالى عليه وسلم - خاص به صلى الله عليه وسلم ١٢
قوله التقدم - البيان ١٢

قوله ايا كان - قوله كان او مفعلا ١٢

قوله هو الفعل - اقول ينبغي ان ابيان عند المعتزلي خذل الله اياه ومن دانيه
هو المتقدم فمفعلا كان او قوله فنقول ان الفعل اذا تقدم فهو ان لم يكن في نفسه
صالحا لله سرته الا انه يصير امر الله به بغير بيان لا مفعلا في الفعل مأمورا به
في حقيقا فاذا تحققت القول المتألف له يلزم النسخ قطعا لكن هذا في صورة
تقدم الفعل فقط اما اذا تقدم القول فلا يلزم النسخ اذا نسخ به الله
يكون الله اذا كان امرا مخالفا لله من القول وهو يوجب لا يصلح للدمية والبيان

ج هو القول دون الفعل لتأخره فلا يكون امرا بالواسطة الفيا لا يقال
انه يصير امر الواسطة - دليل اتباع النبي صلى الله عليه وسلم وآله واصحابه
وسلم لان المعتزلي خذله الله ان يقول ان وجوب الاتباع انما هو
فيما لم يكن القول مخالفا لله لم يجب في صوم الوصال ١٢

قوله فقد نسخ احدهما - اي احدا الطوائف ١٢

قوله يجوز المسادات - ولا يجوز كون البيان ادنى ١٢

قوله وعند الاكثر - متعلق بيجب الآتية ١٢

قوله ونعم الامام - اي من الاكثر ١٢

قوله اقول التخصيص - والتخصيص بيان ١٢

قوله العام بالعام - وانما مان ساديان في الدلالة قطعيا من ناد

ظننا من عندنا ما رنا ١٢

قوله وليس هذا المحكم - فان قلت فاذا كانا ساديين فترجح انه بالحكم ١٢

قوله وفي المرحوح - جعل المرحوح بيا نال للراجح انما الراجح ١٢

قوله لا حاجة اليه - اتباع الشيخ ابن الحاجب والامام الرازي واللائقون ١٢

قوله في السادى - فلم يبق الا رجحان البيان وهو المطن ١٢

قوله والافوجوب التسليم - اى ان لم يكن الامر في الله لا يجوز لم يكن البها حجة

فانها لم تقدر على وجوب التسليم مطلق وفيه القدر معلوم عقلا

قوله فما بلغت رسالته - اقول بل عليكم لا لكم اذ لو اريد التسليم مطلقا لكان

نفسه نحو ادعاء كقولك اضرب زيد انا ان لم تقرب فاضربه وفيه لا يدور

حمل على التسليم بالفور اذ المعنى حيلج بالفور فان لم يبلغ بالفور فما بلغت

رسالتك ما اتيت به كما كان واجبا عليك فيصير كقولك صلح

الطهر ومان لم تفعل فما صليت ولا بعد فيؤمن اقول يمكن الجواب

عنه بان بالسجود فالمعنى لى وانزل عليك فان لم تفعل بمعنى

السجود لا محوم السلب فما بلغت رسالته فان تبلى بعض دون بعض لا

تبلى فانه يلزم التفرع عليه الفيا لو اريد محوم السلب ليس مراد ١٢

قوله وقبل مصفا - اقول يمكن ولا يجزى حمل كلامه على ان مادقته الموسع لا

يجب بيانه في ادراك كل اخذ الوقت واواسطه اذ لا حاجة حاما اذ لم يبق

من الوقت الا ما لا يفضل عن الفعل وجب بيانه ورح آل الموسع مصفا

فلا يرد عليه ما ورد في العلوم قدس سره ويؤيد انراى الى لفظ فانهم

قوله في التفصيل - اى بيان المجل مجله يجب على الفور اما فضلا نفسيه المتأخر جاء

قوله والقول بغير ربح - من دون فور كما لا يترك ان تثبت التواريخ ١٢

قوله در جملة - قبل البيان ١٢

قوله تفصيلا - بعده وقبل الوقت ١٢

قوله بمنجبه - اي حديد ١٢

قوله قالوا ادلا التاخير - المنكرون لموازا تاخير ١٢

قوله بالمجمل - الذي لم يوضح لمسه ١٢

قوله فانه - اي المجمل ١٢

قوله ليفيد ان - قبل البيان ١٢

قوله المراد - مجمله ١٢

قوله فلا يحد رقيه - لانه لا يعمل عليه فلا يترجم العمل خلاص المراد مجلدات العام ١٢

قوله لا قطع - في انساب بالمجمل ١٢

قوله قالوا اجر الواحد - فاصلا ان للقطع مانع وهو الاحمال ونفذين وهو التاب او الجزر

النوازل ودرج الفتنى مفروض المانع ارتفع لبطان السادة فاذا وجد الفتنى للقطع

وارتفع المانع عنه وجه القطع

قوله قطعا - للاجما القطع ١٢

قوله مرج قطعا - داللم يكن الفتنى قطعا ١٢

قوله قطعا - للقطع بما ينافيه وهو الرجحان ١٢

قوله المانع قطعا - للقطع برأيه وهو لبطان السادات ١٢

قوله فان رفع المانع - عن القطع وهو الاحمال ادلا لبطان السادة ١٢

قوله اقول المحل - اتول ويجوز المحل بان المانع عن القطع ليس الاحمال وحده بل

نبوت المستحق بالظن الفيا فاذا اطل السادة وترجم احد المعينين فان ارتفع

قال وجده آخرنا هم ١٢

قوله دونه الماسخ - فانه نقل قال نسخ الـ آخر ١٢

قوله والناسخ - للنقل من بدن الـ آخر ١٢

قوله رفع الباح - بالاجاب او التحريم ١٢

قوله بالاصل - فان الابدات الاصلية ليست حكما شرعيا ١٢

قوله لانه دفع - اوله لا دفع مع ثانيا ١٢

قوله آمد الحكم - انتهت بالنفس الاول ١٢

قوله وقول الراوى - ان قلت اذا روى نسخ حكمه لا يقبل فليس ينال في دل

على الانتهاء قال وقول الراوى آه ١٢

قوله بعض - بنفسه ١٢

قوله بالذات - على انتهاء الحكم ١٢

قوله بل دليله - اى النفس ١٢

قوله كقوله - مثال النفس ١٢

قوله واورد النفس - ايراد على الحد بانه تعريف بالمباين اذ النفس ليس

بنفسه بل دليل النسخ اقول ويكن ان يجعل ايراد على الجواب عن رواية النسخ بان النفس الفيا الفيا ليس دالا بالذات كما للرواية بل دليل على ما هو دال بالذات فليس

بنسخ الفيا بل بدله بنسخ ١٢

قوله الا نقل كذلك - في العرف وان كان الحكم مدلوله في الحقيقة هو ١٢

قوله قال ابن الحاجب - وهو من حد النسخ برفع الحكم ١٢

قوله كالقضاء عند العزلة - فانه عندهم واضح للحياة التي لولاه لا سمحت ١٢

قوله كالقضاء عند ما - فانه عندنا بيان لانتهاء المد الحيات ١٢

قوله وجده آخرنا هم
قوله دونه الماسخ
قوله والناسخ
قوله رفع الباح
قوله بالاصل
قوله لانه دفع
قوله آمد الحكم
قوله وقول الراوى
على الانتهاء
قوله بعض
قوله بالذات
قوله بل دليله
قوله كقوله
قوله واورد النفس
بنفسه بل دليل النسخ
بان النفس الفيا الفيا ليس
بنسخ الفيا بل بدله بنسخ
قوله الا نقل كذلك
قوله قال ابن الحاجب
قوله كالقضاء عند العزلة
قوله كالقضاء عند ما

قوله كنز ديج - كنز نسل آدم والاله انقضت ١٢

قوله اهل الشرايع على جوازهم - من المسلمين والنصارى ١٢

قوله سمعوا على وقوعهم سما - اجمعوا الفيا ١٢

قوله لا يهيج من سلم - ولكن يهيج من ابي مسلم نانه يهود قومه خارجون عن دائرة كمال
السلام ١٢

قوله كنز الدوا - قد يرى الطبيب فيه مصلحة - فيما يرى قد يرى المصلحة - في خلافه
فيمنه عنه ١٢

قوله على لسان موسى - وقيل موسى الفيا كل الطعام كان لى اسرائيل الله
ما حرم اسرائيل على نفسه ١٢

قوله في الثامن - اليوم من الولادة ١٢

قوله في شرفية - بل ينده قبل التحريم الوجوب كانت مباحة الاصل ١٢

قوله تلك الاباحات - في تائيد المتشدد ١٢

قوله الان فمداو - لثمان شدة بركودة خود ١٢

قوله الانصيت - ديو الفيا في على الحكيم ١٢

قوله ملا بداد - بل هو حكم بمصلحة - ورجع لاخرى ١٢

قوله بالبسا او ثبت - ولكنه علم الكتاب ١٢

قوله كما في النبي - فله ان يحكم بحكم موكبه ثم يرفع ويحجوه ١٢ بحر العلوم

قوله بالنقص بالملازمات - اقول الملازمات طائفة لازمة قطعاً فان الله

ضار بان يهوى مع انه مرفوع في بعض الاحيان كذب قطعاً وهو محمى على ودة

قطعاً لا كما ظن بعض من اتخذ اليه بهواه دكان امره فطاح حيث جوار الكذب

على جناب الحق سبحانه وتعالى عما يقول علوا كبيرا واستند بان العبد

١٥١
تأديبه فلم يقدر عليه المزمع زيادة قدرة العبد على قدرته تعالى هذا ما تقر به
الاصفي بل الا صوب في الجواب ما اذن من ان الحكم مفيد بالغاية في علمه
سبحانه افعال مولى نظر الى الغابر في علمت فلا يلزم التناقض والكذب وعدم
الحرم بتأيد السلبية لعدم التباين في الواقع ولا يلزم عدم النسخ فانه
رافع للتأنيب المخصوص ^{المفروض} ببيان للغاية المعلومة له سبحانه واما قوله
الاتفاق فمما قد من تأنيده اذا الاتفاق بما كان للغاية في العلم اللغوي نعم
هذا على التفسير الحق للنسخ واما على تفسيره بالرفع بالحق في الجواب فهو
الجواب الاول اعني ان الحكم مطلق ناظم وراسخ ١٢
قوله فلا يتصور - اذ ما وجد في الواقع لا يرتفع عنه ١٢
قوله لان الفعل يرتفع - من صفته - انه يرتفع حتى يلزم ان ما وجد في الواقع
لا يمكن رفعه ١٢

قوله ما في الحوادث - يعلمها حين وجودها لعمده اذا عدت ١٢

قوله تعلموا بالبيت - اي علموا البيت ١٢

قوله على احرار تحت - حين نزل على البيت المقدس ١٢

قوله حجة نذير - فانه اذن ١٢

قوله للفرقة - اي مقابلة - محشرة لغار ١٢

قوله والائمة ادية - من المدة للمرة ١٢

قوله قبل الفعل - دال لان انا في وقت او بعد وقت وملاهما باطلان لان

الفعل آ ١٢

قوله قبل التمكن وثانيا - بل قبل الفعل وليس فيه العلم ١٢

قوله فيه بالتالي - من الفعل ١٢

قوله ان يقال النسخ عنه هم - فظهر الفرق اذ بيان مدة الثاني قبل التمكن عليه كلف 152
يعني نعلم بكن تحكما ١٢

قوله وعلى هذا ما لم يراع لفظي - اذ المجوز من ارادوا بالنسخ ارضه فحكموا بالتكلم عنه
الفرق في الاول والثاني وانما سئول ارادوا المعنى المذكور فعليه دفع الفرق
ولم تحكما ١٢

قوله لمقدمات - اقول ويؤيده قوله تعالى وما دينا ان بابر ايم قد صدقت
الرد يا ١٢

قوله دروسم - الامر بالنسخ نفي ١٢

قوله والسخم - وارضى الوجوب بالامتناع لا سيما ١٢

قوله دروسم فماترك - عدم الامتناع ١٢

قوله دروسم فالامر - انشاخ الوجوب ١٢

قوله التلثة الاول - اذ القدر لا يكون الا بعد الامر تنقضي النسخ وعدم الله

مسائل ١٢

قوله قالوا الواحد - فان الامر قبل التمكن ولو كان النسخ الفياض للزم امر بكلف واحد

بفعل واحد في وقت واحد ونفيه عنه ١٢

قوله وهو تكليف ثابت - فلا يكتفى بنسخ جميع التكليفات ١٢

قوله تلك الحرمة - فلا يكون تكليفا ١٢

قوله والامر عمل به - اقول يكتفى بوجوب ضمير لو عمل به الى المنسوخ والمفعول انه يجب

اعتقاد ذلك لا فيعمل بالمنسوخ لعدم اعتقاد روجه بطلان العمل به لانهم

قطعوا العمل بالمنسوخ حرام والى الناسخ والمفعول انه لو لم يجب اعتقاد ذلك

دجاء العمل بالناسخ وترك المنسوخ بدون هذا الاعتقاد ولو عمل بالناسخ لانهم

١٢

قطعا اذ تركه حكما شرعيا من دون حكم شرعي راقع له والدال به الاطية

نافع ١٢

قوله والجواب ادلا - عن كلام الامام الخراساني فيه قدس سره ١٢

قوله اذا علمنا - اي اننا نسخ والمنسوخ ١٢

قوله الفعل انفا - فبني عليه التكليف سلمنا انه ليس قبل العلم اما اذا علم

فبنيتم اذ لا تكليف حاصلا ١٢

قوله بان النسخ للتكليف - وفيه ان هذا يقتضي الدعوى ذم بول النزاع لفظيا فان

الامام انما ينكر نسخ جميع التكليف مطلقا مسترة كانت او غير مسترة ١٢

قوله يفهم عند المحللات - في تناوُل جميع اجزاء المقيد الا ان القيد في المقيد تتناول

كل الابدون المقيد عليه البعض المعين ونسخ نحوهم عدا جائز قبل انتهاء القيد

فكذلك نسخ نحوهم ابد اذ يحجر العلوم

قوله انما - وفيه ان الارتفاع بهذا التكليف الذي اوجبه النسخ اما بعد العمل به

فالارتفاع لا يتناول ويؤخر اخل من النسخ اذ قبله فلم يزل المقتضى منه نافع ١٢

قوله وما جعل - في الجواب عن دليل القائلين بالابدية ١٢

قوله المطلوب - كما مر في المعنى افعلوا بهذا الفعل المؤيد للانفا فيه النسخ اذ هو

رفع الوجوب فتا بديني ورفع آخر لانها فاعلم كل رمضان دعات ١٢

قوله المطلوب - اي الوجوب حتى يتا فيه النسخ ١٢

قوله فيجوز - لا مر من انه لا يصح في المعنى اذ الدم منها المطلوب لا المطلوب ١٢

قوله والوجه قد فهم - من انما انشاء احد بما يرفع الآخر والنقص اذا كان اتوى

من آخر دفعه ١٢

قوله من حكم شرعي خلافا - اما بذلية الاباحة الاصلية فلا دم قطعا ١٢

قوله بتقديم الصدقة - لقوله عز من قائل يا ايها الذين آمنوا اؤنوا زانما جنبكم الزول فقد

بين يدي نحوكم صدقة ١٢

قوله المراد اللفظ - اي ما نسخ من آية او نسخات بآية اخرى خر منها
نصا حة وبلغة او مثلهما فيها قلت بلام الشق الثاني اعني الان واما الشق
الاول فلا يلزمه اذا لم ينع على انه ان نسخ حكم آية بلام افصح واليخ منها و هو
كما هو فافهم ١٢

قوله من غير تكليف - ولو لم يكن صالحا لبدية الاول لما لم تحت الصلاة وافر
الزكاة ١٢

قوله تم نسخ - مجازا - فانه لو كان الدعوى جواز النسخ من دون بدل حكم
لما صح الاستدلال فان الدباسة من انما سم الفيا حكم شرعي فتم ليس
فصح الاستدلال به على جواز النسخ ليلف من دون بدل تكليف فاما غمدي
دالته تعالى اعلم ١٢

قوله بدليل الجضم - المنكر لجواز من دون بدل ١٢
قوله فان المماثلة - فان حاصل دغره على نه آية لبد من بدلية حكم
شرعي وان كانت اباحة شرعية ولا يلح الاستدلال عليه بالذنية اذ
المماثلة فيكون الآية عليهم لا لهم نعم اذا كان الذي وجوب مدله تكليف
آخر فصح الاستدلال اذ بين التكليف اقل من المماثلة ١٢

قوله باخف او ساول - اي حكم السيل من الحكم المنسوخ ١٢
قوله باللائل - اي غير الامثال ١٢

قوله اعتبرتم - بالضرورة ١٢

قوله المصلحة - للنسخ ١٢

قوله معلما به - اى الى العمل ١٢

قوله والافضل - اعترت بل جواز من دون صلته ١٢

قوله والجنس في البوت - اى جنس الزانية ولقبها من الارض ١٢

قوله بالحجر - وهو القفل ١٢

قوله من البراءة الاصلية - بالاباحة الاصلية ١٢

قوله البراءة - الجزئية ١٢

قوله ليس حتما - تذكير الفهم لعادة الجزئية ١٢

قوله والى اعلم - بالصالح مع ان تدرى شيئا هو جريم دعى ان نجو شيئا هو

شتر لكم والى اعلم وانتم لا تعلمون ١٢

قوله تنزى الزواب - اقول لا يبا عده السياق وهو قوله فمن كان مثكم مرفعا اذا

على سفر فعه من ايام اخر فافهم ١٢

قوله او مثليا - والافضل ليس بحير ولا مثل ١٢

قوله انه خير عاقبة - اى الاقل ١٢

قوله عنى اجماعا - لان فيه اخبار لا تصلح للنسخ واحكام بايجاب حسن لعينه

وتمحريم تبس كذا قال في الاصل بجر العلوم قدس سره اقول التالى لا يعلم دليله

لله جماع او فيه خلاص الاشارة وبنهم الشافعية ١٢

قوله احدهما - ولقاء الآخر ١٢

قوله بالبرص العزلة - فعند تبس شيئا تلزم ١٢

قوله مع العائمة - نالعلم للعائمة والجامعة بالعلم ١٢

قوله والجواب بفتح ثبوت - اى عنى التلزم في الوجود فان العائمة من الاحوال

التامس والوسط - بين الوجود والمعدم وليست لمجردة ١٢

١٢

١٢

قوله الاحوال كما في شرح المحقق - كما للحامية فانما ليست ثابتة بل واسطة من
الموجود والمعدوم ١٢

قوله بقاء الحكم وعبث لان فائدة - دال ليقام في الجدل وفصل العبث قبحا
مما لان عليه قبحا - عن كل قبح ١٢

قوله التحسين - في افعال

قوله والتحقق - اي لا يتحقق على الاشاعة مرة روح فانه لا باس عندهم في التحصيل
والعبث ١٢

قوله بما لا يتغير - ليس بجائز وفيما يتغير يجوز اذ لا يلزم الكذب ١٢

قوله دعيه سواء - يعني ان هذا خرج عن البحث فان الكلام في النسخ با
لقاء التحقيق وانما قض لا يكون الا عند اتحاد الزمان فلهذا لم الكذب فروي
سواء لغير عبثه امره ١٢

قوله مدلول الخبر - وهو مفعول الجملة لقيام زبده في زبده قائم ١٢

قوله لوجود القابل - في خبر الصانع موجود ١٢

قوله ما لم يرد مثله - اي لا يجوز الكلام فاما خبر من كل وجه ليس املا ال
الاشاء كقولها العموم واجب ١٢

قوله في المستقبل داخلة المسألة - كما لا يخار بان زبده ان يكون

ويجوز ١٢
قوله اللغز بناك ١٤ اي في الاشياء ١٢

قوله على تقدير البيان - ولو اوجب با اجاب قبحا واما اجاب فافهم ١٢

قوله لان وقوع الامر - دالما ينسخ الخبر لورثه معقوله وهو وقوع الامر ١٢

قوله ربه ابطال - دليل الاخرى بالاضيف ترجيح ربه ١٢

١٢

١٢
١٢
١٢

قوله بقا دكالمردان فاعلم
 قوله بقا دكالمردان فاعلم - لا قائل للنسخ والارتفاع عندكم الفيا دوبا
 قوله بحمد قطره - المواثرات ١٢
 قوله بحر الناذي - متعلق بالترجيب ١٢
 قوله لا بل بقا دكالمردان - كما هو الصلحون في سجد بقا نادى نادان القبلة قد
 حوت فخر دكالمردان على ما جاد في صحيح مسلم ١٢
 قوله فيما اوجى الله به - الى بحر ما على طام ليطعمه الا ان يكون مئة اود ما
 مسفوحا اذ لم يضر الله به ١٢
 قوله لان فلا زعم - اقول واللفظ شابه له شهادة ثامته كما لا يخفى على ذي
 بصيرة ١٢
 قوله الباشرة - كانت بالحديث ١٢
 قوله سنة - لم تنقل ١٢
 قوله تلوادة لم تنقل ١٢
 قوله قالوا دلا - هذا فيه سمحا ١٢
 قوله لا ير تفح - فلا يتنسخ السنة بالكتاب ١٢
 قوله دكالمردان - هذا فيه عقلا ١٢
 قوله فطما لما - فان له قوله واحد افيه لا كما توهم المنهاج ان فيه الفيا قولين ١٢
 بحر العلوم قدس سره ١٢
 قوله بان لا دمية - قوله صل الله تعالى عليه وسلم آله وصحبه وسلم ١٢
 قوله نسخ الوصية - قوله غرض من قائل وجل محبة تعالى وتبارك ١٢
 قوله لا تعارضه - اقول نعم الحديث فان السبب اعطى كل ذي حق حقه قطا د

١٢

٥٩
١٢

تثبت المعارض ما مل فانه موصيه ١٢

قوله تلتقى الامة بيا - المرحومة السجاب بها المباركة ١٢

قوله قال ابو زيد - القاضى الامام ١٢

قوله قبل الادب - دلالة دجيه بالنهار الى زيد الوقوع ١٢

قوله النادر - دينها قد اجمع على ان لاديه لوارث ١٢

قوله موصيه - اشارة الى ان الاجماع على النادر المعارض للمناخر الضيف

بل يفعمل اجماعا ١٢

قوله اقول لو لم دل على جواز النسخ - اقول في قوله لو لم اشارة الى انه

مستلزم النسخ بالاجماع والاجماع لا يكون ناسخا ولا منسوخا ١٢

قوله بان يقال لست - ان الاجماع دل على وجود النسخ وليس قرأنا

بل سنة وليست بتواتره آه ١٢

قوله ما ينسخ من آية - او تنسخا ناسخا بخير منها او شكلا ١٢

قوله دلا ان الله أت - اقول قد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا ادانى

اذيت القيان وشكلا ١٢

قوله قلنا ربما يكون الثابت - سلمنا ان السنة ليست خيرا او شكلا بمعنى الافضلية

او المحاطة في الفضل لكن لا نعلم انها ليست كذلك بمعنى الخيرية او الغلبة باعتبار

المصلحة فانه ربما يكون آه ١٢

قوله اتفاق الكل اقول لا يفيد الاثبات ١٢

قوله انه حسن او صحيح - فاذا كان كذلك دلالة ١٢

قوله خلاف العقول - فانه قطعي ١٢

قوله وينقل ما لم - كذا او سنة متواترة ١٢

قوله ادلاله لاهية الالهة - فان الثابت بالاجماع حكم الرقعة نسخة لا يمكن
البرهان وقطع ورايه على تفسير النسخ او بادراك اعتبار مدته على تفسير
آخيه وكلهما باطلاق اذ لا آية ١٥

قوله وبه نرجح - اى يكون الاجماع منسوخا بالاجماع اجماع العلوم
قوله قالوا لو اختلف الالهة - اى يجوز ان تكون المسئلة مختلفا فيها بين السلف
الصالح ثم يجب على احد القومين ما اذا كانت مختلفا فيها بين السلف فبذا اجماع
منهم على جواز الالهة لكل من القومين ثم اذ اجماع على احدهما كان اجماعا على
عدم جواز الالهة لكل بل وجوب اتباع به الذي وجبه عليه فبذا الاجماع المتأخر
اى الاجماع على عدم جواز الالهة لكل فبذلك نسخ الاجماع المتقدم اعمى الاجماع
على جواز الالهة لكل ١٢

قوله قلنا لو سلمت - انت تعلم ان عدم التسليم عدم تسليم الفردى فان
دفع الاجماع على كون المسئلة اجتهادية فردية فان الاختلاف يستلزم
له لم يقولوا بان اجماع على الالهة لكل حتى يرد ان كلاً يحرم الالهة بالآخر ١٢
قوله الاجماع - اى انه لا يرد على من يذهب بقول مبدى العقاد الاجماع بمختلف
فى العمدة المقدم واسلم كما هو الحق فلا نسخ ١٢

قوله داما الثاني - اى ان الاجماع لا يكون ماسخا ١٢

قوله فان كان الادل - المنسوخ ١٢

قوله بالنسخ دونه - اى دون الاجماع ١٢

عنه الناشئ من الاجماع اى قول واحد ١٢
عنه الناشئ من الاختلاف وكون المسئلة اجتهادية ١٢

قوله وانما كان النفس - اقول لعل الاجماع صرف تأخره فافهم ١٢

قوله التأخر - فلا يصلح للنسخة ١٢

قوله بطلان الاجماع - فيصلح له ١٢

قوله نسخ الاحاد - لحرمان الدليل ١٢

قوله لو قيل الدل - من الراس بدون التشفيق بانهم ان كان من نص آه ١٢

قوله وخبره اندفع - اذ ورد دوما انا كان على قوله فهو النسخ والجماع
ما شئت فاذا طوى ذكره اندفعا ١٢

قوله لو اتحد زمانها - اى لو فرض كونها في زمان واحد متصارفا ١٢

قوله ونسخ الاحاد بالتواتر - حاصل دفعه الاخيرين انه لا بد للنسخ ان يكون

انما نسخ والنسخ بحيث لو فرضنا في زمان واحد متصارفا وبذا لا يوجد في الاجماع

بالنظر الى النسخ والاجماع قطعي والقطعي لا يتعارضان فقد صح قوله

وان كان ظاهرا لم يبق مع الاخيرين وان دفع ما ورد عليه بقوله انه

يستلزم عدم جواز نسخ الاحاد بالتواتر اذ ليس النسخ منها بالقطعي

بل معنى عدم البقاء والفيضا لا يوجد في الاجماع بالنظر الى القطعي والاجماع

في زمن القطعي متلاش المعنى ليس للرأي مبرة في هذا الزمان راي واحد كان

او رائى جماعه فاذا فرض الجماع والقطعي في زمان واحد لم يتعارض

بل يصلح لاجماع لعدم اعتبار الزمان فلا يكون الاجماع سائما لنسخ القطعي

عدم تحقق ما يشترط في النسخ فقد صح قوله فاما كان الدل قطعيا فالاجماع

خطا اذ لا كانا متخالفين والاجماع متأخر غير صالح للنسخ عامر فلا يكون

الخطا اذ لا دفعه قوله ان النسخ لا يوجب الخطا كما في المتواتر من ناه

لأنه ينهض القياس على المتواترين مع مارق فإن المتواترين لو فرضنا
في زمان واحد متواترا أو ليس لاحد بما ترجح على الآخر فخلت الاجتماع
فانه لو فرض لو فرض مع القطعي في زمان واحد لا ضحمل لعدم الخبرة بالرأي
كما مر دونه من قوله في المناسخات ١٥٥

قوله عدم النفاذ - لا يعني انما يتوارضان ذو فرضيل في زمان واحد انما تتسا
رض غير متسا ١٥٥

قوله جيبا في ذلك - اي جيب اللام من التلث الـ السوس في ذلك باجاءهم
قوله قبل الدعاء - اي اغراز الاسلام ١٥٥

قوله وقيل يبقى ذلك - اي يبقى حكم الفرع مع انتساخ حكم الاصل ويطعن ان
هذا قول لا يبرهنه المعامل تنفبه ومقطوع ان الحنفية شافهم المودارفع من
التقوية باسناد ذلك فهم برجون من هذه التهمة قطعاً ١٥٥
قوله بانفاد العلة المعلوم - صفة الانتفاء ١٥٥

قوله دون الفحوى - اي دلالة النفس ١٥٥
قوله دلالة النفس به - مع ان النفس من الاستخفاف كان يدل على ان النفس العقل
فان الايداء فيه أقوى ١٥٥

قوله تالوا الاصل - القائلون بالفرق يجوز الادول وان العكس ١٥٥
قوله تالوا الفحوى - ما في الصور

قوله بدون اللزوم وجوابه ما مر ان اللزوم ليس عقلياً قطعاً ١٥٥
قوله دلالة التاليج - فلا يمكن نسخ الفحوى دون الاصل ١٥٥
قوله دلالة اللزوم - فلا يمكن نسخ الاصل دون الفحوى ١٥٥
قوله الباقية - فلا يلزم كون التاليج بدون المتبوع ١٥٥

قوله دون الحكم - غير المنتسخ ١٢

قوله يكون كالقياس - فالمختار عدم جواز نسخ هذا دون ذاك ١٢

قوله حكم الناسخ - اما قبل تبليغ جبريل فلا اتفاقا ١٢

قوله قبل تبليغ - في هذا خلاف لبعض النافذة ١٢

قوله بعد تبليغ - ولو ثبت قبل تبليغ نعم اليه بعد تبليغ جبريل لوجب الامادة ١٢

قوله والعصيان - رفع لقوله حتى لو عمل به على ١٢

قوله بفسخ النسخة - ما بيان حكم الناسخ وترك حكم المنسوخ قبل البلوغ ١٢

قوله قالوا حكم تجديد - القائلون ثبت الحكم قبل تبليغ النبأ بعد تبليغ جبريل

اليه صلى الله عليه وآله عليه وسلم ١٢

قوله قد يقال النبي صلى الله عليه وآله عليه وسلم - في رد ما قلنا ١٢

قوله ذلك الواحد - الذي بلغ اليه الحكم ١٢

قوله فيه حصل التمكن - اى قبل البلوغ اليه صلى الله عليه وآله عليه وسلم ١٢

قوله الواجب منه بر - من زمان توجه التكليف وهدفت الحاجة لا يجوز

التأخير عنه ١٢

قوله نسخ لانه يبطل - اقول ان كان لمخصوص الامادة ١٢

قوله على الوسطى - اذ لا وسطى ١٢

قوله عقلي والبلوغ - لا حكم شرعى ١٢

قوله اما الزيادة - خبر في الواجب ١٢

قوله كالترتيب - بخلاف العطف ١٢

قوله قبل بلوغ - وانه ابو نسخ الزيادة فله ١٢

قوله في شئتين - فانه نسخ تحريم ما دراء الاثنين باباحة بشرط كونه ثالثا ١٢

١٢

١٢

قوله بعدت زيادة التزيب - نانه لو جلد ولم يغرب لا يجب استحيات الحد
كذا انما بحر العلوم قدس سره اقول لابد من زيادة انها ليست من قبيل
الجبر والملة قدس سره تركه في المدة ١٢

قوله تعرف به اما رفع - اي بانه ان رفع حكما يكون ناسخا البته وانما
المخلف في انه بل برفع فيكون ناسخا ام لا فلا وجه للرفع ان القضية من
فصله لا منفصلة - فانهم ١٢

قوله في المحلومية زكاة بعد في الساعة - فان مفهومه ان ليس في الساعة
زكاة وقد اتضح بزيادة الزكاة في الساعة ١٢

قوله منسبة - اي نسبة كونه نسبا ١٢
قوله لا التقدير لنا - انه بعد اتم تفصيل المذهب وقوله لنا استدلال على
منه بان الزيادة او الشرط ليس نسبا وفيه خلاف الشافعية والحنابلة
داكتر المستزلة نفيا عنه الجبار والرازي والتهدي تفصيلا كما مر ١٢

قوله كالمعالم بدلا - والفرق ان العام مستغرق جمعا والمطلق به لا ١٢

قوله الواحد على القاطع - نانه لا يجارض المطلق ١٢
قوله كالمطابقة للطوائف - ثبتت بحر الواحد والقاطع الثابت به الطوائف
قوله مطلق فلا يلحق الزيادة بها عليه ١٢

قوله وكثير - واذ قد عرفت ان الزيادة متغير للحكم انطلق ١٢
قوله بالبنفوس فانهم - كالشرط والجزم نانه انما زال وجوبه فهو باق على الا
باجرة الاصلية الى آخر الجواب ١٢

قوله وليصير التاريخ - فما تقدم انسخ وما تاخر نسخ ١٢
قوله نعمد الخيفة - ليقبل ولا يقبل عند الشافعية ١٢

قوله قد يقبل باللائحة الهندي - نكته استنباطا ليقول الواحد لا ثبات للنسخة والنسخ
هو المتواتر وان كان لا ينسخ ابتداء ١٢ عبر العلوم

قوله ان يكون اجتهاد - فله يكون دليلا على النسخ بحيث يفعله غيره فلا
للقبول ١٢

قوله في المتواترين - المتعارضين ١٢

قوله النسخ لازم - اقول يمكن التطبيق فافهم ١٢

قوله بالبعدية - اذ الترتيب في المصحف خلاف الترتيب في النزول فالأائدة
في الوسط في المصحف وتاخر في النزول ١٢

قوله من الهجائي - الراوي او يمكن ان يكون سماعه قبل سماع الهجائي الا ان
قوله دلائل الموافقة - لعرف النسخ ١٢ قوله على التأخير - او تأخر ما هو موافق لما هو مخالف ١٢

قوله لان النسخ ليس - دليل للتأخير ١٢

قوله من التاكيد - فانه لو قدم الموافق لكان تأكيدا للبراءة بخلاف ما لو اخر فانه

ح رافع والنسخ فمفيدة فائدة اخرى غير البراءة الاصلية فيكون تاسيا فافهم ١٢

قوله وهو ضعيف - دليل قوله دلائل الموافقة ١٢

قوله لا ينسخ بالاجتهاد - فيه ان النسخ غيره وبما الراي عرف التأخير كذا ما ذكره المحرر

اقول فيه ما لا يخفى وهو مني عن البيان ولذا امر بالتأمل فيه ١٢

قوله ان كونه مباحا - لو قدم الموافق لم يلزم التاكيد الفيا ١٢

قوله لو خردن المخالف - للبراءة الاصلية ١٢

قوله بل لا ينكر الرفع - فانه لو قدم المخالف لزم رفع البراءة الاصلية ثم اذا جاء

المخالف الموافق رفع المخالف ليلزم الرفع مرتين ١٢

قوله دونه ترجيح في التعارض - اي لم تثبت بالترجيح ان المخالف ناسخ حتى

يلزم علينا التمسك بالاجتهاد
نصفين متعارضين ولم يقبض 65

التاريخ ما
احد بما لا بد منه اذ ليس كلاًهما منسوخين فلفردة
العمل رجحنا اخصهما بالاجتهاد وعلما به ولانقول انه النسخ بل النسخ
موقوف الى العلم الجدير ان قلت بهذا القول بولد المرصون للموافق اعتدالا
عن لزوم التمسك بالاجتهاد قلت كلاً بل يتم بحججه سحرنا للنسخ يدل عليه
قوله دلائل الموقفة بالبرائة آه وحمله اليه اشار

قوله غير علم - انه ترك المحصنة ١٢

قوله والمستهزئة - خللت في عدم الانباء عقلاً ١٢

قوله في الصغيرة - فانه ليس لهم الفيا خللت في عدم اقتناعها ١٢

قوله معنانية - تعالى وتقدس ١٢

قوله دريا فتنه - عليه الصلوة والسلام ١٢

قوله ملائيا في - وهي دعوة الخلق الى الدين الحق وهي لا تنافي بدون الف

الناس به ١٢

قوله حكمة الرسائل - فيكون عباد الموت محال عليه سبحانه ١٢

قوله على البصير العقلي - في افعاله جل مجده فلا ينقص على الاشاعة ردهم انه ١٢

قوله اما بعد النبوة - نه الحجة قبل النبوة ١٢

قوله نعم الذنب - اي الذنب فقد اعمدا ١٢

قوله اما غلطاً - اي اما الذنب بسبب او غلطاً فتنه المحمود ١٢

قوله لا امر - من دلالة المعجزة على الصدق ١٢

قوله وجوز القاضى - ابو بكر بن الباقلاني ١٢

قوله واجب اللزوم - حين جريان الذنب على اللسان غلطاً ١٢

قوله اما خبر الكذب - على الصدق وعدم الكذب فاعلم

قوله لا الشفيعه جاز - فانهم لا يجوزون سبوا الفيا

قوله سبوات الابرار - اقول كما يدل عليه ما روي ان رجلا راي النبي
الشفيع عليه وعلى آله واصحابه وسلم في المنام زقبا له ايانا محقق سينا
دمولنا فوجهه صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم معا تنال
امير المؤمنين عمر صلى الله تعالى عليه وسلم فقال من ذلك فقال تنقبيله
في الصيام مع مباح لمن ملك اربه

قوله سبوات المقربين - اقول كما يدل عليه قول راجحة البصرية قدس سرها
من قوله صدق في قول استغفر الله فانهم فانه دقيق

قوله وجوز الزل - كلهم من الخفية الشافية محررا

قوله من الفاعل - حيث قال عليه وعلى بنينا وآله واصحابه الصلوة والسلام ان
به امن عمل الشيطان

قوله بالنسبة النيا - وان لم يكن موقوفة عليه بالنسبة الى الصحابة كذا افاد خبر
العلوم قدس سره اقول ظاهره يفيد ان حجة كل سنة بالنسبة الى كل صحابي
لا يتوقف على السن وليس كذلك بل حجة كل سنة بالنسبة الى صحابي بسببه
في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم ولعل به ارادة كل

قوله الحسرة - لا يجد حسرة اي عسر التحديد

قوله وانما يعرف بالقسمة - كان يقال الخبر بالذي القسم الى هذه الاقسام
قوله وانتال - كان يقال الخبر مثل قولنا الاستعانة من النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم جائزة في السنة

قوله في العلم والوجود - اي كما قال الامام حجة الاسلام قدس سره في العلم

قوله منه مطابقة كافي الصادق ١٢

قوله ادلا - كافي المآذب ١٢

قوله كما كذلك - اي من المحكوم عليه به الموجودين في الواقع ١٢
قوله من ثلث تصورات فاذن بداهة - داخلة بالثلاث تصورات الثلث والنبوة

نقطه قد علم حصة به لنبوته في الذنوب على التقديرين فاذن هذا ١٢

قوله في مرتبة الذات - فمن بداهته يلزم بداهته الطاق فان ما ليس خرا

بداهة ليس تصوره ما كذا بداهة ١٢

قوله قد يستدل - على ان عليه ضرورة ١٢

قوله فيه وبين غيره ضرورة - اي بين الخبر ١٢

قوله ادرد - مخرج ١٢

قوله جازا في حكمة ١٢

قوله واللات في اللاذخ ١٢

قوله بل كل خبر - مخرج ١٢

قوله صادق دائما - لا يدخله الكذب ١٢

قوله كاذب دائما - لا يدخل الصدق ١٢

قوله دخولها في - لا بالتطرق الى الخارج كافي خبر اصدق العالمين الى العلمين

سجانه وقدس ١٢

قوله احتمال عقلي - لان كون مدلوله الصدق لا ينافي الصواب بالكذب باعتبار

مفهومه اللغوي نظر ما في وجعلها محابا باعتبار مفهومه اللغوي ١٢

قوله بالذود قال ابن حاجب - فان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب

عنه فقد اخذ الخبير في حد الخبرين دورا

قوله باسماء - اى الصدق والذب ١٢

قوله ضروريان - لا يتوقف تفههما على تفهيم الخبر ١٣

قوله مطابقا للنسبة - فليس في حد عما ذكر الخبر اصلا حتى يلزم الدور ١٤

قوله دهورا وللهما العلم - فماتية ان توقف في الدل بواسطة واحدة وفي الثاني بواسطة ١٥

قوله في شرح المختصر - في تقرير عدم اردو الدور على التعريف الثاني ١٦

قوله قد يقال بل المراد - لان ان التصديق والتكذيب بما الحكم بالصدق والذنب

حتى يلزم الدور بل المراد بما اللاباب اى اذعان بهذه النسبة نفسها و

السلب اى اذعان لقطبها ١٧

قوله ابن سينا - شيخ المظفين ١٨

قوله وقال ابو الحسين - اقول محله احترز بقوله نفع عالمات المستلزمات

للدخارات كهم يستلزمون الصوم واجب والله اعلم ١٩

قوله كلام يفيده نفع - اى اراد ما تالف من الحروف له ما هو المشهور عن

النجاة ٢٠

قوله قائم به انه - اى لا يخرج بعده كلام فانه كلام عنده ولا كلام الاخراج

فانه ليس بخبر عنده ٢١

قوله والتمنى - والفرق ان التمنى شامل للمحال دون الترجي فلا يلحق عمل

الشباب بمجودون ليت ٢٢

قوله حقيقة معنى القدر - الا انه اقيم دليله وهو اللفظ معناه عدم الاطلاع

عليه كما ان مناط قهر الصلوة وجواز الاطعام المنقبة حقيقة لكن عدم

قوله داللا كان صادقا كاذبا - فان كان صادقا في قوله كل اخباري كاذب
 نزم كذبه في هذا القول بعينه اذ هو الفياض حمله اخباره وكل اخباره كاذب ان
 كان كاذبا فيه نزم صدقه فيه اذ كذبه فيه يستلزم صدق حمله اخباره ومن
 حملتها به اوجاب عنه في السلم بان يترك محله ومفصلا فالصدق والكذب
 برضا ان انة شينين وهو غير مرضي والتفصيل في شرحها
 قوله وقال البطام لانه - وقال البطام المعتزلي الخيرا ما صادق او كاذب
 لانه اما مطابق للاعتقاد او لا والمحصل ان الامر الذي على مطابقة وعدمها
 الصدق والكذب عند الجمهور الواقع وعند المعتزلي الاعتقاد
 قوله ان المناصفين كاذبون - قلند بهم انما هو لكونه غير مطابق للاعتقاد
 وان كان الصادق ما طابق الواقع لكونه رسولا لك فوجب التصديق
 قوله في الشهادة - ما فهم قالوا الشبهة انك لرسول
 قوله العلم - واند مقفاد
 قوله اوجب زعمهم - فان زعمهم وما ذاك ان ارسول ليس برسول فهم
 على زعمهم كاذبون في هذا القول
 قوله وهو الموافق للعلم - اي اما يكون اخبارا وانقاها هو معلوم علما ضروريا
 قوله ثم اورد - فظنون الصدق
 قوله والكذبات - فظنون الكذب
 قوله وبان كما لمجبول - ارسول رجل مجبول الحال
 قوله لاجتماعهما - اذ رفع كل يقضي وجودا والآخر فرفع الكل يقضي وجودا
 قوله في اخبار المجبولين - تتعلق بالاستلزام

١٢

٥٢

٤

انضباطها اقيم وليباد هو السفر مقامها ١٢

قوله لكن دلالة - الخلف في ان دلالة آه ١٢

قوله لفظ تحت - والحال ان ظاهر لفظ الاخبار ١٢

قوله الموجب - لاحداث لفظ تحت ١٢

قوله يثبت - باعتبار الميزة المتصلة اليه ١٢

قوله بان يكون حكائية - لفظ تحت ١٢

قوله وهو متوقف - والحال لزم الكذب ١٢

قوله وحينئذ اخبار - مقتضى لاشاء ١٢

قوله ليس بين الحكائية - اذ قدمت انما يوجد ان موجودين متساويين و

المحك عنه لازم متقدم في الوجود ١٢

قوله لا خارج لها - يكون محكيا عنه الاخبار لا بد منها منه فليست الا اشياء ١٢

قوله بل البيع مثلا - معنى ان الخارج المحكي عنه مقدم على الحكائية كما لا يخفى وبنها ليس

در كك بل البيع مثلا وهو الصالح للملكية عنه انما يقع بوقت وبنها في الوجود عنه ١٢

قوله يقبل التعليق - اذ الصالح له ليس الا المستقل ١٢

قوله ان لا لا الابد وجوده - يدل على الوقوع الابد وجوده اي الشرط ١٢

قوله قد يجاب - عن وجوب الثابت ١٢

قوله وهو يلزم - اي عدم الفرق ١٢

قوله ولذلك - اي لبطول عدم القوة ١٢

قوله اقول مرة اخبار - بل اردت الاخبار عن التعلق الاول مثلا يقع طامان

فان ام انشاء الطلاق يقع الثاني وبنها انفسهم بالفرق ١٢

قوله واخرى عن الخارج - اقول يمكن ارجاعه الى الجواب الاول وهو يطفئ

قوله بنفصين - فان هم بكل النقصين لم يوجب محو سين غير معلوم الصدق كله

فما لم يكون له على طوركم خذكم الله معلوم الكذب فبذلك ارتفاع النقصين ١٢

قوله اقول هذا مني على ان مطابقة - فان استلزام علم كذب النقصين لا

تفادى انما هو على كون العلم مطابقا للواقع فاذا علم كذبا لم يكونا كاذبين

في الواقع ايضا فبذلك الارتفاع اما اذا لم يعتبر في العلم المطابقة فيجوز ان يكون

علم كذب احدهما غير مطابق للواقع فلا يلزم الارتفاع في الواقع بل في العلم

بالله محمد در خيه ١٢

قوله دامنا تكذيب - ثم اجاب عن قياس بقوله دامنا تكذيب ١٢ بحر العلوم

قوله وهو يوجب العلم - اي العلم بكذب المدعى اذا لم يظهر صدقه ١٣

قوله تطحا - اي علم القطع ١٤

قوله وقيل لا - اي العلم الظني ١٥

قوله والافنا - تقسم آخر ١٦

قوله لا بالقرآن - والله خبر الاحاد اذا اقرن به قرآن نفيد العلم كما سيجيء ١٧

قوله ذلك متفاوت - اقول لا ان خبر معابة من خايل الملك با

سرار عند من يعرف انهم خايلين ربما يفيد العلم دون خبر غيرهم بما ادخروا

بغيره لا ادخروا بما عند من يعرف ذلك ١٨

قوله دله - كونه غيرا ١٩

قوله شرطا - بل قد يكون الغريب الفيا صحا ٢٠

قوله للصح - اي تكون الخبر صحا ٢١

قوله والله قل بينا - كالتورية بالنسبة الى التورية والتورية بالنسبة الى التورية ٢٢

قوله على الله - كالتورية في الملاقاة الاسم للقتل ٢٣

قوله ما زاردي واحد - يعني حديث رواه صحابي واحد وما بعينان او ثلثة مثله
او بالعكس فهو غريب وليس بمعجز نيز او مشهور ١٢

قوله دهر ما كان - اي المشهور ١٢

قوله حق خلافا - نسبة الى سونات محمود ١٢

قوله سونات ضم ١٢

قوله النابتة - البعد ١٢٥

قوله الحالية - الماضية ١٢

قوله قالوا اولاد الله كاجتماع الجميع - انت تمارن بهذه النسبة فاذا با على

نداء على انهم حمير لا يحفلون شيئا ولا يبتدون ١٢

قوله بيه دهن قونا - اي بين المتواتر ١٢

قوله الجواب اجمالا - من الكل ١٢

قوله ليس كورطة - فهو ان كان متواترا في الوسط الا انه ليس كابتداء مثلا

ليس متواترا ١٢

قوله ان العلوم - بعضها اقوى وبعضها اقوى بالتفاوت لا يستلزم عدم العلم ١٢

قوله دتوف المرفى - الشريف المرفى اخو الرضى من الرد انفس فانعلم الله

الذي يؤمكون ١٢ امام الحرمين ١٢

قوله والامدي لنا - الامام الامدي الشافعي رحمه الله تعالى ١٢

قوله المقدمتين - الكبرى والصغرى ١٢

قوله قالوا اولاد الله لا يعلم العلم - الا يكون بالظن ١٢

قوله في المحسوس - يفيد ذلك لان خبر جماعة لا يكون متواترا في العقول

كاخبار الفلاسفة ١٢

أخ قوله وهو الجميع الذي يحصل به - وما زاد على هذه القدر فهو ان كان طائفا بل
شائلا لا يفيد في التواتر ١٢

قوله دائنة - بل للزم انما هو علم البعض مطلقا بل هو ذلك الحد ام لا ١٢

قوله ثم قبل ان كان - مسترضا على كلام ابن الحاجب ١٢

قوله استواء الوسط والطرفين - فان امتناع ذلك عند العقل انما هو عند ذلك

قوله سائر الشرايط - لا في الحال والحاصل ان المراد مقدار العدد حتى لا يحتاج

الى منح التواطؤ على ازيد من ذلك العدد حتى يفرق الثاني ويكون ملزما له ١٢

قوله على شبر الزنا - يفيد العلم القطعي بوقوع الزنا دلالة ان بقي نسبة لا ندرى اليه

قوله على اللعان - لمثل ما ذكرنا ١٢

قوله شبر الزنا - ما دام يفيد الدلالة القطعية في دافعة الزنا لا يفيد في

دافعة اخرى ١٢

قوله وذلك بناء - اقول ان قلت لوجه كلام القاضي بان الدافعة غير معينة

للعلم في الزنا تكليف بعلم القياس عليه نهك البطل القياس بالبطل الاصل لا

قياس السدم في دافعة على السدم في الاخرى فليدبر الدليل اذ قلت ليس كلامه ردا

بل دين على نفى الدافعة قطعاً كما لا يخفى ١٢

أخ قوله ان يقول نادقا - القائم حال كونه نادقا ١٢

قوله صادقة - معنى ان النصاب ليس الا الدافعة والخمس الصادقة تفيد العلم

اللا انه اذا لم يفيد في الزنا علم ان فيه كاذبين لكنهم محبورون بغيره فيبطلون

ببطلان الصدق الدافعة في ضمن صدق الخمسة وهو النصاب بمختلف الدافعة

فاذا لم يفيد في الزنا علم ان فيه كاذبين وبطل صدق الباقي لا يبقى النصاب فيه

وما مل دافعه ١٢

قوله قياسا على غسل - فاعلم ان المسبب دخل في التفسير واسم نفس من التفسير

قوله من دموع القلب - دهن الله خزن ١٢

قوله تلك مشرة كاملة - وصف المشرة بالمال دانادة خرم اليقين الفيا
كان ١٢

قوله نقباء بني اسرائيل - كان دمجهم مرسى عليه السلام الى بني اسرائيل للخبار

باللصاحم فاعلم ان اثنا عشر نفيه خرم للقطع ١٢

قوله مشرون صابرون - افاد ان مخالفة مشرين وعصيانهم بعد اخبارهم

بالتوحيد والرسالة وغيرهما يوجب الجهاد فاعلم ان خرم مقتوم لصلبته ١٢

قوله ارجون - دهن امن باب الخيرية ١٢

قوله على القاسم - يحملون داله ما تعلم له قاتله ما قلناه فاعلم ان خرم

نفيه القطع ١٢

قوله للاختيار مرسى - بمجرد قوله بكذا انما الخرم لحيطي العلم ١٢

قوله اهل بدر - لما ذكرنا في مشرين ١٢

قوله لا تعقل والحقبة الربانية - فانه يبقو التدرج من عالم العباد الى عالم الربانية

دنه الى النبوة حتى الحقبة ١٢

قوله تعقل الحقبة - فلا لبيل التوحيد ١٢

قوله كذا لبيل الملك - الذي حاييل جمع خليل بمعنى اله اخل ١٢

قوله الوقائع عقلية - اذ كونها خيرية قياس بخلات ما يدخلها القياس فان

الخرم به لا يكون الا بعد اخبار كثيرة ١٢

قوله منه الاقل متاقل - فانه يبرر عليه ان هذا اقامة دليل آخر على عدم التمهيد

والفلام كان في الدليل المذكور درجة التسليم لانه قد لا يبراد عنه الا ان يقال

انه جواب تنبيهه لئلا يفهم ١٢

قوله مطعون - حال كبرهم ١٢

قوله آية السلام - فليعلم ان العدالة والسلام غير شرط ١٢

قوله نعم ذلك - اي السلام والعدالة ١٢

قوله الشبهة السوهم - الشبهة فليعلم انهما ١٢

١٢ قوله لا يجوزهم - اي لا يكونوا من اهل بلدة واحدة بل من بلدان جديدة ١٢

قوله در التزاما - كما في المعنى فغيرما التزاما ١٢

قوله ملله لا علاقة - انت تعلم انه جاز في المتواتر الفيا ١٢

١٢ قوله فتفكر - فانه ليس بشئ كماله

قوله الاحاديث المتواترة - لعل المراد المتواترة بمعنى دلائل المتواتر لفظا ١٢

قوله لم يكن معصوما - كالاخبار والمصلحة على التماس عليهم وسلم فان خبره احد

منهم مفيد للمصلحة ١٢

قوله لا لا يفيد العلم - اليقين ١٢

١٢ قوله يفيد طولوا - قرينة وبدونها ١٢

قوله لا يردن - بل تدفيعه في بعض الصور كراية في التماس ١٢

قوله اقول ان دلت القرينة - اقول لانها في ثمرة الزراع اذا اخرج الشق

الدول فان العلم بخبر الواحد قد حصل ولو بالقرينة والحق اننا لا نكدر وجود العلم

بينا مطلقا اذ افاده الخبر اذ القرينة او مجموعها فلا ريب في تحقيق الشبهة ١٢

دليله لانه بناه لا يصلح رد المذهب من قال انه يفيد بالقرينة الا جعل مذهبه

جود العلم بناه باعادة القرينة والخبر مجموعها فلا يصلح رد اعليه فافهم ١٢

قوله فاعلم - دون الخبر ١٢

قوله لا يلزم العلم فيه بانه - ان قلت لا يلزم منه المدعى اذ بقى دلالته الخبر ٧٦
المحفوظ بالقرينة كما روى عن احمد وقال به بعض قلت تركه لكونه باطلا بانه
غير محتاج الى بيان ١٢

قوله درجب - هذا دليل آخر ليس فيه من اخبار السجدة بن يقطين بحث ١٢
قوله تحصيله المخالف - اى يجب تحصيله مجتنبه لم يقين خبر الواحد واجتنبه جبا
مخالفا للخبر اذ هو اجتهاد على خلاف القاطع فيكون خطأ وهو خلاف الا
جماع ١٢

قوله ولم يقع في الشريعات - جواب عن الدليل الثاني ١٢
قوله وردت خطأ كذا - الغير الى المحفوظ بالقوانين معنى ان الخطية انما يلزم
لو رتب خبر محفوف في الشريعات فانه ح قاطع في الاجتهاد خلافاً خطأ
لكنه لم يقع في الشريعات ولو وقع آه ١٢

قوله المخالف - لا يلزم مخالفه الاجماع اذ الاجماع على جواز الاجتهاد
على الخلاف الموجودات من اخبار الاحاد وبسبب محفوفة مفيدة للتعليق
قوله دله في النزاع وقد كان دله في النزاع ١٢

قوله به حجة - لقاد وبعوت ١٢

قوله واجب بانه - مما قلنا ١٢

قوله شخص آخر - من اثار الملك دلائك عنه الخبر فاعلم انما هو بالخبر ١٢

قوله هذا الجواز - اى جواز موت شخص آخر من اثار به ١٢

قوله محل نظر - مجبول لاشك في عدم الارتفاع بمجرد القرآن من اليفافاق

بمجموعهما دله الدنيا في مذهبه على تقرير كما قرنا فنته كرفنا ١٢

قوله فالواجب العمل - القائلون بان مادة خبر العدل مطلقا مطرودا ١٢

قوله دلائف - لا تنفع ١٢

قوله اقول الحق - بل الحق ١٢

قوله في جونه - دلائل اجماع في جونه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله ثم نزل - اما على عطف ١٢

قوله على بطلان الراي - اي القياس فانه انما يفيد طنا مله يعمل به فانه

قال تعالى دلائف دان عطف او يلتزم اعادة الراي العلم وهو

كما ترى واليه اشار بقوله اذ انا د العلم ١٢

قوله مرتبه دند الجملات - زياده على غير ما دقة نقلها اهل السنة بالقبول ١٢

قوله يقول سكتة - فان كان صلى الله تعالى عليه وسلم فانه فقد ثبت دان لم يقبل

فقد ثبت ١٢

قوله ادخلهم - فيمن غير الحديث حديثا ١٢

قوله من اللبائث - فله يجوز للترتيب او الترتيب ١٢

قوله الابيان - اي بيان كونه مرفوعا ١٢

قوله لقوله من حرث - صلى الله تعالى عليه وآله وصحبه وسلم ١٢

قوله تاخر الامار - اقول دكوت عن الحق نظر الى تشب الخاطب ايضا حرام

فما مل نانه مع دضله ضوجه

قوله داعي اليه - اي الى الغلبة ١٢

قوله العلم شاذ - مثل كونهم مشاهدين ١٢

قوله كلام في المله - مع توخر الداعي فانه البعد عجيبة دخوارق عادات

دمحزات فتيه للرسالة فجب نقلها نقلها متواترا ١٢

قوله دلفل النفاق القمر - مع توخر الداعي فانه البعد عجيبة دخوارق عادات ١٢

١٧٨ قوله الحجرات - مطلقاً لا ظلام في هذه المسودات المذكورات ١٢

قوله في الاشتقاق - انما هو ازان ١٢

قوله ان القرآن - على ان القرآن معجز عظيم باهر منبت للرسالة اثباتاً تاماً

معين من نقل معجزته اخرى ١٢

قوله اعمازه - انما هو ١٢

قوله عن ذكر تلك الحجرات - فيه انه ليس مما قيل في شيء ولا ملاحظة لهم ١٢

قوله واما الغرر - به الظلام في هذه الحجرات المسودات المذكورات ١٢

قوله تليس مما - اي الغرر المختلف فيها بين المجتهدين ١٢

قوله نقله مطلقاً - هو سلب الإطلاق لا الإطلاق السلب ما فهم ١٢

قوله دون الشبهة - اما اذا اشتبه او تعلق فمع ثبت الوجوب ١٢

قوله حق الجبب الغامض - دخل في عدم فهم الجمل الصبيان اما في صحة الفعل فقلنا

بل يبطل فان علم انتهى كما مر ١٢

قوله باللقاء الى الكثير - من الرسول عليه الصلوة والسلام ١٢

قوله ملائزاع - اذ النزاع انما هو في ثبوت الوجوب ١٢

قوله بالوجوب - لا يكونه رتبا ١٢

قوله المقدمات منه برهاناً - اشارة الى ما فيه من وجوه الخلل اما ادلائل

قوله ان كانت من السن ملائزاع - بل النزاع عام كما يظهر من كتبنا

السلام وفتح الامام محمد بن محمد سلام واما ثانياً فقلنا قوله فان اشتبه او تعلق فقلنا

بالوجوب لا يظهر وجه ما فيه من الاشتباه بوجوه الزيادة على الكتاب فممكن القول

بفرضية الغائبة ويزاد بوجه المشهور على قوله ما فرؤا ما تيسر من القرآن ان

تلت ان جره احاد قلنا نعم تلت بالوجوب وفيه النزاع ١٢

قوله في القصة - قال عليه وآله واصحابه الصلاة والسلام الوضوء من كل

179

دم سائل ١٢

قوله دمودونه - اردوين خبر الواحد تكليف لا يقبل بل بالادلة ١٢

قوله بوجوب الظن - فيقبل فمابع البلوى وان خالف معلوم ١٢

قوله بما يجر به البلوى - فان عمو البلوى يقف في ان يرد به غير واحد فلا يقف الظن

في هذه المادة ١٢

قوله حكمه على القياس - اى حكم القياس يبيّن ان الحكم ظاهري القياس كالوجوب

مستلزم ان يكون معلوما قبل قياس المجتهد عموم البلوى فان خالف القياس

مطلوب لا يقبل فان هذا الحكم لم يعمروا به ولا لم يعمروا بخلافه وعموم البلوى

انه نعلم ان الحكم ليس الذي ظهر بالقياس وهذا البعض ما قلتم في الخبر انه يجب

عليه لكل عموم البلوى فاذا عملوا بخلافه علم انه غير مقبول ١٢

قوله بالاباحة الاصلية - فملم حكم ظاهري القياس لا يجب قبل القياس بخلاف

الخبر فان التكليف فيه من حين الزمحل فقد بان البون ١٢

قوله بخبر العدل - الواحد ١٢

قوله واقع خلافا - شرعا ١٢

قوله تم التعمير على انه - انه دليل العقل باليس فيه مقدمة ثابتة بما ليس والسمع

ما فيه ثابت به وهو مقدمة ففي الدليل العقل عموم الملل سلب السمع وفي

السمع اعم من سلب عموميه وعموم ايجابيه فافهم ١٢

قوله بالعقل القائلنا ادلة - كما هو ثابت بالشرع ١٢

قوله وفيهم على بدليل - امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه وانما قاله ليزداد

الرد ففرض كانه خذلهم الله ١٢

قوله بخبر أبي بكر اللاحق من قرئش - ابراهيم بن داود المتقن سيد الواصفين افضل
الصحابيين اما ما دام الامة سيدنا الى بكرن الصدوق رضي الله تعالى عنه
ومن اولاده الكرام ١٢

قوله راجعا الى غير ذلك - حال كون ابن عباس راجعا عن قوله بان لا يروى
في النسخة وان كان ضللا ١٢

قوله في المفوضة - ان عباس المثل ١٢

قوله عند الرتبة - والشك في صدق الراوي وحفظه لا يكون خبر الواحد ١٢

قوله نقل فرقة الى قوله تعلم - طائفة - عليه تيقنوا في الدين وليتروا فيهم اذا رجوا
اليهم يعلم بخبره ١٢

قوله في قوله سلم - ان المراد العلم من الفتوى والرداية فوجه انما هو العام داماني
حضور في ردائته فظاهر ١٢

قوله منهم من قال وجوب الخطاب - اقول وهو المستر في القائل بالوجوب العقلي

مختلف الامام وانما نحن نلذ اخض الدليل به اذ لا ينقض من تعليم ١٢

قوله خبر الواحد مطلقا - سواء كان خبرا عن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

او عن غيره عليه الصلوة والسلام ١٢

قوله فيه الزام محض - يبلغ البالغ انه باع فاجز الواحد بانه باع ١٢

قوله في شهادة القابلة - بالولادة اذ حضور رجلين ارجل واما اثنين لا

يمكن بناك ١٢

قوله على الفاخر مالا الزام فيه - اذ قلنا شاهد المسلم بما مله الكفار ١٢

قوله في حكمه بشرط - منه اخبار كون اللحم الذي يباع في الاسواق ذبيحة

سلم او ثايب ١٢ بخبر الوهم قدس سره ١٢

قوله دفعا للحرج - اذ لو اشتراط العدد او العدة لكانت المعاش برسر الراحل
مع بهيته رجلين او رجله قرأتين عدل لانه دن بانه ابدى اليك نداء
قوله التوفل - اى التغير ١٢

قوله للتحمل - اى تحمل الحديث ١٢

قوله دللوا - شترط ١٢

قوله الكان اى مال التوفل ١٢

سبحه

قوله دان سلا - فعلم ان البلوغ لا شترط للتحمل اما انه شترط للداد او لا

قوله مستلزم - للمطلوب من عدم اشتراط البلوغ للتحمل ١٢

قوله مقبول - فى الامر من معنى استحتم والداد ١٢

قوله الصحابة - فمن قبله مقبول ومن لا فلا ١٢

قوله انشغال الدليل - وهو الرجوع فانه دليل القبول ١٢

قوله المدلول - وهو القبول ١٢

قوله بل الوجه - فى الاستدلال على عدم القبول ١٢

قوله واعتماد اهل قبا الس دا بن عمر - دنع داخل وهو ان اهل قبا ورضى

الرفقاه به فقبلوا فى تحويل القبلة خبر انس دا بن عمر دهما اذ ذاك كانوا

لم يبلغوا الحلم فقد ثبت ان الراى مقبول وتقرير المدفع طن ١٢

قوله دا بن عمر لس البلوغ على الاصح - اى انه شترط للداد الاسلام

الفيلا للتحمل فان ادى وهو كافر لا يقبل وان تحمل كما فرادى سلا

يقبل فنهنا دعوى ان الاول عدم اشتراط التحمل واستدل عليه بقول نقول

جبر آه دانانى للشتراط للداد واسف عليه ليقول قال تعالى ان جاءكم

آه داه فمأه اعلم ١٢

قوله جبرني قراءة المغرب - اذ يقول جبر جبره وحسن التحمل كان ما فراد
 قوله بعم الطاهر - يدل عليه قوله عز اسمه وما يفعل به ان الفاسقين الذين
 ينقصون عند الله الآية وكثيرا
 قوله كالتحريم - اى اثبات الجبر له تعالى مما يقول العالمون علوا كبيرا
 قوله اى الكفر - اى في حكم الكفر عند المكفرين
 قوله وعند غيره - اى غير المكفر فرق بين لزوم الكفر والالتزام فان الالتزام
 كما فردن من لزومه وهو لا بدى ذلك ولا يمتنع ابحر العلوم
 قوله وفيما يقول - اى في البدء الجلية
 قوله عند الاكثر - فيقبل خبر المحسنة
 قوله للامدى - واختاره محققو الحقيقة ومنهم من قال السلام والامام الك
 راية قال بحر العلوم قدس سرار هم
 قوله ان تدنيه لعيده عن الذنب - وفيه ان الذنب حرام في كل دين قد
 الفافر الفيا لعيده عن الذنب فينبغي قبوله
 قوله امرت ان احكم بالطاهر - وفيه ان الحديث غير صحيح قال الذهبي وغيره لا اصل
 له كذا في التيسير له اقال بحر العلوم
 قوله انه مزدك - فبغير ما ما مخصصا اذ ما ولا فلا يدل على تناديه للمبتدع
 قوله المظنون صدقا - فانه لا يحكم فيه بالطاهر
 قوله فعله عثمان شهادة - وهم من اجبت الخواارج ابحر العلوم
 قوله فيقبل اتفاقا - وهو القول النجى والحق الصريح دلى في تحقيق رسالة وجزيرة
 سماء بالقول النجى في الحق الصريح تميل الى ما شئت الا ان بطيا عما تنط
 من الفاظها الا ان باسمها

قوله بعرف - هذا امر المستتر ١٢

قوله بالشرقة - بانه ضابط غير متسايل ١٢

قوله وما به كرد ذلك - اليه كبرياد استثنى ١٢

قوله لا ما لم يتفقد - دون كان الامتقا وخلاف الواقع للسبب والخطا ١٢

قوله لا ليضبطه - لاحتمال السبب الخطا في امتقاد التذكير بحر العلوم ١٢

قوله حال الاداء - لا حال التحمل بحر العلوم ١٢

قوله دليل تبرك - على تلك الملكة ١٢

قوله من عمر الشرك - اقول ان كان المراد الشرك الذي الكفر قسمه ١٢

نقده ببقى والافعه السحر عمت ١٢

قوله والقتل - اقول بغير حق ١٢

قوله والزناد والفوار - اقول من دون شبهة الزوجية فافهم ١٢

قوله من الرحف - الجماعة وذلك اذا كان المسلمون نصف الكفار ١٢

نصا محذرا اذا كانوا اقل من نصف يتكيس بكبرية ١٢

قوله والحل مال اليتيم - اقول ان لم يكن الاكل فقرا او كان ولم بالحل ١٢

بالسوء ١٢

قوله والعقوق - ان كان في غير محبة والانا اسفوق في المحبة ١٢

او لا طاعة لمخلوق في محبة الله ١٢

قوله اكل الربا - اقول ان لم يكن في دار الحرب ومن الحرى ١٢

قوله وعلى السرقة - اقول ان لم يكن في محبة ١٢

قوله وشرب الخمر - اقول بقية نقيذ السرقة ١٢

قوله اليمين الخموس - اقول ان لم يكن لحفظ النفس ١٢

قوله والطحن في الصلابة - اقول يعني بغير حق دالة نسبة محادية رضي الله تعالى
منه الى السخادة والخطاء ليس خطأ، انما هم ١٢

قوله من الحق قيل - والفيما من الكبار كلما هو مفهومة آه ١٢
قوله في الطريق - اقول تعلق بالاكل والبول حميا قد زعم بعض اهل زماننا
تعلقه بالبول فقط فليصح الكلام بدرجته قوله كماله كل في الطريق الثاني ادانت
تعليم فافهم منه يقطر حاقته ١٢

قوله في الزنا - احاديث ١٢

قوله الدرر - رواية ١٢

قوله اذا تميز الا اذا تميز - استثناء، فافهم من قوله خلافا للجهاد يعني من شرطه
الا اذا آه ١٢

قوله ولا عدم الحديث فانه يقبل روايته بعد التوبة اقول لا يقبل عندنا شيئا دونه
وان تاب دونه ١٢

قوله ومن الى ضيف - في روايته الحسن ١٢

قوله من الرواية - لكف فان الميزير رضي الله تعالى عنه لم يكن الرواية اقول
دكنه اما من واما المتيقن ابو بكر بن الصديق رضي الله تعالى عنه ١٢

قوله من كل وجه كحديث - روى مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قال من اتيه شاة ماهرة فهو فيها بائنا بثلثة ايام ان شاء اسكبا و
ان كان رد في رد سمها صاما من التمر والمهارة شاة رطبت بماء ووسن
دم تملب عند ارادة بيعها حتى ينظم من عبا نبيان المشتري كثره منها عبدة لها
ستمرة كذا قال النووي مع تحغير ١٢

قوله الماهرة مخالفة للنسبة لان حلب اللبن يتغير ادلا على اننا في فلم البهل

١٨٥ د على الدل ضمان للتعدى وهو لا يكون الا بالمثل او العتية والهام من التمر

ليس رنجي عنها بالنسبة اعم البن ١٢

قوله بل اضيف - فامتن التارض ١٢

قوله فاجيب اصحاح - اذا كان غير نقيه فم ١٢

قوله عدم الفهم جائز - ففي هذا الخبر ضعف آخر غير النية ليعا في القياس كما

قوله مشهورا - اى مشهور الحال غير معلوم الفسق والدلالة على العدالة لما بين فلما توضح

في تلك الدار سنة ١٢

قوله وجود سماع - عن روى عنه ١٢

قوله فلا بد - من تلك الشرط ١٢

قوله ان الفسق مانع - عن القبول ١٢

قوله من ظن عدبه - وظن العدالة ١٢

قوله فيظن - فيقبل المشهور ١٢

قوله فلا يقبل الفسق - لظن فلا يقبل ١٢

في العذر الاول - ليس المراد بهم الصحابة الكرام فانهم كلهم عدول غير كنية الله تعالى و

تنزكية رسول صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع اهل السنة والجماعة المنقول

في كتب الامة سلفا وخلفا دلالة انما بولسا بحر العلوم قدس سره لا ينسب من

الجلد ومنه كثرة الفسق في العذر الاول فالمراد صدر عدم فسق الكذب فيها

لقرآن التلثة والدل تخفيض النزاع بالعذر الاول ليقدر كثرة الفسق في الصحابة العدا

بالله دلايه فيه احتمال العدا بالرفقة عن الكثرة انتهى ١٢

قوله ولو سلم - وهاك اكثر العدالة ١٢

قوله في رداة الحديث - فان انزهم العادل ١٢

قوله فأنهم - فان ثبوت نظر البصر من توارخ الفلسفة ١٢ خلاصة بحر

قوله ملكة طارئة - على ضد ه والطارى لا يكون اصلا ١٢

قوله فيها السلامة - اى فى شرط القبول الردية بها ١٢ البحر

قوله عن الفسق - دلالة بفتح وجود الملكة ١٢

قوله بلزجمان - دلالة اعتبارت العدة التى دبت المنة تحقق فى السلامة فوجب اعتبارها

دلالة نظر الى الملكة ١٢

قوله الصدق - على الكذب ١٢

قوله بالسلامة - عن الفسق ١٢

قوله حتى يوصى - مع عدم الملكة نعم ان الشرط هو السلامة ١٢

قوله انظار ملكة - نعم ان الشرط هو السلامة دون الملكة ١٢

قوله ملان الملكة - مانها كجند في النفس راسخة ١٢

قوله والعد نردل - المسترطة فى الردية ١٢

قوله دبو سالم - عن الفسق مع عدم الملكة ١٢

قوله بقا ما كان - فاذا كان سورا لم يسم باله فيطر الى ما كان وليتل باله

سقطها ب دما كان هو الطارة فيقبل ١٢

قوله فتا مل - فانه ليس السنهاب حجة عندنا ١٢

قوله حرف العدة - اى ما يعلم به كونه مادلا الشبهة امور منها ١٢

قوله الشبهة - بانه ما دل ١٢

قوله لانها - اى الشبهة ١٢

قوله انكر بعد بن حنبل مع ١٢

قوله من السجادة - ان راسوته اعاد لى ام لا وكان مشدرا لا وكان مشدرا بالعدالة ١٢

قوله دابن معين - صاحب المعجم - ١٢

قوله سأل من أبي عمير - انظر من سأل ١٢

قوله فقال أبو عمير - ابن معين ١٢

قوله سأل عن الناس - أي مشهور في العدالة بحيث يجعل زكياً وانت سأل ١٢

قوله والتركية - من عرفاتها التركية ١٢

قوله في راسها - في العلو والذنو ١٢

قوله المزكي - بالكسر على الفاعل ١٢

قوله ارفعها - في التعديل ١٢

قوله رخصاً - كملها تركية واحدة ١٢

قوله ضابط توثيق - هذه الفقرة ١٢

قوله للعدل ثم ما بين - فان ليس فيها اخبار من العدالة فلا يكون تركية الا

اذا كان عدلاً معلوم العدالة بوجه آخر ١٢

قوله صويلح - هذه السبعة تركية غير معلوم العدالة ١٢

قوله وفي الجرح - الاشارة الجرح ١٢

قوله متروك منه - أي من الجرح في هذه المرتبة ١٢

قوله للنجاري - صاحب الصحيح ١٢

قوله يهبط - أي في هذه الرتبة ١٢

قوله معنى هذه - المجرى ١٢

قوله لا حجة - لحديث المجرى ١٢

قوله دلائل قوية - له نيره دلائل بغيره ١٢

قوله دليل - المجرى ١٢

(١٢٦)

قوله بهذا الاعتبار - الاعتبار ترتيبه الاسانيد ليس فيها ما يوافقه لفظا او معنى من ذلك الصحابي الراوى لهذا الذي جرح في روايته او غيره من الصحابة رضي الله عنهم - نعم هذا - فحق ان كان من ذلك الصحابي الراوى ليس متابعيا لهذا الحديث والافق من شأبه او قد مراد من الفيا بهذا المعنى من شرح بحر العلوم قدس سره ١٢

قوله بهذا الطريق الى المحيية - وكل من الطرق فيه راو ضعيف للفسق والافان كان في بعضها ما دل ضعيف لغير الفسق فيكون من القسم الثاني فيرتفع قوله بغيره مع العمدة - اى حديث الراوى الضعيف لغير الفسق مع عدمه يرتفع بالتعمد الى المحيية ١٢

قوله بالعمدة قسما على - فعمل المراد التعمد بحيث لا يبلغ التواتر فانهم اقول يمكن ان يقال ان بلوغ خبر الفساق الى حد التواتر لا بد له من كثرة غير عديدة فان اصاله العقل كذب كثير من الفساق لا يكون الا اذا بلغوا حدا لا يمكن احصاؤهم وهكذا الخبر لعله لا يوجد فيه ما فيه من وجوه فانهم ١٢

قوله بترك العمل - اى عمل الراوى او غيره خلاص حديثه لا يوجب الحرج ١٢ قوله نعم معارضا - فلذا اترف - ١٢

قوله بالامثال المجهته فيها - المختلف فيها بين الامته كاللعوب بالشرع من دون قمار ١٢

قوله اعتياد - خوفا من ١٢

قوله الرواية - فان زبير راى ابا بكر رضي الله تعالى عنه لم يكونا مستادين فيها ١٢ قوله دلابان له - اى ليس له راو الا شخص واحد كسمعان لا يردى عنه غير الشعي ١٢

قوله دلا بحدثة الشئ - كالتس قول دكعبه الله ابن الزبير اول من دله بعد الهجرة
قوله دلا بالتدليس - اى كان مصادرا لهما اسم واحد واحد بها كان اعلى من
الآخر فبذه الرداية كانت من الاذلى فلم يذكر كنية المردى منه وغيره مما يتبرهن به
غير المردى عنه ليوشم ان المردى عنه هو الاعلى دون الادنى ١٢
قوله لايها المولى والكثرة - يعنى يكون لشئ مثلا اسمان احدهما مطابق للاسم فمما
منه فيذكره تارة بالاسم المطابق من دون ذكر مبريهم ان شئيه هو الحال ١٢
قوله على الاسم - اى كان نسخ اسماء كثيرة فذكره مرة باسم اخرى باخر يوم
ان شئيه كثير ١٢

قوله دامنا باسقاط - التدليس ١٢

قوله ضعيف - اى ضعيف كان ١٢

قوله تقبين - كان كابت الرداية من زيد من عمر من بكر وزيد وبكر تقنان د

عمر وضعيف فترك ذكره ١٢

قوله دهي الترية - تدليس ١٢

قوله عند تعلق المراسيل - اى عند من يقف الحيل المرسل دلا ليقوله ١٢

قوله للكدب - صرح بالاعتماد على صدق هذا الضعيف فانه كان غير محتمل ١٢

قوله بل التوقع - الصريح ١٢

قوله من السموات - في حديثه في الخبر حقيقة الحال ١٢

قوله حكم - للعدالة ١٢

قوله الحالم - بعد البتة ١٢

قوله وعمل المجتهد من ١٢ بزمته ٢

قوله عدلنا ١٢

قوله دلا بحدثة الشئ - كالتس قول دكعبه الله ابن الزبير اول من دله بعد الهجرة

قوله من تقديم التعديل - يعني ان قول الحنفية انه يقبل ليس لانهم قدموا التعديل على

المخرج فقبلوا قول العدل دون الجاهل فقبلوا احديثه كما ظن في البداية ١٢

قوله ليس بمخرج كما مر - بخلاف ان يكون لوجود معارض مفتول القابل دل على

عدالة قول القار ك لم يدل على عدم عدالة حتى يارضيه فقبل قول القابل ١٢

قوله بمخرج - تتعلق قضي ١٢

قوله بقول اعرابي - اقول ليس لبان فان قول على ما تفتح آه دال صريحا على النكاح

ايضا وليس بهذا الترك المجرد فانهم دللوا على ما لا يشك ١٢

قوله حسبنا - يكفي ١٢

قوله رواية العدل - عن المجبول ١٢

قوله مذاهب التعديل - يعني ان روايته عن هذا المجبول تعديل منه لم فان

العدل من شأنه ان لا يروى الا عن عدل ١٢

قوله ادلتج - اي نصح انه تعديل منه لم ١٢

قوله الا عن عدل - فردايت عن هذا المجبول يكون تعدله على حسب عادته ١٢

قوله ادلا - علم ان عادته ذلك ١٢

قوله دبروا العدل - الا صوب ١٢

قوله بواحد في الرواية - اي بتعديل واحد وجره ١٢

قوله وعليه القاضي - ابو بكر بن الباقلاني في الشافعية ١٢

قوله مطلق الصدق - اذا ظن هو الجانب الراجح ١٢

قوله ما خلق - اخرى واليق ١٢

قوله على المسألة - كالمصادقة والعدالة ١٢

١٢

العدد الذي ترك ما شرع بل بنال شرع ما لم يشرع الفيا فان لو كان الشرع
في الواجب الكسفاء بالواحد فيكون فيه ايجاب امرزائد لم يكن واجبا من قبل
نالكسفاء بالواحد والشرط المذكور لا يترجم لاحد مما على الاخرى نعم المعارضة
وسلم الى هذا القول لو تم والله تعالى اعلم ١٢

قوله لا يجب العدد - اي لو تم هذا التعريف في الترتيب لا يجب العدد في نفس الرواية
الفيا كما لا يجب في ترتيبها فلا يعقل خبر الواحد كما لا يعقل ترتيبه وهو خلاف
الاجماع وذلك بحريان التعريف فيها الفيا بينه فانه عند الكسفاء بالوجد
ان كان الشرع فيها لا يلزم شرع ما لم يشرع وهو ايجاب الحمل بخبر
الواحد وعند الشرط المذكور لا يلزم الا ترك ما شرع وانما هو انما
الشرط ارجح ١٣

قوله دبان الشهادة - دبان الشهادة آه يعني وقد يدفع المعارضة بان
الشهادة الفيا اخبار في اخص من الاخبار باعتبارها والقياس عليها تم
بالنسبة الى اعتبار الاخبار والقياس عليه فانه اذا كان امره بالشبهة بالعام
داخرا بالخاص الغير شبيه الخاص فانه يمكن بل لظن بل يستيقن ان هذا الحكم
لخصوص المادة فلا بد من اعتباره فانهم في نوع دقة ١٤

قوله للشهادة - اقول كاد ان الله لم يحرم حديث قبول التجدد بمجرده بل الحفم
وان ثبتنا الظاهر النسخ للمعارضة فانهم ناسه دقيق ١٥
قوله ولو كان - اي ولو كان ينطبقا ١٦

قوله كما عن علماء هذا الشأن - اي كما جرح التي عن علماء هذا الشأن فانهم من الامة
على ارجح اسما بحسب ما ظلم في حكم التبيين واجابهم في حكم البيان ١٧
قوله مخلف التجدد - فانه بعد ملاحظة انه مبني ١٨

قوله بالطلاق - وعدم التحسين والبيان ١٢

قوله فيما دعا القاضي - بل يجب كماله ما بين ١٢

قوله في ما من الامام - في باب الجرح والتعديل ١٢

قوله عالما كفى - اطلاقه ١٢

قوله والامانة والحق - وقد يقال ان من رتب الامام الفوق بن ذى البصرة

ما يقبل اطلاقه وبن غيره فلا يقبل اجماله وندب القاضي قبول الاطلاق

عنه الاطلاق من عالم كان اذ غيره فيخرج من حيث خاص ولم يرتض به البعض

فان ما نسب الى القاضي بعيد شانه عن منله ١٢

قوله انه لا خاص - لانه الله ايب ١٢

قوله التمهيد لا يقبل التفصيل - فانه باجتناب عن جهة الكبار وداثر المصلحة

بالرواية فبانه سميا ثم تميزه عنه تكليف ببيان مفصلة سميا وندا للخرج

مختلف الجرح فانه بار تعاب واحد من الكبار وداثر المصلحة فبانه لا يتعدى

مصلحة في الجرح الا من علم صحة في كونه مجردا فانه فيجب ابيان

فانه يمكن كونه غير مجرد في الواقع فخره خطأ او ادا حاصل ان عدم تقليد من

لم يعلم صحة رائه واجب في التمهيد وداثره في الاول متعذر ومختلف

انما في مكنته فيه بالطلاق فضرورة دون الثاني فافهم ١٢

قوله اضحاج التسمية - على وجوب بيان الجرح دون التمهيد ١٢

قوله وفيما اختلفنا - ففي بعضها بصير مجردا عند البعض دون البعض الآخر

فيمكن ان خرج بناء على مذهبه ١٢

قوله نالا صلت - في بعضها بصير فمن آتى البعض المختلف فيه فمعه من

بمعه جرحا لا يكون عادلا وعند غيره نعم ١٢

قوله على ابيهم التضعيف - والجرح وعدم بيانه فاعلم ان الجرح الخبر المبنى مقبول ١٩٤
اجمعا ١٢

قوله عرف بهم - وقد مر ان البيان الحكمي لما من علماء به التثان كما في ١٢
قوله يوجب الحكم - اذا الجرح المطلق مردود ١٢
قوله وزند - اي عدم بلو له به ١٢

قوله نيردج على الجماله - فان الجماله والتوقف كان من قبل جرحه الفيا ما ذالم ٢٢
بؤثر الجرح الا لتوقف لم يرد قوله على ما كان من قبل ١٢
قوله فتدبر - العالسون ١٢ بحر

قوله قالوا كثرة التفضي - يعني ان الناس كثيرا ما ينصفون فيظنون القسم عدلا فلا فلا
بد من التفصيل ١٢

قوله بخلاف الجرح - فانه لا ينصف احد فيظنونه مجردا فيلغى الجرح المصل ١٢
قوله على الجماله - اقول اشارة الى انه يمكن ان يكون الرجل نظون
العدالة فخرج السادل يتوقف ولا يحكم بناء على الظن به اليه فله جرحه فطرت
فائدة نعم لو قيل ان به اترك الجرح العدل فانه جرح شخصه اذ لم يغير جرحه
مجردا على

قوله المانع مطلقا - عن التفصيل لانه اقل اقول يجب له لا مانع عنه فالحق
انتفاء المانع عن الاحمال ١٢

قوله في الاسباب - كما مر تقريره ١٢

قوله اقول مرادهم - انت تعلم انه انما يكفي لدفع النسخ الجرح اما لا يطالب به
استد به قوله ولعله الاحمد فلا يفي اذ وردده الله ان كما كان نعم
بدونه علم ان لقوا انه انه اذ دفعه مجرد ١٢

قوله للمركب - بالكسرة ينجرى بل بالطنية الظاهرة فيحكم بالعدالة ١٢

قوله لا يستلزم - اخلاف العدالة ظاهرا وباطنا ١٢

قوله قالوا لا يطلق - الذين اوجبوا البيان فيما ١٢

قوله في الاسباب - فيمكن ان يظن عادلا او رجا ما بناه على منبهه وليس

لكن يجب البيان ١٢

قوله يدفع بان افادة الظن - فالحق في الجواب انه مسلم الا اننا اكتفينا في

التعديل بالجمال من التفصيل لتعذر التطويل ١٢

قوله المثلث - في العدالة ١٢

قوله واعتقاد - في الجرح للمعان ١٢

قوله قالوا التبادر - المكلفون باطلاق ذي البعرة ١٢

قوله البعرة - بما يوجب الجرح والمصلحة التعديل ١٢

قوله تلبس - فلا يصح من العدل ١٢

قوله تلبس - فلا يصح منه الفياض المطلق علم ان لا خلاف فيه فيقبل الملاحق

قوله لا يصح فلا تلبس ١٢

قوله بالغض - فان البصير يرون عارضا للثبوت ١٢

قوله والجراح - اما اذا كان البعرة يذهب اليه كل من يظن عارضا للثبوت

والكالم فلا يكتفى انشاء على اعتقاده بل انما يجرى في تعديل شيئا على منبهه ١٢

قوله للتأني - فان التعديل انما هو اذا كان موافقا لمذهب ما فهم ١٢

قوله منه ب - ثانيا لم يرد في اذنه لا يعلم الجراح والمعدل منبذ الحالم

او المجنبه في العلم منه ب موافقا لمذهبه فيمنع علم منه به ما لا احتمال قائم ١٢

قوله للجرح مطلقا - فمن المعدون بالنسبة الى الجراح حسن اوله ١٢

قوله الترجع - من النفس الجاهل - المستعملين للعدين لا بالنظر الى الجرح

والتمهيد ١٢

قوله قدم التمديد - اتفاقا الفيا ١٢

قوله لان العدة - اقول دية التقديم شابه الاثبات على شابه النفي ١٢

قوله طن ان تم - اقول ليس بنام اذا الحزم يدعو الى الجرح للظن فافهم ١٢

قوله ولا على لصحيف - قال بحر العودم الاستفراغ فبر صريح ١٢

قوله الاثر الاصل - القبلة وهم اهل السنة من اهل الجماعة القاطنين لادول

المبدئية لفرم الله دكرهم ١٢

قوله الداحلون - في احد الفنتين ١٢

قوله لان الفاسق - اذ يحمل الخطاء في كل جانب فيحمل فسق كل من خرب

على رضى الله تعالى عنه وسعادته دغمان وقبلة دانت تعلم الله معايرة بحت ١٢

قوله وقالت المرأة - جميع الصحابة رضى الله تعالى عنه ١٢

قوله والله بن محبة - استداء على الكفار رحما وبنهم تراهم ١٢

قوله ان فيهم عدد - دلو العجف ١٢

قوله لا تثير حمون - فما بينهم دقة وصف في الكريمة بانهم رحما وبنهم فجب ان

يكون كلهم عدد ولا ١٢

قوله اصحابي كالنجم - بانهم اقتديهم اقتديهم ومعلوم ان المقدى الذمى باقتدائه

يعتدى لا يكون الا عادلا ١٢

قوله اقول للظان المراد الدين - في معنى الصحابي اضلقت قبل من راي دلو

ساعة وقبل من طالت حجة دية ابو فند بناد وصادي آه انما يدل على

عدالة كل صحابي يحسن من صحة دوز من راي دلو ساعته فالا استدلال به على

ان الصحابة باسهم عمود انما يتأتى على من ينسبوا مذنب من رافضادون
مذنب غير ناد ابن الحجاب يقول بعدالة كل صحابي بحسنه من رأى دليله بالحديث
فاستدل به باطل دالى نه اشار بقوله الفيا ان المراد آ ١٢

قوله اخفوا بالهجرة - وطالت صحتهم لا كانوا خود من رأى عدالة الساعة
فليس الحديث دليل على كل صحابي بحسنه من رأى دوساعة بل بحسنه من طالت

صحبته ١٢

قوله بدليل الخطاب - بانهم اقدمتم ائمتهم فالحققة من المبتدئين لا يكون
يكونوا غير منهم كانجوم فلا بد من هم كانجوم فلا بد من ان يقال ان الخطاب لمن
رأى دوساعة والسنيدون بانجوم هم الذين طالت صحتهم ١٢

قوله متبعاً - اياه صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله عدم التحديد - اى قمتين طول الهجره ١٢

قوله وخرقة - اى غراسه خرقة ١٢

قوله ردة كالاشعث - سواء كان الاسلام بعد الردة فى حيوته صلى الله

تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم او بعد موته اى بحر العلوم

قوله ام كذبت - اقول اللذب القول بما يخالف الواقع فان كان ممن

محمد نفعي العدالة او سهو فلا المرأة فظنة السهو والسيان دلالة

تنتان منها برجل وقال الله تعالى ان تفضل احد بما فخذ كرا احد بما الله

خرى فخذ ما معنى قوله اصدق ام كذبت ١٢

قوله وقيل من اجتمع - الصحابي ١٢

قوله والرواية - عنه عليه وآله واصحابه الصلوة والسلام ١٢

قوله دعوا - فانها لا يفمان الرواية ١٢

قوله وقريب علم عدد دل ١٥ بحر العلوم

قوله بعد بلا - فان الرواية من الصحابة علم عدد دل ١٥ بحر العلوم

قوله واصحاب الحديث - في الاستدراك بلفظة اصحاب الحديث في مقابلة اصحاب

الحديث بلفظة لا يخفى ١٥

قوله الملازم - للنبى والحديث ١٥

قوله ذلك تباي - اى المحموم والحديث ١٥

قوله اما الصحابي - حتى لو قال لا اكون صحابيا له لا يثبت الا بملازمته ١٥

قوله ومن الموالى زيد - بن حارثة بنى رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم وولاه ١٥

قوله كالمترن - عملية الصلاة والسلام ١٥

قوله لخدم الدر - فان العدالة ثابتة بوجه آخر لا يتوقف نبوته على نبوت

الصحبة بوقوف الفيا على نبوت عدالة فانه ليس الا من قوله ولا يقال ادقول

العادل فيلزم الدور ١٥

قوله ضعيفا - بالنسبة الى اخباره الاخرى ١٥

قوله دعا الزنت - العالمية لنفس ١٥

قوله دحمة - قوله سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٥

قوله عيني - قول نذا الحديث ١٥

قوله على سبلة التمدل - اى عدالة كل صحابي فان ارسال الصحابي لا ينفور

الا بترك صحابي او تابعي وهو رة الثمانية غير واقعة وذلك لانه لم يعرف

آه الصحابة كعلم عاد لكون عدالة الزدك الذكر الفيا مقطوع فيفضل الحديث ١٥

قوله رواية الصحابي - اقول بل مجردة بكرة والطاقت تليق نعم لا يعرف رواية صحابي

عن مجروح فيعمل رواية سبل من سعدان عدى رضى الله تعالى عنه عن مردان قبل

قوله يحب الاخبار - كان في زينة صلى الله تعالى عليه وسلم الا انه لم يعلم

في صوته ١٢

قوله غفل الامتقاد - اي اعتقاد كونه ما هو را به و واجبا و نبيا غبه و

حراما ١٢

قوله وقد خلف فيه - انه للوجوب و الحرمة ام للندب و اللزامة ام للقدر

المستتر ام غير ذلك ١٢

قوله و الكتاب انت تعلم انه عند حكم الكتاب المحجبة اقوى فذكره بينا نحو

فانهم ١٢

قوله في سنة - اقول و يورده ما روى في صحيح مسلم ١٢

قوله سنة الخلفاء و السادسة - اقول و يورده عليه السلام و سنة الخلفاء

الراشد ١٢

قوله و هو الحق الساتية - فانه ليس فيه دلائل على السماع بل التبادر النجوم ١٢

قوله كان المماثلة - اي مماثلة حديث فيه كذا لفعل ١٢

قوله في القطعي - و نبيا الاجماع مطلقون ١٢

قوله و اما بزيادة - قوله كذا لفعل ١٢ بحر

قوله و هو ليس - عليه الصلوة و السلام ١٢

قوله لا تقليه - للصحابي ١٢

قوله الابقرنية - حفاة ١٢

قوله تحميم الحمام - المماثلة ١٢ بحر

قوله فالتنثر - الشافعية و المالكية ١٢ بحر العلوم

قوله على الظاهر - ولا يقبلون قول الصحابي ١٢

قوله اقول بالفرق - سائل عن الشافعية والمالكية الفارقين بين حل الصحابي

العجل على احد المجلسين فيقبل الظاهر على غيره فلا يقبل ١٢

قوله من الاول - اي حمل العجل حتى يقبل ١٢

قوله والثاني - اي حدة تظاير فلا ١٢

قوله ولو قيل - في الفرق ١٢

قوله احد المتبادرين - كما في العجل فان كلا مجلسين متساويان فكلين ترجح

احدهما بقول صحابي ١٢

قوله ترجح المرجوح - كما في ظن فان خلافت الظن مرجوح فلا ترجح بقوله ١٢

قوله لم يفد - به الفرق ١٢

قوله والحنابلة - يحملون على ما حمل من خلافت الظن ١٢

قوله فلا يترد - الصحابي ١٢

قوله بالسنة غالباً - فان غالب حاله الحمل بالسماع والقرينة المشاهدة

فالمحمل عليه مراد الله ورسوله ١٢

قوله علمه بالناسخ - والدلالة لم يبق عادة الا تركه من دون نسخ حرام ١٢

قوله بالنسخ المبدى يجب - فان ما نسخ المفه ليس الا مثله فاحتمال الخطا في

ردية الشمس ١٢

قوله عن روى الحديث - من المتابعين وما يعيهم ١٢

قوله ان كان - مشروط ١٢

قوله الشيخ ابو موسى - الا شرى الصحابي رضي الله عنه ١٢

قوله تركه - اي ترك حديث القمفة ١٢

قوله لا لفر لانه - نذر الزك ١٢

قوله ادله - كان مما يخفى ١٢

قوله فيمقدح - تركه ١٢

قوله التخریب - في حد الزنا ١٢

قوله عمران - التخریب ١٢

قوله لا ينفى - من الارض وهو التخریب ١٢

قوله الاجماع المدينة - فانهم ياخذونهم باجماعهم ودون الحديث ١٢

قوله بالتحمل - بنقله الاجزاء ١٢

قوله في الاول - اي التحمل ١٢

قوله ولو طنا - كان لا يكون التقرير بالاقرار بل بالكوت والتقرير بالاقرار

كان تقول او يقول غيرك لم دانت تسبح احدك ايها الشيخ فلان عن

فلان كذا فيقول نعم ١٢ قوله وهو الحسن - اي قرأتك ادعرك عليه ١٢

قوله التمكن - ان تمكن ١٢

قوله الرسول - وان قرأتهم عليه ولو كان هو الراجح لكان هو الواقع ١٢

قوله محل النزاع - فان خرافة الوحى من الصحابة غير ممكن ١٢

قوله الكتاب - بان ارسل اليه كتابا فيه حدثنا فلان عن فلان ١٢

قوله كالمخطاب - مشافهة ١٢

قوله والرسالة - بان ارسل اليه رسول لقراء الحديث عليه ١٢

قوله كالعراءة - نبغ ١٢

قوله والتعليق - اي تعليق قبول الكتاب والرسالة على البنية تشبه ان كتابه

او رسوله ١٢

قوله تفتيق - تشديد ١٢

قوله طن الخطة - في الكتاب ١٢

قوله والصدق - في الرسالة ١٢

قوله وليهم في الرض - ان يقول المحتمل عند الاداء ١٢

قوله حدثنا - شيخنا الذي عرضا عليه ١٢

قوله دبانا مقيدا - كان يقول حدثنا لقراءتي عليه ١٢

قوله ارسطافا - عن تقييد القواة ١٢

قوله وفي الكتاب - يصح ان يقول المحتمل عند الاداء ١٢

قوله عنه عدم الشافعية - دون التحديث دانت تعلم ان لا فرق بينهما في العمل

هذا اصطلاح ١٢

قوله والرخصة - في التحمل ١٢

٢٠

قوله الاجازة - وهو ان يقول الشيخ اجرتك ان تحدث مردباتي ١٢ بحر العلوم قدس سره

قوله الاجازة العامة للجميع - بان يقول اجرت لجميع المسلمين ١٢

قوله وبالجميع - بان يفيد خبرت ان يردوا جميع ما رويت ١٢

قوله والمجمل - بان يقول اجرت لاهل بله فلان وهم مجملون ١٢

قوله والمجمل - بان يقول اجرت ان يركوا ما رويت عن فلان وهم مجملون ١٢

قوله والمعدوم - بان يقول اجرت لمن سلبه ١٢

قوله والمعدوم - بان يقول اجرت بما ساره ١٢

قوله في الترتيب - بلسان الشيخ انما النزاع في صحة العمل المجنب ١٢ بحر العلوم

قوله والمبادلة - وهي ان تبادل الشيخ السامع الكتاب ويقول فيه احاد

عن فلان او تبادل السامع الشيخ ويقول فيه احاد شي عنك او عن فلان

مقررہ شدتاً جازاً و قد لا فيهما عموم من وجه كما قال دہی اخص البحر

قوله يعلم ما في الكتاب - المجاز له البحر

قوله على الصيغ - ان كان يعلم ما فيه تجوز والامثلة

قوله ان اصل الخبر - بان يكون عند من ليس بامونا البحر

قوله لك - او لا يصح عند الطرفين مع

قوله للكتاب القاضى - الى القاضى البحر

قوله وبما فيه - وعند عدم العلم ولو كان ما مونا عن الخبر لا يقبل

قوله شرط خلا ما له - عند الطرفين

قوله عدم الصيغ - في الرادية ما لم يعلم

قوله انما - ثم انه اذا قال ذلك وثابت عنه عدم اشتراط العلم في كتاب

القاضى فليطلب بالفرق نقال وتجوز آه

قوله على السرار - فلا يشترط العلم

قوله كتب الدخار - فانما لا تشمل على سر نجب العلم

قوله فيها اجازل - اى في الاجازة والمناولة البحر

قوله مقيد - بالاجازة والمناولة

قوله والوجادة - دہی ان يحده الطالب كتابا تحط الشيخ البحر العلم

قوله الامم - هو ان يعلم الشيخ بان ما في هذا الكتاب من مروياتي عن فلان

دم بياوله ولم يخبر به البحر العلوم

قوله الامم - الامم

قوله وحدثنى - فيها البحر العلم

قوله في الباب - فلا يجوز ان يبدل باله باله لو تاملنا الله بيا الله

قوله كالمخبرات - كالمشرط والاستثناء فان بين المخبر والمخبر بالفتح والكسر
تناقضا فلا يجوز ذكر احدهما دون الآخر ١٢

قوله اذ انذب - كان قال يزيد سمعت عمرا انه يحدث عن بكر فقال عمرو لزيد
كذبت لم تسمع عني ١٢

قوله الاصل - في الردية كالحجابي اصل بالنظر الى تابعي روى عنه وكذا
بالنظر الى صحابي آخر روى عنه ١٢

قوله انقاما - المروي ١٢

قوله في الاتصال - من صدقها صحابه اذا مات الاتصال ماتت الحجية ١٢
قوله ولو قال - الاصل ١٢

قوله قال ايما - عليه العلة وآله وصحبه السلام ١٢

قوله القائل - بالحجبة ١٢

قوله ادله - الفروع ١٢

قوله العنفة والحجاب - بل يجب نفي الشهادة ١٢

قوله فان لسان الترافع - والتخاضع ١٢

قوله على الوقوع - وليس فيه انزعاع ١٢

قوله وجوب العمل - وفيه انزعاع ١٢

قوله على الجواز - للعمل ١٢

قوله انه ايما - للحجبة قال قال ١٢

قوله ناجبا - جنب شديد ١٢

قوله فتمعلت - غلطية ١٢

قوله عن عمر بن الخطاب - بل منه عليه السلام اما جرى بينهما مخالفة وممانعة

ذكره فليس هذا من تذبذب الاصل الفرع في نسخة ١٢

قوله لان نسيان - هذا الدليل ليس كما سلا بل تنمته في ان نسيان ١٢

قوله غير المردى - كمرها ١٢

قوله اذا من القبول - لو انبت المستدل ١٢

قوله منه اول - في النسخ ١٢

قوله بعد المجلس - دعه لمتعدد ١٢

قوله ارجل - المتعدد والتوحيد ١٢

قوله وقبره بحيث - اي كان غير هذا النسخة الذي ليس منه هذه الزيادة بحيث

للعجل ١٢

قوله من مثلاً - اي مثل هذه الزيادة ١٢

قوله لم يتعد - المحب يقبل دالالا ١٢

قوله وجب قوله - الا اذا كان غيره بحيث لا يفعل من مثلاً عادة فانه يدل

على دهم ١٢

قوله من الخلة الواضحة - عن غيره في الزيادة ١٢

قوله منبر - فان عقلة الكل بعيد ١٢

قوله دالاجه الحمل - بما اذا رد في احد ما زيادة دون الدلالة

خر الحمل ١٢

قوله على الخلف - في تلك المرات ١٢

قوله التبايعان - البائع والشتري ١٢

قوله فاقه تعالفاد تراد ١٢

قوله القيام - الاخرى بالقيام ١٢

قوله مقيد - نلم يتبو التحالف الله عند القيام ١٢

قوله راجعا - بنينا ١٢

(مقدم)

قوله داللسناد والرفع - هذا بيان سلتين الاول ان اللسان دهم
 ذكر السند والرفع الى النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم والوصول دهم
 ذكر السند في دون السقاط راد من البين زيادة على اصداره في اللسان
 زيادة على الارسال والوصول على الوقف والوصول على القطع وهذا ظاهر
 فالمخلف في قبول المسند مثله اذا رده آخرون برسالة بنو الخلف في افراد
 الثقة بزيادة في المذاهب المذاهب والخمار المختار والمائل السائل و
 الدلائل الدلائل ان قلت ليس الامر كذلك بل ينبغي اتفاق من يقدم الجرح
 على التعديل على عدم قبول الزيادات الثلاثة الاول اذا ردى عنه آخرون
 من دوننا اعني برسالة موثوقة منقطعا وذلك لان اللسان مثله نوع من
 التعديل والارسال نوع من الجرح وهذا لا يخفى فله يقبل اذا ردى
 عنه آخرون برسالة دالة لثاني تقديم الجرح في هذا الرفع مع الوقف والوصول
 مع القطع قال ولاننا في قبول هذه الزيادات بتقديم الجرح لان الاعتبار
 في الجرح والتعديل لزيادة العلم عن كان علمه زائدا يقبل قوله جارجا كان اوسع
 ففي الجرح الاخر زيادة العلم للجرح بالنسبة الى المعدل اذ يجوز ان لم يطلع
 المعدل على سبب الجرح كالفسق نعمد الجرح الجرح اطلع فخرج فلهذا يقدم
 الجرح والامينا فالامر بالعكس اذ ذلك اي زيادة العلم بينا في اللسان
 دون الارسال وكذا في الرفع دون الوقف والوصول دون القطع اذ
 من ردى موثوقا يجوز ان لم يطلع على الوصول الى جابه المقدس دون

من روى موصولا وعلى هذا نفس فيما يقبل قول المعدل ددن الجاحص وقا
الجرح اما الكثرة واما كناية لظا الزيادة انه لا يقال للسناد والزم
والوصل فمعدلا للرسال والوقف والقطع جرحا فكلما مناهه الانبا فيما هم
به اذ ظاهر كلامه ليخر الى ان تقديم الجرح ليس مطلقا بل اذا كان للجرح
زيادة علم واذا العكس الامم العكس الامم وهو خلاف ما تقر من انما
ان المرات من راو واحد ما رداة يعني اذا روى شخص واحد حديثا واحد
كثيرة فهو كمارداة اشخاص متعددة فان كان في مرة زيادة ددن الامم
ما خلفت في قبولها هو الخلاف المذكور الا ان يقول الراوى سمعت في الحديث
في تلك المرات فان الزيادة تقبل جرحا بخلاف دنه اكان يقول اتفاق
الباقيون انما سمعنا في الحديث ما لا اتفاق على قبول زيادة الثقة المنفرد
بها والله تعالى اعلم ١٢

ان قوله ما لا اثر - وذهب البعض الى الانفاد مطلقا ١٢

قوله الامية الثلاثة - اما ما ابو حنيفة والامان مالك واحمد مع ١٢
قوله لا يقبل مطلقا - سواء كانوا من اهل التورن ام لا سواء كانوا في الامم
ام بعد نما سواء اعترفوا بشي ام لا سواء كانوا من ائمة النقل او لا ١٢

قوله فقد احالك - على التفتيش بهي - وعلمه ١٢
قوله فقد تكفل لك - بالهي - فان ما فيه رتبة لا ينسب العادل الى مقدس
ضاب به صلى الله تعالى عليه وسلم ما رساله اعلام بالهي ١٢

داكمة النقل - به تلك التورن ١٢
قوله فمعدلا للاصل - الذي ترك ذكره ١٢

قوله رداه - عن عبد الله ١٢

قوله فيزاد احد - راي له منه ١٢

قوله قيل فيزا - معترضا على الدليل ١٢

قوله من عدل اقول لرسم - فيقبل ارسالهم الفياض انكم لا يصلون الا ارسال
امام في الحديث ١٢

قوله فذلك - اى تعديل متردك الذكر ١٢

قوله يستدل - على المختار ١٢ بحر العلوم

قوله وفيه ما فيه - فان النظر في الخاص لم يفسد سبب الاستدلال في

غيره ولا يوجد فيه قول بل الظاهر القبول في الغير فانهم ١٢

قوله نعميما - في الدلائل وغيرهم ١٢

قوله ردائة الثقة - اما ما كان ادلا ١٢

قوله مطالعة - للواقع ١٢

قوله جزية - يكونه آفة ١٢

قوله قالوا لا - المنكرون مطلقا ١٢

قوله جل الذات - ثانيا في ارسال فان ذات المتردك ذكره المجهول ١٢

قوله لجمل الصفات - فيكون مستورا غير مقبول ١٢

قوله ممنوع - كونه مستورا ١٢

قوله دليل العلم - الهداية والهيبة ١٢

قوله على ان فساد الزمان - اقول الهداية بحد تسليم بطلان الدلزم في الحق معرنا

الفيما لا يدل على ان العلم مشترك في فساد الزمان غير مؤثر فيهم كثيرة الوسائل

لا يجدى نفعا اذ لا يتكون الا من علمه عدلا ضابطا فانهم ١٢

قوله لوجاز - الا ارسال ١٢

قوله الاسناد - شيئا ١٢

قوله فانه يفيد الاسناد ١٢

قوله تفاوت الرتب - فالمسند على رتبة من المرسل ١٢

قوله والاتفاق - يفيد الاسناد ١٢

قوله والتفصيل - على القبول فان الاسناد مختلف مختلف فيه ١٢

قوله بالمراسيل - لتلايل بين البطل الاقوى بالاضيف ١٢

قوله ثم انقول - فان اعتماد العدل الامام يفيد الظن ١٢

قوله ان قول الصحابي - ما لفرق بانه يصلح للمعاينة دون قول المجتهد تعلم ١٢

قوله وفيه ما فيه - فان في قوله افعال السماع من قدس سانه صلى الله تعالى عليه

رأيه وادحابه وسلم فله منزلة على غيره وفيه ما فيه ١٢

قوله وقد اخذ عليه - اي على الامام الشافعي مع ١٢

قوله بان ضم - في قوله الا ان اعضد باسناد ادا رسال آخر ١٢

قوله غير المسند - اى غير المسند ١٢

قوله غير مقبول - فلا يفيد معاينة القبول ١٢

قوله الى مثله - في عدم القبول ١٢

قوله وفي المسند - اى غير المسند ١٢

قوله العمل - اى بالسند دون غيره ١٢

قوله ان صرورتها - كليهما ١٢

قوله في المعارضة - فانه ليصح الترجيح منه بقرينة الدلالة كبر العلوم

قوله في الصحيح - المذهب ١٢

قوله بخلاف ثقة - قوله قال ثقة ١٢

قوله دالو اصطلي - بالرجل ١٢

قوله ارجح الطنين - لكن الخلاف في ان اى الطنين ارجح ١٢ كبحر العلوم

قوله القلعة - اما ما ابو خفية والامامان الشافعي طهرا ١٢

قوله ذلك في الخبر - اى رجحان الطن ١٢

قوله مطلقا - فيقدم الخبر مطلقا ١٢

قوله وقيل - الرجحان ١٢

قوله في القياس - مطلقا فيقدم مطلقا ١٢

قوله بقاطح - فالقياس مقدم ١٢

قوله لم يقطع - ينشئ ١٢

قوله بالاصل - مقطوعا به ١٢

قوله الترجيح - دلست حتما ١٢

قوله دالا ما لخبر - اى ان لم يقطع ينشئ منها لا ثبوت العلة ولا بالاصل ما لخبر

ح مقدم ١٢

قوله دعيه اس امان المكان الرادى - اقول ذلك لان عند قطع الاصل

انما هو طن واحد هو ان العلة هذه وعند طنه طنان فالاول يصلح تقادمت للخبر

فيوقف دون الثاني فيقدم ١٢

قوله دالا فمريض الاجتهاد - وليس الترجيح ح حتما ١٢

قوله كالا رتبة - من الخلفا فريض الله تعالى عنهما ١٢

قوله كالمى بريرة والرس - الحق انما الفيا فقيهان نعم لا كبرلاء ١٢

قوله لم يصوف - من وجو دالم فى الاصل بل بقى على به القدر ١٢

قوله الترجيح في الراجح - فان كان الراجح الخبر فيقدم وان كان ثبوت العلة فيقدم

قوله تختم - اى حكمت واجب ١١

قوله دعى المساداة - الترجيح ١٢

قوله فى الجنتين - قتل ١٣

قوله دبر عدم - اى القياس فيه ١٤

قوله الوجوب كاسر - فان جوة المعين مشكوك فوقع الشك فى القتل فلا

يجب شئ كاسر ١٥

قوله سناد - من الدليل ١٦

قوله اذ لم يملكها الى تبرؤك - فان القياس عدم الدارث اذ لم يملكها التزوج

تكليف ترتب ما لم يملكه ١٧

قوله الجواز - اى جواز تقديم الخبر ١٨

قوله دعى عرض - ما ارجح به الدكر ادلة ١٩

قوله باء الحميم - آب كرم ٢٠

قوله حى حمل - اى خشبات ٢١

قوله سود عريان - جمع عود ٢٢

قوله بالية - خشك ٢٣

قوله دكر لك عايشة - ردت عايشة العديقية ام المؤمنين خبر الى بريرة

فى المستيف ٢٤

قوله لغير الخلف - اى لان خلفه خارج جلى ٢٥

قوله من الخبر فانهم - فانه ليس بشئ ٢٦

قوله احر القياس - فدل على تقديم الخبر مطلقا ٢٧

قوله دكر لك لكرتة - اى ضعف القياس ٢٨

قوله وتعين الوصف - العلة ١٢

قوله لظاهر الكتاب - يكون اصلا ولا قطع فيحتمل الخطا ١٢

قوله ونفي المعارض - المقدمون للقياس مطلقا ١٢

قوله وفي الخبرين غيره - بواسطة ظن انه قول المخبر الصادق ١٢ بحر العلوم

قوله وهو نفي - اي الظن اذا كان حاصلا بغيره ارتق منه اذا كان

حاصلا بغيره فظن القياس ارتق فهو الاقدم ١٢

قوله ولا يخفى اصحها تدبر - اما الاول فلهذا يمكن ان يكون اصل القياس خبرا نفي

يزداد الاحتمال داما الثاني فلان الاجماع مستنك ١٢

قوله فصل الاتفاق - في بيان حكم افعال صلي الله تعالى عليه وسلم ١٢ بحر

قوله الباحية مطلقا - له دلالة ١٢

قوله وفيما يخص به - الاتفاق ١٢

قوله كما في زيادة - على الاربعة ١٢

قوله تخصيصه - باب ١٢ بحر

قوله وفيما لم يبيانا - الاتفاق ١٢

قوله بالبين - ان خص خص وان عم عم وان جب جب وان ندب ندب

وكذا ١٢

قوله وما سوى ذلك - اي ما لا يكون من الافعال الجبلية ولا مما يخص به ولا

مما يخص به بيانا ١٢

قوله علم حكمه - من الوجوب والندب والباحية ١٢ بحر

قوله الناس واجب - يتناول الحكم لتأدية ان واجبا عليه واجبا علينا وان

قوله لا بد لئلا - دال على عمومها ايانا ١٢

قوله وقيل كما يجوز فان فيه مذاهب كما سيأتي - يعني انه قال ابن الحاجب ان
طائفة تقول ان الفعل المعلوم الحكم كالفعل المجزول الحكم وفيه ان هذا التشبيه
بالمجزول الغير المعين فان في مجزول الحكم مذاهب كما سيأتي فلا يعلم انه اى المذاهب
ارادوا بالتشبيه به فان ارادة الفعل غير متصور فمجهول التشبيه ١٢

قوله بالمثل صورة وصفة - فيكون الفعل باوصافه من الوجبت والندب والالزام
عاما متازلا ايانا الفيا ١٢

قوله متبعا - فان المتبعية في الصفة تنقية هناك ١٢

قوله ان يدعى - ودعوى التبادر كاف فان التبادر لا يترك الا اذا دلل
قوله بالتبادر والستل - يعني ان مقصودنا ليس ان التا سى ولا تبا عا لا يكون
الا بالمتبعية في الصورة والصفة حتى يرد ما لو رد بل المراد ان التبادر منها هو
ذاك والجماعة مفهومة شرعا بالاتباع صورة فقط ١٢

قوله بقوله زد جانا - فلما قضي زيد منها دطر ١٢

قوله على المؤمنين خرج - في ازواج ادعيائهم ١٢

قوله وجود ادعياء - فان معناه لو لم يزد لكان خرج لما زاد لم يكن دندا

معصم بالتا سى ١٢

قوله فاني لم اعلم جهة - فان الكلام في معلوم الحكم ١٢

قوله يلزم الاستدراك في العلة - فان انتفاء الخرج لا يصلح علة للوجوب اذا لا

بيان به ضروري انفسه الى الخرج ام لا نعم يصلح علة الاباحة كما لا يخفى ١٢

قوله على الامة - فيكون الوجوب موقفا بانتفاء الخرج ١٢

قوله من ذلك - اية اذ منه ان في الامور بالقاء المنعوقه فلا مانعة الى اباحة
الفصل

ينجز ان يكون حراما عليه باحاثنا بالقول والحل ان امره علقان يمكن اجماده بكل
شئ ولا حرج في ذلك فما اجاب به عنه تنزلي ١٢

قوله سنة عالا طبعاً - فان الانسان كثير اما يخرج عن فعل التباح لما رأى فيه
من المدانته او تنفر الطبع ببحر العلوم

قوله ومحل الرسول - فان فعل الرسول لا حرج فيه طبعاً الفيا دالاً لما فعل ١٢
قوله يتفقها محلاً - فان الظن ان هذا كله مجادلة وانزوح لم يكن واجبا عليه
وانا كان لميلان الطبع باحاثنا يلوح من سباق الفضة المروية في السير
بحر العلوم قد سره ١٢

قوله فتمت بر - فانه تنزلي والجواب ادلا ما ذكرنا ١٢
قوله وان جيل - عطف على قوله فان علم حكمه ١٢ الحكم من الاباحة والوجوب
قوله الدائم - اما باعتبار النبي مجبول ١٢

قوله واليه الثاني - فريب ١٢

قوله عند عدم الدوام - اي عدم مواظبته العبي عليه وعلى آله واصحابه الصلاة والسلام
من العزيز العلام المفضل السلام ١٢

قوله فانه للوجوب - وفيه ان كثيرا مما دأب عليه عليه الصلاة والسلام سنن ١٢
قوله وعند عدم قرينة - ديمنى انه ينبغي ان يكون ذلك الفيا عند عدم قرينة قائمة على
انه عليه وآله واصحاب الصلاة والسلام قصد به القرينة الى مقدس جابه
تعالى ادلا قرينة في مباح وند اظن جدا ١٢

قوله هذا هو مختارنا - الذي اليه عامة الحنفية ١٢

قوله قالوا ادلا - القاكون بالوجوب ١٢

قوله الجواب المراد - ان الله لا يستعمل على عموم بل المراد الاتباع ١٢
 قوله ويلزم على كل - اقول اما اذا كان مجرول الحكم وفعله على وجه الاباحة
 او الذنب فظن اذ من الاباحة او الذنب في نفس الامر يلزم الاباحة او الذنب
 بالنسبة انما للتأسي وما لك واتباعه مخالفيه ثم اذا اوجبوا علينا فعل مثل
 ما فعل فكان بالنسبة انما مباحا او مندوبا وادوا جبا وما يلزم بالنسبة انما
 الضد ان تطعا واما اذا كان معلوم الحكم وفعله على الوجه المذكور فلما ذكر
 من ان عموم الله لا يستلزم السجوم للمعلوم والمجمل جميعا فانهم ١٢
 قوله لقد ير - اقول فان الله اذا اعمت سمعت مجرول الحكم ومعلومه جميعا ^{فمختص}
 الوجوب بالمجمل تحكم بل يجب علينا ان يفعل مثل جميع افعال عليه الصلاة
 والسلام معلومة الاحكام كانت ام لا ١٢
 قوله اقول من كون الحكم معلوما ومجرولا ١٢
 قوله من وجوب فعل - اقول متعلق بيلزم ١٢
 قوله فعل الضدان - اقول فاعل يلزم ١٢
 قوله بالنسبة انما - اقول شرط يلزم ١٢
 قوله اذا فعله - في الواقع ١٢
 قوله على وجه الاباحة - اقول نعم اذا فعله على وجه الوجوب فله يلزم الضدان
 اذ الوجوب لا يفاد نفسه ١٢
 قوله وادرد من كونه مباحا - اقول معنى لا يلزم الضدان بالنسبة انما على كل تفتة
 اما اذا كان مجرولا فلان لا نعم انه مباح او مندوب بالنسبة انما نظر الى الواقع
 واتفاقنا معكم انما هو في العلوم واما اذا كان معلوما فلان لا نعم الوجوب ح بل

قوله على تقدير ان يعلم - اقول حاصله ان سببا او ان مفردا ان لا يسوغ الظاهر
 واحد سببا الاول ان الاباحه او الذبح في الواجب ولو فرضنا يستلزم الله
 باحة او الذبح لنا فيه ولو فرضنا وجوبه الله قد اتفق معنا مالك واتباعه على
 ان معلوم الاباحه او الذبح يستلزم الاباحه والذبح بالنسبة النياتية
 مما سلمت الفياض معلوم ان كلما وقوعه مستلزم لوقوع آخر فرضه واقعا مستلزما
 لفرضه الله اذا كان فرض محال ذلك الكلام فيه فقد ثبت ان وقوع الاباحه مستلزما
 مستلزما لوقوع الاباحه لنا فرضها واجب علينا فاما مثله وجوبه ان لا يثبت
 على عمومها يستلزم عموم الوجوب وقد مر تقريره فثبت ان امر ان مفردا ان
 سببا يلزم الفقدان على كل تقدير اذ على تقدير الجبوت اذ فرض الفعل على وجه
 الاباحه يلزم فرضها بالنظر النياتي الفياض الوجوب بالنظر النياتي مفردا في الفياض
 الفقدان وعلى تقدير معلومية الاباحه يلزم الوجوب يلزم الفقدان فانهم قالوا
 تقريره انيق وبالقول حقيق تفرد به هذه النسبة الضعيف عفو الله عنه لغيره لكان
 ما انما دبر العلوم قد سمع من ان فيه ان لمقص امره ان الاباحه الغير المعلومة
 توجب الاباحه اذا كانت معلومة مثلا وجوب ظله يلزم الفقدان فليس الاباحه
 في غير المعلوم مفردا لا الوجوب في المعلوم مفردا انتهى كلامه ان يثبت ذلك وقد
 كادريت ان الكلام فيما اذا استدل على سبيل الاباحه مثلا فثبت الاباحه
 بالنظر اليه فرضنا يستلزم الاباحه بالنظر النياتي الفياض لغيره اعرض دلتا فثبت ان الله
 على ان الله عامله في يستلزم الوجوب في المعلوم قد مر تقريره فثبت
 ان الاباحه اعني نظر النياتي في غير معلوم هو الوجوب اي بالنسبة في الله في
 السبب مفردا فاما ملنا لقاؤنا بغير تدبر الله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

لازم من فرض وهو فرض الله تعالى عامة داماس في المجلول فلا رتبة من فرض وهو

فرض ان النبي صلى الله عليه وسلم على درجة الاباحة والوجوب مفروض بنفسه فقوله مفروضان

عام من الغرض بنفسه والندم من فرض آخر ١٢

قوله والوجوب - كلامها بالنظر الى ١٢

قوله في الاباحة لذاته - فنلزم الاجتماع اللتان في كما اذا حلف لكل العلم فهو

مباح بالنظر الى ذاته واجب بالخبر وهو الميمين هذا ما عندى اقول وهو ادلى مما

اذا دبح العلم قدس سره كما لا كل المحلوف عليه فانه بنفسه مباح ذلكونه

الفياء باليمين واجب تماثل انتهى كلامه الشريف فان مطلق الكل

فرض بنفسه الفياء فعل مراده قدس سره الخبر هو هذا او اليه اشار

بالتماثل وهو بعيد فتأمل ١٢

قوله وتنانا - قال مالك واتباعه ١٢

قوله خاتمة - فمجعلنا - التعليل في العلوة ١٢

قوله ما قرأتم - ولم ينكر عليهم ١٢

قوله لو سلم الوجوب - ان لازم الوجوب والتقرير عدم الانكار انما ينلزم

الاباحة ولو سلم ١٢

قوله ما طردوا - وهو للوجوب والبيان في الوجوب والاباحة وغيرهما باليمين ١٢

قوله وخامسا - الوجوب ١٢

قوله قالوا ادلا - القائلون بكونه مندرجا ١٢

قوله شفاء التبليغ - ويدرئ له لا وجوب ١٢

قوله بالناسى دلا مدح - فمن عدم الوجوب والمدح علم ندبه او غير الواجب

قوله وهو نعيم - بعد اذ اشتهر بهم ان يقول قائل انه لو علم التبعي لكان مبلغا به وكله

واجب نينا في مذبحكم التقدير الا اشتهر ظاهرنا فهم ١٢

قوله الاحكام - من الوجوب والندب والاباحة وغيره ١٢

قوله في غير الجبلية - نعم الاحكام الجبلية الغالب فيها المباح ١٢

قوله الطائر - اي غير الاباحة ١٢

قوله عمره - اذ يفهم من صلة الرتبة عليه وآله واصحابه والمخلوقين بخلقهم سلم

في كل غير جبل لم يكن اللقبة الى سطر حضرتته تعالى وتقدس ١٢

قوله قالوا الاباحة - الغائون بالاباحة قالوا ١٢

قوله لو كان المدعى - اذ انتفاء المعصية في الفعل انما يستلزمه اما عدم الثواب الفيا

في الفعل فلا يلزم وانتفاء قرينة القرينة للبيته على الانتفاء في الواقع ١٢

قوله الامكان العام - وهو انتفاء العقاب في الفعل ١٢

قوله لكان الخاص - وهو عدم الثواب والعقاب في الفعل والترك جميعا ١٢

قوله عن الواقفية - فاني لم قالوا بالامكان العام فقط لكان ثبوت الامكان

الخاص والوجوب مجرول لان كان مذبحهم مذبح الواقفين فلا بد ان ينفوا الزائد

على الاذن وهو استحقاق العقوبة او الثواب فم مذبحهم يكون امكانا خاصا

متنازعا من مذبح الواقفين ١٢

قوله اللهم - وتقدير الدليل انه اذا ثبت الامكان العام لان الاصل عدم الزائد ١٢

قوله الا بالاصل - ان تميزوا جواز الترك بالاصل ١٢

قوله قالوا - المتوقفون ١٢

قوله اشتمل الخفوض - عليه العلة والسلام ١٢

وساؤه من زيد وذلك لان زيدا كان ازهر اللون شديد البياض و
اسامة السود اللون شديد السواد ١٢

قوله بحسب زعمهم - فانهم كانوا يترقبون لجزء زرقه من اهل المذبح بالقبالة
وقال الزا ما عليهم ١٢

قوله اما ترك - فان قلت لم لم ينكر هذا الطريق ان لم يكن صحيحا فانه بتقريره
ليظن انه صحيح به ثبت النسب بالكونت بنهايات للناس في الخلط
قال الزك ١٢

قوله الفار الطريق - الذي اثبت النسب وهو القياسية ١٢

قوله كزدد كافر - ايا ب ودل ب ١٢

قوله في كنية - فمن عدم الفار عليه فيه لا يلزم الجواز ١٢

قوله هم المناقون - فان ثبت عندهم ان النسب قد ثبت بالقياسية فلا ١٢

قوله جمهور المتكلمين - من اهل السنة نزعهم انه داهل البدعة كسهم انه ١٢

قوله فاتفقنا - علوانه عليه الصلاة والسلام نعمت فيها بالشرع كلها وهو ظاهر
كذا انما حكر العلوم قدس سره اقول وذلك لان الشرع كلها نعمدة
في الاعتقادات ١٢

قوله دكنته - التخت والخرج والنام ازنانه بيريز كردن والمراد به العبادة
كما ثبت عنه في غار حراء ١٢

قوله دلا حكم معقل - فلا بد من التعمد بالشرع ١٢

قوله والتفعل نالوا لو كان لوحت - والصوم والصلوة والحج كانت فرائض مأمورات
بها في الشرع السابقة فالنعمية بتلك الشرع لا يتحقق الا اذا كان القصد
بها موافقة الامر دانيان الغرض وهو غير لازم من قصد التقية فانه اهم ١٢

قوله المراجعة - ابيهم ابحر العلوم

قوله تلحق لقيم - وكذبهم على الله تعالى ابحر العلوم

قوله سئل - الشيخ الامام ابو بكره الخفصا ص ١٢

قوله البرادى صاد البردى - اقول انما توفاه الرازى دون البردى

البردى دال سره و هم الفيا من السلك ليشبه بالرازى من الشافعية

دبو الامام فخر الدين ١٢

قوله البردى - بكسر الباء الموحدة وفتح الدال والعين المهملة منسوب

الى البردية من اقصى بلاد آذربيجان ابحر العلوم

قوله البردى - الامام فخر الاسلام ١٢ ابحر العلوم

قوله دال سره - شمس اللائحة ١٢ ابحر

قوله فى التقديم - القول ١٢ ابحر

قوله بالنسبة - ويجب العمل به وترك القياس

قوله لغيره - من التابعين و تبعهم ١٢

قوله فقط النزاع - دون غيرهما نص من الصحابة رض الله تعالى عنهما ١٢

قوله الا فضل - ولو غير صحابى ١٢

قوله الكونه - دبو مشترك ١٢

قوله كذلك - اوله صفة ١٢

قوله بل ظن السماع - وليس فى غيرهم ١٢

قوله اللزم - كما فى سائر المتأخرين ١٢

قوله الترجيح - بالرائى ١٢

قوله التثنية - فالحوا ١٢

قوله تعالى - اضافة الى الفاعل ١٢

قوله المجتهد - مجتهد آخر ١٢

قوله اذا كان حجة - اذا كان مذنب الصالح حجة كالسنة وغيره ما فيكون
مذنبه ما خذ الحكم كسائر الحج فمن ما خذ الحكم ياخذ المجتهد الحكم اذا اخذ
من مذهبه اذ مذهبه الفيا ما خذ ليس تقليد الله تقليد ١٢

قوله المقلدون - دون المجتهدين والعلم فيهم ١٢

قوله ولم ينكر وهو ضعيف - فكان اجماعا ١٢

قوله عند عدم الرتبة - فاقبلت فيكون كالسنة في حق صحابي مثله الفيا فانه

بغير الصحابة فلا يخص قال لكن للصحابة آ ٥ ١٢

قوله فندبر - اقول فان الامر خطابي بحث أو كالتسمية - نقله لم يقلد ١٢

قوله بشرط يقول ابن عمر - الايام الهام ابو ضيفه

قوله على انه امين - نقله اذ لم يقلد ١٢

قوله فالمدغم - نقله يعني مثله ١٢

قوله مائة من الابل - اي اذا نذر ان يذبح ولده فكان ابن عباس رضي الله

عنه يوجب مائة من الابل وخالفه سر دق الى شاة وقال يلقي شاة فرجع

ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن قوله ١٢

قوله ولا يكون في نفس الامر - المتعارض ١٢

قوله انما تقرر قطعا - اذا كان الحجتان قطعيتين ١٢ قوله قطعا - فان القطع بالمراد

قوله او قطعا - اذا كانتا طبعيتين ١٢

قوله بل يتصور - بل انما يتصور المتعارض ظاهرا في بادي النظر وفي الواقع احدهما

ناسخ والاخر منسوخ ادلته اخ فيه بل اخطانا في فهم المراد ١٢

١٢ قوله تعالى - اضافة الى الفاعل ١٢ قوله المجتهد - مجتهد آخر ١٢ قوله اذا كان حجة - اذا كان مذنب الصالح حجة كالسنة وغيره ما فيكون مذنبه ما خذ الحكم كسائر الحج فمن ما خذ الحكم ياخذ المجتهد الحكم اذا اخذ من مذهبه اذ مذهبه الفيا ما خذ ليس تقليد الله تقليد ١٢ قوله المقلدون - دون المجتهدين والعلم فيهم ١٢ قوله ولم ينكر وهو ضعيف - فكان اجماعا ١٢ قوله عند عدم الرتبة - فاقبلت فيكون كالسنة في حق صحابي مثله الفيا فانه بغير الصحابة فلا يخص قال لكن للصحابة آ ٥ ١٢ قوله فندبر - اقول فان الامر خطابي بحث أو كالتسمية - نقله لم يقلد ١٢ قوله بشرط يقول ابن عمر - الايام الهام ابو ضيفه قوله على انه امين - نقله اذ لم يقلد ١٢ قوله فالمدغم - نقله يعني مثله ١٢ قوله مائة من الابل - اي اذا نذر ان يذبح ولده فكان ابن عباس رضي الله عنه يوجب مائة من الابل وخالفه سر دق الى شاة وقال يلقي شاة فرجع ابن عباس رضي الله تعالى عنه عن قوله ١٢ قوله ولا يكون في نفس الامر - المتعارض ١٢ قوله انما تقرر قطعا - اذا كان الحجتان قطعيتين ١٢ قوله قطعا - فان القطع بالمراد ١٢ قوله او قطعا - اذا كانتا طبعيتين ١٢ قوله بل يتصور - بل انما يتصور المتعارض ظاهرا في بادي النظر وفي الواقع احدهما ناسخ والاخر منسوخ ادلته اخ فيه بل اخطانا في فهم المراد ١٢

قوله ظاهر - وفيه القطعان والطيان سوا سيات ١٢

قوله في الطينين - دون القطعين ١٢

قوله مع المادة - اقول في قوله مع المادة اشارة الى ضعفه مع

ان الطينين مساويان في الدلالة يجوز التحلف عن المدلول فيهما دون

الآخر فلا بد ان في هذا التجوز مع المادة في الدلالة تحكم ١٢

قوله التحلف - عن المدلول ١٢ بحر العلوم

قوله في احدهما - في الطينين نعم يجوز ان يكونا معنيين في المدلول لكن يتخلف احد

المدلولين فلا يتناقض ١٢ بحر العلوم

قوله وحله النسخ - اي حكم المعارض ١٢

قوله ان علم المتقدم - فهو المنسوخ والمتاخر النسخ ١٢

قوله ابي ماد دينا - مادون المعارضين اى فان بين آيتين نافي الخبر وان

خبرين نافي افعال الصحابة والاحتجاج وان بين قولى الصحابة فعنه نادى

الى القياس ١٢

قوله مرتبان رجب - اذا كان المعارض عن الآيتين نافي الى خبر الواحد

اذا كان بين الخبرين نافي الى افعال الصحابة والقياس ١٢

قوله كما في سور الحمار - في حديث حرمته لحمه وفي آخر حليته دال على اماره نجاسة السور

والثاني آية طهارة فقد نفاها ليس هذا اصل لقياس عليه فان كان البهية أصلا

فما عمله فيه الفرادة الشديدة وليست مثله في الحمار وان كان السباع فلا فرق

فيها أصلا فنقررنا الاصول وهو ان الماء الذي يترهب الحمار وجد في الاصل طاهرا

فلا يتنجس بالثب ولا بغيره المتوفى لانه كان محدثا في الاصل فلا يزدل الحديث

بالثب فيبقى كما كان ومع ذلك احتمال زوال الحديث قائم فوجب استعمال

اذا المخرج ليس دليلا معاكبة الراجح فالترجيح اقدم اذ هو تقديم الراجح

قوله دليلا اقدم ابو حنيفة - دقة الترجيح على الجمع ١٢

قوله استندت قرينا - للعارض ١٢

قوله لتخلص - منها ١٢ بحر العلم

قوله للجواز - اى لتقرب برؤسكم ١٢

قوله على المحل - اذ هو مفعول فى المحل ١٢

قوله دما للرجح - فان فى غسل الراس كل يوم خمسة حرجا لا يخفى ١٢

قوله بان المسح - فحينئذ اسحوا بارجلكم ايضا هو غسل ارجلكم داريد بالمسح الغسل مجازا

والنوازل عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قرينة على هذا المجاز ١٢

قوله فى العطف - وهو ارجلكم ١٢

قوله مجاز عن الغسل - على قراءة البحر ١٢ بحر العلوم ١٢

قوله دما قيل الغسل - لانه ان الغسل رسالة الماء والمسح اصابة البلل رسالة

لا يتحقق الا بالاصابة بالغسل يتضمن المسح ايضا هو عمل بالقرأتين فتعين للمحل ١٢

قوله اصابة فيه - للعارض ١٢

قوله لا يسح - من نهي كنه ١٢

قوله معنى المسح وقيل البحر - فى الجمع فان معناه ليس مطلقا الاصابة من دون رسالة

والتمحقق انما هو الحاصل ان المسح الاصابة بشرط لا لا يتم تحقق الاصابة لا

بشرطه ١٢

قوله بابين التشديد - على الطاء والهاء فى يهترن ١٢

قوله المانع - للوطى ١٢

قوله الى الغسل - فان التيمم الغسل ١٢

الماء وضم النجم كذا قالوا ١٢ خلاصة ما في شرح بحر العلوم قدس سره الخ

قوله بالتجيز - في العمل ١٢

قوله ابتداء - قبل التجري فيعمل بانها شاء قبله بالتجري ١٢

قوله بحسب التجري - فيجوده ١٢ بحر العلوم

قوله خللنا للشاخي - فانه لا يجب التجري بل للمجته ان يعمل بانها شاء ١٢

قوله قبل القياس - عند لقول مجتبه ١٢

قوله القياسين - اي هما القياسين فلا يقطان بل يعمل بما شاء فلا مهيأ لـ

القياس ١٢

قوله وفيه ما فيه - لان القياس على الكتاب السنة ليقض سقوطها بالمصير لـ

القياس انه حجة - ودينه ١٢ بحر العلوم ١٢

قوله بالتنويع - ما ام يقال ان هذا الحكم لهذه النوع منه دينه الآخر ١٢

قوله بالنقد - بان يقال هذا المقتد دينه الآخر ١٢

قوله بالتعريض - بان يقال هذا المقتد البعض دينه الاكثر ١٢

قوله في العام - الترجيح ١٢

قوله الخاص - اذا تناحضا ١٢

قوله بتخصيص العام - والعمل به فيما راد الخاص والحمل بالخاص فيه مع احتمال

السلط ١٢ بحر العلوم

قوله لا تخصيص الشافعية - لا بان يقطع بان المراد بالعام ما راد الخاص بتخصيص

قوله فيقدم المحج - مع انكم علمتم ١٢

قوله على المرجوح وهو الحقول - يعني ان الاعمال انما يكون ادلى اذا كانا

دليلين ساديين اما اذا كان لاحدهما على الآخر دجه ترجيح فلا يمكن الاعمال

قوله التخفيف - فان الطهارة قد وجدت بمجرد الانقطاع ١٢

قوله البيع - للوطى ١٢

قوله قبله - اى قبل النسل ١٢

قوله بعد الانقطاع - اى انقطاع الحيض ١٢

قوله فى بطرن - الواح فى قوله تعالى فى قوله تعالى فلا تقر بوجبه حتى يطرأ ١٢

قوله على الاقل - من عشرة ايام بينه لا تقر بوجبه حتى ينسل ان يعطى قبل عشرة

ايام ١٢

قوله على الاكثر - من عشرة بينه لا تقر بوجبه حتى يعطى حيفين ان كان بعد عشرة ١٢

قوله لنسين - شدد المني بان يخففا ١٢

قوله بعد المقضى - وهو النكاح الصحيح ١٢ بحر العلوم

قوله عدم المانع - وهو الاذى ١٢ بحر العلوم

قوله يفيد احدهما - وهو قوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن يواخذكم

بما كنتم تقولون ١٢

قوله بالنموس - وهو الحلف على الماضى مع علم الكذب ناسها مما كتبت القلوب

بما كنتم تقولون ١٢

قوله والاخرى - وهو قوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو فى ايمانكم ولكن

يواخذكم بما كنتم تقولون ١٢

قوله عدمها - اى عدم المواخذة بالنموس ١٢

قوله اذ ليس - النموس ١٢

قوله مقصودة - وهى اليمين على المستقبل بان يفعل كذا او لا يفعل كذا او لا

يفعل قال الامام مالك هذا التفسير حسن بنى سمعت فى الباب ١٢ بحر العلوم

أ^٢ قوله من المعقودة - وفي المعقودة حملت على الدنيوية ألفاظا ١٢

قوله بعقد القلب وعزمه - فمعنى عقده ثم يرمونه كسبت تلوكيم وليس المراد بالعقد العزم على المستقبل بل لا بد من فتح بل بما يعنى ثم هم يحملون هذه الموازنة على الدنيوية فيقولون بالانفارة في النخوس الفيا ١٢

قوله مجاز القلب - فآخذ عقده ثم يعنى كسبت تلوكيم ليشمل النخوس الفيا مجاز بحث ١٢
قوله بانه اعم - من عقد القلب فهو حقيقة فيه كالانسان في زبده ١٢

قوله واجب - من قبل الحقيقة ١٢

قوله بانه في عرف - اى العقد ١٢

قوله في المستقبل - يحمله على مطلق عزم القلب حتى يشمل النخوس خلاف عرف
النسب ١٢

قوله بتقديم - في العمل ١٢

قوله المحرم بتقديم المبيع كماله - يعنى يجعل المبيع مقدما زمانا فيمنع بالجرم فيكون المحرم
مقدما في العمل ١٢

قوله وفيه الاحتياط - اقول ما فيه فانه انما يصح لو كان التكليف درفع الاباحة
الاصلية نسخا وفيه كلام اذ ليست حكما شرعيا حتى نراد بين مدته ١٢

قوله على النفي - عند التعارض ١٢

قوله كما في الشهادة عند الكرخي - اقول وفيه ما فيه فانه انما يصح لو كان التكليف
ليقتضيه الاثبات على شاهد النفي ١٢

قوله فيقدم الاثبات - لان النفي ح من غير دليل ١٢ بحر العلوم

أ^٣ قوله حين اعتقت - تعارضت الروايات فيها فمن ام المؤمنين دكان زوجها عبدا

قوله فالاخذ بها اماما - فمقدم الاخبار بالحوثه فيثبت حرية زوجها حين اعتقت و

يتفرع عليه مسألة هي ان الامة اذا اعتقت فردجا اما بعد ثلثا الخيار اتفاقا
 شاءت اختارته او حرر عند ثلثا الخيار الحديث بريرة خلافا للشافعي ١٢

قوله والكان - النفي ١٢

قوله في تزويج بموئنة - رواه ابن عباس تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم

بموئنة وهو محرم ١٢

قوله الللاحق - الذي روى على الاشهر وهو لعبد الاحرام تزويجا وهو حلال ١٢

قوله على الاشهر - الراوى له يزيد الاصم والجوراني ١٢

قوله يدل عليه - على النفي ١٢

قوله بنية محرمية معارض - فليس النفي بينها معاملة يعرف الا بالاصل بل له دليل ١٢

قوله على يزيد - الاصم ١٢

قوله ان سنده النفي - اي نفى الحل واثبات الزوج في الاحرام ١٢

قوله وان اطلقا كطهارة - اي كان امر يمكن فيه الاخبار بالاصل وبالدليل كليهما

دلم يعلم انه بايها خبر كما اذا قال هذا الماء طاهر فيمكن ان قاله بناء على ان اصله

الماء الطهارة ويمكن ان قاله بناء على الدليل وهو انه لازم الماء فلم ينظر بما يقع

فيه ١٢

قوله فينظر بالاستصحاب - ذيل عن مبنى الاخبار فان كان الاصل فلا يصلح

سماضا بقول آخر داخلة بانه نجس بل يرجح قوله ان كان الدليل فيتعارضان

ويرجح قول المطهر بالاستصحاب عند قائله وغيره فان الجمية آخر صلا فيه ان يرجح

به امرا آخر ١٢

قوله مرجح - اتفاقا ١٢

قوله الا ان يجب - وان جبل التاريخ فيثبت حكم التعارض فيطلب الترجيح ١٢

قوله التكرير - في الاول ١٢

قوله فالتالي ناسخ - عندنا اذ لا يخصص الا

قوله او يخصص - عندنا شاعرية فان المفصل صالح للتخصيص وهو ١٢

قوله فاما مع عدم دليل التكرار - ان بعد هذه الفاعل مع عدم دليل وجوب التكرار ١٢

قوله وعلى الدل - اي اذا كان مع عدمها ١٢

قوله فان تاخير القول فلا تعارض - اذ ليس بينها دليل على التكرار ١٢

١٢

قوله فالفعل - وهذا نحن ١٢

قوله وان جعل نسبا - ومن كان في القسم الرابع ١٢

قوله فلا تعارض - بل يوخذ بالقول ١٢

قوله فلا تعارض اصلا - تقدم اذ اخرجنا اذ ليس بينها وجوب للناسي وما بينها

من الدلائل علم ان هذه الاحكام اذا لم يكن بينها دليل التكرار ولا وجوب التماسي ١٢

قوله وعلى الثاني - اي اذا كان مع وجودها اي لا تعارض في حقنا اصلا داما في

حقه فان تاخير القول فلا تعارض وان تقدم فالفعل نسخ له قبل التمكن وان جعل

نسبا في الدلائل ما بينها ١٢

قوله اخص القول به فلا - بل يوخذ بالفعل ١٢

قوله فلا تعارض - وهذا نحن جدا ١٢

قوله وفي حق المتأخر سيما - فان تاخر الفعل فهو موطن وان تاخر القول فهو

لوجوب التكرار ١٢

قوله وان اخص - القول ١٢

قوله فالتأخر - لوجوب التماسي ١٢

قوله خصصا - في هذه الفاعل ١٢

قوله بل عموماً - لقوله تعالى فاستجوه دنا تبوءني بحسبكم الله ١٢

قوله وفيه نظر - بل يقع التخصيص تدبر ١٢

قوله ما فيه الاحتياط - اذ مع وجوب التماسي ودليل التكرار دلالة الفعل ايضا

الغير متدرج لاحد مما من هذه الجهة فيخرج بالاحتياط ١٢

قوله وان لم لم - القول ١٢

قوله في حق - لوجوب التكرار ١٢

قوله وفي حقنا - لوجوب التماسي والتكرار ١٢

قوله فنكس المذاهب - المذكورة وما يتبين من الدلائل علم اخفاص الاحكام

بما اذا صدر مع دليل التكرار ووجوب التماسي ١٢

قوله وعلى الثالث - اي وجود دليل التكرار فقط ١٢

قوله فلا تعارض - لعدم وجود التماسي ١٢

قوله في حقنا - بل يؤخذ بالقول ١٢

قوله في حقنا الآخر - لوجوب التكرار ١٢

قوله كما في الخصوص به - لما علم وما يتبين علم اخفاص الاحكام بهذه الصورة ١٢

قوله وعلى الرابع - وهو وجوب التماسي فقط ١٢

قوله فلا تعارض - وهو من بل يؤخذ بالقول ١٢

قوله فلا تعارض وان تقدم - لعدم وجوب التكرار ١٢

قوله ما لفعل ناسخ - وهو من بل يؤخذ بالقول ١٢

قوله بانه حكم تقديم - فلا رجة للتوقف ١٢

قوله يقع التعارض - اذ لا تعارض اذا تاخر القول ١٢

قوله المستلزم للنسخ - وهو خلاص الاصل ١٢

قوله لا يفرغ عليه تكليف - والحاصل انا نتوقف ولا نقول في المسئلة شيئا
ولا نبحث فيها اذ ليس علينا تكليف يفرغ عليه وليس لنا فائدة ترتب عليه
قوله بالساواة - لانه ليس حكما يترتب عليه سكوت بحد لعدم الفائدة ١٢

قوله وليس عباد - بل تقديم الفعل راجح ١٢

قوله نكس لم لا يفرغ - اي اذ لا نكس لان البحث عن احواله الشرعية وسرقتها
من اعظم زائد الآخرة ١٢

قوله والظاهر خاصا - القول ١٢

قوله فالمتاخر ناسخ - لوجوب التامس وهذا اذا تأخر الفعل ظن واما اذا تأخر
القول فالتكرار وان لم يكن واجبا الا ان الفعل مرة واجب لوجوب التامس
فيمر به قبل التمكن وذلك لان الظلام فيما اذا لم يأت قبله كما سيأتي ١٢
قوله بالقول - لان دلالة الطرد فيه ان الفعل ايضا له دلالة عند وجود التامس

فالاوجه الاخذ بالاحوط ١٢

قوله وذلك اذ لم - اي نسخ المتأخر بالعمل عند الجميل ١٢

قوله ياتي اقبله - وان اتوا قبله فسقط الفعل عن الذمة لعدم وجوب التكرار ١٢

قوله والظاهر عاما - ومن الدلائل علم اختصاص الحكم بالضرورة ١٢

قوله نكسا خاصا والظاهر انما اعلم - اي المتأخر ناسخ وان جهل فغى حقه توقف و

في حقنا العمل بالقول والادرج ١٢

قوله بما يترجم - في افادة الظن اذ لا تعارض عندهم في العظيمة ١٢ بحر العلوم

قوله وهو يوجب العمل - اي هذا الناقصة ان ١٢

قوله بالراجح عنه الجهور - وترك المرجوح ١٢

قوله من الآء - فان الازداج الطيرات اعرف بانثال تلك الامور ١٢

قوله من التين - فانها ساديان وينبغي العمل بالشيء به الدرجة ١٢

قوله علمت تامة للمعلم - فاثان ومائة سولو تدبر ١٢

قوله وعند التز الحنفية - لترجم ١٢

قوله بما لا يستقل - بالجمعية لوالفرد ١٢

قوله الادلة - اذ كل دليل مستقل فلا يكون مرجحا ١٢

قوله دامناهم بمنزلة الاموال - انقلت قياسا للاحد عما اصلان وللاخر

واحده ترجمون الدل على الثاني فقد اعتبرتم كثرة الادلة قال دامناهم معنى ان ليس

بها كراهة الادلة لاني الدليل هو القياس وحده وهو فيها واحد فعم يحدث في كثير

الاصول قوة بها ترجح على قليلتها ١٢

قوله عندنا على المفرد عليه - انما قال عندنا اذ الحكم عندنا شافعية وهو نفع المعنى

لضامان او ظاهر او غيرهما ١٢

قوله نفس الاجماع على النفس - كالمفسر على النص والنص على الظن والظن على الخفي

على المنقل ١٢

قوله والعام عاما - اي حال كونه على عموم غير مخصص ١٢

قوله على المخصص - الحكم ١٢

قوله على المعنى - لاحتقال الغلط ١٢

قوله بغيره - صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله على ما يلزم - فسكت لان الدل اشددلالة على ارض من الثاني ١٢

انما قوله فانه نعم ما قيل - على ترجيح الاقرب على الابد ١٢

قوله في النفي دنيا - من الالفاظ المفيدة للعموم ١٢

قوله داليج المحلى - باللام ١٢

قوله على المفرد المحرف - اذ هو قد يستعمل للخصوص بخلافه فان استعماله اقل القليل

اندر ١٢

قوله دبالا بهيمة - دبالا بهيمة عطف على قوله بقوة الدلالة يعني ان الترجيح في المتن قد

يكون بالا بهيمة اى ما يكون ايم في نظر الشارع يبرج على غيره ١٢

قوله على الرضى - اذ التكليف ايم ١٢

قوله على الشرعية ^{بت} والى - اى انساب بالانقضاء لاجل صدق الكلام بترجيم على التنا

انقضاء لاجل الشرعية عند التعارض لان الصدق ايم ١٢ بحر العلوم

قوله المنفرد - والتحريم - لما ذكر في الامر النبى ١٢

قوله على غيره - من الوجوب دالاباحة وغيرهما ١٢

قوله دالاباحة - على غيره ١٢

قوله على امته - دالاباحة في نظره دالاباحة على رآله واصحابه وسلم ايم ١٢

قوله دمنتب درء الحد - الدرء كالدفع لفظا ومعنى ١٢

قوله على موجب - اذ درء الحد ايم في نظر الشارع من انبائه ١٢

قوله دالعتاق على ما فيها - اذ موجبها محرم للوطى والاستخدام والبيع والتنا في بيعها

دالحرم مقدم على البيع ١٢

قوله على غيره دما ذكر - اذ ذكر العلة دالبب يدل على انه ايم ١٢

قوله دبالا غلبة - دبالا غلبة عطف على قوله دبالا بهيمة اى قد يكون الترجيح في

المتن بالا غلبة اى ما يكون اكثر دقوعا يبرج على غيره ١٢

أما قوله دالم منك - اى انكر داية فالهجا بى مثله اذ اقال للتابعى ما حدثك بارديت عنى

قوله الاصل - كما لقي بى مثله ١٢

قوله والنفى - للعلبة ١٢

قوله دعمل الخلفاء - عطف على قوله دبالا غلية اى قد ترجم المتن بعمل الخلفاء

اى ما عمل به الخلفاء رضى الله تعالى عنهما راجع على غيره ١٢

قوله اهل المدينة - فانهم اعرف بالاحكام ١٢ بحر العلوم

قوله وفى السند - عطف على قوله فى المتن معنى ان الترجيح فى السند ١٢

قوله دعمل السند - وهو قوله الرسا ط ١٢

قوله دويله بالعزبة فى التصحيح - فان العالم ببالسبل عليه الحفظ ولا يخطا فى

الاعراب وبه ربما يتبدل المعنى ١٢

قوله دكوبنا - اى السند ١٢

قوله عند ابى حنيفة مع - خلاصا جيبه وقد مر ١٢

قوله خلافا للشيخين - انا مناهما ابو حنيفة - دالامام العلامة الجليل

رحمهما الله تعالى ١٢

قوله من عمر و على - دجا اكر منهما ومن كثير ١٢

قوله دبال مباشرة - اى مباشرة الراوى باروى على باروى دلم بياشرا ١٢

قوله دبال قرب - عنه عليه وآله وصحبه الطلدة والبركة والرحمة والسلام ١٢

قوله عند السماع - عن اقدس فيه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم ١٢

قوله اذ العبد الآخر - الراوى ١٢

قوله بعد البعيدا - اى البعيد القليل فعا قرب ١٢

(۱۴۲)

د بابرک وسلم ۱۲

توله خبر ما بها - فهو اقرب من ابن عمر رضي الله تعالى عنه او سوا سببان ۱۲

توله الحجة وعمره - وهو هذا هو القرآن ۱۲

توله بانها دسما - على التحمل كما خزا دالدرا دسما او التحمل صبيا دالدرا دبانها ۱۲

توله دباخر - او اسلام الراوى ۱۲

توله الاسلام - وذلك اذ لم يعلم سماع متقدم الاسلام بعد اسلام

متاخر الاسلام كان مات قبل اسلامه ۱۲

توله دفي المدينة - على الوارد في الملكة اذ الخالب في الملكة الورود قبل الهجرة ۱۲

دفي المدينة بعد لم يدها اذ لم يعلم در د الملكة بعد الهجرة ۱۲

توله على العنفة - وهو الرداية عن فلان عن فلان لاحتمال الارسال ۱۲

توله دفيه نظر بالاتفاق - فان قائل المرسل كيف بله اذ اكا المنع عن عدا

صابطا اما ما غير مدلس تدليس التسوية وقد مر ۱۲

توله على رفسه - على ما اختلف في رفسه ۱۲

توله للرأى فيه مجال - فانه رفسه قطعا ۱۲

توله في غير احكام النساء - اما فيها فيكون من روى امرأة ۱۲

توله في البخاري - شيخو الامام البخاري جماعة ۱۲

توله وقد يتعارض الراجح - في السند بين تلاحدهما مرجح ولاخرى آخر ۱۲

توله كاسن عباس - روى انه تزوج بموتة وهو حرام ۱۲

توله اباراف في نظام بموتة - روى انه تزوجها وهو حلال ۱۲

توله قال كنت الرسول بنينا - والسفير بنينا اي بين موتة ورسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله عن معانية النية - الاحرامية ١٢

قوله دالوراخ - رجم ١٢

قوله حاجبة الواقعة - دس بموتة ١٢

قوله تخلص - بالجمع بينا ١٢

قوله تجوز الزدريج - اي جعل الزدريج في رواية ابن رافع مجازا عن الدخول

فابن عباس بخبر انه تلح وهو حرام دالوراخ يحدث انه دخل وهو حلال

فوقه الترافع ١٢

قوله عن الخطبة متخارضا - نابوراخ خبر عن النفاخ حلالا لابن عباس

من الخطبة حراما ١٢

قوله مجاز الدخول - عن مجاز الخطبة ونه اطن ١٢

قوله وقد يكون موصفا - اي موصف الترجمات ١٢

قوله من العرضي - اي ترجم دس من ذاتي اقوى من ترجم دس من وصف

عرضي ١٢

قوله مسين نوى - لعلوم رمضان والنذر العيين ١٢

قوله قبل النصف - اي نصف النهار ولم ينو من الليل ١٢

قوله فبعضه منوى - وهو اساك الواقعة بمه بالذي ١٢

قوله ولعقبه لا - وهو الواقعة قبله ١٢

قوله دلا تجزى - في الصوم ١٢

قوله متخارضا بعد - وهو ساد بعض الاخبار لعدم النية ١٢

قوله دسح - وهو الجزاء المنوى ١٢ بجز العلوم

..... يكونه عادة لانه وصف عرضي ١٢

(١٤٦)

قوله خلا فالله كثر لهما - بم اما منا محمد والامة الثالثة رحمهم الله تعالى ١٢

قوله ما الشهاداة - فان شهاداة اثنين داربته سواء ١٢

قوله وجماع سوى - الصحا به ماطية ١٢

قوله ابن مسعود - وبن بعد بم ١٢ بحر العلوم

قوله اخ لام - الفيا للمورث ١٢

قوله ابن عم - للمورث ١٢

قوله فقط - وليس باخ اخيا في لم ١٢

قوله فلا يكون - حال كونه الاول ١٢

قوله حاجبا - للثاني ١٢

قوله ليحق - الاول التركة ١٢

قوله لعل قرابة - بنوة العم والاخته لام ١٢

قوله مستفلا و اجماع الكل - نكذ الدولة الكثيرة لا ترجح على الواحد بل

يفيد كل منها العلم ١٢

قوله على عدمه - اي عدم الترجيح ١٢

قوله في ابن عم - حال كونه ١٢

قوله زوجا على ابن - للمورثة ١٢

قوله غير زوج لها ١٢

قوله فقط نعم - ندل على ندمها مع ١٢

قوله اجتماعية - بحيث لم يكن هنا افادة كل الا في ضمن افادة الكل ومثردة

بها كالشيرة والتواتر فان كل واحد لا يفيد الشيرة والتواتر بل للشيبة الاجتماعية

٢٢

لأن الواحد ان يصلي لمعارضته كل لكن لا يصلي لمعارضته الكل فكان كسرة بمجد

جل بولف من الشرائع ١٢

قوله بيقوى بتدريج - فليعلم ان للثمة دخل تام في التقوية فليزاجم ١٢

قوله عدم الترجيح - فان مسئلة فيها مائة من المجتهدين على امر المجتهد على آخر

لا ترجح ما عليه مائة ١٢

قوله بالاجماع فتدبر - فان التيقن بالاجماع ليس للتقوى بتدريج بل تعبدى بحسب

مخلات ما نحن فيه ١٢

قوله ديهو لومة الغرم - قال تعالى فاجمعوا امركم ١٢

قوله من الحجج - فان في الغرم حجج القلب وفي الاتفاق حجج الراء ١٢ سره ١٢

قوله حجة الاسلام - وقال الامام حجة الاسلام والمسلمين محمد بن النزا في نقل

قوله دادر دكافي المختصر - على حد الحجج ١٢

قوله لا يلزم ان - ولا يمنع غير الاجماع عن الدخول فيه ١٢

قوله لا يتصور - اتفاق جميع الامة على امر ديني اذ لم يعلم اتفاق من لم يوجد مقدم

من الامة بعد ١٢

قوله فيه مجتهد - اي في الامة المتفقة ١٢

قوله من الامة اربعة - فيقول اتفاق الموجودين قطعا فلا يرد الاول ١٢

قوله ادلا ما لو ارد - دبل الامة جميع ما سيجي دها هو موجود فلا شك ان

فيها ما مجتهد من فلا يرد الثاني ١٢

قوله الحق درود الثاني - فان الموجودين من الامة امة قطعا وبنه ابو المبادر

الرفا ١٢

قوله كتحققا - فان ند كماله مع من الامة - فليطرح غاية ما يلزم منه عدم

كون اتفاق اهل هذا العصر اجماعا دبره لا يقدم في الطرد ١٢

قوله بارادة - من اتفاق الامة ١٢

قوله انه محال - اى الاجماع ١٢

قوله دوسلم - وقوعه ١٢

قوله دوسلم منقبة - عليه لمن قبلنا ١٢

قوله اما الاول - اى وقوعه مع ١٢

قوله نقل الحكم البسم - واذا اتفق نقل الحكم مادة اتفق اتفاهم عليه لك ١٢

قوله لا ينسج - عن النقل ١٢

قوله كالكتاب - فان نقله الى كل واحد في كل زمان في كل مكان مما لا يسترة فيه ١٢

قوله دفي ادائل - الفيا لا ينسج عنه ١٢

قوله ادائل الاسلام - نقله المجتهدين في ذلك الزمان عدم انتشارهم في الاقطار

بحيث نفي النقل منهم مادة فيمكن اجماع مجتهدى لك العصر ١٢

قوله دبعد جديهم - الفيا لا ينسج ١٢

قوله في الطلب - اذن من طلب دجبد دجبد ١٢

قوله لنقل - ذلك القطعي ١٢

قوله دالطى عني الاتفاق عليه - اقول نقله بطلان الدوزم كم كذا الفيد تا مل

وتدبر ١٢

قوله لدخلف القوامح - والطبايح ١٢

قوله محصر اياها الاتفاق - سمع قوخر العوا على اى ١٢

قوله رجاء يكون حلما - نلديتخ الاقل على مادة بل سلة بل عني بمه مادة

قوله فيما يدق - ويخفى من الطنات ١٢

قوله دامنا الثاني - وهو ان العلم به مح

قوله بامكانهم - وادنى حليم

قوله فضلا عن احوالهم - وعلما الاجماع يتوقف على العلم باحوالهم

قوله مع جواز رجوع - يعني انه اذا ساخر وعلم ان زيد ايدم السبت في مسئلة كذا ثم

ساخر وعلم ان عمر ايدم الاحد فيها على ذلك الحكم ثم ساخر وعلم ان بكر ايدم الاثنين

فيها عليه وكذا فيمكن ان يرجع زيد يوم الاحد وعمر يوم الاثنين فكيف يحصل له

اليقين والعلم بان يعلم انهم اجمعا ما لم يثبت في آن واحد على ذلك الحكم فمع ذلك يمكن الرجوع

وحصل اليقين قطعا الا ان هذا العلم مح عادة

قوله البعض - دامنا فيقول اذا اجمعا

قوله قبل قول الآخر - انا قيد بقوله قبل قول الآخر لانه ان اجمعا

البعض فهو خرق الاجماع والاجماع قد وجد وعلم فانهم

قوله بان يعلم - فهذا العلم اعني علم انهم في وقت واحد على ذلك الحكم ليس بمحال

قوله على كذا - من العلم

قوله اقول يجوز كذبه - فلا يحصل اليقين والعلم بالاجماع ايضا

قوله في الاخبار - وانت تعلم لا يذهب عليك ان القرائن الخارجية انما

ليقيد العلم عادة فلا يجوز الكذب بغير ضرورة ونفضل القول ان الشرح

قوله دامنا الثالث - وهو استحالة النقل النيا

قوله لا يقيد - اليقين والعلم

قوله مع مادة - فلا بان النفاذ اعني بحيث يقيد لنا العلم به

قوله - مع مادة من جعل

قوله فيها شكك - كشكيات سوف طائفة

قوله اطلاق بآية - ومنه ادعى ان يدعى الاجتماع دلائل عليه غيره فانه كاذب

قوله فان امر الاجتماع ليس محالاً بل هو الواحد ١٢

قوله احدثه الآن - كثر العلماء كثره كثيرة والتفرق في البلاد وتفرقا عظيما فشتوا

ككذب فشتوا شأنا فريب في نقل اتفاقهم ١٢

قوله عنه الجيب - من اهل العلية ١٢

قوله دلائل - الا من غلبه ١٢

قوله من الخواص - المحقق ١٢ بحر العلوم

قوله والتسمية - خذ لم الره تعالى ١٢

قوله والتقديم - اتفاقهم على ١٢ بحر

قوله عن نفس قاطع - ما نقلت ان هذا السند لال على حجته الاجتماع بالاجماع

هو دور قال دلا دور ١٢ بحر العلوم

قوله بلا اعتبار - بل لان هذا الاتفاق لان يكون عادة الا عن نفس قاطع

فهو الذي السند للناس به على حجته الاجتماع فلا دور ١٢

قوله لو كان - هناك نفس قاطع ١٢

قوله لتوخر الداعي - على نقله ١٢ بحر

قوله لان تواتر - وهو اتفاقهم على تخطية المخالف ١٢

قوله بملزوم - فانه متواتر ١٢

قوله للزم - وهو النفس القاطع ١٢

قوله وتفضل اذلا - فان الجواب تنزلي والحق تواتر النفس القاطع لا صل

الشكيات المتكلمين ١٢

قوله على قدم العالم - والعادة تحيل اجتماع هذا المصلحة من العقلاء والادكيا

على قسط في حكم لا غنى امر قاطع ۱۲

قوله وما من بغير - كما فلا طون ۱۲ البحر

قوله بجلالت الشريعة - فربما ليقين غير قطعي قطعيًا وغاية ما نلزم هو اتفاقهم على ما

قطعيًا وان لم يكن في الواضح ۱۲

قوله والكان عقليا - كمنها اثباته بالحق ۱۲

قوله والتميز فيه - بالقضية وعدمها ۱۲

قوله ليس يعجب متدبر - فلا يقين غير القاطع قاطعًا ۱۲

قوله ان لا ينبي - معاذ الله من كذا الدخول وصله الله تعالى بنينا المستعان

في كل حال ۱۲

قوله بعد مرسل - بحيث ينسج شريعة ۱۲

قوله ان عيسى قد قتل والجواب - مع ان بعد مرسل وصله الله تعالى عليه وسلم

بعث انبياء الدنيا وصله الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه وسلم وما قتلوا عيسى

وما صلوه ولكن منبه لهم ۱۲ بحر العلوم

قوله لا حاد الدلائل بجلالت - الذين يشتركون بايات الله فتمها تليلا و

يكنون الكتاب بايديهم ثم يقولون هذا من عند الله وما هو من عند الله ۱۲

قوله فربسبل المؤمن - فمخالفة الاجماع مستحق الرحمة ۱۲

قوله وهو الشاخي - الامام يعني هو استدلال به بحر العلوم ۱۲

قوله انه لو سلم - لان الدلالة في الكبرية على حجة الاجماع بل المعنى والله اعلم

ينص غير الايمان ولو سلم دلالة عليها فظاهر وليس بنفس وهو نظرون ۱۲

قوله بالاجماع - اذ لا كتاب ولا سنة يدل على صحة التمسك به ۱۲

قوله واستحسنه - اي هذا الاستدلال ۱۲

قوله واستبعد الامام الرازي - صاحب المحصول لما هو دأبه من التشكيكات في

الامور الظاهرة ١٢

قوله التواتر المعنوي - وقد يرجمه الله وجود التواتر المعنوي بعينه ١٢
قوله في الخطاء مطلقا - اذا الخطأ لا جنبا ولا يقط الهداية فان امير المؤمنين ^{الملك}
سأله (سائر اصحابه) صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وعلى ما

وسائر اصحابه وبارك وسلم عادل قلنا ١٢

قوله الى الاجماع فهو نقوض - اقول وبه استعين ان كان خطاب ان تنازعتم
في شئ خاصة بالمجتهدين فلا معنى للنقض بالقياس فان الرد الى شئ عند اتانهم
يستلزم حجية على كلا الفريقين بقياس فرلق ليس حجة على الآخر والالزام
تقليد المجتهد في فلا رد الله فلا نقض به وان كان خاصا بالمقلد من ادعانا
لهم والمجتهدين فلا يرد ان النزاع ضد الاجماع اذ يجوز ان يكون النزاع
من المقلدين فلا ليقاد اجماع المجتهدين بالحق ان يتحقق ويقال ان كان
الخطاب على ما هو الظن او بالمقلد من خاصا فهو نقوض بالقياس وان كان
بالمجتهد من خاصا فنقول ان النزاع ضد النزاع فانه على التقى الاول ورود
الادل حق وعلى التقى الثاني ورود الثاني صحيح بل اقول لا يرد الثاني على التقى
الثاني اعني اذا كان خاصا بالمجتهدين ايضا اذ الكرية على نه التقيد عدم
حجية الاجماع لمن بعد المجتهدين اذ النزاع في عصر الانيا في الاجماع في عصر
قبله مثلا اجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين على حكم ثم خالفهم منظر
من التابعين ان يحجوا باجماع الصحابة ونبوا الخلفين الى حرق الاجماع
والالزام الرد الى غير الله ورسوله فالكرية وان لم تثبت بها عدم حجية للمجتهدين
لكن لا شك في ثبوته لمن يثبت بها عدم جود عدم نبو وان لم يسلح دليله لمذاهبهم

لكن يصلح رد المذهبين لا يقال لا يجتبه المآخذ من خلاف الاجماع اذ تحقيق مواضع
 الاجماع قبل القياس ضروري فلا يمكن الخلط وحديث الحرقات شرط اذ الحرقات
 لا تأتي من المجتهد ان قلت لم يلحق عليه فيجته قلت لا بد من المجتهد الحاد في
 البحث لا في القول ليس ضروريا في الباطل المجتهد اثبات وقوع الخلاف بل يكفي
 به ان يقول انه يمكن ان يخلفوا وليس للموافقين الاحتجاج به بطلت الحجة
 فاخذ انه دقيق نا لحق في الجواب اما اذا لا نقض بالقياس اذ الظن العموم
 للمقلدين والمجتهدين وجه لا رتبة في رد واما ثانيا فلما قال انه ظن لا يتبادر
 القاطع واما ثالثا فلما قيل ان الرد الى الاجماع رد اليها اذ هو ليس
 الا كما شفا واما رابعا فلما اقول ان الرد الى الله درسوله لا يفيد عدم الرد الى
 غيرهما فهو استدلال بمفهوم اللقب وهو ظن نا فهم واما خامسا فلما اقول
 ان كثيرا من المسائل المتنازع فيها ليس له وجود في كتاب الرد درسوله
 فالحكم بما تظن مال لائق فلا بد من التخصيص ان ردة الى الكتاب السنة
 ان ردة قوله فيما دال الاجماع الا فيما ليس في الكتاب والسنة تأمل دند قبل
 بل مفهوم الكونية يفيد حجة الاجماع فيكون الزا انا عليهم فان الرد انقض تأملون با
 مفهوم نا فهم اقول وبه استلحيين فيه اما دلان الثاثلين بالمفهوم شرطوا
 عدم ظهور السادة ونبها السادة ظاهرة فان اقتضاها الايمان الرد الى
 الله درسوله كما هو في صورة النزاع لك في صورة عدم النزاع واما ثانيا فلان
 المفهوم مترك قطعاً معارضة الفردريات الانسية فان نقاده انه ان
 به تنازعا فلا ترد اتردد ان البقي على عمومه انما يجوز الاجماع خلاف
 المحكم من الكتاب والمحكم المتواتر من السنة وهو خلاف ضروري من الدين
 ان قلت لا يقع قلت لم لا قد رخص الله سبحانه وان خصص بما اذا لم يوجد

مخالفت فی کتاب دالستہ فالتی دالستہ فی العلم ان لم تتنازعوا ولم تجددوا مخالفت
فی کتاب دالستہ فلا تردوا البیان فی انہ لا یصح فان المفہوم ظنی والظن
فی الظن لا یفید الحجۃ قطعا خلاص الفروریات اذ لا یخ عن حائض اما ان یوجدوا
تفہم یتنبیج بعد الاجماع فہذا بالحقیقۃ رد الی کتاب دالستہ فی یطل قولہ
لا تردوا ما ذالہ فانہم انہ دقیق واما ان لا یوجد شئ فلا یکن الرد فی یحیر
لا تردوا الخوا عشتا تالی الہ واما ثالثا فلان المفہوم عند قائلہ ظنی لا یفید
حجۃ الاجماع واما رابعا فلان غایۃ ما ثبت بالمفہوم ہو عدم الرد الی کتاب
دالستہ عند عدم التنازع دلالتہ لا تنفیاد علی عدم التنازع حتی یتثبت حجۃ
اذ یکن الرد الی القیاس دلتہ و ہذا التحقیقات اشار بقولہ فانہم
فانہم نہ اما عندی دالستہ فی العلم و علیہ اتم و احکم ۱۲
قولہ بالقیاس - اذ قال تالی فردہ الی الہ در سولہ فلا مرجع الی القیاس ۱۳
قولہ فان قبل بر جرم - ای القیاس ۱۴
قولہ الیہا - فانہما ما خذہ رہو کا شف لا حاکم ۱۵
قولہ فمشرک - فانہما ما خذہ الاجماع الفیاد ہو الفیاد کا شف لا حاکم ۱۶
قولہ ان النزاع ضد الاجماع - فانما قال تالی ان تنازعتم فی شئ فالصدق فی
مادۃ الاجماع ۱۷

قولہ مع انہ ظاہر - ای فردہ الیہ ۱۸

قولہ لا تأکلوا - الربوا اضعافا مضاعفۃ ۱۹

قولہ عن کل - و اذا جاز ارتکاب النبی فعدہ در الخطاء فی الاجتہاد ادلی ۲۰

قولہ وایما سئلتم النبی - لایستفتی النبی ۲۱

قولہ لکل متاعل - و الجواب انہوا لایجما عا متاعل ۲۲

۲۱

قوله بحديث معاذ - فانه لم يذكر الاجماع ١٢

قوله حديث العميد لم يفتح في تلك الزمن ١٢

قوله لا عبرة - في الاجماع ١٢

قوله بالخاف - وما صدر عن المجتبه المكي في القدر على اجماع خلافة افضل

الصحابه رضوان بن حنيفه الدين آمنوا بمسلمه الكذاب كافة لم يبايعوه

حتى قتلهم فحمازة لا ملتفت اليها ١٢ بحر العلوم قدس سره الخريز المجيد

قوله انه كذلك - اي لا عبرة به ١٢

قوله خلافا للقاضي - ابي بكر بن الباقلاني مع ١٢

قوله بان المخالفة - اي مخالفة المجتبه بن رضوان الرقائي عليهم اجمعين ١٢

قوله قوله وفعله - فلا يقدح في العقاد الاجماع ١٢

قوله المجتبه للقاضي - محصية ومع ذلك ينفذ نكاحا عبرة فلا تترك الاجماع

لبيحة وفيه ما فيه ١٢

قوله وسياتي - في الخاتمة انشاء الله تعالى ١٢

قوله يخبر - على الاستدلال ١٢

قوله قال باعتبار - كقاض الباقلاني ١٢

قوله على وجود ما طح - سرضا من تطعيته المستند لطبيته ١٢

قوله براه حرام متدبر - تطعيا كان المستند لطبا ١٢

قوله على غير المدل - وفاق المجتبه ١٢ العقاد الاجماع ١٢

قوله لان الادلة - المفيدة لمجته الاجماع ١٢

قوله مطلق - فاعتبار اجماع النادلين مع مخالفة القاض من المجتبهين مما

لا مدرك له بشرع عاد على حكم ١٢

قوله شرطاً - العدة - في اهل الاجماع ١٢

قوله حقيقة للتكريم - دلائل تكريم للفاسق ١٢

قوله انه اهل له - اى الفاسق ١٢

قوله لولا ان الجاني - اى للتكريم ١٢

قوله في حق نوبة نقط - فليس عليه اتباع اجماع العدول بخلاف غيره ١٢

قوله مما لفته - ولو في حقه ١٢

قوله كان له ذلك القبول ١٢

قوله وانما يقلل مما عليه - فاما ما ناله بغيره فمكرها ١٢

قوله اجماعاً كذا في شرح - لمحنة الهوى ١٢

قوله عليه اجماعاً - لوجوب الحمل به عليه اولاد ان اقضى اى تكريم آخر ادبها

معنى قوله ولو كان له ١٢

قوله كالعدة - فمن شرطها كالحقيقة بل الجهد بشرطه من لم يشترطها كالغزالي

والمدى لم يشترطه ١٢

قوله وحلاف الرداقى - فان قلت كيف لا يشترط عدم البدعة المفسدة والا

لزم عدم الاجماع على خلافة امير المؤمنين الى بكر الصديق وعلى المرتضى رضى الله

تعالى عنها بخلاف الرداقى خذليم الله تعالى في الاول والخارج فانهم

الرتما في الثاني قال وخلاف ١٢

قوله بعد الاجماع - على خلافة امير المؤمنين الى بكر الصديق ١٢

قوله لان مساوية محبة قائل - وهو قد خالف في خلافة امير المؤمنين على

كرم الله وجهه فلم ينفق الاجماع فخلافة خذليم الله ليس في الاجماع بل في السلة

المخلدنية بين المحبة من اهلها

قوله لا يختص بالحياة - بل اجماع في مجدهم الفيا اجماع حجة ١٢

قوله للطاهرية - وعليه الشيخ الاكبر خاتم الولاية المحمدية دا بن حبان ١٢ البحر العلوم

آية قوله بالخاضعين على المختار - فان سبيل المؤمنين واللات يتبادل كل عصر ١٢

قوله راما العقلية - المذكورة ١٢

قوله التخطيطية - لمخالفة اجماع الواحدة من الحياة والتابعين رضي الله تعالى عنها

لما مر ١٢

قوله الاتفاق - من الحياة والتابعين رضي الله عنها ١٢

قوله على تقدير وقوعه فانهم - انت تعلم ان التولية يستلزم المحبة وليس في الخطية

من تقدير الوقوع اثر فانهم انه دقيق ١٢

قوله من مجدهم لا يطلع - نانه لم يكن عليه قبله اجماع ولم يرد فيه كتاب ولا سنة

فكان محلا للاجتهاد ثم مجدهم اجماع ماتت عملية الاجتهاد بالانقيصان ١٢

قوله الملازمة - على من ذهب من السنة والجماع مجدهم مخالفة في الصدر الاول ١٢

قوله اللازم - على من ذهب من غير ١٢

قوله وهو مطلق - لم يخلو عدد التواتر ولم يبلغ ١٢

قوله فجميع للبدن من جماعة - نعم اختلف غير ان اهل وطن فجميع عليهم تامل الله للجماع

من جماعة ١٢

قوله اما الواحد - اذا كان هو المجتهد في العصر من المجتهدين اذا لم يكن في الامة

في ذلك العصر غيرهما مجتبه ١٢

آية قوله هو الجماعة -

قوله بله درجة - من التابعين ١٢

قوله الاجتهاد - ولم يكن ذ من الجماعة مجتبه ١٢

قوله دية اجماع - في اجماع ١٢

قوله ما عباره - موقوف ١٢ بحر العلوم

قوله على شرط القرائن - بمعنى من شرط في انعقاد اجماع القرائن عصر المجعنين
بحيث لا يخالف في ذلك فذلك ان شرط غير التابعي الذي لم يكن مجتهدا في زمن
هذا اجماع وبلغ بعده درجة الاجتهاد فانه ان خالف فعه طرأ المخالفة من
قبل القرائن المحررة لا تنقذ اجماع دامنا من لا يشترط ذلك لا يحتره فانه
قد انقذ اجماع منه قبل القرائن المحررة هو الحق ١٢

قوله من المجعنين - بعد اجماع ١٢

قوله من التابعين - ايام ١٢ بحر

قوله لا لعينه - خلاف التابعين ١٢

قوله لنا العصمة - عن الخطاء والصلالة ١٢

قوله للقل قول - لا للقبض والعناية مع هذا التابعي لبعض الامة لا كلها ١٢

قوله اجمعوا - اي العناية رضي الله تعالى عنها ١٢

قوله مادة - مخالفة التابعي لا معة او بها ١٢

قوله ملناهم واستدل - فان الاتفاق قد يكون بالظن الجلي وقد يكون بالقياس ١٢

قوله كسجدة - بين السبب ١٢

قوله والحسن - البصري ١٢

قوله اجتادة بخلاف - خلاف رأيهم ولم ينكروا عليه ١٢

قوله بخلاف قول ابن عباس - فانهم لم يسوغوا انكروا مرة بعد مرة حتى

قوله لانه من شد البصر - لا الفضل عن القطار والفضل بعد الاتصال ١٢

قوله عصر المجعنين - وعدم ظهور المخالفة في ذلك المحصر لا عنهم بان يرضوا ولا عنهم

بلغ درجة الاجتهاد بعد الاجماع فخالف في حيوتهم ١٢

قوله ليس شرطاً عند المخالفين - لان اتفاق الاجماع بل لو خالف احد بعده فلا يقدح

ولو لم ينقض العصر بعد ١٢

قوله شرطاً - اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم كان ادا اجماع غيرهم سكوتاً

كان ادا قولاً سنة قياساً كان ادا غيره ١٢

قوله وقيل في اجماع الصحابة - يشترط ان يقرأ في العصر ١٢

قوله في السكوت - الاجماع ١٢

قوله والامام - مائة امام الحرمين ١٢

قوله في المختار - من فعل المذاهب ١٢

قوله عنده - اربعة الامام ١٢

قوله تطادل - اى حين كون سنة قياساً ١٢

قوله الزمان - بعد الاجماع لا ان يقرأ ١٢

قوله بعينه - دفعة ١٢

قوله لا اجماع عنده - مع وجود القراض ١٢

قوله ضرورة فتأمل - فانه الحق ان قلتم لم لا مدخل به ولا لقراض عصر النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم مدخل قطعا اذ زعمه لا ينفقه قلنا نعمية الكلام على

قوله وذلك لان آه وهو مجرد التوضيح واما اصل الدليل فلا يقدح فيه

شيئاً كما لا يخفى والقياس على عمر النبي عليه الصلاة وآله واصحابه والسلام

مع الفارق ومعناه انه لم يقضى زعمه لكفاية قوله فيلحق لانه لو وقع لم يكن حججاً ١٢

قوله حق المجتهدين - فلا ينقض عصر المجتهدين ١٢

أية قوله لم يجب عقلاً - فان العادة جرت بوجود مجتهد في كل عصر ١٢

قوله اقول للشيخ محال - فان جريان المادة في القرون السابقة مسلم واما في
كل عصر ففي خير الحفاد ١٢ ابحر العلوم

قوله بعد خلية الله حقين -

قوله والادوية - في دفع شرح الشرح ١٢
قوله قالوا ادلة لبدى الافتراض - عدم اشتراط الافتراض ١٢ كما في اصل المذهب

على هذا ان الاجتماع يتعقد بالباقيين والله حقين جميعا بشرط القراض عصر
الباقيين وعدم ظهور المخالفة فيه اما القراض عصر الله حقين فغير ضروري فيتعقد
ولو ظهرت المخالفة في عصرهم بعد القراض العصر الاول ١٢

قوله عن عدم صحة يسج - كون الاجتماع عليه في خير الحفاد ورسا في انه مختلف
فيه بين النهاية والجماع من ابناء الجمن بل منهم الفيا لم يثبت بعد ١٢
قوله ام الولد - وكان مجبا عليه ١٢

قوله كالميت - كما قال البعض ١٢

قوله حين الانقضاء - فالباقي ليس كل الامة ١٢

قوله بعد استقرار المخلات - وعدم رجوع المخالف عن قوله ١٢

قوله في الاول - العصر ١٢

قوله مختص - عادة ١٢

قوله والامام - امام الحرمين ١٢

قوله راقح حجة - وقبل راقح غير حجة ١٢

قوله اجماع - ثم ادليل على الوقوع ١٢

قوله على حراز سنة العمرة - وهو المختص ١٢

قوله وقد كان عمرا - كما في صحيح مسلم تأمل ١٢

قوله دعثمان - كما في الصحيحين ١٢

قوله واما الحجية - نه ادليل على الحجية ١٢

قوله وفيه ما فيه - فان قوله حي بوليل فهو كبقائه فلا يلزم المحل ١٢

قوله وما عندنا الى حنفية - رحمة الله عليه - فان قلت عن الامام نفاذ القضاء

بيح ام الولد وقد اجمع على عدم جوازه انما يجوز ان لا يجمع مع الخلاف

حجة لزوم نفاذ القضاء خلاف الاجماع وهو بطلان قال وما عن ١٢

قوله في غير الظاهر - اي غير ظاهر الرواية ١٢

قوله فلان المسئلة اجتهادية - اي مسئلة حجتية الاجماع بعد الخلاف اجتهادية

واجتهادية اخرى الى نفس المسئلة اعني جواز سبعا دعيه وفي الاجتهاد

يات نفاذ القضاء ١٢

قوله ولا يلزم - فان قلت لو اعتبر كذا الاجماع لكان مخالفا ضالا فليزم

تقليل البعض بالعمامة القائلين بخلافه قال

قوله لان الحق - في الواقع ١٢

قوله تألموا الحادة - المحيلون الاجماع بعد الخلاف ١٢

قوله بالاستمرار - اي استمرار مذهب العمالي وعدم الاجماع خلافه ١٢

قوله في الاستمرار - اي في حال استمرار المذهب ١٢ بحر

قوله من الاتباع - فانهم لا يخالفون منبوعهم ١٢

قوله الاتباع - واذا استمرت المذاهب اثنى الاجماع ١٢

قوله قلنا - قضاء العادة بالاستمرار ١٢

قوله مما سيما - فانهم مجتهدون لا تبعية لهم في المذهب ١٢

قوله فمنهم من - فانهم الاستمرار فيهم اظهر بحر

قوله فمنهم من - فانهم الاستمرار فيهم اظهر بحر

قوله تمارض الجماعة من تسوية كل ريتين معينين - يعني ان اختلف الفقهاء اجماع
على جواز الاخذ بكل من المذهبين و اجماع من بعدهم اجماع على تعينه وعدم جواز
اخذ غيره فقد تمارض الجماعة بالالزامان اجماع واختلف اولاهم ان
الاختلف اجماع على التسوية و جواز الاخذ به لكل قول بل كل فريق
حاكم بان الاخذ بقول الله حرام نعم هو اجماع على ان الحق واحد بينهما لا
يخرج عنهما والجماع على احدهما لا ينافيه بل يملكه فانه تعين الحق في احدهما
ان قلتم يجوز ان يجمع على ثالث نبضاد ان قلنا غير واقع بل محال شرعا بل
مادة فاحتمال محبت غير مفرغ انت تعلم انه لا يبريد على المواخذة اللفظية
فان اراده بالاجماع على التسوية والجماع على كون المسئلة اجتهادية ولا
شك في وقوع الاجماع عليه فالحق الثاني ١٢

قوله مبدء القاطع - يعني ان القضية وضعية حاصلها ان المسئلة اجتهادية
يجوز الاخذ بها لكل قول مادامت اجتهادية ولم يحكم قاطع ناذا
على معين قاطع فلا تمارض بينهما ١٢

قوله المخالف - اي اجماع من بعدهم بعد اختلافهم ١٢

قوله بعد الاجماع - فان الاجماع بحيث ١٢

قوله منها - اي اجماعهم بعد اختلافهم ١٢

قوله قبل الرجوع - لان الرجوع المجتهد بحيث قوله ١٢

قوله رجوعهم - فانهم بعض الامة والحق انما هي في الكل ١٢

قوله حلا فالشبهة - الشبهة خذهم اليه فما ١٢

قوله الحق - ولذا لا يخبرون اجماع غيرهم ١٢

قوله في الاجماع - فان قول موصوم واحد قاطع ١٢

قوله دلا - بحقه الاجماع ١٢

قوله بالشيخين عند الاكثر - امير المؤمنين و امام المؤمنين الصديق الاعظم
الحق بعد الانبياء الخليفة الحق بله امره اما منا وسيدنا ابى بكر الصديق
وامير المؤمنين و امام العادلين الفاروق الكبر انقل الخلق بعد الانبياء
والصديق خليفة رسول الله بالتحقيق اميرنا و مولانا عمر بن الخطاب الفاروق
صلواته تعالى على سلطانها محمد وعليهما وعلى آله واصحابه وبارك وسلم ١٢

قوله على ذوى الارحام - من الزكوة من بيت المال باز داد ١٢

قوله بعد ما قضى لها - باله الخليفة ١٢

قوله باجماع الاربعه - على قوربت ذوى الارحام عند عدم ذوى الغرض
والصعوبات ١٢ بحر

قوله بين الصحابة - و انقضاء سنتى لانه مجتهد فيه لغيره من نقض القضاء
لبيت المال ١٢ بحر العلوم

قوله بسنتى الحديث - وسنت الخلفاء الراشدين ١٢

قوله الاتباع - لا حصر الاتباع فيهم ١٢ بحر العلوم

قوله قد يغفلون - ولم ينكر عليهم احد منهم ان الاتباع غير مختص بهم ١٢

قوله كالنجوم - بانهم اقصدتهم امهتهم ١٢

قوله عن الحميراء - يريد امير المؤمنين و سيد العالمين الصديق بنت الصديق
عليه السلام عائشة رضى الله تعالى عنها ١٢

قوله بانها ضعيفان - ضعف الاول ابن خرم و احمد و البراز و الثاني السك
والدنى و ابو الحجاج كفا في التيسير ١٢

قوله على تقديم الردية - فاذا اجموع على تقديم ردية على اخرى فيقبل ازيد من اث

بالتاسع والستون ١٢

قوله المستمرة - يقبل فيها اجماعهم ١٢

قوله المحرم - في جميع المسائل ١٢

قوله لا يكون فيه - اى في المطلعين ١٢

قوله الا من راجع - اجماعهم حجة ١٢

٢٢

قوله ببلدة اخرى - فان من المتن ظاهرا ان لا يكون فيه احد من اهل ذلك البلد

فقد يحكون الا من راجع ١٢

قوله والتعميم به - اى تسليم ان اجماع اهل كل بلد حجة ١٢

قوله في الدعوى - فان الدعوى خاص باهل المدينة ١٢

قوله كما يأتى - فان الحديث الذى فى اهل المدينة خاصا ١٢

قوله ابا خنيفة - كوفى رضى الله تعالى عنه وعن الذين اتبعوه باحسان ١٢

قوله ومن هنا تبين - وذلك لان المرجح للاجتهاد جودة الراى ١٢

قوله ما قيل رجحان الرواية - وهو فى الابل المدينة لا عرفتهم بالتاسع والستون

فليكون اجتهادهم راجحا ١٢

قوله حيث الحديث ممنوع - اذ غايته ما ثبت عدم لقاء الحديث فيها والمطار

فى الاجتهاد ليس من الحديث ١٢

قوله الاستلزام - للدعوى ديجية اجماعهم ١٢

قوله رسلت الباقون - ولم يتركوا ١٢

قوله دلت عليه - لحرف ادبانية او غيرهما ١٢

قوله وابن ابى هريرة - احد من الشافعية ١٢

قوله لا القضاة - فلا اجماع فيه اصلا ١٢

57 قوله بعد الدعاء - فان خالف احد من الساكنين بعد سكوتيه لادبى الله اجماعا
قوله وتكرر فيها - السكوت بان افتى او قفى مرات ولم ينكرها
قوله والكفرى - اجماعا ١٢

قوله والباقلاني - من الشافعية ١٢

قوله لوسرط - ولم يكف السكوت ١٢

قوله بدون اشارة الرضا - بل اذا اقرن قرائن كالسكوت مرة بعد اخرى ١٢

قوله وتنايها اجماع - الاتفاق السكوتي ١٢

قوله بات اجماعا - بينا وبينكم ١٢

قوله كنذا - اذ لا مارق ١٢

قوله الفردع وفيه - لان محل المحدث الاجتهاديات ناسكوت في الاستغناء
من غير رضى به حرام فانها لا بد منها في الايمان ويكون السكوت فيها انفضا
الى المبدعة الحلية ناسكوت بناك بناك يد على القطع بكونه رضى

ناهم كذا اتيه اقول تيمم في الصحابة بعد انهم لما في غيرهم فالجهد على عدم
عدم المبدعة الفسقة في المجتهد بل اقول ان ثابت انما هو عدالة كل صحابي
يتم من طالت صحبته والاجتهاد ليس خاصا بهم فافهم ١٢

قوله لطر الناقون - كانت ائمتي وابن ابان والباقلاني ١٢

قوله فانهى الاول - لاشتراط مفع المدة ١٢

قوله والثالث - لاشتراط عدم تقية ١٢

قوله الحق فسق - فيه ما مر فامل ١٢

قوله دسوما ان يقدم - يعني ابراهيم بن عمر الفاروق رضى الله تعالى عنه ١٢

قوله على الاكابر - وكان يحيط به رضى الله تعالى عنه اكثر مما يحيط به الاكابر الفحابة

قوله ان لم تقولوا - ما يوحى ١٢

قوله لم اسح - قولكم ١٢

قوله في التفسير روى ابو يعلى وغيره عن مسروق قال ركب عمر بن الخطاب على بئر بول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ايها الناس انما انتم في جور انما وقد كانت الصدقات فيما بين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وبين اصحابه اربعائة درهم فادون ذلك ولو كان الاكثر في ذلك ليقوى عبد الله ادبكم لم تبعوهم ايها انتم نزل ما عظمه امرأة من قریش فقالت يا امير المؤمنين نهيت الناس ان يزيدوا في صدقاتي على اربعائة درهم فقال نعم قالت انما سمعت الله يقول واتيتم احد منكم قطارا فخذوا منه شيئا فقال عمر اللهم كل احد اقل من علم ثم رجع فركب المنبر ثم قال ايها الناس اني كنت نهيتكم ان تزيدوا النساء في صدقاتي على اربعائة درهم فقال نعم قالت شاء ان يعطى ما احب

قوله ليس لك - اي ليس منك ١٢

٥٩

قوله فافهم - فان جالسه البحث هل هو سوال مغنى فجب الظاهر وهو الظن ١٢

قوله لعمري ما جعل الله - لما هم جلد امرأة زنت ١٢

قوله ما في البطن اسبلا - والجلد يحيل السراية اليه ١٢

قوله الاضاللات - المذكورة ١٢

قوله ومعه - قاله ١٢

قوله لفصيل - بالعين فيكون اجامات طعنا ١٢

قوله در بجا نفع - الا ضمه لل ١٢

٥٩ قوله ابن البربرية - فان الاحتمالات فان احتمال الخوف فهو باق دون

تعلد به ١٢

قوله لا ينكر الحكم - فعدم الدنكار هناك لا يدل على الرضى ١٢

قوله فلا ينكر - فلا فائدة في الدنكار ١٢

قوله مندرج - لك ان تقول احاط به شكر وصحية فالا ليقاف به لسلك ليقف ثانيا

واجب تدبر وتأمل ١٢

قوله والحكم هو - في الدنكار عليه عند المخالف - الم تركب روضا ١٢

قوله على قول دلائل - يستفاد به الاجتماع ١٢

قوله انه كفعل - في وجوب والندب والاباحة ١٢

قوله لقول الرسول - فيه مذاهب كما فيه وفيه التماثل ما فيه ١٢

قوله لان الصحة ثابتة - فلا يمكن حراما او مكره لم يثبت ١٢

قوله بقونية - وهو الاظهر ١٢

قوله مخرج الحكم - لكفعل ام المرسنين عائشة رضي الله تعالى عنها سئلت

رضي الله تعالى عنها عن غسل النبي صلى الله تعالى عليه وآله واصحابه وسلم

ما غسلت ١٢

قوله ما فعلني - فان احتمال الرجوع اخوى ١٢

قوله ما اتفقا عليه - المتماثلان ١٢

قوله في - تردد ١٢

قوله فالرد - او فالا اجتماع على انها لا ترد مجازا من دون ارض فبها الا

حدث رافع ما اتفقا عليه ١٢

قوله الحمد الاخ - اى كون الحمد حبا لله ١٢

قوله وحجبه - اتفاق على ترتيب الجرح الاخ ١٢

قوله فالتحريم - اى حرمان

قوله الا اذا - اى كمال احداث على التفصيل ١٢

قوله فالتفصيل - فانه ليس بمعوم رفته متفقا عليه ١٢

قوله فى العوض - فانه يفتح بفتح الغوب دون تلك ١٢

قوله والردية - بان الامام نكح الكل مع الزوج ويصل ثلث الباقي مع الردية

او بالعلم فان احداث هذا التفصيل غير رافعة لاتفاقا عليه ١٢

قوله لسابقين - فبمكّن ان يخالف الكل بنحو ا على ثالث ١٢

قوله عند الاكثر منه سبق - القائلين بعدم جواز احداث ثالث ١٢

قوله على احدهما - اى اتفاق على ان الحق احدهما لا يخرج منهما فان قلت سلما

الاتفاق لكن القصص لا خلاف فيه لا خلاف افضى الى هذا الاتفاق اتفاقا

غير متقد فلا يكون حجة قال والاتفاق ١٢

قوله على قول الاتفاق - فغريه على انه اتفاق على احدهما ١٢

قوله خلاص الاجماع - اذ هو قول يخرج الحق منها ١٢

قوله مجعاً عليه ثم اذ عدم القول - فانه انهم لم يقولوا بالتفصيل ولا يلزم منه انهم

قالوا بعدم التفصيل واجموا عليه اذ عدم ١٢

قوله نيابة - فانه يفيد ان في هذا البعض هذا الحكم وفى ذلك ذلك فلم يبق كل

من الحكمين كلياً مطلقاً وهو خلاص الاجماع ١٢

قوله وجعله مسئلة - ان قلت لانم ان القول بالتفصيل احداث ثالث اجموا

على عدمه بل التفصيل مسئلتان فى احدهما اذ بنا بحكم وفى الاخرى بحكم آخر فلم

يحدث قولنا اننا اجموا على عدمه وهو خلاص الحكمين قال وجعله ١٢

قوله من الزراع - اذ الزراع في احداث ثالث ١٢

قوله على الاتحاد - اي اتحاد الحكم في جميع الافراد ١٢

قوله واما الجواب - عن الدليل ١٢

قوله فلما حدث زال - الاتفاق ١٢

قوله بالاجماع الوحداني - فانه شرط بعدم الخلاف فلما حدث زال ١٢

قوله ضعيف فتمت به - لان الفرق تحكم لعموم السميات ١٢

قوله واستدل - على المختار ١٢

قوله كل فرقة - من التماثلين ١٢

قوله انها اجتهادية - فلما كانت اجتهادية فلما لمع من اجتهاد ثالث

واحداث ثالث ١٢

قوله فلما كذلك - الامر يعني انها اجتهادية لدامح من ثالث ١٢

آق قوله اجماعهم - على ان الحق احد بما لا يخرج عنها ١٢

قوله اخلفوا - اجتهادية ١٢

قوله اجمعوا - لم يتفق ١٢

قوله دنابيا - قالوا ١٢

قوله دنيه - احداث ثالث ١٢

قوله ولم ينكر دالا - الانكار ١٢

قوله لقل - واشتهر بين الناس وعلماهم قلما ١٢

قوله مالىق بينهما - اى في الزوجة والزوج ١٢

قوله ثلث العقل - فيها ١٢

قوله كابن عباس - بها ثلث العقل ١٢

قوله كالحجاة - به اسما نلت الباقي ١٢

قوله لزوم النقل - اى لودقح اللفظ لنقل ١٢

قوله الاحداث - اى احداث ابن سيرين وشرحه ١٢

قوله دنا من الله - اى التفصيل ١٢

قوله مذنب صحابي - به اى اختاره ابن سيرين وشرحه ١٢

قوله اختاره تابعي - فليس مما نحن فيه اصلا ١٢

قوله حقيقة او حكما - قال العمارة في الزوجة للدم سبنا نلت ما بقى و ابن عباس

نلت الكل فاخاره ابن سيرين مذنب العمارة وشرحه مذنب ابن عباس

وقالوا في الزوج لبا سبنا نلت ما بقى و ابن عباس نلت الكل فاخاره

مذنب العمارة و ابن سيرين مذنب ابن عباس فليس من اهل الاف

نالت في سنة ١٢

قوله وهو التزويج - اى الجاح ١٢

قوله على دليل - على دعوى ١٢

قوله ادنا دليل - في نفس ١٢

قوله احداث غيره - من الدليل ونا دليل ١٢

قوله البطلنة - اى الطلبت الحادثة الجمع عليها فانه غير جائزة ١٢

قوله ادلا اجناد - به الاستدلال ونا دليل اجناد ١٢

قوله اجماع لان - فان المعارضة عند الفارقة دلائل لان عدم ١٢

قوله عدم القول - به الدليل ونا دليل ١٢

قوله كالدليل - فانه ليس في الاجماع حصر الدليل ونا دليل فاما اجماع

عليه حتى نيا في به الدليل ونا دليل بخلاف الحكمين فان النقص

ينافي الاطلاق منها قول بعدم نكاح يجوز ونها نحن فيه عدم القول بنجوز ١٢

قوله اتباع - الاحداث خلاف الاجماع اتباع ١٢

قوله خلاف سبيل - اى ما ينافي سبيلهم لا ما ينافي سبيلهم ١٢

قوله ومن ثم - اى من عدم ارادة الشارع بل المنافى ١٢

قوله ما لم يثبت بالاجماع - فانه لو اريد الشارع نكاحا ريب فى المناكحة فكذا

بطلان ما ثبت بالقياس نعم لا تنافى ١٢

قوله لكان لسبيل - فى الجواب ١٢

قوله قل هذه لسبيل - واداره الدعوى المدلول ١٢

قوله ليس بمعروف - دال لكان ما وراءه انا تناويل والدليل الحديث بخلافه

فلا يكون معروفا فليكن منكرا فلا يجوز ١٢

قوله ويؤمنون عن المنكر - اى عن كل منكر فما ليس بمنكر عنه ليس بمنكر والا

لكان منها عنه فالتناويل الدليل والحديث غير منفي عنه فلا يكون منكرا

فليكن معروفا بنجوز ١٢

قوله الاحداث امر - بمعنى ان غايته ما يلزم من الاجماع على تاديل اودليس

بعدم العلم بتاديل اودليس آخر وطلب العلم اذا لم يعلم ماوربه فالاحداث

والذى هو علم بالدليل والتاديل الاخرين الذين لم يعلموا المجموع فطلبه ماوربه

فالاحداث ماورنا نقلت فلم لا جزم احداث التفصيل عند الاجماع

على عدمه يح ان التقرير المذكور جار فيه قال والتفصيل انما يكون بعد العلم

اى بعد علم المجعنين بان الحكم بهذا المطلق اودليس غيرهما فاذا علم

عدمه بالتفصيل ليس بطلب ما لم يعلم بل طلب ما علم بعدمه فلا يكون ماور

به بل منها عنه وهذا كما لفرق بعدم القول والقول بعدم ١٢

قوله الفتوى بلاد ليل شرعي حرام - واذ ليس بناك مسند فالدليل الشرعي
ليس الا لاجماع فتوى كل واحد موقوف على الاجماع والادان قال بدو
كانا حراما فنقول كل يتوقف على قول الكل على الجزء نلزم الدور فلا بد
مسند عليه يتوقف قول كل وقول الكل يكون متوقفا على قول كل فلا
يلزم الدور ١٢

قوله قد برزنا يا - فان لم ان يقول ان المجتهد يمكن ان يفتي بلاد دليل وان كان
حراما لكن الذم منه الخطا فانهم اذا اقتصوا باجماعهم ولو بفتوى حرام كان
صوابا قطعوا اذا وجب بطريق حرام فممكن الاجماع المحجة
لا من مسند ان قلت اذا كان انت الفقادي لا من كل لم تكن اقوال
المجتهدين من حيث انهم مجتهدون دجبة الاجماع انما هو لك فلا يكون
بذلك الاجماع حجة قلنا لا دخل لكونه قول المجتهد من حيث انهم مجتهدون
في الاصابة بل الاصابة لانه قول كل الدمة من ادلة تكريما لها
لا شك

قوله او توهم - فممكن الاتفاق من دون داع كالاتفاق على ان الكل اعظم
قوله ان قطع - تبين ١٢

قوله عدم قطعية - فانها لو كانت قطعية لم سبق للاجماع فامدة اصلا ١٢
قوله ليس لسي - اقول فان الاجماع قد يفيد القطعية الزائدة كالنقص
تخرج عليه الاجماع فانهم ١٢

قوله لا مانع - من صلوح المسندية ١٢
قوله لغيره لا الظنية - منها اما دة ذلك لانه لو كان مع آخر فلا كلام فيه ١٢
قوله كظاهر الكتاب - يكون مسندا لهذا القياس ١٢

قوله الامانة الكبرى - هي الخلافة ١٢

قوله امانة الصلاة - واجبه على صلوح ابى بكر رضى الله تعالى عنه للامانة

الكبرى لهذا القياس ١٢

قوله تعقل - لا بى بكر رضى الله تعالى عنه ١٢

قوله رضيك - رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله الامر دنيا - الصلاة ١٢

قوله لالة النفس - ليس لقياس فليس مما نحن فيه ١٢

قوله نفم المناط - وهو الفضل ١٢

قوله لتوقف عليه - يعنى لو سلم الولدية فخر الادلية لا تلغى لا خراج

من القياسية وادخاله فى دلالة النفس نأيه يجب فى دلالة النفس

ان نفم مناط الحكم نمة اما اذا لم ينم نمة فدان وحدت الادلية فهو

قياس وبنها نفم المناط نمة ثم لتوقف على رضى الله تعالى عنه وبعده هم اهل

قوله فى الخلافة - ولو كان ثانيا بدلالة النفس كما هم بهذا اتفاق ١٢

قوله نأفهم وحد الشرب - قد وقع قياس ١٢

قوله على القذف - واجبه على ان حد الشوب هو القذف لهذا القياس ١٢

قوله نأرى عليه - ثمانية جلد ١٢

قوله حد المفترين - هم القاذفون ١٢

قوله قبل الاستدلال - على خاص بجام يعنى انه من افراد الامم والمفترين تعليم

ما عليهم ١٢

قوله اقول الاستدلال - بانه مفتر وكل عليه بهذا ١٢

قوله ونبئت - لوجب كيلة الكبرى اما اذا نبئت ان كل مفتر بقعا عليه

٦٤ هذا ملهيم ما ان اثاره بس سطر مطا بل طما قله سيد الدوت ١٢

قوله من التثبت - فربا لا يصلح ان يثبت للتثبتات و يصلح لكونه سندا ١٢

قوله لفظي سنده فان الظن لا يصلح للتثبت القطعي و يصلح سندا ١٢

قوله مستند - للاجماع التثبت للحد ١٢

قوله الماتمة - للتثبت الحد ١٢

قوله التناقض بين ما يقال ان القياس لا يثبت الحد ما يقال انه

يصلح سندا للاجماع يثبت الحد ١٢

قوله قالوا اولاً - الماتموز يكون القياس سندا ١٢

قوله على جواز مخالفة - اي مخالفة القياس فلا يكون سندا و

اللام بخبر مخالفة ١٢

قوله قلنا - يجوز المخالفة قبل الاجماع و اما بعده فلا ١٢

قوله ومن حيث انه قياس - يجوز المخالفة من حيث انه قياس لامن

حيث انه يحس عليه ١٢

قوله ضلالة - اي ضلالة كاملة ١٢ البحر

قوله يكون امة و المحتسب انما هو ضلالة الامة ١٢

قوله لا كما في شرح الشرح - ليهدي قولنا انه ارتدت كما في شرح الشرح ١٢

قوله متأخر اعمه - اي من الارادة ١٢

قوله صدق الاسم - فيصدق ان امة ارتدت ١٢

قوله ذلك لان - اي عدم الصدق لما في شرح ١٢

قوله اعتبار الثبوت - اي ثبوت الاسم ١٢

قوله بحسب المرتبة - اي مرتبة الذات ١٢

قوله حلف العرف - ما هم لا يخرجون انسان بهه الامور ١٢

قوله ولا لما قيل - ليعقد قولنا هذا لما قيل ١٢

قوله في زمان صدق - نلو لم ليعقد الامة في زمان صدق الارتداد فلا يصح

في صدق القضية ١٢

قوله الموضوع - بل يجوز قبله ١٢

قوله عند المنبر - لما في قولنا انما مستيقظ ١٢

قوله وذلك - اي عدم الصدق لما قيل ١٢

قوله ان صحتها صارت - اي معنى قولنا انما ارتدت ١٢

قوله من الحديث - يعني ان الصدق بكذا الاينافي الاجتماع على الصلاة

فان الحديث يفهم منه ان الامة ما دامت امة تجتمع على الصلاة وبنهاية

سلم ان صدق الامة قبل صدق الارتداد وحين الارتداد ليست امة فبحوز

الاجتماع على الصلاة ولا ينافي الحديث كما اذا قيل انما لم يحصل الجواكس

فمعناه ما دام انما ما اذا قيل انما لم يستيقظ فلا ينافي عدم التعطل

حين الاستيقاظ ١٢

قوله بل لا - صدق القضية لما قول ١٢

قوله في انما في - بين الصائر والصير اليه ١٢

قوله رباني - الصيرة ١٢

قوله في الصيرة - فلا يمكن الارتداد ١٢

قوله لزوم الحلول - اقول انت تعلم انه يجب ارجاع ما قيل الى ما قال بان

يقال ان معنى القضية ان ما كان امة صارت مركبة تدو وذلك لان صدق

وصف الحم لا يجب في زمان صدق الموضوع والصحة لازمة للامنة فتنافي

هذه الصيرورة فلا يمكن ارتداد لما فافهم ١٢
 قوله للعلمة تامل - فان كونها امة علمة والعصمة معلولة لان العصمة ضد الارتداد
 صيرورتها مرتدة معافية للزوم العصمة ١٢
 قوله - فانه دقيق - والكلام فيه كالكلام فيما قبل فان لزوم العصمة مادامت
 امة اقول هذا كما يقال ان الطين سعة لتشكيل لازمة لها لزوم الحلول للعلمة
 وهذا للزوم لا ينافي صيرورتها حرا فان لزومها لها مادامت طينا ١٢
 قوله دية اليهود الثلث للصلح التمسك فيه - اقول قال الشافعي ان دية المسلم
 اثنا عشر الف درهم ودية اهل الكتاب اربع
 ذلك حديثا قال في البداية
 قد رواه في مسنده
 عن الفضيل تاضي عياض عن منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب
 عن عمر بن الخطاب انه قال في اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم وفي
 المجوسي درهم كذا قال علي القاري مع وقال عبد الرزاق في مصنفه
 في كتاب العقول عن ابن خريج عن عمر ابن شبيب ان رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب اربعة آلاف درهم بكذا
 في شرح النقاية ١٢
 قوله بالاجماع - مائة اذا اختلف الاقوال في تحديد الشيء فلا يصلح التمسك على
 الحد الاقل بالاجماع خلافا للبعض ١٢
 قوله اما قائل - في اليهود ١٢
 قوله او الثلث - فلا يمكن الاقل منه لكونه اقل نحي نقول ان الثلث يوجد في
 النصف والعقل ايضا ثالث ثابت على طمعة برفع لزوم الاجماع ١٢

قوله اما عليه - اي على التثنية ١٢

قوله فلا البدليل - من دون زيادة ١٢

قوله آخر سيف - اذ قد فرض دلالة الاجماع ١٢

قوله الاجماع الاحادي - اي المنقول خبر الواحد ١٢

قوله ما اجتمع اصحاب - فالتجربة هذه الاجماع ليس الا بهذا القائل الواحد ١٢

قوله كما جتمعهم - اي مثل اجتماعهم ١٢

قوله فالتعليق - اي نقل التعليق ١٢

قوله ادلى دنانيا - بان يوجب العمل ١٢

قوله اقول وهو - اي قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وسلم نحن حكم ١٢

قوله وهو - اذ هو المتبادر من كذا الكلام ١٢

قوله للردام - اي نحكم دائما ١٢

قوله والاتفاق - اي حكم جميعا ١٢

قوله وذلك دليل - اي حكم الجميع دائما ١٢

قوله دليل الوجوب - فوجب الحكم بالظن فوجب العمل بهذا الاجماع ١٢

قوله على وجوب العمل - بل غاية ما ثبت به جواز العمل ١٢

قوله وما قيل - في دفع ما في شرح الشرح واثبات الوجوب ١٢

قوله انه دليل - اي قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بهذا ١٢

قوله الحرمة - قلها ١٢

قوله على انه واجب احرام - فاجماع على عدم الاباحة والندب والكرهية ١٢

علم يوجب الادب الوجوب والحرمة وهي بطلت به قلنا فثبت الوجوب ١٢

قوله انه دليل - فاذ القائل بالوجوب انما استدلل بهذا الدليل ١٢

276
نقبله لا قول بالوجوب والقول به موقوف على صحته وصحة الكائن موقوفة
على القول بالوجوب وادان اثبت الوجوب بدليل آخر فلا كلام فيه نأمل

بانه دقيق ١٢ بحر العلوم

قوله بعد اطلاع عليهم - اي اطلاع الناقل عليهم اي على المجعنين ١٢

قوله وحده كامر - من دون اطلاع آخرين ١٢

قوله بجلد الخبر - فانه لا بعد فيه اذ يمكن ان قاله او فعله ولم يكن ج فيه ١٢

قوله بعد الية الناقل - فلا يكتف ١٢

قوله فيما لم يبلغه البلوى منه بر - اقول فانه يمكن ان يقال ان عموم البلوى يقتضي

لا اطلاع الكثير بجلد الاجتماع فانه يمكن ان اطلاع الاكثر من على قول

سائر المجعنين من الاجتماع واحد فلم يطلعوا على الاجتماع ثم واحد من هؤلاء

الماضين اطلاع على قول هذا الواحد ايضا فاطلع على هذا الاجتماع فبينما

فرق ما انفقر فيهم هذا والله تعالى اعلم ١٢

قوله في الاصول - فمن شرط لم يقف الاجتماع الاحادي من لم بشرط قبل ١٢

قوله القاطع كفر عند انز الحنفية - اقول كالا اجتماع على الشفاعة وعلى عفو العفو

وعلى ان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم واحد مبعوث الى كافة الامم وعلى ان

قدر نبينا اجل من ان تقديره لا يبلغ رتبة نبي ولا ملك عليهم السلام فالولاية

هي نزلة حثرت في هذا الزمان اذا سلط علينا غيرنا التي تفكر الشفاعة والعفو

و ما سمعه شفاعته وعفو اليس ساعته وعفو اهل بيته حقيقة الانسان

والقول بوجوده بان ليس الحسن انا انا اقول طائفة منهم ان الله خلق

سبع ارضين في كل ارض محمد محمدنا سبحانه هذا بيتان عظيم ويقول امام

اسماعيل الديلمي وهم على انز وادان انخر داني حجر التقيته ان ليس بيننا

و بين نبيا فرق الله كمال الفرق بين اخوين احدهما اعظم من الله اخر حذ الله اياه
 ومن اتبعه يوم القيمة ينبغي ان تتبين تلك الفرقة عند اكثر الحنفية وطائفة من
 اهل طائفة الكفار منهم الله فافهم بل اقول ان من هذه الامور كالايمان بالشروط
 وعلو قدره نفسي نداه من ضروريات الدين فينبغي تكفيرهم اجماعا وما
 يقال الا احتياط مانح عن التكفير اقول لا

والاحتياط فمن اجبوا على كفره بل لم يخرق للاجماع بل الاحتياط في جنب
 محبوب رب العالمين فدور روحى وارواح المسلمين يؤدى قواعده لتعبد الله
 قال من اشكاه فهذا الاحتياط كالا احتياط في تنفيذ منكر الصلوة وعنده نفسي
 بيده لا شدة منه بمراة فافهم واستفهم كما امرت وتوكل على ان يتبعون
 الا الظن ولا يغنى من الحق شيئا ١٢

قوله بكفر الرد النص - مع الفارهم خلافة الصديق الاعظم دس بحج علينا ١٢
 قوله دس بينا - اى من ان منكر حكم الاجماع القطعية ليس لكافر عند هذه الطائفة
 قوله خارجة اتفاقا - فان منكر لما فر اتفاقا ١٢

قوله ثالثا كفا في المختص تدليس - في المذاهب بان يقال ان كان كالصوم
 والصلوة نفاذ ولا كفا في المختص تدليس فان هذا المذهب لعينه مذهب من لا
 يكفر اذ لا يكفر اذ تكفر جاحد ضرورى من الدين تتفق عليه انا لا اختلف في
 غير هذا فيها هذا القائل قائل كل لعدم التكفير فذهب مذهبهم فلا تثبت ١٢
 قوله في العقليات وحجم - بحرى فيها الاجماع القضا كالاشعيات ١٢ بحر العلوم
 قوله كالاشعيات - وهو الحق لمعوم الدلالة ١٢ بحر العلوم

قوله لا ما يتوقف عليه - اى الا العقليات التى يتوقف عليها الاجماع ولا لا

لزم الدور ١٢

قوله ومختار الجاهل - ان الاجماع في النبوة ١٢

قوله مله عند الخفية - يعني لا حاجة الى الاجماع فيها لان ليس حجة فيها كيف لا

والدلائل عامة ١٢ بحر العلوم

قوله التقدير -

٢٠

قوله في التسوية - بين اثنين ١٢

قوله في علة الحكم - نفسيا لا قدرها ولا فقد تكون اصحف كما قد يكون مادي ١٢

قوله عند المصوبة - الذين يرون كل مجتبه مصيبا ١٢ بحر

قوله الانبظر المجتبه - فان ما حصل بنظره هو الواقعي عندهم دلائل واقعية غير حتمية

اذا اصابه اخطأ واذا اخطأ اخطأ ١٢

قوله كالنسخ بخلاف - فان قلت اذا كان مادي عليه نظره هو الواقعي عندهم لازم

انقيضان في الواقع عندهم الرجوع فقال الرجوع ١٢

قوله المخطئة - الذين الحق عندهم في الواقع واحد ١٢

قوله يخرج الفاسد - فانه لا يصدق عليه السادات لعدم السادة والواقع ١٢

قوله ولو علم - الفاسد بالصح ١٢

قوله زيد - في الحد ١٢

قوله لا يراى - المجتبه ١٢

قوله بالطلق - القياس ١٢

قوله على الفعل - اى في فعل المجتبه ١٢

قوله تقديره قول يرد عليها مفهوم والواقعية فافهم ١٢

قوله وتنبه - وبهذا انقوض بطل المجتبه في استخراج الحق من الكتاب السنة ١٢

قوله ... ١٢

قوله وحمل - المكوت على النصوص بامر مشترك في اثبات الحكم ونفيه ١٢
 قوله وابانه - والظاهر الحكم النصوص في المكوت لعلية ١٢
 قوله وتعدية - الحكم من النصوص الى المكوت ١٢
 قوله واثبات - حكم النصوص في المكوت
 قوله الى مبرذك - كما يقال تسوية النصوص بالمكوت في العلة والحكم
 كما يقال حمل شيء على غيره باجراء حكمه عليه بما يحل به لا بد من العلم العربي ١٢
 قوله هو سامحة - اقول وذلك لان فعله ليس حجة - والالطان كل مجتهد
 مصيبا فان كلا يقول عن حجة سرعية هو فعله ومن هنا علم ان كونه سامحة انما

قوله سامحة - فان القياس حجة - وضعها لا دخل فيها لفعل واحد ١٢
 قوله وادورد - على حده بانه سادات المكوت آه ١٢
 قوله وقياس - لانه ليس ساداة في العلة ١٢
 قوله الدلالة - وهو ما يذكر فيه ملزوم العلة ودونها ١٢
 قوله وقياس - اذ لا تبادى بينها في العلة ١٢
 قوله العكس - اقول ينبغي ان يعلم ان صحة هذا القياس موقوف على اثبات
 ان ليس للحكم علة غير هذا اذ لا تكليف يستتبع من ثبوت نقضها ثبوت نقض
 الحكم يجوز ثبوته لعلته اخرى ١٢
 قوله والجواب - وهو ما ثبت فيه نقض الحكم بتفريق العلة ١٢
 قوله وثانيا - اما عن قياس الدلالة فبان ١٢
 قوله اذ فاما - وفي قياس الدلالة وانتم تكلن مرجعا لكنها متحققة فاما فلما ١٢
 قوله قيل في السردق - مينة حكم بوجوب الفمان لما في السردق قياسا

من قوله لا يمتنع في القياس بجامع درجات العود ما نمتنع بجامع درجات العود
 على لوجوب القياس لا لعل لكنه تفهم لحفظ الكمال وهو الحلة حقيقة تساوي

ضمنا ١٢

قوله يجب الرد - ان كان العود ما غير بالک ١٢

قوله التميز القياس - فان القياس لجامع حفظ المال للجامع وجوب الرد الذي
 هو المذكور عن الحد مقطوع ١٢

قوله ان التجوز في الحد - فبما ان التجوز في الحد دعم السادة الصريح والضمني
 لكن الحد ووجه هو ما فيه نسايا ما ضمنا او صريحا فالقياس وهو المذكور الظن جدا ١٢
 قوله ذلك تحقيقا - اما الجواب عن قياس العكس فبانه كما عمت السادة السادة
 صريحا وضمنا لانه انهم السادة تحقيقا ١٢

قوله اد - اي فرضا ١٢

قوله تقدير امثله - دهنيا هو موجودة تقدير ١٢

قوله اذا قبل - القائل الثانية ١٢

قوله ثبت - هذا اثبات نقيض العلة ١٢

قوله لا اعتراض - اي اعتراض

قوله ملاهج القائل - هذا اثبات نقيض الحكم ١٢

قوله كالمجل - الناحية بغير اذن عليه ١٢

قوله لم يثبت - لا اعتراض عليه ١٢

قوله صح - فلما صح بغير اذن ١٢

قوله فما صله - اي حاصل هذا القياس ١٢

قوله غات و حان - خبر سر - و در تارة اخرى

لغات السادة ثبتت احد به مباديست تائيدت فليس كذا ١٢

قوله فلا ثبت - الاعتراض عليها ١٢

قوله وقد - فحصل انه لا يصح منها ١٢

قوله ثبت - الاعتراض ١٢

قوله الاصل - الاول ١٢

قوله المحل - وهو ١٢

قوله وهو المتعارف - اي لغير الاصل بالمحل المشبهة ١٢

قوله وهو المتعارف - بين الفقهاء ١٢

قوله شربه في قياس - متعلق بالفرب عنه واليه جميعا ١٢

قوله وقيل - الاصل ١٢

قوله دليله - اي دليل المحل المشبهة ١٢

قوله وقيل الاصل ١٢

قوله حكمه - كالحرمه ١٢

قوله والفرع - الركن الثاني ١٢

قوله وذلك - اي كونه فرعا ١٢

قوله باعتبار الحكمه - فان حكمه فرع حكمه ١٢

قوله والوصف - الركن الرابع ١٢

قوله الجايح - كالا سكا ١٢

قوله الحكم الفرع - عموما في جميع المواد ١٢

.....

(٢١٢)

قوله ان القياس حجة - اي موصل الى التصديق ١٢

قوله فركنا - ادلال بالذات ١٢

قوله المقدتان - الصغرى والكبرى ١٢

قوله مما يحتمل ان به - اركان ثانيا بالعرض لانها اركان الاركان ١٢

قوله كما في قولك - فالاركان اللولبية اثنتان هما المقدتان والصغرى

والخبر وهو الاصل والجزء وهو حكم الاصل والاسفار وهو الجاهل اركان للمقد

تتميز تكون تلك الاربعة اركاننا بمعنى انها اركان الادكان وانما الاركان اثنتان ١٢

قوله للاسفار - فالصغرى ١٢

قوله الشتركة - وحدها لا غير ١٢

قوله ما تحقيق السادة - وهي القياس ١٢

قوله في الخارج - اي حصر الكلية فيها بمعنى انها جزاء خير كالصورة للجسم اذ لا

توقف بعد ما على شيء بخلاف الاصل وحكمه والفرع اذ مجرد وجوده لا

يتحقق السادة لانها لا اركاننا ١٢

قوله وحكمه ثبوت - اي حكم القياس وغرته ١٢

قوله وان قطع - وصلية ١٢

قوله شرطا - ثانيا بالذات ١٢

قوله والفرع - خصوص ١١

قوله المطلق - في شرح البحر ١٢

قوله فنقول - فان الحق انما ان كانت السمة قطعية ووجودها في القوم قطعا

فان حكم قطع والتعريف به لالة النفس فان القطعية بانك ليست الا لقطعية

قوله محمد بن - على الاصل ١٢

قوله دهر - اى المحول ١٢

قوله لا بشرط شئ - فحكم الاصل وعلية لا بشرط شئ دهر بعينه موجد في الغم ١٢

بحر العلوم قدس سره ١٢

قوله الى التلوية - بين ان الموجود في الغم مثل الحكم والفرع الموجودين

في الاصل ١٢

قوله الى المحقق - داما الطبيعة العقلية فما المصا لفة في قبا بها بخلص ١٢

قوله دهر الطبيعة - فليس هناك لا بشرط شئ بوجود بعينه في الاصل والغم ١٢

قوله ابن الحاجب - صاحب المختصر ١٢

قوله في الشرايط - للقياس ١٢

قوله لحكم الاصل - سبب لا بشرط ١٢

قوله لا يملك + مقول المعنى - اذ لا مجال فيه للجناب ومن هنا نسجم بقوله

الحكم الغير المقول المعنى تفصيلا على المورد ١٢

قوله الرهات - فله لقياس صورة على اخرى في عدد الرهات ولا سائمة

على اخرى في مقدار الزكاة ١٢

قوله مقدار الزكاة - كما يقال في الذهب كذا في الدراهم كذا في الابل البقر

كذا في الناقة النعم كذا ١٢

قوله قد عمد - ومنه عمد الخفيفة الحدود ١٢

قوله منه - اى من غير مقول المعنى ١٢

قوله مع الاكل - مع ان الاساك عن الاكل ركنه ١٢

قوله مع ترك التسمية - مع انه شرط لمبدأ الركن والشرط اذا ترك دلوا سيا
 لا يصلح العقل والشرط كالصلاة بلا وضوء او ركوع ناسيا لان وجوده ١٢
 قوله غير معقول متدبر - فان يمكن ان يقال ان الركن والشرط هو الماسك
 عن الاكل والتسمية في حال التذكر دون النسيان كذا انقيد اقول
 حد الصوم بانه ماسك من الفجر الى الليل من الشرب والجماع
 يدل على ان الركن الماسك مطلقا والامام صحيح الحد ووجب من قيده التذكر لم يقيد
 احد ذلك اذ ان من اكل ما لم يذكر اسم الله عليه مطلقا
 قوله ومنه ان لا يكون - ما هي من الشروط في حكم المصل ان لا يكون الحكم مخفيا
 به اى بالاصل ١٢

قوله مخفيا به كالعمام - والامام يمكن التعمية ١٢
 قوله كفارة له - كذا في صحيح مسلم كان جامع بين رمضان ١٢
 قوله كافي في الخبر - فانه جله مثلا لا غير معقول المعنى ١٢
 قوله من الفقهاء - الذين ائتمروا بغير معقول ١٢
 قوله لكن يوفت - شروء في وجه التخصيص ١٢
 قوله حلة الزجر - فانه لم يبق زجر ابل ما دونه ١٢
 قوله خاصة به - اى بنه اعرابي ١٢
 قوله فلا تع - وفي نسخة من ايراد الضمير في الفارة الى ابله ١٢
 قوله ومنه شهادة - اى ما خص بالاصل ١٢
 قوله ثبت كراية له - عند شهادته وحده كسهادة رجلين لها با كماله ١٢
 قوله مخدعة به - ولذا القب بين الهابة بنى الشهادتين ١٢

من اثاره ملايقاس عليه - صلى الله عليه وسلم ما نه اذا خبر انه رد في ثمنها فم

رضى الله تعالى عنه انه يحل له ان يبيع به صلى الله عليه وسلم ولو لم يشهد الواقعة

فان ما اخرج به صلى الله عليه وسلم صادق قطعا ولم يفهم به السر فيه ١٢

قوله مثله او قوله - كالمخلفاء الراشدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ١٢

قوله ان الكفاية - رضي الله تعالى عنه في الشهادة وعدم الاحتياج الى الآخر ١٢

قوله الاخراج - اي اخراج شهادة رضي الله تعالى عنه ١٢

قوله من قاعدة عامة - هي انية ١٢

قوله من استمر الطهر - عادلا كامل التدين او نافعه ١٢

قوله للاختصاص - تتعلق بالاخراج ١٢

قوله للمخرج فليس مما - فان شهد الرجال امر الولادة متنع الشهود غير القابلة من

النساء بالفارسية داية ١٢

قوله فمدر - اقول اولاد ما درجة التحقير فان من العماية من هم اكمل منه تدنيا

وتانيا لا دخل لكما ان الفهم في الشهادة وثالثا منهم من هو اكمل منه فمما فم ١٢

قوله ديه ترخص المسافر - اي من الذي خص بالاصل ١٢

قوله فان العلة - في القصر والفطر ١٢

قوله ديه عند الشائعية - اي ما خص بالاصل ١٢

قوله بلفظ البتة - قال قال وامرأة مؤمنة وان هبت نفسها للنبي الالية ١٢

قوله بقوله خالصة لك - من دون المؤمنين ١٢

قوله لان اللفظ - هو ديتك نفسي ١٢

قوله تابع للمحنة - فان سناه قليل البقي من دون عوض ١٢

قوله يختص باللفظ - وهو بشكل فلا يتحقق لفظا غيره به ١٢

قوله يرجع الى المعنى - خاص به على المعنى عليه وسلم دون لفظ البنية ١٢

قوله لانه لا يخرج في التجوز - فكل واحد ان يتجوز ويلحق البنية على النكاح وان لم يتحقق منها
معناه وهو الملك بلا عوض وبذلك اقال جري النهر ومعناه خاص بالماء فالمعنى و
هو الجواز ينفع المهر ليس بل لازم له اللفظ ارادة منها للتجوز فلا يلزم من تخصيصه تخصيصا

قوله ليس بل لازم - له اللفظ ارادة منها ١٢

قوله ارادة منها - اعم من الشرائط الحكم الاصل ١٢

قوله لا يكون منسوخا - به الحكم ١٢

قوله وقد زال اعتباري - بالنسخ ١٢

قوله وقد تقدم - في باب النسخ هو ما فيه ١٢

قوله ومنها - اي من شرائط الحكم الاصل ١٢

قوله ان يكون - ذلك الحكم ١٢

قوله انفي الاصل - فانه ليس حكما شرعيا ١٢

قوله انفي الطاري - اقول كما في الاستصحاب فافهم ١٢

قوله لا يجري - القياس ١٢

قوله قياسا على العمل - لجايح الحلادة ولا يمكن القياس لجايح الا اذا كان

علة فلا بد من اثبات علية الحلادة للحرارة ولا يثبت ١٢

قوله فثبت - الحرارة ١٢

قوله فيه به - اي في ذلك الحلوة ١٢

قوله لا بالقياس - اي بالاستقراء ١٢

قوله فلا - فلا صار ١٢

قوله فلا اصل ولا فرع - اقول فان الاستقراء اثبت الحكم في كل حلو فلا يلحق
 القياس انما يلحق لو اثبت الحكم في النسل الاصل فقط ثم يتعدى منه الى هذا
 المحل القريب كما ان النفس ثبتت الحكم في امر فقط ثم يتنقيح المناط بعيدا الى
 غيره ولذا اشترط ان لا يكون دليل حكم الاصل شاملا بحكم الفرع كما سيجيء
 قوله اقول العقل - لانهم ان لا طريق لاثبات علوية العلة الا الاستقراء بل

قوله قد لينته - وليستقل

قوله في الاصل فقط - دون الفرع حتى لا يلحق القياس كما
 قوله بالسبب وغيره - وهو تصرف الاوصاف والصفات لبعضها البعض والباقي
 للعلوية وغيره كالدوران

قوله كان للحكا - حيل هذا اصلا دون ذاك
 قوله تطويل بلا طائل - فان الدليل كما في اثبات حكم به في شيء ثم التعمدية
 منه الى آخر تطويل من دون

قوله ومنها ان - اى من شرائط حكم الاصل

قوله لا يكون - ذلك الحكم

قوله فما خلا ما - للاصل آخر

قوله اخلاف العلة - في الاصلين اعني الاصل المحض والاصل الفرع

من جهة

قوله لقياس الرضوء - فالوضوء في رجب النية فرع التيمم والنية فرع الصلوة والصلوة
 مختلفتان فان العلة في الاصل المحض هي الصلوة كونها عبادة وفي الاصل الفرع

من جهة وهو التيمم كونها طهارة

قوله على التيمم - فانه يجب النية التيمم

قوله لانه - اى الوضوء ١٢

قوله لمباردة - مثل التيمم ١٢

قوله دقياس التيمم - فى رجب اليته فيه ١٢

قوله لانه - اى التيمم ١٢

قوله عبادة - مثل الصلوة ١٢

قوله داما على اتفاقها - داما على تقدير وحدة الصلة - والتاقتا ١٢

قوله فالتفاق - فالتفاق على صحة القياس ١٢

قوله فى الصلة - بل فيها اختلاف اذ فيه اختلف ١٢

قوله فى الدليل - فانه فى الاصل كلام الله رسول الله وجميع امته وفى الفرع القياس

قوله ولا يخفى ضعفه - اقول ان السادة فى الصلة واجبة دالاهم يكن قياسا اذ

القياس سادة المسكوت المنصوص فى صلة الحكم وعدم السادات فى الدليل

واجبة دالاهم يكن قياسا اذ القياس لا يكون من قياس بل عن نفس او

اجماع قيل بل نقول التحقيق ان الحكم فى الاصل والفرع بنفس الاصل او

اجماعه داما القياس يظهر لفهم حكم الفرع وانما وجه فيه ثبتت السادة فى الدليل

اذا فانا هم اقول لا يخفى ضعفه دالاهم يكن قوته وبنو القية عما قالوا تدبر ١٢

قوله وبنو اذا كان - الاختلف ١٢ بحر

قوله داما العكس - وهو ما سلمه المعترض لا المستدل ١٢

قوله قتل المسلم بالذمى - كما هو مذهب الحنفية ١٢

قوله فيه شبهة - هى شبهة عدم السادة فان المسلم معصوم الدم وكفر الذمى

الله سقط لما فى العمدة بحر العلوم

قوله فلا يؤيده - السادة اتقا دسا ١٢

قوله كما المنقل - فالمنقل اصل سلم التعرض دون المستدل وذلك ١٢

قوله وذلك - فانه اذا قتل بالمنقل لا يقتضى الشبهة من جهة آلة القتل عند المحقق ١٢

قوله لا اعتراض - اي فساد اتفاقا ١٢

قوله بطلان - فانه لا يسلم الاصل ١٢

قوله ولو اراد الالتزام - ولو اراد المستدل الذي لم يسلم الاصل الالتزام على التعرض

الذي سلمه ١٢

قوله لان المسلم - في الاصل كما المنقل ١٢

قوله هو الحكم - هو لعدم القصاص ١٢

قوله لا العلة - كتمكن الشبهة فلعلة عين العلة فلا يتم الالتزام ١٢

قوله اعتراض - اي اعتراف التعرض ١٢

قوله بالخطا في الاصل - اي بانه اخطا في حكم الاصل كان يقول

في الحكم لعدم القصاص في المنقل ١٢

قوله في احدهما - اي في الاصل او العلة ١٢

قوله على التعيين - فلا يتم الالتزام فانه كان منبيا على التسليم وهو قد اعترف

بالخطا فلا تسليم فلا التزام ١٢

قوله كذا في شرح المحقق - من نقل الاتفاق على فساد العكس والاستدلال عليه

بمنه لا بالهيل ١٢

قوله مفيد الالتزام - فان له ان يعترف بالخطا فلا يتم الالتزام ١٢

قوله السلمية - فانه يعترف بانه اخطا فلا ينقطع البحث عليها ١٢

قوله من مقابلية البحث - وشمها ١٢

قوله والفكر بيط - اتفاقا ١٢

قوله الحق ان المسلم - فالحق ان العكس اعني الاحتجاج لقياس الاصل
فيه سلم للمعترض دون المستدل ليس لقياس بل صح موجب للالتزام ١٢
قوله في حكم الفردي - لا يسوغ الظاهر وهذا بدعي لا يسوغ الظاهر ١٢
قوله من الالتزام - عطف على قوله منها الحكم الاصل ١٢
قوله ومنها - اي من شرائط الاصل اي من صيرورته ملزما ساكنا ١٢
قوله لا يتباين - فبعد ونبأ اليه القياس ولكن لا ينتهض على الخصم ١٢
قوله لا يكون - الاصل ١٢

قوله وهو القناعة - بينه يقيس المستدل الفرع المختلف فيه على اصل متفق فيه
بان يقول ان في الاحكام كذا العلة كذا ادبي موجودة في الفرع الفيا فيكون الحكم
الفيا موجودا فيه ولا يثبت قوله في الاصل حكم كذا الا بنفسه ولا باجماع بل بنسبة با
تفاق الخصم فقط ويقول ان هذا الحكم في الاصل بالاتفاق بيننا وبينكم والمناظر
يمنح عليه العلة او وجودها في الاصل فينبغي علة اخرى لا توجد في الفرع و
يقول العلة عندي هذه لا ما ذكرت او يثبت ان بينا الموجود ونقيض العلة لا العلة
ويقول ان كانت العلة هي التي فانما موافق منك في ثبوت هذا الحكم في
الاصل والا فلا تستدل به علي ما كنت اثبت الاصل لا بموافقي
الا لا يوافق الا ان كانت العلة هو العلة الغير المشتركة ومن بينها علم لان هذا
ليس الا اذا كان المناظران القائلان منبوت الحكم في الاصل موافقان
وفيه تالاه بالقياس والافان قال احدهما جس اجماع فلا يسوغ
للآخر ان يقول ان لم تكن العلة الا هذه العلة الغير المشتركة او لم يكن الموجود
لنقضها فلا ادافك دلا اقول بالحكم لقول به واجب العلة
هذه كانت بعضها اجماع نعم اذا كان

قياس فليس له الظاهر مجتهد ادبنا به هنا قول كل

لقياس وقوله في الآخر دلتا في الامن مجتهد هذا ما عندي

قوله بالموافقة - فقط - اي موافقة المناظر فقط من دون اثباته بنص اجماع

قوله يقول كل - بنحو الحكم في الاصل بالقياس لا بالنص او الاجماع

قوله ومن ثم - جملة مترجمة بين الحال وذو الحال

قوله ليس كذلك - ويكون الخصم الذي دانق في ثبوت حكم الاصل مانها

قوله علمه الآخر - اي علمية العلم التي جعلها المناظر الآخر علم

قوله او وجوده - اي يعلم علمتها لكن يمنع وجوده في الاصل

قوله والادل - اي ما يمنع فيه علمية العلم

قوله عبد الله يقتل - قتل عبد على يد حر

قوله به الحر - اي بذلك العبد

قوله كالمقاتل - اذا قتله حر وترك ورثته ووفاء بالمقاتل عليه لا يقتل الحر

قوله اتفاقا - فلم يثبتوا حكم عدم القصاص في الاصل وهو المقاتل الذي يوفى الخلفى

والثابت

قوله ان العلم - بالمقاتل في عدم قتل الحر بالمقاتل

قوله الحر - الولي للقصاص

قوله في عديته - فان كان عبدا فالولي السيد والا الورثة

قوله على بطل - هذه مبنية على جالة المستحق

قوله الماتك - العبد بالمقاتل لعدم العلم المستحق وهو السيد

قوله والافصح - اي ان لم تصح عنتي هذه

قوله حكم الاصل - وهو عدم قتل الحر بالمقاتل

قوله السحق - الوثن للقصاص ١٢

قوله عبدية وحرية - فان كان عبد انا لولي السيد والله الوتر ١٢

قوله صحت على لطل - هذه معنى جباله السحق ١٢

قوله الحاتك - العبد بالمطاب لعدم العلة فيه علم السحق وهو السيد ١٢

قوله والامنع - اى ان لم تفتح على هذه ١٢

قوله حكم الاصل - وهو عدم قتل الحر بالمطاب ١٢

قوله الامن مجتمعة - فانه لا مجال للمقلد ان يقول ان لم تكن العلة بهذه فانه الحكم ١٢

قوله عدم كفايته - في مقابلة المناظر واما في نفسه فيصح قطعها كما لا يخفى ١٢

قوله مللمستدل اثباتها - اى ثبت الاصل منقضى او اجماع ويحرض عن الالتفات

بالموافقة ١٢

قوله اتماما - فانه ليس له ح الفاعل الحكم ان لم

كما ذكرناه بفصله ١٢

قوله في الصحيح - عن المذهب خلافا للبعض ١٢

قوله واثباتي مركب الوصف - الذى منح فيه وجود العلة في الاصل ١٢

قوله كافي المسئلة - كما تقول الشافعية في ١٢

قوله تعليق الطلاق - اعلم انه ان قال لا خيبة ان لم تحك فانت طالق فعندنا

تطلق بعد النكاح سنا وعند الشافعي مع لا تطلق قيا سا على قوله زينب التى تزوج

طالق فانه ان تزجها لا تطلق اتفاقا فقال الشافعي مع انه اعنى تعليق الطلاق

بالنكاح تعليق فلا يلزم بل يلزم ادلاله في الطلاق لزنب التى ١٢

قوله لزنب التى - اى كافي قوله زينب التى تزجها طالق لا يلزم ويلزم اتفاقا

بيننا وبينه لم يتجوز الحكم في الاصل الا بموافقة الخفية فتقول ١٢

قوله في الاصل - اي قوله زينب التي زوجها طالق ١٢

قوله بل تخير - وسمناه ان زينب التي ان زوجها طالق في الحال فيلحقها طلاق لعدم المحلة ١٢

قوله مان صح - وجود التخيير التقيض في الفرع ١٢

قوله الامكان - لفارق ١٢

قوله ولا نلزم - ليعجز التخيير بل هو تعليق ١٢

قوله الاصل - فانهم ثبت حكم الاصل يعني عدم تطبيق زينب بعد النكاح بل ١٢

قوله بل اما انقول - زينب اذا انكحها ١٢

قوله في هذا - اي في مركب الوصف الفياض ١٢

قوله مع العلة - لان اسم كونها علة موجبة للحكم دنيح وجودها في الاصل فانه لو كان

الامر كذلك لما صح قوله انه ان لم يكن نفقضا موجودا في الاصل بل كانت موجودة هي

فلا تم ثبوت الحكم في الاصل فلا ينافي الموافقة اذ لا معنى لمنع ثبوت الحكم في الاصل

اصل ح تقدير عدم توقيف العلة في الاصل وجودها فيه اعتبارا بكونها موجبا لحكم

فانما العلة قد اسلمت بينهم وفرض وجود يحكم بثبوت العلول فهذا اباده سائبة العلة

قوله ان الثاني يعني مركب الوصف ١٢

قوله التفافية - المستدل والعرض فليد بها التفقا ١٢

قوله على الوصف الذي - علية الوصف ١٢

قوله ان يقال الخصم - المعترض ١٢

قوله في الاول - اي مركب الاصل ١٢

قوله على علة - ويقول ان لم تكن العلة - هذا فلا اسم حكم الاصل ١٢

قوله في الثاني - اي مركب الوصف ١٢

قوله علة خصمه بالمراد - ويقول ان لم تكن عليك معدومة فلا اسم حكم الاصل ١٢

قوله من الاتفاق - على العلية ١٢

قوله اجماعا - وفي الادل لم يسلم العلية اصلا الا الاصل الوصف والقيض ١٢

قوله الاصل - المحل اصل الوصف ١٢

قوله او لقيضه - اي لقيض الوصف ١٢

قوله لما علة الخضم - فعلى هذا البرغم منح حكم الاصل مع تسليم وجوده فيه ١٢

قوله ومن - المراد ١٢

قوله يسلمها - اقول لا اعتراض الا ان كان فافهم ١٢

قوله المتفق عليه - ان كانت موجودة لكنه يمنع وجودها بينها ١٢

قوله قال فاذا - شارح المختصر ١٢

قوله سلم العلة - وعليتها ومنع وجودها ١٢

قوله العاقل - المستدل ١٢

قوله ليس يلزم له - هذا كله تكلفات باردة والحق ان في مركب الاصل لا يسلم

الخضم عناية علة ذكرها المستدل ويبدو في علة اخرى غير مستندة وفي مركب الوصف

يمنع ادلا وجود علة بينها ثم اقول سلمنا وجودها بينها فلا تمنع علة ما لفرق

ان في الاصل التكلف على منع واحد في الثاني معان هذا هو الحق المتبع ١٢

قوله في الشهور - هذا اذا كان حكم الاصل متفقا بينهما ولو كان ١٢

قوله مختلفا بينهما - احدهما قبله والاخر يثبت ١٢

قوله محادل - المنهت ١٢

قوله ثم علة - اثبات علية ١٢

قوله بطريقا - كما هو طريق اثبات العلة ١٢

قوله من الاجماع - على حكم الاصل ١٢

قوله اما مطلقا - بان كان اجماع القل ١١

قوله قشر الجدال - فانه لا بد له من التجسم في اثبات حكم الاصل قدر ما يتجسم في

اثبات المطلوب فشرح دائرة الجدال بمختلف ما لو ذكر اصلا متوقفا عليه ١٢

قوله لان المانع - عن ايراد ما لم يحسم عليه اما مطلقا او بنينا ١٣

قوله وهو تسلسل - وتكفر الجدال ١٤

البحث فام - للاصل المختلف فيه والقدرة للقابلية للتمسك فالفرق تحكم ١٥

قوله والفرق بانه - اى حكم الاصل المختلف فيه ١٦

قوله مثل الاول - اى الحكم المطلوب اثباته ١٧

قوله السيندعى بالبيته عليه - التمسك في اثباته قدر ما ليس به اثبات الاول المطلوب ١٨

قوله بمختلف المقدمات الاخر - فلا تستدعى الاتجسما قليلا والمحصل ان التعلق

في اثبات الاول كثر فلا يقبل وفي اثبات المقدمات الاخر قليل فيقبل ١٩

قوله ضعيف - لانه قد يكون مقدرة العلم الذي حوّل به اثبات المقدمات

الاخر حكما شرعيا فيلزم البحث جدا بل اكثر مما في اثبات حكم ١١ على ان

كونه حكما شرعيا فيلزم البحث لا دخل له فان تسلسل البحث وتكفر الجدال

لما يكون في الحكم الشرعي كذا في غيره ٢٠

قوله ان يقال - في اثبات المطلوب المختار اعني قبول الاصل المختلف فيه ٢١

قوله لو انبث - انبث المستدل للاصل ٢٢

قوله فكذلك التوكس - اى القياس او لا ثم اثبات الاصل ٢٣

قوله لان المساوية واحدة - بما يلزم من التجسم في طيبا اذا كان صاعدا من اثبات

الاصل الى القياس يلزم فيه اذا كان نازلا من القياس الى اثبات الا

صل وهذا صريح جدا ٢٤

قوله من دأب الماظرين - اقول وجه الادوية قهر المسافة وقطع الجبال ١٢

قوله ليس سينا - اى من شرائط الاصل ١٢

قوله قطعية - اى قطعية الاصل ١٢

قوله بل يكفى الظن فى العمليات - ان قلت اذا كان الاصل الضابطيا فكثير

المقدمات الظنية فالظن الحاصل بها يفهم ولا يبق بل كان فى الظن ظنون

فامن الظن قال دون ١٢

قوله دون الظن - الحاصل بالقياس ١٢

قوله الاضمحلال - معنى غاية ما كانت الضعف ١٢

قوله لا يجوز - ان يفهم ١٢

قوله فان اللازم - فان الظن الحاصل بالقياس لازم للمقدمات الظنية واللازم ١٢

قوله منه بر - اقول كيف سيلم لزومه للمقدمات الظنية فافهم ١٢

قوله لم الحيز - فى الاصل ١٢

قوله على المتحار - اقول سيلم الى ثبت مفهوم العدد ونحوه مال الاستطاعة ١٢

قوله لان المقبس - اقول اذ الالام مفهوم العدد ونحوه مال قال لان ١٢

قوله هو المقبس - اسم القلب ١٢

قوله حكما فى العدد - داخل فيه كما اذا تبين القرة على القلب فكانها داخله

فى اسم القلب ١٢

قوله فافهم سينا - اى من شرائط القياس عطف على قوله سينا الحكم الاصل ١٢

قوله للفرع - اربعة على المتحار وختمه عند الالام ١٢

قوله بما يقصده - فيه السادة ١٢ بحر

قوله من عيز - معنى العين والجس كلام الماتن بحيث لا يفهم عليه ١٢

قوله كالنبذة - بيان ما اى ان كان المقص منها نجب السادى فيه وان كان نجبا

قوله للمخرج - المخرج ١٢

قوله وضعفا - فكانت في الاصل اقوى وفي الفرع اضعف اذ بالنفس اذ المساعدة

في القدر غير مقصود ١٢

قوله كالاطراف - اى جس العلة ١٢

قوله للنفس - الفرد ١٢

قوله في القصص - حكم ١٢

قوله المشتركة - بينهما ١٢

قوله ذلك - المساعدة ١٢

قوله في العلم - قد يتعدى من الاصل الى الفرع من الحكم كالقتل ١٢

قوله بالنقل عليه - يقاس عليه اى على القتل بالحد وفي درج القصص

كما عند الشافعية ١٢

قوله في القصص - فانه قد يتعدى قصص النفس وهو مجزئ في الاصل ١٢

قوله كالولاية - قد يتعدى حبه كالولاية ١٢

قوله على دلالة ما لها - فقد يتعدى نفس الولاية وهي جس تحته دلالة المال دولته

النفس ١٢

قوله يقتضى حكما - مما في الفرع والاصل ١٢

قوله تنوع المحل - للحكم ١٢

قوله نوعا من العلم - من سبب الية المحل ١٢

قوله تقتضى السادة - بان يجزئ عليه لما جنى عليه ١٢

قوله وهي في النفس - اى السادة ١٢

قوله لا اختلاف الا بالعدد - اي فيما اذا كانت العلة عيناً يقتضي في المحلين ٢٤
حكماً مبنياً للاختلاف فيه بالنوع الا بالعدد فانه في هذا المحل آخر وفي ذاك آخر
كاشدة المطرية لا تقتضي المحرمة وهي في المحل والنبي مختلفة بالعدد لان
نوع حرمة المحل آخر ونوع حرمة النبي آخر ١٢

قوله العلة - في الفرع ١٢

قوله ولو كان جنساً - الموجود في الفرع والاصل المشترك بينهما جنساً للعلّة
الموجودة في الاصل لكان المشترك بينهما جزءاً للوابة في الاصل لا عينياً
ورده الله تعالى عن البيان ذلك العلل في الحكم بالعدد فانه في هذا المحل
سواء جواباً ان الحكم في الفرع لا يكون الا عيناً حكم الاصل ولو كان جنساً لكان
جزءاً للحكم والوجه الوجه ١٢

قوله سواءاً جواباً - على طبق ما في العلة ١٢

قوله ومبني - اي من شرط الفرع ١٢

قوله كالتشامع - اي كما اختلف في قياس التشامع هذا اظهر ١٢

قوله الحرمة - اي حرمة زوجه عليه كما تحرم زوجه المسلم عليه باظهار ١٢

قوله مع - هذا وجه تغيير الحكم ١٢

قوله انما - اي الحرمة وهي الحكم تغيرت في الفرع لانها في الاصل ١٢

قوله في الاصل - هو المسلم ١٢

قوله بالكفارة - فان المسلم اذا أدى الكفارة زالت الحرمة ١٢

قوله وهي - اي الحرمة ١٢

قوله في الفرع - هو الذي ١٢

قوله موبدة - لانزول ١٢

قوله بخلاف العبد - فان قلت فلم يقنسون طهار العبد على طهار الحرم ان
الحرمه في الحرم تقتضي بالتفريق العبد لا اذ لا مال له قال بخلاف العبد فانه اهل
لما اى للكفارة فمكن زوالها بالكفارة كما في الحرم فقد قوى الحكم بجنيته لم يتغير
لكنه اى العبد عاجز عن اداء الكفارة اذ لا مال له فهو كالفقير بخلاف الذي
فانه ما فر الكفارة ولذا نوب سائر عبادات كسائر العبادات فلا يصح عنه
فلا يمكن زوال الحرمه فيه بالكفارة فقد تغير الحكم فانهم ١١

قوله وكقوله - اى الشافعى ١٢

قوله مع ان الاجل - وجه تغير الحكم فيصح فلهما جابح دفع الخرج ١٢
قوله الواجب بالنفس - قال عليه الصلوة والسلام لا يحل كذا وكذا ولا بيع ما ليس
عندك اخرج اصحاب السنن الاربع ١٢
قوله ولا خلف - عن الملك والقدرة ١٢

قوله في - مسلم الحال ١٢

قوله في الحال داما النقص - تحقيقه ان السلم هو ان يقول المشتري اسلمت
اليك عشرة دراهم في كحضه فيقبل البائى ولشئنا عندنا التاجيل اى اسلمت
كذا فى كذا على ان تؤدتيه فى مدة كذا وليس المشتري رب العلم والآخر السلم
اليه والحضه السلم فيه الثمن راس المال به انتم اعلم انه لا يجوز السلم الا مؤجلا
وقال الشافعى يجوز حاله اى غير اجل بان يقول اسلمت عشرة فى كحضه ولم
يذكر الاجل قياسا على السلم المؤجل او عن قول انه شرع السلم دفعا
لحاجة المفا ليس فانه ربما لم يكن عنده الحضه مثلا و احتاج الى الدراهم
فماذا يفعل فرفض الشافعى فى السلم يحصل به الثمن حاله فلا بد من الاجل ليقدر
على تحصيل السلم فيه فى ذلك الاجل فيسلم الى رب السلم

الاجل خلف من ملك المسيح والقدرة على تسليمه ولو كان مالكا دنا در اعلى
التسليم في الحال لم يوجد الرخص على الثاني وهو قوله عليه السلام لا يتبع
من عندك لقياسكم هذا بغير شرط الاجل الثابت بالنص اثنى

قبل معارضا على ما قلنا انه شرع لدفع حاجته
لما ليس انه لو كان كذلك لا رخص بحالة الاندلس قلنا الاندلس امر باطل
لا يمكن هذه الرخصة على الحالة

نفي الظن الدال لئلا تعليق الحكم بالحسبان كما يكون
في الحاجة هذا كما الرخصة في القصر والفطر في كل نسخ بانه دليل الثقة
به اخلاصه ما في الهداية والنفاية وغيرهما من حواشي الهداية وشرح بحر العلوم

قرئ سره مع توضيح وتيقظ وتنقيص وتحرير وتكلمة وتنزكية ١٢
قوله بدفع القيمة - اى قيمة الشاة مثلا لا عينها ما به تغيير الحكم الاصل بغير اجابة
عين الشاة ما به يستلزم عدم اجراء عين الشاة ١٣

قوله في الزكوة والعرف - اى النقص بعرف الزكوة ١٤
قوله الى صنف - فغيره تغيير الحكم الاصل وهو كونها ملكا للخصاف كطبا كما يدل
عليه الدم ١٥

قوله فقدر - عن التاويل البعيدة واحدة فقط من احصاف مصرف الزكوة ١٦
قوله دفعه - في الاصل الدال الكتاب في الفصل الدال في التاويل عند قوله وذكر
الشافية من التاويل البعيدة تاويلات للمنفعة ١٧

قوله محل مايج طاهر - كالورد والمحل ونحوهما ١٨
قوله بالماء للعلم - في ازالته نجاسة الثياب ١٩

قوله واما الحاق - ثم انه ما كان يقص بان الشجين قاسا الماء في
ازالة النجاسة ثم ان فيه تغيير لكم ونقص وهو ايجاب استعمال الماء في تطهير
النبات فاجاب عنه بقوله واما الحاق ابحر العلوم مع
قوله واغسله بالماء - جوابا لمن سأل عن دم الحيض اصاب ثوبا عليه و
اغسله بالماء ابحر

قوله واما هو الازالة - للنجاسة وليس من الماء معقودا ١٢

قوله اقول وذاك - اي ان القصد هو الازالة للماء ١٢

قوله لان زوال الذات - اي ذات النجاسة كماء الحيض ١٢

قوله لزوال الصفة - وهو النجاسة فاذا ازلت طهر الثوب ١٢

قوله الى كل مائع - فان كل مائع يزيل الذات المستند لزوال الصفة
المستند للظاهرة ١٢

قوله يقطع الحمل - فاعلم ان خصوص الماء يلحق بكل يكفي زوال النجاسة باي
طريق كان ١٢

قوله لان الكلام - انت تعلم ان نقص صاحب التحرير اثبات ان خصوص
الماء نحو من اليمين بل فانه ان كان لك لكان استعمال الماء بخصوص
واجبا فاقطع ترك الواجب بالتواطع وهو خلاف الاجماع وانه اتمام لا
برودة ما ذكره فتأمل

قوله تطهير الحمل - بالقطع فقد زال الحمل ١٢

قوله ثم هذا بخلاف الحديث - ان قلت لو كان الامر كما تعلم بجائز ازالة
النجاسة الحكمة وهو الحديث استعمال استعمال غير الماء وليس الامر كذلك
قال هذا بخلاف الحديث يعني الا الحكم باستعمال الماء في الحديث ورد

على خلاف القياس فإنه ليس بجائزته حقيقة حتى يحتاج الى إزالته
فيقصر على ما هو المضموم ١٢

قوله التيمم - بجائز الطهارة ١٢

قوله في وجوب النية - ويقاس عليه في وجوب ١٢

قوله قبل البجزة - مثله على الخفيفة بان لم سلمتم وجوب النية في التيمم والوضوء ١٢

مثله في كونه طهارة فالان يجوز كذا ان تقيس ١٢

قوله وذلك - اي اشتراط ١٢

قوله بنونه - اي الحكم ١٢

قوله ذلك الزمان - على من يقول لوجوب النية في التيمم دون الوضوء ١٢

قوله كالحقيقة - اي كما خرفت الحقيقة ١٢

قوله ان الماء متطهر - كطهر وزاد منه ١٢

قوله مطهر - بخلاف الماء ١٢

قوله لا تصح - تلك القرينة ١٢

قوله وهي النية - اي تلك الإرادة ١٢

قوله في ذلك - اي في الحكم الشرعي فانما طاهر ان مطهر ان شرعا ١٢

قوله فيه فيه - اي في الحكم الشرعي كالحقيقة ١٢

قوله يمنع المتلثة - بين الماء والتراب ١٢

قوله التقديم - اي تقدم الفرع ١٢

قوله عليه - اي على الاصل ١٢

قوله ان كان له دليل - اي الحكم الفرع ١٢

قوله سواه - اي سوى الاصل المتأخر ١٢

٩٧ قوله قبل هذا الاصل الحكم في الفرع به اي بالدليل الاخر

بعد ه اي بعد وجود هذا الاصل بالقياس الحكم عليه ١٢

قوله في التفرع د علي هذا ليس هذا الفرع فرع الاصل المتأخر حين التأخر ١٢

قوله لم يجز القياس - فانه خلاف النص غير جائز ١٢

قوله دالضا ع - القياس لان النص محض ١٢

قوله بان الفائدة - في القياس مع الحكم في النص اثباتا ١٢

قوله المتعارض - اي تعاضد الدلالة النص والقياس ١٢

قوله جواز الاكتر دن - بكذا القياس ١٢

قوله ان ثبت - هذا القياس ١٢

قوله زبادة - علوما في النص ١٢

قوله فانه - فانه غير جائز اتفاقا ١٢

قوله كالسنة - ناسخا والقياس لا يكون ناسخا ١٢

قوله ان ثبت الحكم في الفرع ١٢

قوله كذا الحكم بالحديث - ثبت بالحديث اجمالا ان في الفرع حديثا تفضيلا

حصل بالقذف اي بالقياس على حد القذف فانه اذا شرب سكر اذا

سكر يدي وانه يدي افرى ١٢

قوله داقحة مجد دة - ليس منها في النص اثر لا اجمالا ولا تفضيلا ١٢

قوله كما عن ابن مسعود تارة - وذلك لانه اذا قال انت طالق فلا يمكن

نية العود المحض اي ان ينوي واحدة المتبره ابن مسعود اذ ثلثا

المتبره على ١٢

قوله على الطبار - واجب دلة ظلاق ١٢

قوله وقد نبأ قش - في قوله انما واقعة متحدة ليس منها اثر في النفس ۱۲
قوله احل الله لك - اقول ليس بشيء وان سلم فتخرج في الكربة بانها بمنزلة ما فهم
انه دقيق ۱۲

قوله وليس منها القطع - اي من شروط الفرع ۱۲

قوله بالعلية فيه - اي القطع بوجود العلة فيه ۱۲

قوله في الدجاء - اي ايجاب الحكم بالقياس ۱۲

قوله الحكم بالعلية - دلالة القياس بل القياس صحيح وثبت الحكم متوقف ۱۲

قوله لا تنزل - بل يتوقف الحكم بها فكذا انما انما ۱۲

قوله بالمحاضرة - كما اذا شهد شاهدان بامر و آخران بآخر ۱۲

قوله ليس منها ما سترع - انما قال منها لان في غير هذا المقام يطلق على غير هذا

قوله كالاتية - على وحدانية وعلمه وقدرته وغير ذلك ۱۲

قوله الاستكمال - بنده المصالح ۱۲

قوله انما المتكلمين - فمنها اعلية المصالح للحكم ومنهم من يمنع القياس ومنهم من

يجوز له ولقول انما امارات لا لعل داعية الى الحكم ۱۲

قوله ممنوع - اوله بوجه يرجح انما لا اله الا الله تعالى مولود قدس سره ۵

من نكروا خلق سودي كنتم ذكرا بكنان جود كنتم ۱۲

قوله انقضى - هو سبحانه وجلت عنه ۱۲

قوله غايته - الارضية ۱۲

قوله للناس ناطقا - اي جعل مناط تلك السادة احكاما مناسبة محولة ۱۲

قوله وذلك انه - اي النوط بالاحكام ۱۲

قوله لميلاد وخرج - يقول ۱۲

قوله تعظيما - لاجسامهم ١٢

قوله بالخرقات المالية - كالزكوة وصدقة الفطر والعشر وغير ذلك ١٢

قوله ضعفا - وكان الانسان ضعيفا ١٢

قوله حقا محصلا - نانا على ذمة كل منهم لله ١٢

قوله انظاما - لامر ساجد ١٢

قوله ثم للشيا والذكورة - من المعتقدات والعبادات البدنية والمالية والنفوس

والفسوخ ١٢

قوله الملكات ومحسنات - بيا تتكلم تلك اليهود تنتم لما سجد ١٢

قوله فالتحسن اعتبارا لهما - اى اعتبار تلك الملكات والمحسنات ١٢

قوله لهما - اى تلك الملكات والمحسنات ١٢

قوله غرض - اى عظيم ١٢

قوله عريف - كليل لائل وعجب عاجب ١٢

قوله وبوصفا - اى بعض تلك الملكات ١٢

قوله من بعض - تكمله وتحسينا ١٢

قوله القسمات - التقسيم الاول ١٢

قوله المقاصد - مباذرية ١٢

قوله ضرورية - مائة حد الضرورة ١٢

قوله بالكفر - فيقتلون كل كافر مائة كان او شجاعا كبيرا غير قادر على القتال

او ربهانا جانيا في الادوية والحيال ١٢

قوله بالحرارة - فلا يقتلون الا من يجارب ١٢

قوله لا لقليل - عندنا ١٢

قوله والنفس - حفظ ١٢

قوله والعقل - حفظ ١٢

قوله والنسل - حفظ ١٢

قوله والال - حفظ

قوله والممارت - لئلا يسهل معنى ما صلح الطريق ١٢ البحر

قوله وتحقق بها - اي بتلك الفرديات ١٢

قوله لما في الامكان - حرم التقبيل والمس وغيرهما في ١٢

قوله الاحرام - لكونها ادعى الى الجماع الحرام في الاحرام وغيره ١٢

قوله اياي - اي الدواعي ١٢

قوله وجه - النفس ١٢

قوله بدفع الحرج - فان تحريمها في الصيام والحيف يؤدي الى الحرج للفتنة

الوقوع وطول الامد ١٢

قوله متدبر - اقول على هذا لم يشرع الحد على كل سب مع ان كثر اسبابها

مما يفيض الى ذلك بالنسبة الى جميع الناس وكلها لك بالنظر الى الا

غير من فائهم ١٢

قوله السنان - من جانب الجرح بجاوذا اللسان ١٢

قوله راجية - منها راجية ١٢

قوله كالبيع والجارة - غير بالغة الى حد الفردرة ١٢

قوله والمساواة - اقول الامد ترك ذكرها لخلاف الامام فائهم ١٢

قوله واحد من الخمس - فليت بالغة حد الفردرة ١٢

قوله من الخبز - لكن يحتاج الى النسيان في المعيشة ١٢ البحر

قوله الموصية - فبقية حفظ النفس ودين من الخمس ١٢

قوله الكفاية مبررى ١٢

قوله على الولي - متعلق بالرجوب ١٢

قوله فأنها - أو تلك

قوله إلى المقص - لحسن العائنة بين الكفاية وكذا النفصان عن غير

نريد تديلا ونحوه إيمان الله نريد توفيرا خلاصة ما في شرح بحر العلوم مع

قوله عنده إلى ضفية مع - فأنه إذا كان الجواب لا يجب عليه هذه الرعاية ١٢

قوله لا يترك - هذه الرعاية ١٢

قوله وتحسينه - منها تحسينه أي ما فيها اختيار الحسن الأمثل ١٢

قوله على معارم - فأنها تنبئ الأخلاق السنية ١٢

قوله الاستحسان - مستخرجة ١٢

قوله منها الثاني - التقسيم الثاني ١٢

قوله للملك - شرع للملك وحصوله به يتيقن ١٢

قوله كالمقصود - شرع للذبح جاز ولا مناع عن القتل وحصوله به طئي

فان ١٢

قوله فان المستعين - عن القتل خوفا القصاص ١٢

قوله أو شكا - ولم يعلم مثاله في الشرع ١٢

قوله وفيه ما فيه - فان المستعين أكثر ١٢

قوله كنهج الدلالة - شرع للتنازل وحصوله به دعي فان ١٢

قوله الثالث والرابع - أو لا فائدة في شرعه بل بعيد عن الحكم ١٢

قوله مرم الحاجة - وقد شرع لدفع الحاجة محمول المقص دعي ١٢

قوله مرخص قطعاً - المقصود الفطر قطعاً ان شرعاً للشفقة والمطرون عدمها

محمولاً مرسوم - ١٢

قوله لو كان محدماً - المقصود ١٤

قوله لما في الحاق - عند الامام ١٥

قوله مغزبه - امرأة مغزبه ١٦

قوله في وجوب الاستراة - ولم ينلأقيا ١٧

قوله المشتري - صورته رجل باع امه ثم قبل التفارق الحال احدهما البيع

عند الامام يجب الاستراة على البايع ١٨

قوله في المجلس - مع القطع بان فرضاً ما رغبته عن منى الشترى وشرعه انما

كان لهذا الاحتمال ١٩

قوله لانه لا غيره - دليل الجمهور ٢٠

قوله مع انتفاء المانته - بمن مفتوحة ثم مكررة ثم فون مشددة مفتوحة

بعد التاء فونية العلامة مينة ان النطة لما في مغزبه زوجاً مشترى مع انتفاء

العلامة على الجماع تمام التلاقي وكذلك في وجوب الاستراة على البايع والمشتري

في المجلس مع انتفاء العلامة على كون فرضها شترى بجاء المشتري غير معتبرة ٢١

قوله اذا قطع - مرخص قطعاً مع عدم حصول المقصود قطعاً ٢٢

قوله مسئلة - متعلقة بالتقسيم الثاني ٢٣

قوله ينحزم - الحزم القطع والالتزام ٢٤

قوله مناسبة الوصف - اي العلة للحكم بان لا تبقى العلة علة للحكم ولا

تتفق مناسبة الحكم بعينه ٢٥

قوله بمفردة - هذا الوصف حال كونها راجحة على الصلح التي هي اد

سادية لها ١٢

قوله قيل له - بل الوصف مناسب للعلم موجب ١٢

قوله لا انقلاب - من المناسبة الى عدمها ١٢

قوله عدم التفاضل - بين انفسائه الى الصلوة والمفردة ١٢

قوله التحد الجبهة - فهو ينفق نقص في الصلوة - دلائل لازم له الى المفردة ١٢

قوله ومن منها - اي عدم التفاضل التحد الجبهة ١٢

قوله الصوم يوم الحيرة - صوم فقير صلى - فقبل التذرع عن صيانة الله اعراض

فقير مفردة فيه حرم ١٢

قوله المرجوح - بالاجماع ١٢

قوله الصالح - والله ضيق كعدم نصرته تباد قهر ١٢

قوله في المحصورة - الارض ناهية جرحه ادسادية وقد اعتبرت حتى جاز

نلك الصلوة ١٢ بحر ١٢

قوله رمضان - الهوة والنصب ١٢

قوله اتفاقا - ثبت لازمة فالصلوة راجحة ولعل به الرحمان خفي على المحرمين

نعم يحج على الحل ١٢

قوله فالوا لا صلوة - لو بقيت المناسبة بقيت الصلوة فلا صلوة ١٢

قوله مثلها فزودة - فما تلك المفردة راجحة منها ١٢

قوله الحقيقة - ممنوع - فان وجود الصلوة سلم الفرقين ١٢

قوله دلائل الاعتبار - ايضا ممنوع ناهية يمكن التحد الجنتين ولو سلم لطلانه لا يدل

قوله لا يلزم لا يدل - اي اعتبار الشارع اياها صلى مع ممارسته مفردة كذا

قوله المقنع - له حتى لغير المناسب غير مناسب وفيه الكلام ١٢

قوله متبر - اقول حاصل التقسيم دونه فيجب بحسب لا يفي خلط ولا خلط ان الوصف
الذي جعل عليه علم اما ان يعتبر في اصل ثبوت هذا الحكم بعينه مع ام لا على الاول
اما ان ثبت اعتبار عيني بهذا الوصف في عين هذا الحكم فهو المترادف ثبت اعتبار عيني في
جنبه او جنبه في عينه او جنبه في جنبه فهو الملائم او لا ثبت هذا ولا ذاك بل علم ثبوت
هذا الحكم مع نقطه في الترتيب وعلى الثاني رسل فان علم التواءه فهو مردود ليس بشيء والى
ان لم يثبت اعتباره في جنبه او جنبه في عينه او جنبه في جنبه كما لم يثبت ثبوت هذا
الحكم مع في اصل فهو الرسل الملائم فالفرق بين الملائم والمرسل الملائم ان في الاول
يعلم ثبوت هذا الحكم بعينه مع هذا الوصف وفي الثاني لا يعلم ذلك بل يثبت اعتبار
عينه في جنبه او بالعكس او جنبه في جنبه فقط تعاليفه ١٢

قوله الثالث - التقسيم الثالث ١٢

قوله دونه - عطف تفسيره يعني ان ليس المراد الشخص اذ لا يقوم شخص للمعين ١٢

قوله على التخيير - وفيما سب عليه ١٢

قوله فهو المترادف - في اصطلاحنا ١٢

قوله اعتبر ثبوت الحكم - اي جعل هذا الوصف علته لهذا الحكم في اصل له في تعلق او

اجماع او قياس مقدم على هذا القياس ١٢

قوله مع - اي مع الوصف ١٢

قوله في الاصل - اي اصل من غير اعتبار عينه في عينه ١٢ بجر

قوله فان ثبت - تفصيل لقوله دون اعتبر ١٢

قوله ادا جماع - بان يعتبر بالنسب ادا اهل الاجماع علته لم يكن هو خسر لهذا الحكم ١٢

قوله اعتبار عينه - اي عين الوصف ١٢

قوله الصغيرة - على البدل الصغيرة ١٢ بجر

قوله بالوصف - اي بوصف الصخر ١٢

قوله لا اعتبار به - اي اعتبار به الوصف وهو الصخر ١٢

قوله دلالة المال - فقد ثبتت بالاجماع اعتبار عين الصخر في جنس دلالة لانه ح دى

دلالية المحققه - في ضمن دلالة المال اجمارا ١٢

قوله اذ بالكلس - اي ثبت اعتبار جنس الوصف في عين الحكم ١٢

قوله مع المطر - حال كونه مع المطر ١٢

قوله لو كان - من مطلق الحرج ١٢

قوله والطلاق - اي مطلق الحرج ١٢

قوله رخصة الحج - فقد ثبت اعتبار جنس الوصف في عين الحكم ١٢

قوله وقبه بانيه - فان عليه مطلق الحرج عمومه واللايجاز الحجج مع كل شقة ١٢

قوله اوجه في جنه - اذ ثبت اعتبار جنه اي الوصف في جنه ال الحكم ١٢

قوله بالقتل - اذ انيس عليه اي على القتل بالمحمد ١٢

قوله دان - والتعدي ١٢

قوله على البنية - الانسانية ١٢

قوله قد اعتبر - اجماعا ١٢

قوله في جنس القصاص - حتى وجب تقاض الاطراف ولو بالتولية اجماعا ١٢

قوله والظاهر - او به المثال ١٢

قوله انه لقد يرى - بالانعاض عن النص والاجماع ١٢

قوله والاجماع - فهو من القسم الاول اعني الوترات ١٢

قوله على العيين - اي عين القتل بالسعد في عين القصاص ١٢

قوله في العيين - كما هو على الجنس في الجنس ١٢

قوله ذلك وحده - اى القتل بالهمد فتد يا ١٢

قوله قيد كونه - اى لم يعلم منها تعيين احد من الاضاميين ١٢

قوله بالحمد ليس بنسب - فلم يثبت اعتبار العيين في العيين لاحتمال ان يكون العلة العقل عمدا عدوانا بمجرد فعله هذا لا يثبت علة مشنكة ١٢

قوله للزوم انتفاء - فانه يمكن ان يكون الحمل داخل في العلة كما يمكن ان يقال ان العلة السكار الخمر اقول انما قال اكثر لان منها ما يحكم العقل به اية بان خصوص الحمل لك في هذا الاحتمال لا يقبل منها كما في السكار كما لا يخفى ثم اقول بهذا التوجيه لعلام علامته تقاربان فان دخول الحمد في وجوب القصاص امر لا يسجد عند العقل وهذا ظن جدا فافهم ١٢

قوله هو الملائم - جزاء لقوله فان ثبت بنفس او اجماع اعتبار منه اى ما قال او جنبه في جنبه ١٢

قوله دال على الترتيب - ثبت اعتبار جنبه في جنبه دلا عليه في جنبه دلا عليه في جنبه ١٢

قوله محل الفار - وهو الزوج الذي طلق امرأته عند بابه عن جوفته ١٢
قوله قصده بكونها - فكان قصده القاتل حصول المال سر بها فحرم عنه دفعه الفار

حرمان زوجه فصار من بينا الفيا بتقصه خرت ١٢

قوله قد برى عن قوله عطف على قوله - اى ان اعتبر ثبوت الحكم معه في الاصل ١٢

قوله وان لم يعتبر اصلا - اى في اصل ما ثبتت به الحكم معه ١٢

قوله الى ما علم - بنفس او اجماع ١٢

قوله وهو مردود - اى ما علم الخاد ١٢

قوله انكر على يحيى - جابح نوطا مالك ١٢

قوله للفقرة لتعاطيه - لتعاطيه اى للامر الذي تتبعه وتجب على ذمته ١٢

قوله دالى ما لم يعلم - عطف على قوله اى ما علم ١٢

قوله فان لم يعلم فيه - من الشرع ١٢

قوله اعتبارات الملائم - دى الجنس العمين والعين فى الجنس والجنس فى الجنس ١٢

قوله على سنن العقل - كما اذا اعتبر فى قياس مقدم ١٢

قوله الرنايح - عن الاحكام ١٢

قوله ان علم فيه ذلك - اى احدا اعتبارات الملائم ١٢

قوله قطعية - لاطنية ١٢ لاجابة ١٢

قوله كلية - لعمامة المسلمين للبعض ١٢

قوله كثر من اللغار - سببه كثر من بعض سلمان راو در مقابله لغار ١٢

قوله اذا علم - قطعا ١٢

قوله انهم - اى المترسون بالمسلمين ١٢

قوله يرمونهم - اى اللغار ١٢

قوله اى يرمونهم - محم جاز لهم الرمي وترك الترس وان يلك بعض المسلمين الذين

اترسوا بهم ١٢

قوله اندفع قطعا - الاستيصال ١٢

قوله لفتح - لعدم كونه ضروريا ١٢

قوله الاستيصال - لعدم كونه قطعيا ١٢

قوله لا يرمى - لا يلقى ١٢

قوله عند الملائم - للحكم ١٢

قوله عند العقول الذى ظهر تأثيره شرعا - للحكم للمباين له كما اذا اسلم

احد الزوجين ودعت الفرقة بينهما فبذه الفرقة لقيام اى لبقاء واحد

على الكفر فانه بلائمه لا الى السلام احد بما لانه مبائن له اذ لا سلام عام

للمحقق لا تاطح لهما ١٢

قوله كما سقط الصلاة الكثيرة - انما قيد به لان صلوة ادا صلوتين لا يقطعا لا

نما وبل يجب القضاء وانما السقاط اذا استمر واحاط خمس صلوات ١٢

قوله في سقولها - كما في الجوز وحالة النزاع ١٢

قوله شقة السفر الركنين - شقة السفر نوع وشقة الحيف نوع والسقاط

الركنين نوع والسقاط الكل نوع ١٢

قوله ادمية - في الربا مية ١٢

قوله لاب دام - قياس ١٢

قوله في التقدم - اى تقدم عليه لب اولام ١٢

قوله في دلالة النكاح - على تقدمه في الميراث كما قال وقد ١٢

قوله وقد تقدم في الميراث - بجايح القراية من جيتين ناعلة في المقامين نوع

واحد والحكم جنس احد النوعين دلالة النكاح والآخر دلالة الميراث كما

قوله وذلك كثير - كما انبه على الخلل لشدة الطر به ١٢

قوله داود دانه - على الحقيقة مع ١٢

قوله لا بد فيه - اى في هذا التأثير والاعتبار ١٢

قوله اذ لا اخالة عندهم - معنى الاخالة تعيين العلة في الاصل بمجرد ابداء المناجاة

بيننا وبين الحكم في ذات الاصل لا بنقض ولا بغيره والاوصاف التي تعرف عليها

بمجرد الاخالة لسي بالمصالح المرسله وهذا انما يسهل اخالة لان هذا العمل ليقع

في القلب خيال العلية والعلة وهو عند الشافعية لا عند ما ١٢

قوله المؤثر ١٢

قوله قسما - بالنفس او الاجماع ١٢

قوله لهما - اى للعلمة الثانية ١٢

قوله كما - اى للعلمة الثانية ١٢

قوله هو المشهور - لتقسيم العلمة الى المنصوصة والمؤثرة ١٢

قوله الا بالاعتبار - فمن حيث اننا نأثريه بالنفس او الاجماع منصوصة ومن حيث

اننا ملزمة للحكم مع الاعتبار اى كونه قسما لهما المذكور مؤثرة ١٢

قوله ثم هذه الاربع - العين في العين والحبس وبالعكس ١٢

قوله وقد تركت بعض - من الاقسام ١٢

قوله ويحصر في احد - المركب ١٢

قوله عشر - قسما ١٢ بحر

قوله لان الثنائى سنة والثانى - الاول مع الثنائى كما اذا كان لجنبه تاثير

في عين الحزم وعمنه ايضا الاول مع الثالث والاول مع الرابع والثانى مع

الثالث ومع الرابع والثالث مع الرابع ١٢

قوله اربعة والرابعى - الاول مع الثنائى والثالث كما اذا كان لجنبه تاثير في عينه وجنبه

وعينه في جنبه والاول مع الثالث والرابع والاول مع الثنائى والرابع والثنائى

مع الثالث والرابع ١٢

قوله واحد فقط - وهو ما اذا كان لكل من عينه وجنبه تاثير في عينه وجنبه كليهما جميعا

قوله ومثاله - اى مثال الرابعى ١٢

قوله للعقل السكر - هذا الاعتبار العين في العين ١٢

قوله في الحرمة - علة اعتبار ١٢

قوله وجنبه - اى جنب السكر ١٢

قوله وجبة - الاعتبار الجنس في العين ١٢

قوله دفع العداوة - لمظنة القذف والاستمال على السب والشتيم وغير ذلك ١٢

قوله البغضاء فيها - كان يقال شرب الخمر حرام لا لبقاء العداوة ١٢

قوله فيها - اي في الحرمة ١٢

قوله السكر - هذا اعتبار العين في الجنس ١٢

قوله في حرمة - اعترضة ١٢

قوله دفع العداوة - لما يقال الخمر الموقع للعداوة حرام للسكر ١٢

قوله دفع العداوة - هذا اعتبار الجنس في الجنس ١٢

قوله جنبة - اي جنس السكر اعترضة في ١٢

قوله كما فيها - اعترضة فيها اي في حرمة الشرب ١٢

قوله فندبر - فانه ايجاز محل ١٢

قوله من نفى الجنس - ان يعبر الجنس للوصف في الجنس للحكم ١٢

قوله في الجنس - لسببه بعد انما ما عن عليه الوصف للحكم فندبر ١٢

قوله الاعتبارية - لا لغير وجه ١٢

قوله لانه ليس - وان لم يثبت بالنفس اذ الاجماع لا اعتبار الجنس لانه ليس ١٢

قوله لا يجعل العين - والانه لا يلزم القياس فافهم ١٢

قوله في العين - اقول ينبغي اسقاط الجنس في الجنس القابل لرجوعه الى العين في الجنس

فافهم ١٢

قوله العين - بما هو عين ١٢

قوله ملائمة - بحكم ١٢

قوله فمحصلا - فلا يرجع اليه بل هذا ما نلناه اخرى ١٢

قوله الطن - اوطن العلية ١٢

قوله اقوى فانهم - اقول للفقوى بتدرجهم انه علم ادلة عليه الجنس وان ثبت به عليهم
وليت ثم وجده الذين ملأها فيكون ارفع في النفس بخلاف العيين في
وان كان ملائمة لعدم التدرج بل يحصل الطن مرة واحدة فلا يلزم

او فتح فتدبر ١٥

قوله بالكل مقبول - من السائط والمركبات ١٢

قوله في عين الحكم - معتبرا ١٢

قوله لوجود الاصل - وبه المادة التي ثبت فيها اعتبارا تارة عنها او حجبها في

عينية ١٢

قوله وان كان في حبه - عين الوصف او حبه مؤثرا في حبه او حجب الحكم ١٢
قوله انه في الاصل وقد يترك لوضوحه - الذي قد اعتبر فيه نوع العلة او حجبها
في نوع الحكم تحقيقه انه لا بد لكونه قياسا بنوع العلية لنوع الحكم تحقيقه انه لا بد لكونه
قياسا وعينه فيها لم يثبت الا في حبه ما خالف تقابل ليس بقياس بل
به العلة يثبت بها الحكم في هذه المادة من دون اصل تقاس عليها لانها
كالنفس لا احتياج فيها الى الاصل فتأمل نعم ولا بد ان يكون هناك اصل
ثبت فيه العلية لنوع الحكم الا انه قد يذكر فيكون مما اعتبر في نوع الحكم وقد
لا يكون مما اعتبر في حبه وهو لا مطالبون باثبات ان كل مادة يثبت
فيها العلية للحجب لا بد هناك من مادة ثبت فيها العلية للنوع بالاستقراء و
تأمل نعم لكن لا لان الاصل مادة اخرى لم يذكر بل لان المادة التي يثبت
فيها العلية للجنس هي الاصل كما سيجي تقريره في المتن ١٢

قوله مسئلة ابداع العبي - يعني من ازيد رجل شيئا عند صبي اذا استعمله لا

312
لغيره فان المالك
الملك نعم لغيره كمن له بالملك ما له
اذن بهذا الاصل قد يذكرنا فيم

نا فيم ١٢

قوله اذا استلكت - العبي ١٢

قوله فلا تعليل - اي ليس ان يعجل بالوصف جنس الحكم ثم يعيد الى الفرع بل

العلل نوعه فيكون قياسا قطعا ١٢

قوله تعليل - في هذا القياس ١٢

قوله في الجنس - بل في النوع ولو في مادة اخرى لم تذكر ١٢

قوله اصلا دقية - داللا لم يكن قياسا لعدم ثبوت العلوية لنوع الحكم ١٢

قوله دافية - لما ذكرنا انهم مطالبون باشتات ذلك في جميع المواد ولا يمكن ذلك

قوله بل علة - بهذا الوصف الثابت علمية لجنس الحكم علة ١٢

قوله سرعية - ثابتة ١٢

قوله لا يحتاج - لعل يكون قياسا ١٢

قوله كما ترى - باطل بالبداهة ١٢

قوله متردك - لا مرافيه ١٢

قوله في انواعها القدرة - فكانه هو الاصل الذي ثبت فيه العلوية لنوع الحكم

ومعنى لان العلوية للجنس ليس بها للنوع ١٢

قوله انتفت - التحفيف وهو جنس يتحقق في كل مادة ما يناسبها من الواجب بالتحقق

في مادة الاضطرار ١٢

قوله وفي الطواف - في البروت المستلزم للورع في الاماء ١٢

قوله دمنة ماء الشرب - وعدم ماء فاضل عن حاجة الشرب ١٢

قوله للتأخير - في نوع الحكم ١٢

قوله هو الاصل - الذي ثبت فيه اعتباره في جنس الحكم ١٢

قوله وبهذا - اي الثاني في جنس الحكم ١٢ بحر

قوله فالحق في عرف الشافعية ١٢

قوله وثلاثة من الملل - في عرف الشافعية ١٢

قوله والمرسل - ثلاثة من المرسل ١٢

قوله ومؤثر عند الحقيقة - فان في كل ما ظهر التأخير شرعا لوجه من الوجود ١٢

قوله من المرسل - فانه لا يكون مؤثرا عندهم ١٢

قوله لم - بل العريب مطلقا ١٢

قوله تأخيره شرعا - لوجه من الوجود ولا بد منه ١٢

قوله ان التأخير - اي كونه غير واجب الشافعية ١٢

قوله عند ما لا خالة - اما لا خالفة - فقد مر اما العرض على الاول فهو ان يقال بل

هذا الوصف الذي لم يثبت بنفس اجماع بل مجرد اخلالة بقوانين الشرع واصوله

فبالتقاسم اما من المناقضة اعني البطلان نفس هذا الوصف بنفس اجماع او

تختلف الحكم منه في صورة فانه يبطل نفسه وحينئذ انه لم يكن وصفا وعلته دالا

لما تخلف عن المعارضة اعني هذا وصف بوجوب خلل ما اوجبه ذلك

الوصف من غير معترض وبطلان نفسه هذا ما في التلويح مع التوضيح والتفصيل ١٢

قوله العمل - فاذا ثبت اعتبار الوصف في الحكم باجماع اولئك بوجه من الوجود ^{الطلب} وجب

العمل بمقتضاه ١٢

قوله اما الجواز - فاذا ثبت اعتبار الوصف ارجوز العمل ١٢

مع محذوف مالا حاجة اليه ١٢

قوله باللائمة - والمعبأ سنة للمكالم فقط ادلا حاجة فيه الى الثانية ١٢

قوله المناسبة - والملائمة ١٢

قوله ادلا دل الادل - اي المناسبة اذا انا دت الظن واجب بها العمل فان ابتاع

الظن واجب ١٢

قوله دانائي - اي المناسبة اذا لم تغد الظن ١٢

قوله ممتنع - فلا جواز للعمل ١٢

قوله فنه بر - العمل بها فان مالا يكون كونه حكم انه مفلوننا بحرم العمل عليه ١٢

قوله عليه العلة - ولو مجازا ١٢

قوله المضاف - التريدي اشارة الى الاختلاف في التفسير ١٢

قوله البيا - الحكم ١٢

قوله ومعنى - وهو اجزاء العلة وغيرها ١٢

قوله دهي تاثيرا - يعني دهي المؤثرة في الحكم ففي التعبير بالمصدر تاسم ١٢

قوله دكلما - هذا هو الخبر الاخير من العلة الثانية ١٢

قوله دهي اقترانه يعني دهي المقترنة معها الحكم فبهذا الذاك ١٢

قوله على الصحيح - من القتل ١٢

قوله المجموع - اي ما هو علة اسما ومنه دكلما ١٢

قوله كالبيع - اذا كان بلا خيار ١٢

قوله للملك - ما ليس موضوع للملك وهو لصفات اليه والبيع هو شرفه وهو لقين

قوله انه العلة - اي ما هو علة اسما ومنه دكلما ١٢

قوله الحقيقية - اي حقيقة العلة ١٢

قوله مع العلة - وهو دادة ما ١٢

قوله اقول اذا تمت - به ادفع بحمله المجموع علة تامة
جميع السبل الناقصة واقرن الحكم بها لازم لها ما نجا اذا تمت اقرن به الحول

بالضرورة فالاقتران ليس داخله
قوله داخل في الحقيقة - وما انت تعلم ان به الا لا يراد منه على العلة حكما نفس
الاقتران ان بالخبر المقدرى فانه خارج للزم البتة للزم البتة وليس داخله
حمله في الحقيقة - ولما في التامة انما في العلة حكما ~~محملا~~ بما اقرن بها الحكم اعني

الخبر ~~محملا~~ الذي كما هو الحق فلا شك في كونه خروا من العلة انما
قوله من اتمام - كنف اللزم عن اللزوم محمل المجموع علة تامة شطط بل

الحق انما مجموع العلة اسما ومنه فقط والعلة حكما خارج عنها
قوله للوضوح - اي دضح اليه الملك فثبت كونه علة اسما للملك على التفسير الاول
قوله للاضافة - اي اضافة الملك اليه فثبت كونه علة اسما على التفسير

الثاني ١٢

قوله والتاخير - اي تاثيره في الملك فثبت كونه علة معنى ١٢

قوله والتراخي - فلهذا اقرن بليس علة حكما ١٢

قوله لانه - هو الحناز ١٢

قوله ولا يلزم تخصيص العلة - ان قلت منهم من ينكر جواز تراخي الحكم فتح وجود
العلة فليزوم عليه تخصيص العلة وهو يخلف الحكم في محل ح انه ينكره اجاب لا
يلزم تخصيص العلة وهو يخلف على من انكر ذلك لعدم تمامها عند ح وجود
المانع فالحكم لم يخلف عن العلة بل عن خبرها فلا تخصيص في العلة بل في

خبرها وهو ضروري ١٢

قوله وما في التلويح - في الجواب عن لزوم التخصيص ١٢

قوله لا الرضعية - نفيا بجواز التخصيص اتفاقا مثلا الزام ١٢

قوله نكح - لمحم اذلة الفرقين ١٢

قوله ولما ثبت الحكم - اي حكم البيع وهو صحة النكاح ١٢

قوله ارتفاعه - اي ارتفاع مانع الخيار ١٢

قوله من وقت اللجب - لاني هذا الوقت ١٢

قوله فملك الزائد - دليل للثبوت من وقت اللجب انه اذا ارتفع الخيار فملك

المشتري الزائد كاللبن في الشاة والتمر في النخل وغيرهما في وقت اللجب ١٢

قوله انه ليس بسبب - فان حكم السبب انما يثبت مقصورا للاعتدال من وقت

وجوده انما هذا شان العلة ١٢ بحر

قوله والثبوت ليس بطريق التبيين - ان قلت اذا استند الحكم الى وقت اللجب

فقد اقترن بالعلة فصارت العلة علة كمالا لفيما بهف اجاب والثبوت من

وقت اللجب ليس بطريق التبيين اي بيان ان الحكم في نفس الامر كان من

هذا الحين لان الشرط مالم يحقق فلا حكم حقيقة فلا فتر ان حقيقة - وانما هو بال

مقتضى ذلك الحرف تقديره لا يلزم منه كونه علة حكما ١٢

فقد برد منه - اي مما هو علة اسما ومعنى فقط ١٢

سباب - اي لصاب الزكاة لصفات اليها الحكم وهي موضوعه له منزلة

حولان الحول ١٢

بينه وبين الحكم العلة ١٢

ابل نفينا الى الحكم بوساطة العلة ١٢

افه ١٢

قوله لا الى العلة - اي لم يترأخ الى العلة نفسها ١٢
قوله بمحض النصاب - تفريح على المنفى اي لو كان الزاخي الى العلة لكان النصاب

محض سبب ١٢

قوله سبب لان السماء - دليل لقوله لا الى العلة - ينفي العلة عن السماء ١٢
قوله لا ليتقبل - بنفسه ولا يوجب الغنى ان لا يوجب الدعاء فلا يصلح للعلية ١٢
قوله للشافعي - فهو عنده علة اسماء حكماء ومنه جميعا كما قال فيمنه ١٢
قوله في الجول وفيه ما فيه - فان ارتفاع العلة الثانية يستلزم ارتفاع السلول
فاذا ارتفع النصاب ارتفع الوجوب وانت تعلم ما فيه فان استلزم الارتفاع
الارتفاع انما هو في العلة لبقاء والنصاب علة عمدا ابتداء لبقاء والارتفاع
الوجوب بالاستلزام بعد الجولان الضايف هو خلاف الاجماع ١٢

قوله ولما لك - خلافا ١٢

قوله فان العلة - الضايف ١٢

قوله فلا يصلح التعجيل عنده - اصلا اذ لا يوجب عنده قبل الجولان لا حقيقة كما
عمد الشافعي والاستناد كما عنده ١٢
قوله الاخير - مؤخر الحكم به فتميز لكنه لم يوضح له دلالات اليه ١٢
قوله ملك القريب - فان العلة الثانية تمتنع القرب بمجموع القرابة والملك
والملك جزءا خيرا ١٢

قوله في الاضافة - فيضاف الحكم الى الاخير فقط فيكون علة اسماء الضايف ١٢
قوله خلاف التحقيق - بل الحق الاضافة الى المجموع ١٢

قوله اذ ارجح - بعد رجوع الدلائل ١٢

قوله بل النصف - فقد اضيف الاثلاث الى الجميع لا اليه فقط ١٢

قوله عن الزيادة - أي زيادة الثقل الموجب للخرق ١٢

قوله ظاهر - في بادي النظر ١٢

قوله مقام المؤثر - فيقتضون بها الحكم والبيانات وله ضعف لكن لبيت

مؤثرة حقيقة بل قائمة مقام المؤثر ١٢

قوله كاسفر - فيه نظمة المشقة ١٢

قوله مقام المدلول - هي المشقة - وهي المؤثرة في الحقيقة ١٢

قوله للاسترخاء - أي استرخاء المفاصل ١٢

قوله المحبس - الذي هو المؤثر حقيقة ١٢

قوله كالأبواب العلق - كانت طالق ان دخلت الدار إليه الحكم وهو

دفع له لكن يؤثر فيه لمنع الشرط السببية ولا يقرن به ١٢

قوله قبل الحث - نسب مؤثرة فيه ولا يقرن به لكنها علة اسما باعتبار ١٢

قوله الاضافة - فانه لصفات البها الففارة كما قال تعالى فكفارته الله ١٢

قوله للبرد - لا للحث ١٢

قوله وحده في التاثير - فيكون علة بمعنى للاسما لعدم الاضافة والوضع ولا

حكما لعدم الاقتران ١٢

قوله لم تكن سببية - فان السبب لا يكون مؤثرا بل مفضيا الى الحكم بواسطة

المؤثر ١٢

قوله لا بد للبدوي - وظنهما ان المؤثر الاخير المتقدم بعض بواسطة وهو

كما ترى ١٢

قوله هذا مخالف - أي جعل الجزاء علة معنى ١٢

قوله العلة في اخاء - حسنة الالفة ١٢

قوله ربح الايجاب - اى لا يكون للجزء كل علة تاثيرا في اجزاء المعنى ١٢

قوله ونفى الوجوب - اى لا يجب ان يكون الجزء مؤثرا ١٢

قوله يجوز مخالفة - فم لا يكون للجزء حال الا افراد تاثيرا في اجزاء المعنى ١٢

قوله حكم الكل - اى المجموع ١٢

قوله حكم كل - من الاجزاء ١٢

قوله كما في جر الشقل - فانه يقدر عليه الجماعة ولا يقدر واحد واحد على جزء

لقد رخصه ١٢

قوله في الاجزاء - تاثيرا ١٢

قوله لمرض مركب - فانه يؤثر كل جزء منه في واحد واحد من المرض ١٢

قوله بطريق التعريف - بان يكون للجزء تاثيرا حال الافراد ١٢

قوله ان يكون مقوما للمؤثر - ويكون له تاثير في ضمن تاثير الكل في المعنى وهذا

لاني في عدم تاثيره افرادا في اجزاء المعنى فافهم ١٢

قوله كوجود الشرط فانه اذا وجد يقترن به الحكم ١٢

قوله التقريب - الذي هو علة للملك العلة التعلق ١٢

قوله لكل علة - اى علة البعيدة ١٢

قوله العلة - اقول كل علة تامة للعلة التامة لنفسه ١٢

قوله منه - اى من العلة حكما فقط اقول فان الموضوع للحكم المضاف اليه

المؤثر به هو العلة لنفسه كالمملك اما علة علة كالتاثير فيقترن بها الحكم فقط

لكنها علة تامة للعلة التامة فتدبر ١٢

قوله فتمت بر - اقول فان هذا لا يخرج الا اذا كانتا متينين والالا اقر ان ١٢

قوله فتمت بر - اقره الله

قوله الفقه الاول - ان شرط شرط ما به يحجب اين بنا اذ خاصة بها تنفقا عليها اذ

مختلفا فيها ١٢

قوله في شروطها - اي شروط العلة ١٢

قوله منها ان يكون - تلك العلة ١٢

قوله بالاشمال - اي التقفين كما في المظنة المذكورة ١٢

قوله لشرع الحكم - متعلق بقوله باعته ١٢

قوله المقص منه - اي من ذلك الحكم ١٢

قوله لانه - دليل اشتراط هذا الشرط ١٢

قوله لا - اي لولا المناسبة ١٢

قوله بمبدأ - اقول اي بمبدأ عن العقل فحكم الاصل ح غير محقول المنه فلا يقاس ١٢

قوله فلا يقاس - بل يقتصر على ما ورد ١٢

قوله واستدل - على هذا الشرط ١٢

قوله بحرودة اماره - ليس مناسبة بالحكم تاخير ما فيه ١٢

قوله مانده لها - حين كونها اماره ١٢

قوله الاتعريف - بخلاف ما اذا كانت مناسبة مؤثرة ١٢

قوله حكم الاصل ديني - اي العلة ١٢

قوله مستنطق - - فان المختار اذا وجبه حكما شيع واستخرج له عليه فاذا كانت مستنطق

منه كان خرنا لباديس معرفته له مندرم الدرر ١٢

قوله منه - اي من حكم الاصل ١٢

قوله الجردة - الخالية عن اللاتمة ١٢

قوله في - اي نائدة العلة ١٢

قوله ذلك - اي تعريف حكم الاصل ١٢

قوله ممنوع - بل نائدة اذا كانت اشارة هو الاطلاق على الحكم ١٢

قوله عليه - هو محذوف بدون تعريف العلة البتة ١٢

قوله البتة - اذ لا تكفي الموافقة كما هو مر ١٢

قوله مستنبطة - العلة ١٢

قوله عدم الفائدة - لوجود التعريف بنفس ارجاع ما تعريف بالعلة تعريف

محذوف ١٢ بعدم توقف عرفان حكم الاصل على العلة لوجوده قبلها ١٢

قوله الذرر متدبر - هو محذوف بدون تعريف العلة للبتة ١٢

قوله دليله - هو النص اذ الاجماع لا العلة ١٢

قوله والعلة - ما لموقوف عليه عرفان العلة هو حكم الاصل والموقوف عرفان

الحكم في افراد الاصل فلا دردد ١٢

قوله فتعرف حكمه فيها - العلة حكمه اي حكم الاصل فيها اي في الافراد ١٢

قوله بل معلومة للكل - فلا دخل في تعريفها للعلة ١٢

قوله مشنبا - في افرادها خفيا ١٢

قوله ان ذلك - يعني التعليل لعرفان الافراد ١٢

قوله ليس تعليل - والقلام كان في التعليل للحكم واذا كان الجليل ذلك شك

انه بمرض تلك العلة فيجوز الاشتغال

قوله للحكم - نانه عرف بالنص اذ الاجماع ١٢

قوله بل يصيرق الغوان - كقولنا الحرام للسكران هذا التعليل ليس للبناء

١٢

(٢٦٠)

قوله في ثبت كونها افراد انليس الله نبات صدق الخبر عليها بانه مكر
دنده الفياك في بن افراده فافهم ١٢
قوله العنوان - اي عنوان الاصل ١٢
قوله على الذات - اي على افراده ١٢

قوله والفرق - بينا ١٢

قوله ان تكون - العلة ١٢

قوله دصفا - معلوما ١٢

قوله ضابطا - بان يكون دالا على وجودها ١٢

قوله كالرقي في العفود - امر باطنى لا نقدر على الله مللهم عليه فاقم الله بها
الفارغ عن قرائن النبرل دالا كراه ففاه ١٢

قوله كالمشفة - غير منقضية - فلا تصح لان تكون علة ١٢

قوله دجرت - الحكمة ١٢

قوله جازرابط - بل يجب ١٢

قوله الحكم بها - لعدم المانع ١٢

قوله المرفه - لا يخصص له في الفرقان الحكم - اعني الشقة ظاهرة هناك

منقضية - غير رابط بمجردها وجود الحكم ١٢

قوله عدمها لوجودى - اي لا يجوز ان يكون العلول وجوديا داللة عدمية ١٢

قوله تنقله القانما - اي ما اذا كانت وجوديا لعدمى ١٢

قوله بالعدمى - اي ما اذا كان العلول داللة كلاًها عدميين ١٢

قوله بمنون عدم - كون عدم علة مطلقا سواء كان العلول وجوديا اد

مؤخر

قوله وقول محمد بن - ونحو بعض ما ينجم فيه تحليل الغنا بالعدم ١٢

قوله في دله المقصود - الذي دله في يد الخا ص ١٢

قوله للصين - هذا الولد اذا مات عند الخا ص ١٢

قوله خمس الف - الف كاشي ما يحصل للمسلمين من اموال الكفار من ودين جهاد ١٢

قوله لم - مقوله قول ١٢

قوله بوجف - الابواب اسب ودانيدن ١٢

قوله من عدم الحكم - اي لم بوجف عليه السلون فلا خمس ١٢

قوله لعدم - لا التحليل بالعدم ١٢

قوله الولد - ما حاصل ان علة الفمان النصب واذ ليس فليس كذلك اني قول

الامام الاعظم مع ١٢

قوله الشافعية بالعكس - برخص له في الحفر فان الحكمة ظاهرة منضبطة بربط بوجودها

وجود الحكم ١٢

قوله ولا انضباط بنات - يعني لا ظهور للحكمة - ولا انضباط لبنا بنات الا بالنظرة

اعني السفر فان الحكمة منها هي المشقة ومعلوم ان ليس كل قدر منها معتبرا في الرخصة بل قدر معين وهو غير ظاهر وغير منضبط حتى يحكم بعده في الملك ووجوده في صاحب

الرخصة الشافعية ومعلوم ان ليس كل قدر منها معتبرا في الرخصة بل قدر معين وهو غير ظاهر وغير منضبط حتى يحكم بعده في الملك ووجوده في صاحب الرخصة

الشافعية ان قلت اذا كان عليه المصلحة للشمال على الحكمة فلا بد ان يوجد الحكمة ان قلت اذا كان عليه المصلحة مع ما لا يوجد به ونباد الام يتبع علة نفي الطرد

العكس قال ولا يجب فيها الطرد العكس فكما رجعت المصلحة وجدت الحكمة وكما علة

الحكم في حكم اتباع للظن في جانب العدم منه برد اعرفت ١٢

قوله قدرة الوفاء - هو الجاء بقدره على العدم ١٢

قوله للتسريح - التسريح له اثنين معنى فسخ النكاح ١٢

قوله التفسير - ان قلت ليس العلة - عدم القدرة بل العلة وهو وجودي قال والتفسير ١٢

قوله بالعلة - نامردى ١٢

قوله لان العبرة للمعنى - والعلة عدمي ومنه وان لم يكن لفظا كالعلمي عدم البصر ١٢

قوله علة العدمي - كما هو جائز اتفاقا ١٢ قوله تعبه - اي عدم الوجودي ١٢

قوله لعدمه - للمقدمة المذكورة ١٢ اي عدم العدمي ١٢

قوله الوجود - لا يستلزم عدم العدمي للوجودي ١٢

قوله تستلزم عليه - فقد ثبت عملية العدمي للوجودي ١٢

قوله اولاً الضرب - وجودي ١٢

قوله بعدم الامتنال - يقال ما امتنت ففرضت ١٢

قوله اجب بل - وهو وجودي ١٢

قوله بالكف - عن الفعل المأمور به ١٢

قوله الامحاز بالتحدي - الامحاز وجودي ومنه ذلك يعجل بالتحدي مع عدم المعارض

فالمحالة مركبة من وجودي وعدمي والمركب منها عدمي ١٢

قوله وعملية المدار بالدوران - وعملية المدار لتعمل مع وجودها بالدوران وهو الوجود

والعدم عند العدم فهي مركبة فهي عدمية ١٢

قوله شرط على ان الكلام - اقول هذا ظن في الامحاز وانما في عملية المدار ما لا يظهر غيره فانهم

قوله لا يعرف - وظن ان عدم المعارض والدوران ليسا باعين على الامحاز وعملية المدار

قوله وفيه ما فيه - لانه على هذا لا بد من التزام ان المظنة لا بد منها نوعا ما و
لا تكون مرفا فقط والاستقراء في الحقيقة يفيد خلاف ذلك الا ان يقال ان
ان ذلك مسامحة من قبيل اقامة الدال مقام المدلول كذا في الحاشية و
انت تعلم انه لا بد في العملية من المناسبة كما مر والمظنة انما هي علة للشمال
على المناسبة مثلا ايراد ان اراد بالاقامة هذا فلا وجه للملاحظة فانهم اخرج العلم
قوله قالوا اذ لا العدم - الذين قالوا العدم جواز علية العدم للوجودي قالوا ١٢
قوله كلما هو كذلك - اي غير متميزة ١٢

قوله لا يكون علة - كما تقدم ١٢

قوله انه فرع الثبوت - اي التميز ١٢

قوله ثم لم يكن - فلا يكون عدم اللزوم ملزوما لعدم اللزوم لا لازما ١٢ بحر

قوله وعدم اللزوم - فان العدميات على هذا غير متميزة فلا تميز بينها وهو لطف سببه
بالبداهة اقول كيف لا يتبين على كل منها آثار لا تتبين علوا لآخر ١٢

قوله اقول لو تم لم يكن العدم - لو تم ما ذكرتم لم يكن العدم علة لعدم الضاد بخلاف

الاجماع بيننا وبينكم والفيما نقول لو ضمننا الكبرى القائمة بان كلما هو كذلك اي غير

بتميز لا يكون معلولا لصوري ولعلكم اعني قولكم العدم غير متميز لانه العدم لا يكون معلولا

وهذا يبطل الاتفاق اي الامر المتفق عليه اتفاقا بحيث ليس فيه خلاف لاحد وهو

العدم معلولا بالوجودي ١٢

آخ قوله لا يصلح - للعلة لانه ليس بشيء ١٢

قوله اے ما فيه مصلحة - اي عدم ما فيه مصلحة ١٢

قوله والى ما فيه - المضاف

.....

قوله عدم المانع - فان المفردة مانعة عن الحكم فعدم المانع وهو خارج عن
العملة كالتشرط فلا يكون عملة ١٢ للمصلحة - فلا يكون عملة مثبتة حكم فيه مصلحة ١٢
قوله دالي - المضاف ١٢

قوله لتقيض - اذ عدم تقييد الامر المناسب للحكم ١٢
قوله المناسب لا يكون نظمة - لا يكون عملة بالادلة نظمة المناسب لكونه عدم
تقييد وهذا لعدم ليس نظمة - له لان المناسب اما ان يكون ظاهرا او خفيا والظن
عنى عن النظمة فان النظمة انما تعتبر اذا خفي الذي هي نظمة له كالسفر بالنسبة اليه
المنفعة فالعلة على هذا هو المناسب الظن لانه لعدم وتخفى من المناسب بورت خفا
في خفا وتقيضه لان ما يخفى تقيضه الفيا خفي قطعا وخفا وتقيضه الفيا خفي
قطعا وخفا وتقيضه بورت الخفاء في عدمه فعلى تقدير كون المناسب خفيا
يكون عدم تقيضه نظمة له الفيا فاذا اثبت عدم كونه نظمة على التقديرين ولم يكن
علمية الادلة نظمة ثبت عدم كونه عملة وهو المطلوب ١٢

قوله دالي غير تقيضه غير راجح - فان ما ليس بتقيض المناسب الوفاء الوفاء الوفاء
ليس لاحد كما ترجح على الآخر حتى يحول عملة ١٢

قوله نفسه فلا ثالث - وهو اى المناسب لعدم نفسه فالعلة عدم تقيض
العدم انقلت علمية للمطابقة ولا نظمة فان لعدم المناسب اما ظن فهو العلة
لانه لعدم المناسب اما ظن فهو العلة لانه لعدم واما خفي الى آخر التقرير
قال فلا ثالث اى مختار انه ظن واذ ليس المناسب بينا امر ثالثا غير لعدم
والتقيض بل هو نفس لعدم فلا استحالة فان قولك فهو العلة لانه لعدم تسليم
علمية لعدم وهو المدعى بهذا كله ما عند هذا العمدة الضعيف في تقرير الدليل والدفع
وقد قررته بحر العلوم بحيث لست احصله ١٢

327 قوله القتل بعد به - فعدم الاسلام وان كان اضافة الى ما فيه مصلحة لكن
ليس نفوتها لما ان المصلحة فيه انما كان التزامه خوفا من القتل وبه حاصلة بنا
الفيضان السر فيه ان عدم الاسلام والاسلام الفدين موجبان لفدين بما القتل
والحصرة والقصر منها واحد وهو الالتزام تكا محفل بالاسلام كذا العدة من تلك نفوت
فتمت بر ١٢

قوله المقصود التزام - من شرع به الحكم ١٢

قوله التزام خوفا - اي التزام الاسلام ١٢

قوله تلك نفوت - لهذا المقصود اصلا ١٢

قوله فتمت بر منها الجهور الخفية - فيه ان المراد الاضافة الى مصلحة به الحكم لا الحكم
مطلقا حتى يقال ان مصلحة الاسلام لم تفت مان الاسلام لو كان فيه مصلحة
به الحكم المحلل لعدم الاسلام فغنى نفوتها لضافة العدم اليه لا ريب ما فهم ١٢
قوله لا تكون - السئلة ١٢

قوله المستنطة - القاهرة علمه تخص بالاصل ولا تنزى الى الفرع ضد المعية ١٢

قوله قاصرة - كجبرية النقد من الذب والفضة والجبرية التمنية على بها

الشاخص حرمة الربوا فيها وبذلك لا يتعدى الى غيرها اذ ليس غيرها ثمنا ١٢

قوله كجبرية - وبذلك الخلاف ما علمنا بنيتهما وجوب الزكاة فيها فان معنى التمنية

مشتكة بين مصدوب الذب والفضة وبنيتها وجلبها فيكون في صلة النساء

الزكاة لعملة التمنية كذا قيل اتول اما ان يكون حكم الزكاة وحرمة الربوا في الذب

والفضة مطلقا سواء كانا مصدوتين او تبراد حليا في الدينار والدرهم خا

على الادل يكون الحكمان عامين للحلي والتبر ايضا ما لتعليل تامر في كليهما لان غيرهما

ليس ثمنا ولا يمكن القياس سية وعند الجوز يجوز القياس في كليهما وعلى الثاني

328
ليست علة الشافعي القيا ماصرة وجود التهمة في التبرد الكلي فتعدي الحكم اليها والاصل
انه على الاول ليس عليه القيا ماصرة لما ليست علتنا على الثاني علة القيا ماصرة
بعلة

قوله والاصل للمائدة - يعني ان القاصرة المستنبطة - فانه عن القاعدة او القاعدة
اما تعريف حكم الاصل او حكم الفرع والثاني منف للفصوص والاول لان معرف حكم
الاصل هو النفس دون هذه العلة فملت عن الفائدة ١٢
قوله للمائدة فيها - اذكر في القاصرة المستنبطة للاختصار الفائدة في معرفته حكم
الفرع وهي ليس بها ١٢

قوله والنقص بالمفروضة - بانه للمائدة فيها القيا ماح جوازها القانا ١٢
قوله بدفع بانها - يعني ان عدم الفائدة فيها سلم الا ان في المفروضة لا
اختيار لنا واستنباطا بالمائدة فيه باختيارنا فلا يقبل ١٢
قوله عدم التعميد - بالنفس او بسبب عدمها بالرائي باللفظ عن التحليل فان
قوله العلة دليل الحكم - جواب عن اعتراض المانح باختيار الشق الاول وما
قال ان معرفته هو النفس منه فم ان النفس دليل الدليل لحكم الاصل والعلة دليل
فالعرمان بالنفس كان بالدليل البعيدة بالعلة حصل بالدليل القريب فعدم
الفائدة مم ١٢

قوله لا يخفى ضعفه - فان النفس بالبعيدة والقريب ١٢

قوله ان النفس دليل - في الجواب ان النفس دليل لحكم الاصل اما العلة
دليل له لما العرمان او لا كان بالان وبالعلة حصل بالعدم الفائدة مم ١٢
قوله مم الجوز اول دلالة - قد دل الدليل على ان القاصر علة فانكارة غير جائزة
او دلالة ١٢ والقول بانها اي الفائدة المذكورة اعني العرمان لما ليست فائدة

نقدية ثم فان لم الحكم القياس من الفوائد وهذا ضروري لا مجال لان مع ١٢

قوله وفيه ما سباني - من نسخ دلالة الدليل بل له دلالة على عدمه اذ الشرط في العلة

التاثير القاصرة منه ناصر كما سباني ١٢

قوله بالتعدية - كما يلزم من الشتر حكم التعدية ١٢

قوله بالعلية - وند اطن ١٢

قوله بمقتضى الحكم - فالعلية شرطية بتعدية الوصف والشوق على التعلية فتعدية

المدور ١٢ بحر العلوم

قوله انه ملازمة - اي دور رسمية لا تقدم ١٢

قوله هو القياس باصطلاح الحنفية - وباصطلاح غيرهم استخراج المناسب وهذا

المعنى موجد وفيها فيصح التليل بما عظم ١٢

قوله والقاصرة - وليست مفيدة للقياس اذ لا يمكن القياس بدم التعدية ١٢

قوله وبه الوتم - النقل في اصطلاح الحنفية ١٢

قوله لم يكن للاقياس - التليل ١٢

قوله التعدية - في المستنبط - دال ان لم توثر في محل آخر القياس لم تكن علة ١٢ بحر

قوله دون الثاني للكفاية المناسبة بالبراءة ولو في محل ١٢ بحر

قوله مجاز كون العيين - على القول بالتاثير شرط ١٢

قوله ماصرة - فبناء على القاصرة بعينها ونظائرها لا يتحقق مادة موجودة

فيها التاثير ليس فيها التعدية بالمعنى الا ان لم يكن العيين متعديا فليكن الجنس

لكل وهذا معنى قوله التعدية ١٢

قوله اقول التعدية - يعني انه انما يرد لواريد بالتعدية تعدية العلة عنها اما اذا علم التعدية

قوله وبهذا بالحقيقة - فالقلت المبادر من التعدية تعدية العيين بالتعميم فلهذا اجاب

بان الامر كما قلت لكن بنى ابا حنيفة تحرير وتحرير المسئلة بحيث يخرج عن دائرة النزاع
اللفظي لتكون محلا للمنازعة هذه الصفة عن المبادر اذ لم تركه على الظن بحيث لا يصلح
والنزاع بنده الامام اولى ١٢

٢٤٢

قوله والمتعدية - انقضت احدهما حكما والاخرى آخر ١٢

قوله اجتمع وصفان - كلاهما صالحا للعلوية ١٢

قوله واحد بما تعدد - والاخر ما لم يحل التعدد ١٢

قوله مستقلة - بالعلوية ١٢ بحر العلوم

قوله ومنها عدم النقص وهو يخلف - اقول انت تعلم ان كلام هؤلاء الكرام في المسئلة
انما هو لا ابا عنه وبه لا ينهد ولا يعلم من ان عدم المانع ووجود الشرط خبر للعلوية وان
التخلف عنها لو جاز لوجد الحكم مع التخلف لا يستلزمها الحكم وان التخلف دليل
الدهر اذ ان الشرعية ما هو قلبية ولا تخفى من نبيها وبعبارة كل السجدة ان يقولوا الامام
جواز التخلف من العلوية انما هو القائل به الساطين الملة اراكين السنة الامام
يعلم الهدى ابو منصور الما قريدي وراسر مشايخ ما دراهم الهدى الامام الشافعي
رحمهم الله تعالى وقد مر القيا من المص انهم لا يسمون الملة اسما ومعنى وحكاما
هذه هي النامة ما النزاع بين الاكثر وهو الله والامام بر لفظي ان قلت
بعبارة عنهم قلت بكذا المعنوي البعد من بكذا اللفظي ان قلت لا ثمرة الا في
اللفظ لا بحيث يكون مانع لا يعملون جميعا اما الشافعي وهو ائقوه فلهذا الملة
واما ابو زيد وهو ائقوه فلو جرد مع المانع وصحت لا مانع يعملون فاطبة اما
اللدون فلو جرد الملة واما الله فخر دن فلو جرد لا مانع وقلت بكذا الامر

مع قد ذكره بحر العلوم ١٢ منه

نبا علم المانع اذ علم عدمه اما اذا كان العلم عدمه فمبطل البوزيد فلو وجود مانع عدم
ظهور المانع ولا مبطل التناقض لعدم العلم بوجود العلة والحاصل انهم يقيمون العلم
دبره لاء لا يقيم الا العلم بالعدم
قوله الحكم المتناقض - وهذا الشرط المتناقض ١٢
قوله واللاشر يجوز - المنقضى ١٢

قوله بالاسم ان بالشر - المعارض للقياس فقد اجازوا تخلف الحكم عن
نقد القياس ١٢

قوله بعدد لابه - اي لا يكون الاصل مخالفا للقياس اذ لو كان هو نفعه مخالفا
للقياس فكيف يقاس عليه غيره ١٢ نور الانوار
قوله سنن القياس - فقد تركوا علة لكنه الاصل ١٢
قوله الموزن غير معدوم - حتى يقال انه لم يقع تخلف لعدم الحكم والعلة جميعا ١٢
قوله مبطل التاثير - اي في القياس والاصل المعدول به ١٢
قوله يجوز - المنقضى ١٢

قوله تخصيص عموم العلة - اي تخصيصه ببعض المسحولات واخراج مانع مانع عنه ١٢
قوله تخصيص عموم اللفظ - يجوز كما يجوز ١٢
قوله ولا يلزم التناقض - ان قلت وجود العلة في هذا المحل لم يعمى وجود الحكم
واما ان يعمى بيلزم التناقض نال ١٢

قوله عقلا ولا التصويب - ولا يلزم التصويب اي تصويب كل جملة فان طريق
التخطية ليس الا ان يقال ان علتك تخلف عن الحكم في بعض المواد وما جاز
مخالفة تلك التخطية فمجرد قوله ان علتك صحيحة لكن تخلف عنها الحكم مانع لا
يسح اما اذا بين مانعها صحا فيكون معلوما صوابا مطعما وبهذا لا يتأتى من كل معتنه

فی کل تولد عند غریب التصریب ۱۵

قوله ان طريق الدرع - فقد لك ان ليس طريق الخطية - الدلائل المتخلف م كما

قوله خبر العلة - فاذا وجد المانع فلا يتخلف الحكم عن العلة لان العلة ماتت

۱۲۔ اری اللکن ۱۲

تو کہ لاف می جملہ ۔ اقول بل فیہ وقد سمعت ۱۲

قوله زنده قم - اقول فيه مامرا

تولہ لوصحبت - اتول یعنی التامہ ۱۲

قوله لزوم الحكم في التخلّف - مادة التخلّف الفيالان العلمة اذا وجبت وجب

الحكم بالضرورة والدفع ان ذلك في النامه والعلام في المؤثره ١٢

قوله دليل الاعتبار - هو فوت علينا ١٢

له والديدار - والديدار بر التخليف اقول ان التخليف عن النافذة دليل عدم الد

قضا و ۱۵

قوله فلما امتبار: هو التخلّف ١٢

قوله قلنا التحلف - اقول بے نندہ ۱۲

فوله كالحقانية - انزل النانه كالحقانية والنامة ١٢

تو له بله مانم - اقول نعم اذ لا يمنعها مال لا خذ عبدی فیما ۱۲

خوبه بقدر المالک - دلو لم یکن ظاہراً

قوله في المفروضة - اذا تخلف عنها الحكم ١٥

تولہ قابل الحاق - فی الجواب ۱۲

قوله فيه الخلف - اقول لا لما مر

64154013

قوله المحرقة - لمنع الرطوبة ١٢

قوله والثبات - من الشرى ١٢

قوله كالنات - من العقلي ١٢

قوله كالنات - قالوا - القائلون بعدم جواز التخلف الا في المخصوصية ١٢

قوله قالوا الوضوح - حاصل الدليل ونظمه على صورة النقل ان العملية في صورة التخلف

بعدم وجود المانع ووجود المانع بعدم العملية وبعدم البعد بعدم العملية في صورة التخلف بعدم

العملية في صورة التخلف ووجود المانع بعدم وجود المانع فقد تقدم ان على نفسه

وبهذا هو الدور اما الضمري فندان قبل الوجود المانع في صورة التخلف لا عملية

اذ التخلف قبل المانع دليل عدم الاقتضاء وبهذا معنى قوله والافلا اقتضاء

واما الكبرى فندان لا تخلف الا بالمانع ولو كان قبل وجود الكبرى فندان لا تخلف

الا بالمانع ولو كان قبل وجود العلة لكان التخلف اعني عدم الحكم قبل وجوده

معدم الحكم لعدم العلة ولا كلام فيه فافهم ١٢

قوله لكان - المستنبط ١٢

قوله لانه - التخلف ١٢

قوله والافلا اقتضاء - انقول هذا الدليل بعينه يجري في المخصوصية فم مطالبون بالقر

ان قلت لهم ان يقولوا ان لا دليل على عملية المستنبط فمرادنا اذ اوجبت وجودها

الحكم وبهذا في جميع الصور من الدخالة والنقص والتاخير فان انتفى هذا اختلف عنها

الحكم لظن علميتها به فخلدت المخصوصية بالنقص دليل عليها فمرادنا ان انتفى

واحدنا الآخر بان قلت انتفاء واحد وهو كونها بحيث اذ اوجبت عن ثبات

الدليل على عدم علميتها على ان هذا امر آخر ١٢

قوله بانه دور - فان العملية في صورة التخلف ووجود المانع سمان لا يتقدم

لحد ما على الآخر ١٢

قوله ولا يعلم - والحاصل صرف الكلام عن ذوات العلوية ووجود المانع الى

العلم بما نلته في تقدم علم كل منها على الآخر كما لا يخفى ١٢

قوله لا يقف - في ضرورة التخلّف ١٢ قوله بان ظن العلوية - لا بالمآل ١٢

قوله واستمراره - اي استمرار ظن العلوية ١٢

قوله على المانع - اي العلم به ١٢

قوله عند التخلّف - كما سبق سنا تقريره في شرح قوله والاملا اقتضا ١٢

قوله والمآل - اي العلم به ١٢

قوله اصل الظن - لا على استمراره ١٢

قوله فلا دورا قول - اذ المتوقف الاستمرار والمتوقف عليه نفس الظن ١٢

قوله المآل - اي علمه ١٢

قوله على طبائفه - اذ المآل في محل لا يكون الا لظن العلوية في ذلك المحل

ولا يكف ظنا مطلقا ولو في محل آخر ١٢

قوله وظنا موقوف - كما قد سلم - الفيا ١٢

قوله على المآل - اي علمه ١٢

قوله مبيود - الدور ١٢

قوله استنفذ - ما يجاب عن الرفع بما اذا ١٢

قوله اذا قارن - اي حصل بعد العلم بالتخلّف بقارنا اياه ١٢

قوله الظن العلم - بالعلوية ١٢

قوله بالتخلّف - ولم يوجد قبله ١٢

قوله ونحو الفارقة - اقوال فيه ان ظن علوية الفقه سنا الفنا قبل العلم

بالتوقف فلا يراد الا ان يقال انه مرص بان يترك ان ...
 او انت تعلم ما فيه وما قيل المالك لا نفى فورا عن نفى القاصر
 قوله والى ان المتوقف - حاصله ان مانحة المانع بالقوة لا يتوقف
 على علمية هذا الشيء فان المانحة بالقوة قوة في ذات المانع هي كونه بحيث
 اذا جازع باعنا منحه وانه لا يتوقف على علمية حتى لو لم يكن علمه ووجد فيه
 تلك القوة كان مانحا بالقوة تطلقا نعم المتوقف عليها هي المانحة بالفعل
 فان المنح بالفعل لا يتحقق الا اذا كان هناك علمه يمنعا عن مقتضاها
 وعلمية هذا الشيء لا يتوقف على ما يتوقف هو عليها اعني المانحة بالفعل
 بل على المانحة بالقوة فلا بد من العلم بها في تغيير علم الشيء بانها
 باجاء التقرير في العلم به التقرير كلامه على وفق مراده ولا فيه هذا المعبر
 الضعيف لقصور بابه فانه ما اذا اراد بالعلمية المتوقفة على المانحة
 بالقوة قد بنا بالفعل تامل العلمية مطلقا في صورة التخلف خاصة على
 الدليل اقول لا يتوقف على المانحة اصلا بالفعل كانت او بالقرعة وهذا
 فان من الحلل باليس لها مانح فانه لا يتوقف فيها على الثاني
 لا اسلم ان لا يتوقف مع المانحة بالفعل فان في صورة
 ما وجبت العلمة ولم تؤخر في الحكم فلا بد من تحقق المانع بالفعل ولا في
 مجرد الصلاحية للمنع وهذا ظاهر جدا فانهم لم يسلوا الحديث بعد ذلك امرا
 قوله على - اي على العلم بالعلمية
 قوله العلمية - اي علمية هذا الشيء
 قوله هو المانحة - اي العلم بالمانحة بالفعل
 قوله والمتوقف عليه - اي الذي يتوقف عليه

قوله العلوية - اي العلم بعلية هذا الشيء ١٢

قوله هو المانع - اي العلم بها ١٢

قوله وهو كون الشيء - اي المانع لقوة والتذكير لرعاية الخبر ١٢

قوله هذا قالوا - المانعون في المنع صمته ١٢ بحر العلوم

قوله دليل المستنطة - هو الحالة او العرض او التأثير ١٢

قوله لوجب الظن - بعلية ١٢

قوله والتخلف - يعنى ان التخلف موجب للشك في العلوية وعدمها فانه يحتمل ان يكون

لانه يفيد انما علة اذا منعت تقتضى الاقتضاء وان يكون بلا مانع فيفقد عدمها

اد التخلف من دون مانع يدل على عدم الاقتضاء ١٢

قوله مشكك - بالكسر ١٢

قوله لاحتمال - تكون علة ١٢

قوله وعدمه - فلا تكون ١٢ بحر

قوله فلا تعارض - او الشك لا يعمد الظن فظن كونها علة باق بلا معارض

بمجرد التخلف فان عدم جوازه انما هو كان لبطول العلوية تعارض الاعتبار لا

هدار ومنها لا تعارض ١٢

قوله واجب - اقول لا ينفى على العطف انه كي ان تسادى الجانبين بالنظر الى

شيء لا ينافى الظن باحدهما بالنظر الى شيء آخر كما في المتعارضين المتعارضين

ثم اذا ترجح احدهما برجح صار منطقنا لا يترك مشكك كما كان وذاك ان التخلف

مشكك وظن العلوية حصل بدليلها ما تقدم ١٢

قوله بان الشك - هذا له بجواب انما هو من قبل مشايخ ماوراء النهر وغيرهم لان

اصحاب المختار ١٢

قوله في احد المتقابلين - كيف لا والشك تسادي الجانبين ١٢

قوله اما قول الفقهاء - فان قلت فما قول الفقهاء الظن لا يرفع بالشك فانه

على هذا لا يمكن اجتماعهما قال ١٢

قوله ان حكم - كالحجر المتواتر ١٢

قوله الاقوى - الثابت ١٢ البحر

قوله بالاضعف - خير الواحد ١٢

قوله شرعاً لا يمكن - انما وجب الشرع العمل بمقتضى الاقوى وان لم يرد الاضعف

المعارضة ١٢ بحر العلوم

قوله في الظن - بل يحصل هناك ام لا وليس ان الظن ثابت حتى لا يمارضه

الشك الطاري ١٢

قوله اقول - في الجواب من قبل المستدل ١٢

قوله التخلف - يمكن ان يقرر الدليل بان ١٢

قوله في لفه شكك - مع قطع النظر عن الفهم امر آخر شكك فاذا الفهم ١٢

قوله احتمال المالح - المرجح للعلية ١٢

قوله بالمرجح نظونا - يعني سلمنا ان كل الجانبين مشككان الا ان جانب العلية

صارت نظونة للمرجح ١٢

قوله فالجواب - في الجواب عن الدليل ١٢

قوله فل يوجب الظن - من دليل العلية والتخلف يوجب الظن الدليل ظن العلية

والتخلف ظن عدوها ١٢

قوله وعند الاجتماع - اي اجتماع الدليل والتخلف ١٢

قوله في الطرفين - من العلية وعدوها ١٢

قوله للتعارض - بين الدليلين الدليل والتخلف ١٢

قوله شكك - بل هو الظن نفيد للظن وان اردت عند الاجتماع فقولك الدليل

يوجب الظن ثم ١٢

قوله وفيه - فقد ثبت عرض التحقيق على جوارحه في الطبقة - وليس علينا البطالة فما

هو على اهل الدارين الباقيين ١٢

قوله ما فيه هذا - فان قولك عند الافراد كل يوجب الظن ثم كيف لا دلائل علم لنا

ان التخلف بل هو ماله فيكون علة ام بل ماله فلا فهو بالافراده الفيات شكك

وهذا ظاهر ١٢

قوله داما المستوصية - هذا اتمه دليل المانعين للتخلف الا في المستنبطة فان له عموم

خبر ان الاول الجواز في المستنبطة واثاني العدم في المستوصية انبؤ الاول بما

مرد اثاني ليقولهم هذا ١٢

قوله فلا يقبل النقض - وتخلف الحكم فيه ١٢

قوله النص العام - الحاكم بان كلاما دجرت السلة وجبه السلول ١٢

قوله لا اقتران - معني اقتران الحكم ١٢

قوله مع عدم المانع - فيجوز التخلف فيها عند احتمال ١٢

قوله المكان قطعيا - البعض ١٢

قوله لعدم القبول - للنقض ١٢

قوله سلم - اقول تخصيص التحسين بالظني تخصيص في الدعوى والدلائل ١٢

قوله لا نزع - فيه ١٢

قوله والدقبل - النقض ١٢

قوله وليقدرا مانع - فلا يبطل النص بل يصير مجازا في التخصيص ١٢

قوله مقدر النكان - وسلم لعموم الدعوى والدليل ١٢

قوله تقدير محال - للوطئية ١٢

قوله ما التقدير هو الحق - اى فالالتفات بالتقدير المانع هو الحق في الجواب بان

يقال ان المانع عند التخلف مقدر فلان في عموم النص لاستثنائه عقلا كما تفريره

قوله ابتداء الحكم - للبقاء ١٢

قوله خيار الشرط - لقوله انا بالخيار الى الموسم ١٢

قوله للمشتري - ابتداء للبقاء او بعد انتفاء الخيار ثبت الملك ١٢

قوله وما يمنع تمامه - اى تمام الحكم ١٢

قوله بالقبض مع بل للرد - اى مع خيار الردية ١٢

قوله بلا قضاء - من القاضى ١٢

قوله ولا رضا - من الباطل ١٢

قوله بعد القبض لا يترضى - اقول النسخ باترضى لان في اللزوم كما في الدفالة

والا لم يكن شيء من البيوع لازما ١٢

قوله او قضا - فلم يكن لازما واللام يفسخ بها الفيا فانهم ١٢

قوله دون العلة - وهي المشقة ١٢

قوله عن الصفة - اشارة - فقد وجدت المحلة - وهي المشقة ولم يوجد الحكم ١٢

قوله وهي سالبة - من تخلف الحكم عنها ١٢

قوله اما الادوية - معنى ان العلة المنقطة ١٢

قوله فلهذا المحلة - كالمشقة مثلا ١٢

قوله اعتبارا - فانما العلة حقيقة ١٢

قوله وتعد تعيين القدر - اذ لا يعلم ان الشارع اى قدر من المشقة اعتبر مثلا ١٢

قوله ملله قبا - اي اعتباريا مطلقا والالتفات الرخصة لكل واحد الا حاد افراد
 انسان الذين جوتهم بالملكة بالعبادة فانها لكبرية الله على انما تتعين
 الذين يظنون انه ملله قواهم

قوله الصالح - للعلية ١٢

قوله با هو اماره - كالسفر ١٢

قوله عليه دون - اي على القدر الصالح ١٢

قوله تخمينيا تدبر - ان قلت التخمين لا يكفي لا قاسمه مقايمة قلت بل كيف لا دلالة
 لتقليد بما لا يطاق فلان الاطلاق باطل والتعين تحقيقا متعذر فليس بدنا
 الله التعين تخمينيا ١٢

قوله وعلى العلة - كما هو وارد على الحكمة ١٢

قوله لا اعتبار بها - مله تبعية بل العلة المظنة بنفسها ١٢

قوله والتب ولو - اقول قد مر ان المقاصد انما لو خطت في تشريح الحكم ملكيا ولو
 كانت احاد من الشبهات او فرضا من الابصار لا ينفخ وسعولم ان نوع
 السكر حصة من النوع الثيب ١٢

قوله فرضا - من البكر ١٢ قوله من تشريح البق - حكم البق بكل قدر ١٢

قوله بالقطع تحصيل - فان الجنابة حكمة للقصاص هو الزجر ولها اقدار مختلفة بآلة
 والكثرة فالقتل اكثر القطع اقل والكل وصف ضابط يقدر منها ما يقتل
 للقدر الكثير والقطع للقدر القليل في غير لكل حكم لا لئق القتل لقصاصا للقتل
 القطع قصاصا للقطع الاول تحصيله لكثرة الثاني تحصيله لمر ١٢

قوله بعض العلة - بان يكون العلة مرتبة فيقال ولا ان غير هذا الجز ونحوه ينقص هذا الجز

قوله انه وارد وعلى - والعلة باطللة الا اذا ظهر مانع ١٢

قوله ولو - كاف ١٢

قوله مردباد انج - الوصف الطردى هو الذى لم يعبره الشارع اما مطلقا ^{بطول}
 او المقصر وفى
 قوله كبيع - من عبده ١٢
 قوله فيسقط المنفى - فجعل انما نفى العلة الجبالة مع البيع اى بيع الجبل ^{للعقده}
 قوله بالناسبة - بافساد العقد ولو كانت علة لكانت هناك ١٢

قوله مبيعا طردى لنا - لم يعبره الشارع فى باب القنادر للجباله ١٢

قوله منها - اى من شرائط العلة ١٢

قوله اذ لا يكون - دليل كونه متبا على ذلك ١٢

قوله اذ لا يكون الحكم - فاذا انتفى الباعث انتفى الحكم ١٢

قوله لفضل او وجوبا - منه جل الاوه علينا كما هو مذهب مشيئة اهل السنة
 اذ انما تشرهم الله تعالى ونصرهم اذ وجوبا عليه تعالى الله عما يقول الظالمون
 علوا كبيرا كما هو مذهب اهل الاعتزال والخذلان لا يترك الله فبيهم ١٢

قوله عند المحرم حوازه - اى جواز التسليل مرتين مستقلتين ١٢

قوله والقاضى - يجوز ١٢

قوله فى النصوحه - اى يجوز زعمه او المنصوحه ودون السنبطة ١٢

قوله
 قال شارح المختصر لو اوجب الاضافه
 الى العمل تعدد فى الذات لا يمكن بقاء اخذ الحديثين مع انتفاء الآخر فيمكن
 بقاء احدهما وحدث البول مع انتفاء حدث الخاطئ اقول سنبطه ولا
 استماله فيه وقد يقال ان التعدد لا يوجب اصفان البقاء لجواز كونها
 مثله زمين اقول نلزم العلولين بدون تلازم عللها محال ليس بين

البول والعاطل تلزم ثم اقول يمكن ان نقرر كلام شايخ المختصر بانه لو اوجب
تعدد الاضافات التعدد في المضاف لا يمكن بقاء احد الحدين مع انتفاء
الاخر فتصح الفللة في حديث البول اذا لم يوجد حدث العاطل ان قلت
لا تصح فان كلا منهما موجب لعدم صحبته مستقلة قلت هذا هو مدعانا وقد سلمتموه
فما عرف ذلكم

قوله لو لم يختر - عطفه ونشر عما

قوله كل يوجب - مستقلة

قوله والردة - كلاهما مستغسلين موجبان للقتل

قوله بل الاحكام متعددة - ففصل القصاص حكم وقتل الردة آخر وهكذا في

موجبات الحد اقول لطلانه هناك بدعي جلي غير نقض الى التنبه

قوله يبيح الذبح - اي قتل الردة

قوله بالاسلام - ينتفي به قتل الردة دون القصاص

قوله الى الادلة - فربما ليفات الردة وتارة الى القصاص

قوله والذم - اي تعدد الاحكام

قوله وما قيل القتل - سخرضا على دليل المختار اقول بانه الامر في جميع الاضافات

تختص الاضافة الى الادلة عنه بايجاب التعدد في ذات المضاف تخصيص

للدليل عليه اثباته بخلافه المخصص فما افيد انه للمخصص ان لا يقضي عليه بل يقول

تعدد الاضافة الى العملة يجوز ان يستلزم تعدد المضاف وان لم يستلزم الا

ضافات الاخر بل هذا اول المسئلة فتم برائتي ليس بل كان تخصيصه

الاضافة من قبله اول المسئلة فافهم

آه قوله بالردة حق انه - فقد تعددت الاحكام

قوله بان ذلك - التناثر ١٢

قوله جانب العلة - والحكم وهو العقل وحده لا تعد وفيه بقدرته وتامل مع اتحاد المال
قوله ولذلك كان الحكمه - اي لان ذلك التناثر معتبر في جانب العلم كان الحكمه
في احدهما وهو القتل بالردة حفظ الدين وبذلك يتخلق به حق الرب وفي الآخر
وهو القتل بالقصاص حفظ النفس وبذلك يتخلق بقول وجه تفرع قوله
انكم على اعتبار هذا التناثر في جانب العلة ان العلة يكون وصفا وضمنا للحكمه فانه
متضمن فانه حق الله والآخر ما يتخلق به حق العبد فبه التناثر في جانب
اعمال فانه نعم اقول انه لا يستلزم عدم التناثر في جانب المال بل الحق
ان احدا يتقلى حق الحق والآخر حق العبد فانه وتدرى ما الحق في الجواب
اقول ان هذا التمدد ليس مما يستلزم به الادعاء واللام يكن للاحكام التي هي
حق الله من وجهه حق العبد من آخر سبب بل قد تجب ان في واحد بالتحقق
كاذا وتلك الاحكام نعم اقول انه اكمله اذا جعل ما قبل جوابا عن دليل
النهار اما اذا كان جوابا عما اورد عليه بان الاحكام متعدده لانها
احدهما بالحقوق الاسلام دون الآخر وقر بان اشعار احدهما دون الآخر
انما هو لما رخص حق العبد في قتل القصاص دون الردة فينتفي الادل العفو
دون الاسلام والثاني بالعكس التناثر لهذا لما رخص ليس مما يوجب تعدد النوع
ان الشخص كما قررنا فلم يتعد الاحكام لم يرد عليه شيء فافهم ١٢

قوله في الواحد - بل يتوارد عليه علسان مستقلان ام لا ١٢

قوله بالتحقق - والحق ان ليس الكلام الا في الواحد بالنوع ١٢

قوله في الصور المذكورة - من البول والمذى للمحدث والردة والقصاص للقتل

قوله بل - القتل والمحدث واحدان بالنوع ١٢

قوله بالنوع يعلم ان يسلم التوارد بينها ولا ضجة ١٢

قوله اقوال المفرد ض - توضيحه على ما اقول ان الكلام في المنقوض على فرض
توارد العلتين معاد على هذا ليس المنقوض به القتل والحادث مطلقا فانه واحد
بالنوع قطعا بل الذي نقض به هو القتل والحادث الذي اوجبه العلان المتوارد
ان كما اذا بال درعف معاملة هذه الحادث الذي اوجبه البول والرماف ماذا
بل هو واحد بالشخص فهو المدعى ام بالنوع فلا بد ان يوجب البول شخصا من هذا الحادث
والرماف شخصا آخر فليزيم اجتماع المتلين وهو محال فليس للمخالف ان يمنع الوجه
بالشخص هناك الا اذا ضح المثلية بين الشخصين فانهم قيل من جانب المخالف
باجتياز الشق الثاني ووجه لزوم اجتماع المتلين بان هذا اللزوم انما يتم لو كان
لكل علة معلول بل المؤثر بينها القدر المشترك بين العلل في واحد شخص
فليس هناك مثلا فانهم استلزم قول فيه اما او لا فلا بد ان يظن كلام
اللامدى ان المخالف لا يبايعا في جواز التوارد على واحد بالنوع فانكاره للبناء
منه واما تانيا فلان النزاع على هذا البول الى اللفظ اذ هو الفيض سم توارد
العلتين ولو بابه او قدر مشترك فمائل ١٢

قوله التوارد - بان بال درعف معادارته وقتل سلا مثلا سحا ١٢

قوله ولو كان هناك - اى في القتل والحادث ١٢

قوله اجتماع المتلين - اذ يكون بازاء كل علة شخص من العلل ١٢

قوله تعدد الادلة - لو امتنع تعدد العلل امتنع تعدد الادلة على حكم واحد لان
العلة مشتركة ١٢

قوله اخص قالوا ادلا - من سلق الادلة ومن امتناع التعدد في الاخص لا يلزم
امتناعه في النعم اقول يلزم لا مشترك العلة فانهم ١٢

قوله لو تعددت - لنرم استقلال كل ما هو المفروض وعدمه اذا التوارد اما ما
اجتمعا فانه لم يثبت حكم لكل مستقلا بل مع الآخر والقبول بهما اي لكل منهما كما هو المفروض
بما عند الاجتماع والتوارد معا فانه حباهما جميعا لا لكل منهما بلزوم
قوله قلنا معنى - لان ثبت كل منهما الحكم دائما منفردة عن الاخرى ولا تجتمعان ابدا
حينئذ يلزم عدم الاستقلال وعدم الثبوت لكل منهما عند الاجتماع
قوله ثانيا بهادانا - سواء تواردنا معا او لا فلا يلزم عدم الاستقلال او عدم
الثبوت لكل منهما اذا اجتمعا ١٢

قوله هذا المعنى - من الاستقلال والثبوت ١٢
قوله بين المحورين مطلقا - سواء ما هو العلية كل عند الاجتماع او بعلية المجموع وجزئية
كل وند اطن جدا ١٢
قوله بالقائل بالجزئية - اقول لعل التقاربات في فهم من كونها حيث اذا انفردت
ثبت بها في حين الافراد وند كما تعلم لا يتأتى الا على القول بالجزئية فافهم ١٢
قوله جاز - التعدد ١٢

قوله لنرم اجتماع - انت تعلم ان هذا الدليل لطايره يدل على امتناع التعدد
في الواحد بالنوع الفيا وند ايرشك الى ان الكلام في الواحد بالنوع كذا الفيد
نم افيد انه يمكن ان تجيب بان السلة القدر المشترك لفرد منه لا لكل يوجب
شخصا متاثره لا يوجب واجب على تقدير تسليم ان كل واحد يوجب شخصا
تختلف اي في مادة الاجتماع فانه وهو عدم صلاح المحل فوجب المشترك
لعدم ابا والمحل من قبول اثره فافهم واستقم اقول الكلام في تعدد العلل
فلا معنى للقدر المشترك فالحق في الجواب هو الثاني فافهم واستقم كما امرت ١٢
قوله المتعين - اذ نريد لكل من صورا محمدا

قوله لا في مطلق الدليل - ما يخصه تخصيص تدليس ١٢

قوله ان العلم - كما عليه من سائر المتكلمين ١٢

قوله الفيا - فليزعم فيها ما يلزم فيها ١٢

قوله موجود - خارجي ١٢

قوله دوسم - انه ليس بموجود خارجي كما عليه الفلاسفة ١٢

قوله فلا نزاع في الثبوت - وهذا كما ان او خارجا ١٢

قوله ان لم يسلم وجودا - خارجيا ١٢

قوله ما يوجد في الآخر - فيه اما اولها فكما قيل انه لا بد لوجود المنهج ان يتوقف على

وجود السلسلة وهي مؤثرة فيه واذا كانت الواحدة كافية فقد افرغت في وجود

العلوم فلا يتوقف على اخرى وقد فرضت اخرى الفيا كافية فلا بد من وجود

آخر له ليؤثر بهذه الاخرى فيه ويحصل به الوجود منها وتعدد الوجود يستلزم

تعدد الشخص فليزعم المتكلم ان قطعاً مما مل فيه واثباتاً كما اقول ان الكلام

في الواحد بالنوع فاللزوم لازم ثم اقول الحق تخصيص به الجواب بالقول بالجزئية

وتقريره ان السلسلة عند الاجتماع الكل لا لكل فلهذا اجتماعها ما عليه مذهب

من يقول ببلية كل ما لحق في الجواب اما اولها من عليه القدر المشترك لوجود

الاثني وهو عدم ضلوح المحل واثباتاً ثانياً فكما اقول من ان التمايز بالاضافة الى

السلسلة كما ان قلت لو اجتمع مثله لزم مثله وضو لان قلت نعم دية اخلد

كما اذا اكل وجانح في بنار رمضان ثم هذا كله في الواحد بالنوع واما الواحد

بالشخص فلا يخص عنه الله بالجواب الاول فتأمل ١٢

قوله وتالفاً لملقوا في علمة - وهذا الفيا يردك الى ان الكلام في الواحد النوعي

لان الربوا تحته اشخاص كثيرة ١٢ بحر العلوم

قوله بالترجيح وهو فرع صلاحية - في احده انقلبت على الباقين وهو اى الترجيح
 قوله كل ركن من ركن - والى ان يندرج الترجيح بل لزم الابطال ١٢ اقول فبذلك
 علم انهم لم يحدوا الكل بملته مع صلاحية كل وليست مادة التعدد الا اذا صلح الكل
 فبذلك ترك فبما لا يترك فيها فيدل على الترك مطلقا فانهم ١٣
 قوله انتفاء التعدد - اذ لو كان العلم الكل او كل فلا اقتضار الى الترجيح ١٤
 قوله بانهم تعرضوا للابطال للترجيح - نداء صلاحية منها لكل حتى يقال انه لا
 تعدد مع صلاحية كل واحد ١٥

قوله ما لا جماع - اقول لا دور ولبذا على ما قدرت بان ترك فيما لا ترك فيه
 غير انه الى الترك مطلقا ما لجواب الاول هو الجواب الاول في مقابل فيه فغيره ناسل ١٦
 قوله بنها القاضى - لان في كل حكم والحاصل انه لا يكفينا مادة فيها انما والعلية اذ
 لادتمنه ١٧

قوله معرض بالعكس - فالكلم بالجزئية دون العلية تحكم ١٨

قوله اقول في العلية - في دفع المعارضة ١٩

قوله لا دخل للآخر - فقد نفى الآخر ٢٠

قوله وليس كذلك - فانه عنه الانفراد كل محتاج الى صاحبه فلا انفراد ٢١

قوله انه دقيق - وفيه ان في الجزئية انفراد الكل عند الانفراد وليس كذلك العلية ٢٢

قوله ان التعدد مرجوح - لانه قابل وخلاف الاصل فالجزئية راجحة ٢٣ بحر العلوم

قوله والجواب - قيل انت الذي يب عليك ان هذا لا يستقيم في الواحد بالشخص فان

الحكم الواحد بالشخص لا يوجد في محلين مع واحد واحد فقط اقول انت الذي

عليك ان ليس تحقق التوهم من وجه الخفاء في الصورة المذكورة فقط بل يمكن بان

يوجد شخص واحد في محل واحد مع علة واحدة ثم تنزل به ونحو اخرى في آن

358 زد البهائم في الصور النوعية على ان ليس معنى العموم من دجه تحقق كل بدون الآخر
بل ان العقل يجوز به بان يعلم كل ما فينا ما فهم ١٢

قوله ان - عن دليل القاضى ١٢

قوله الاستقلال - فالحكم به ليس حكما ١٢

قوله بان يكون بينهما - يوجد كل منهما بدون الآخر ويؤثر فيهما استقلال ١٢

قوله من دجه العاكس - القائل يجوز التحد في المفردة فقط ١٢

قوله افعال غير - عليه غير ١٢

قوله بملف المستنبطة - فان احتمال عليه الغير باق بل قد يتقوى به الاحتمال بالليل

كيف لا درجتها من كل من العلل بدليله ١٢

قوله منع القطعية - فان النص قد يكون ظاهرا ١٢

قوله انتفاء الاحتمال - والجواب على تقدير تسليم القطعية منع انتفاء الاحتمال ثان

النص علم باننا علمه لان غير ما ليس علمه ١٢

قوله لو تم عادة دلونادر - فان العادة جرت بان ما هو ليس محال لشرعها الفيا

فر ما يقع دلونادر ١٢

قوله احداثة - كالذى اوجه البول دون الآخر كالذى اوجه الرعاف ١٢

قوله لانه استدل - اقول ليس بجوابنا بل مع دليل وهو عدم انتفاء الآخر اذا لم ينو

والجواب عن الخيفة - سبيل عدم ايجابهم النية في رفع الحدث غير تفهم دلونادر ١٢

قوله انه بالادل - اى الحكم يثبت بالادل في مودة الترتيب في العلل ١٢

قوله فتروضا تحت فبنى على العرف - فانه الظاهره وان دل على انه بالآخر واللم كيف

فانه تواضعا من البول لا الرعاف الا ان في العرف يقال انه تواضعا من الرعاف وبنوا

الايمان على العرف فبنى هذا على العرف ١٢

قوله داماً في الهيئة - صورة ١٢

قوله نفعل بالمجموع - الحكم ثابت ج بالمجموع لكل واحد فكل واحد جزء الهيئة منه ١٢

قوله وقيل - وهو الحق ١٢ بحر العلوم

قوله المختار - ان الحكم ج يثبت لكل واحد دفعة ١٢

قوله لكل - هذه المعنى ١٢ بحر العلوم

قوله دفعة واحدة الجزئية - كما عليه القائل الاول ١٢

قوله في الاستقلال - وكل مستقل ١٢

قوله وفي الحركة - كما عند القائل الثاني ١٢

قوله التحكم - فان كل مستقل ١٢

قوله على الثبوت بها - نقط ١٢

قوله في الاجتماع - بل المستقل بهذا المعنى حقيقة عند الاجتماع هو المجموع وكل ناقصة ١٢

قوله لانه - اي هذا المعنى ١٢

قوله ثابت - في حالة الاجتماع ١٢

قوله على تقدير - اي اذا افردت لادجت هذا الحكم ١٢

قوله الالفراد - اقول نرحي هذا اولى من شرح بحر العلوم فانه قد سسر سره

بانه ثابت على تقدير الافراد فقط ولا حصر في الكلام فالكلام في الحصر ١٢

قوله المتقدمة - من موجبات الحدث والنقل اقول لان الكلام كان على فرض

التوارد ١٢

قوله وهو المراد - المعنى الثاني ١٢

قوله والالزام - لو كان المراد بالاستقلال المعنى الاول لزم ١٢

قوله في هذا الواحد - الذي توارده عليه علان كل منهما كاف في ايجاد ١٢

قوله باللفراد - اى بالعلمة المفردة ابتداء ١٢ ابحر

قوله شخص آخر دللنا فيه - غير الثابت عند الاجتماع ومنه الاستقلال بالمعنى
الدول عند الاجتماع انما لو الفردت لادجبت هذا فلا يتحقق هذا في هذه المادة
لما سمحت من انما لو الفردت لادجبت غير هذا فعلى هذا الاستقلال لكل فكل
نافعة فليزوم تواردان - دللنا فيه انما النزاع في توارد المستقلة هذا ما
عندي في تقرير العكلام ١٢

قوله ومن هنا - اى من ان المراد المعنى الثانى دون الاول ١٢

قوله اجتماع المتلين - فان استقلال كل عند الاجتماع انما هو بالمعنى الثانى فليكن
به ان يقول ان كلا يوجب معلولا فليزوم اجتماع المتلين اما على المعنى الاول
فالمستقل الكل وكل اقصة كما مر فلا يوجب كل فلا يلزم مثل ١٢
قوله وخيئت انه نعم - وجه الاندفاع ظاهر فان المراد الاستقلال بالمعنى الثانى والد
استقلال به المعنى ثابت لكل في كل حال حين الاختيار والتوارد جميعا وسلم عند
الحل للمجال لانظاره فليس فيه نفس النزاع ريبا في الجزئية قطعا ١٢

قوله ما ارد - على دليل المختار عنه ١٢

قوله متغير نفسه - فانه لا ريب في الجزئية عند الاجتماع ١٢

قوله نفس تنازع فيه - بل يكون كل مستقلة كما عندكم ام لا بل جزء المستقل

لما عندنا ١٢

قوله اقول ربما منى التحكم - مسترضا على دليل مختارى مختارا ثانى الشقين ١٢

قوله يكون - التحكم ١٢

قوله لو كانت - الرخصة ١٢

قوله بل لا - هي ١٢

قوله كما في عدم الجزئين - ان السلة في عدم الجزئين القدر المشترك بينهما مان ١٢
قوله لا بعيننا - وعلى تقدير وجود القدر المشترك له اختيار هذا الشق ١٢
قوله يحصل ملل - فليزى زيادة المعنى على السلة ١٢
قوله ان يراد منية - باللامنية ١٢
قوله وفيه التحكم فقدر - فان تحصل الحلول دونها انما يتحقق في السلة اجمالية
لا غير ١٢
قوله قالوا - القائلون بالكل ١٢
قوله فالتحكم - بالكل ١٢
قوله اقول منى - انت تعلم انه ليس بشئ بعيد عن مثله ١٢
قوله وعلى كل واحد ١٢
قوله ومسيار ١٢ - فيقال جدت هذه فوجدت هذه فوجدت
قوله لا جماع - للمثلين ١٢
قوله كما بالمجموع - لا يلزم ١٢
قوله قالوا - القائلون بالواحدة لا بعيننا ١٢
قوله بطل التجربة - الاحتمالات ثلثة المجموع وكل واحد مستقل وواحد معين وواحد
غير معين ١٢
قوله اوله استقلال - بطل ١٢
قوله لا جماع فبطل الثاني ١٢
قوله وللعين - وبطل الثالث ١٢
قوله انه تحكم - فيبقى الرابع وهو المظن ١٢
قوله والجواب الحار - اما اوله فلهذه لا تنافي بين الاستقلال بالشيء الثاني وبين

الحزنة واما ثانيا مله له للنفاد بينهما وبين الاجتماع فلا يربط ولا يربط بالثبوت
قوله كالغروب - عملة ١٢

قوله ووجوب - صلوة ١٢

قوله قلنا ذلك في الواحدة - اولاً من حمات الفلاسفة ومن خرافاتهم وثانياً
قوله وثانياً - قالوا ١٢

قوله قلنا ذلك - اولاً ان ذلك ١٢

قوله ومان كل مستقلاً - وثانياً بعد تسليم ان لا يحصل بوصف المصلحة ان ذلك
اذا كان ١٢

قوله في التحصيل لهذه المصلحة الواحدة والافعال في علمية الحكمين لتحصيل هذه
المصلحة ١٢

قوله وسبب ان - اى من شرط العلم ١٢

قوله لا يتاخر - العملة ١٢

قوله لتعجيل دلالة الاب - في دلالة النكاح على دلالة المال او بالعكس ١٢

قوله بالجوزن ويشمل شارح - فان الجوزن متأخر عن دلالة الاب كيف لا وهو
كان صغيراً قبل الجوزن وكل صغير عليه دلالة لادبيه ١٢

قوله عن الصغير - يعني ان الصغير لا يكون ولداً لولي له الجوزن المجزون ولله فيه التعجيل
لا يصح لان جزون الولي متأخر عن عدم كون الصغير ولداً اذا الصغير ولداً اذا الصغير
ليس ولداً من الابداء ١٢

قوله ولا يخفى ما فيه - فانه يجوزن الولي ليس دخلاً في عدم كون الصغير ولداً كما

ان يجوزن الصغير ليس دخلاً في عدم كون الاب لتعجيل ولداً فالوجه لعدم صحة

صلاحية الصغير للولاية لا تأخر جزون ١٢

قوله فقبل - ما خلف في تصحيح مله فقبل ١٢

قوله انه من - اى لفظ الولى ١٢

قوله وضع الخط موضع - والمعنى بالجوزن العارض للصغير وانما عبره بالولى لانه قد
فرض سببا وللاية على دليبه فالحاصل انه لا يصح تعليل سلب الولاية عن الصغير
بجونه لان جونه متأخر من سلب الولاية عنه ومعلوم ان جونه الذى فرض
دلاية له دخل في سلب الولاية فالعلة لعدم صحة التعليل انما هو التأخر ١٢

قوله البائى المقيس - على الصغير المجزون في سلب الولاية ١٢

قوله وقيل بل المعنى - في تعبير الصغير بالولى البام خلف المطلوب فليس المنع
ما ذكر بل ١٢

قوله اقول مع انه - اى يقاس الولى البائى المجزون على الصغير المجزون في
سلب الولاية عنه وسيلل بالمجزون العارض في الفرع وانت تعلم انه ليس
من دفع الايراد الذى هو لوجه ودفعه في شئ ١٢

قوله فبه مكرس المراد - عن الفهم ١٢

قوله لان المطلوب - فان المثال له هو تأخر وجود العلة في الاصل من حكمه ١٢

قوله العروض - اى عروض المجزون ١٢

قوله ولم يذكر لى الفرع - اذ ذكر دليل سلب الولاية عن الصغير المجزون
بالمجزون العارض للصغير فكان على وفق المراد ولم يصح تعليل تأخر جونه عن
سلب دلاية عنه لانه لم يكن عن ليس له علاقة دلياً قطحا ١٢

قوله الذى ليس - هذا الولى ١٢

قوله دلها - على ذلك الصغير ١٢

قوله عليه اصلا - بان لم يكن له ملاقيه به ١٢

قوله بالجنون العارض - دلائله ان التوجيه الاول اظهر الكمل ١٢ بحر العلوم

قوله بالاستفزاز - نايك دانستن ١٢

قوله وهو متأخر - فانه لا يستفذر بالسبب بنحس ١٢

قوله بانه غير لازم - اى تاخر الاستفزاز عن النجاسة ١٢

قوله لجواز المقارنة - بنما ١٢

قوله اقول الاستفزاز طبعا - اقول لا استفزاز طبعا بالنظر الى طبيعة الانسان

مطلقا فان كثير من الكفار ياكلونه اما بالنظر الى طباعنا فنعم ولكن هذا متأخر

عن النجاسة شرعا فان طباعنا جبلت والحمد لله على استفزاز ما نجسنا

جبلت الادوة دلو لا ذلك لم يكن استفزاز نعم اقول لا يقطع مادة الاشتغال

فان عرضه تصح التحليل وهو على هذا التقدير حاصل بالادلى فالادى ان يكلم به بانه

انفان المراد الاستفزاز شرعا فهو كما قال المحلل وان كان الاستفزاز طبعا فهو كما

قال ابن الهمام هذا على طريقة الحق ما اردنا من ان الاستفزاز طبعا فهو كما قال

المحلل قطعا ١٢

قوله متأخر - عننا ١٢

قوله دورتبة - فليس نايك استفزاز بمقارن ١٢

قوله فافهم لنا - اشارة الى ما ذكرت ١٢

قوله لم يكن شرعة - اى شرع الحكم بها اى لتلك العلة اقول سبب على ابتاع

التحليل

قوله الاستدل - على المختار ١٢

قوله لو تأخرت - العلة ١٢

قوله ثبت - الحكم قبلها ١٢

قوله اقول مني - وهو محال

قوله ومن - اي من شرط العلة ١٢

قوله بالابطال - اي لا تكون العلة مبطله لحكم اصله ١٢

قوله يخرج احضار العلة المبطل - يعني ان في احضار العلة دائما خرج نكدها

شرع السلم ١٢

قوله لله جل المخصوص - عليه في قوله صلى الله عليه وسلم الى اجل معلوم وذلك

لأن علمهم نعم الموجل والحال وقدم ١٢

قوله وان لا يخالف - منها ١٢

قوله في الكفار - وقدم ١٢

قوله وان لا يوجب - منها ١٢

قوله يجوز التخصيص - في العام وفي التنفيذ بالطلق ١٢

قوله والتنفيذ بها كائن الحاسب تامة قول بالزيادة مع القول لعدم جواز ١٢

قوله وتناقض - وسيله زعم ان في التخصيص والتنفيذ نقضانا لازياده ١٢

قوله وان - منها ١٢ بحر العلوم

قوله عند من قدم - على القياس ١٢

قوله وقد تقدم منها - هذه الشروط باسرها من قوله ومنها ان لا تعود آه ١٢

قوله بها + معارض = وصف ١٢

قوله في الاصل - ليصل لداخله في العملية ١٢

قوله والدجاز السليل - اي ان كان وصف معارض ١٢

قوله كل مستقل - وثبت ذلك بالدليل فانه ليصح السليل بها ١٢

قوله دليلها - وقدم ١٢

قوله ولو بمجره - بان يكون حكما عاما من افراده حكم النوع ١٢

قوله عند النزاع فيه - اي في عموم ١٢

قوله عن القياس - الى اللاتبات بالنفس او اللجام ١٢ قوله في المذهب - عدم جواز الجمع ١٢

قوله تعلق عتقه - وتعلق عتقه به انما هو حكم شرعي لا يعرف الا بالشرع ١٢

قوله وقيل ان كان - التعليل ١٢

قوله لجلب مصلحة - جاز وان كان له دفع مفسدة لا دليل له يجوز مطلقا بجلب

مصلحة - كان او لدفع مفسدة ١٢

قوله قالوا الحكم الشرعي - الذين لا يجوز دونه ان كان لدفع مفسدة قالوا ١٢

قوله لا يكون متشا مفسدة - فلا مفسدة هناك فلا يكون علة لدفعها ١٢

قوله اشتماله - اي حكم شرعي ١٢

٣٢

قوله مرجح فيه - فيعتبر المصلحة الراجحة بقيت المفسدة المرجحة منه فح ١٢

قوله منه فح - هذه المفسدة ١٢

قوله يحكم منه الحكم الشرعي الاخر علة لدفع مفسده ١٢

قوله آخر - ضمنية لهذا الحكم ١٢

قوله لحفظ النسب - هذا هو المصلحة الراجحة المعبرة ١٢

قوله الى التلذذ - وهو مفسدة ثانية من حكم شرعي ١٢

قوله بالاندراو - من جعل النصاب اربعا وغيره ١٢

قوله بالاشبات - المانعون مطلقا ١٢

قوله ان تقدم - الحكم الشرعي العلة على الحكم الشرعي المعين ١٢

قوله لزم النقص - فانه قد رجحت العلة ولم يوجد الحكم ١٢

قوله تاخره - اي تاخر العلة عن الحكم وهو لظن ١٢

قوله لزوم الحكم - فان ظله منبأ حكم شرعي نافي بوجه جعل هذا معلوم و هذا معلوم ١٢

قوله اليه للتجاسة - فان التجاسة مناسبة لبطولان اليه لان فيه اعزاز والنفس
لا يعجز دون اليه ١٢

قوله ان الثاني - الحكم الثاني المعلوم ١٢

قوله ان يكون اجماعيا - ثانيا بالاجماع على عليه الحكم الاول السلة ١٢

قوله فلا تقضى - فانه مادام للاجماع على عليه ليس معلوم فلا تختلف من السلة و
فيه ان الاجماع كاشف ١٢

قوله لا في الحكم فانهم - فان الحكم المعلوم ثابت من ضمن الحكم الاول لان القياس
كاشف ١٢

قوله فكل معلوم - لا المجموع ١٢

قوله فهو السلة - لا المجموع ١٢

قوله فلا بد من جهة - انه لا يصح قيام واحد بغير من حيث هو كثير ١٢

قوله فالكلام فيها - بان يقال ان هذه الجهة الموحدة ان قامت بكل جزء الى آخر الكلام

قوله انها قائمة - اي السلة ١٢

قوله لا يتسلل - فانه لا احتياج في قيام الجهة والهيئة الى جهة دنيئة اخرى

فانه ليس بهذه امر الهيئة خارجا قام باخر حتى يجب وحدته بل هي اعتبارنا

بكون كثيرة امر واحد وهذا امر واضح ١٢

قوله قوله - هي هذه الهيئة ١٢

قوله فموردان يصف - انت تعلم ان هذا التقرير جزء وتقرير الجواب الاول وتتمته

و هو قرار الجواب الاول بدونها فان ناقضا ١٢

قوله كالكثرة - التصف بها الكثير من حيث هو كثير ١٢

368 قوله بكل جزاء ناقصة - أي يكون مجزرا فيكون وصف العملية التامة مرييا من

العمليات الناقصة ١٢

قوله قيام المجيب - وهو العملية التامة ١٢

قوله بالمجيب قيام - وهو العملية التامة ١٢

قوله الآخر - وهو عملية الناقصة ١٢

قوله بالآخر - وعملية الناقصة ١٢

قوله ويلزم النقص - والتخلف ١٢

قوله تبد - عدم ١٢

قوله اعدام المعلوم - فعدم الثاني لا يوجب عدم السلة فقد تخلف منه الحكم ١٢

قوله التخلف - عن عدم ثان ١٢

قوله والسران - في مانعية الحصول بعبارة اخرى ١٢

قوله الامكان - أي كون المعلول مساوي النسبة الى الوجود والوجود

قوله النظر عن هذا الوجه ١٢

قوله والضرورة - كما ان الاضناع ولو بالعملية ينافيه ١٢

قوله بالعملية - الاخرى التي ادجبت من قبل ١٢

قوله تانويه - فله قول آخر ١٢

قوله في تحليل العدم - أي عدم المعلول ١٢

قوله والعدم - أي ان لم يكن هناك نقص بالعدم لعدمه لا لعدم المانع اذ مانع ١٢

لا يكون الا بعد وجود المقتض ١٢

قوله لعدمه لنا - من عدم المانع والمقتض ١٢

قوله في الدلالة - على عدم المعلول ١٢

قوله تقدير المقتضى - اى لو كان هناك تنقضى لنتجه ١٢

قوله فى التحرير - متعلق بقوله كل مستبد ١٢

قوله بعبارة - اى لبعد المقتضى ١٢

قوله اظهر مسئلة - دلالة على عدم الحلول ١٢

قوله فى ذلك كيف - لو كان مراد ان الثانية ان العلة معرفة لحكم الاصل لكان

باطلا قطعا اذ حكم الاصل ١٢

قوله والعلة نظرية - ومعرف القطعى لا يكون الا قطعيا ١٢

قوله ان يتخلف - عنها الحكم ١٢

قوله بالعاصرة - ليست باعنة فلا يجوز معرفة نفع ١٢

قوله باجماع الفقهاء - واصحاب دار الظاهرى جمعا ولا نقبا ١٢

قوله وهى برعاية - اى الرحمة ١٢

قوله المعالج - دستور الاحكام بحسبها منظم التعليل ١٢

قوله وبانه الخالب - اى التعليل هو الخالب الاكثر وعلى وفق الحكمة الحاكمة بسبب

الحكم بالحكمة فهو الاصل ١٢

قوله لكن العلية - اى تعيين ان العلة بهذه ١٢

قوله من دليل - دال على ان هذه علة ١٢

قوله وذلك - اى المسلك ١٢

قوله انواع الدال - مقبول لكان او مردودا ١٢

قوله كالصغر - علية ثابتة بالاجماع ١٢

قوله وامتزاج - علية ثابتة بالاجماع ١٢

قوله السببين - والقرابة من جبهتين ١٢

370
قوله في قياس دلالة الانفاخ - على دلالة المال في الاول فنثبت للمولى دليلا
في الثاني فيقدم العيني ١٢

قوله ولا يختلف في الفرع - لان تسليم الموجب بالفتح موجب للتجب ١٢
قوله بوجه تسليم - اي تسليم الاجماع المنعقد على عليه ١٢
قوله والكان - الاجماع ١٢

قوله مانيا - سكوتيا او منقولا احادا اذ الظن واجب الاتباع ١٢
قوله الثاني النفس - اي ثبت بالنفس ان العلة بهذه ١٢

قوله وهو صريح - وهو اي النفس تسمان صريح ١٢

قوله دله - وهو ما دل على العلية بالوضح كذا في الحاشية كما يحجر العلوم

قوله مراتب اعلتها - في انه دلالة على العلية ١٢

قوله للاجل - لفظة ١٢

قوله انما جعل الاستبذان - كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله للاجل البصر - اي النظر كما في ردائه ١٢

قوله ولكي - كما في قوله تعالى ١٢

قوله راذن اذن - كما في قوله عليه الصلاة والسلام في جواب ما قال اجل

لك صلواتي عليكم ١٢

قوله ودونه اللدم - اي دون هذا الضرب ١٢

قوله ليخرج الناس - كما في قوله تعالى ١٢

قوله والحاقبة - اي تكون العلة في الواقع امر آخر غير مدخول اللدم الا انه

بالآخر يقول اليه فلما تدخل عليه كما في قوله تعالى

فان غرضه من اتحادة عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام لم يكن ان يكون له خزانة

الاله آله بالآخر فلهذا ادخل الله عليه ١٢
قوله مجاز الباء - فلا يقدح في انادتها عليه نعم يؤثر ضعفا ما ولد كان دون

النوع الاول ١٢

قوله دمج ادا استصحاب - اى مصاحبة ما قبل الباء وان يح ما بعدهما بخلاف

العرف الشائع فلا يقدح في التلميح نعم يفسف قليلا فلهذا كان اودن ١٢

قوله - كقوله تعالى اقرب كنتم منى ان ١٢

قوله ان كنتم في ما سرفين - وقرا ساسا شرا الحفص ان بالفتح فيكون مثالا لالا

قوله بعد جملة - كقوله تعالى ما ابرى نفسى ١٢

قوله دام بالفتح - كقوله تعالى الم تراى الذى حاج ابراهيم في ربه ان اتيت

الملك ١٢

قوله ودونه - اى دون هذا النوع ١٢

قوله الفاء - الفاء الواردة في كلام الشارع ١٢

قوله حتى قيل - انها المياود اشارة ١٢

قوله ايماء - لادلالة بالوضع ١٢

قوله في الوصف - حال الفاء تقدير داخله اى ودونه الفاء حال كونها

داخله في الوصف ١٢

قوله فانهم - كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في قبل احد او فقوم بدماهم فانهم بخبر

يوم القيمة اللون لون الدم والريح ريح الشك ١٢

قوله يوم القيمة اذنى الحكم - حال كونها داخله في الحكم ١٢

قوله ناقطوا - كقوله عز اسبه السارق والسارقة فاقطوا ١٢

قوله وذلك لان الباء - اردت ان تارة في الوصف واخرى في الحكم ١٢

- قوله مقدم - على الحكم فمدخل عليه ١٢
- قوله مقفلا - اى تقفورا ١٢
- قوله متاخر خارجا - فيه مدخل على الحكم وقد رنى الفاء ١٢
- قوله والتعدين بالعقل - اى تعين ان مدخلها وصف ايم حكم بالعقل ١٢
- قوله ددونه - اى ددن النوع ١٢
- قوله ذلك - اى الفاء ١٢
- قوله فى لفظ - لا فى كلام الشارع ١٢
- قوله الراوى - نحو قوله رضى الله تعالى عنه ١٢
- قوله لا محال - واما كون ددن هذا النوع لا محال ١٢
- قوله الغلط - فهم العملية ١٢
- قوله للنبى بعيد - فلذا لم يكن ايماء بل صريحا ١٢
- قوله دايما - عطف على قوله دهر صريح ١٢
- قوله منه الوقوع - اى من الايام ١٢
- قوله كقوله للعراقى - حين قال بكتلت ١٢
- قوله تمر طيبة - حين سألته عن التوفى بنبيه التمر أو دونه - اى من الايام ١٢ قوله مثل - قوله مع
- قوله دند الايام - وبنبيه ١٢
- قوله فان ذكر - بشرط ١٢ قوله ما حصل الربيع - ذكر المحل وهو علة العنة ١٢
- قوله دونه - اى مما ذكر فيه الحكم فيه ١٢
- قوله أكثر العلل - فانه لا يذكر فيها العلل بل الاحكام ١٢
- قوله حرمت الخمر - ذكرت الحرمة وحي حكم دون السكر وهو علة ١٢
- قوله فغنى كونها - خبر مقدم ١٢ قوله ايماء متقدم - تفريع على كونها ايماء ١٢

قوله المستنبط - بلا ايماء - اى العملة التى استنبطت ولم يكن فى نفس الحكم نصريح
بعلية ولا ايماء وذلك لان الثابتة باللايماء تقدم على المستنبط به ونها وارجح
التقدم ظن ١٢

قوله مذابح - مبتدا مؤخر ١٢

قوله كملها - قيل ١٢

قوله وكملاها - وقيل ١٢

قوله الاول - اى ما ذكر فيه الوصف فقط ١٢

قوله دون الثانى - اى ما ذكر فيه الحكم فقط ١٢

قوله لان الاقتزان - اى اقتزان الوصف بالحكم بالذكراى ذكر الوصف ايماء

البتة وهرجيه ذكر الحكم للذكر فغايه ذكر او اقتزنا ١٢

قوله ونه الفرق - اى من الايماء ١٢

قوله بين حكيم - فعلم ان احدهما عملة لاحدهما والآخر للآخر ١٢

قوله بوصفين - اعم من ان يذكرا جميعا او احدهما وبعلم الآخر من موضع آخر ١٢

قوله كفى - فعلم ان النجاسة عملة للمنية كما قوله ليطرن - وهم الفرق بين النجاسة والظهور ١٢

قوله الا ان يحفون - فرق بين الحفود عمده فعلم انه عملة السقوط ١٢

قوله اذا اختلف الجبان - فبموجب شتم فرق بين متفق الجباس

مختلفة بالحريه وبعده فعلم ان الاختلف عملة لكل ١٢

قوله بواخذكم - باعقدتم الليمان ١٢

قوله المناسبة - بين الحكم والوصف الثابت باللايماء ١٢

قوله فهم تحليل - من الايماء ١٢

قوله لان دلالة الايماء وتمامه - فلما حاجبه الى ظهور المناسبة ١٢

قوله بن المقارنة اشتطت - المناسبة في ظهور لاي اشتراطها انما هو في

القسم من الدما ١٢

قوله الثانية يدل ظاهرا - النقص صريحا كان او ايا ١٢

قوله على عليته العينية - اى عين المصرح به او الحوى اليه لا جنبه ١٢

قوله والنظر في تعيينها - اى النظر لان يتعين ما هو العلة بحذف ١٢

قوله له - فى العلية ١٢

قوله كالاعرابية - اى كون المأمور بالكفارة اعرابيا ليس له دخل اذ الشرع عام

لا يختص بقدم دون قوم ١٢

قوله دكون المحل - اى محل الزنا ١٢

قوله المحل - فان المشرع والمخذ در كلاما سوا ١٢

قوله ابللا - له لا اجبية ١٢

قوله دكون المفطر دقا - فان الكفارة للجناية دس كما فيه لك فى غيره ١٢

قوله دقا - حال كونها هذا الحذف خاصة للتحففة ١٢

قوله للتحففة - فان غيرهم لا يلحون خصوصية الزنا ١٢

قوله ليس - ذلك النظر ١٢

قوله علم هذا الاسم - اى لم يسموا النظر بحذف اللغته باسم ينتفى المناط ١٢

قوله لفيض التخريج - اسم ١٢

قوله المستنطة - مع ان هذا النظر يقبل عندهم الفيا ١٢

قوله تحقيق المناط - كما لم يفيض الاسم تحقيق ١٢

قوله بمعنى الاخالة - كما يقول الثانية ١٢

قوله بالافتراء - اى افتراء العلم^{١٢}

قوله بالولم يكن - اى وصف^{١٢}

قوله انظيره علة - اى الذى ذكر عليه

قوله ومثل - ومثال الاول اعنى بالولم يكن هو علة كان بعيدا قدم ومثل^{١٢}

قوله للثاني - اى بالولم يكن نظيره علة كان بعيدا^{١٢}

قوله فاننا سألته - صلى الله تعالى عليه وسلم^{١٢}

قوله فذكر دين - صلى الله تعالى عليه وسلم^{١٢}

قوله على كونه علة - اى كون دين العبد^{١٢}

قوله الاجزاء - وزايع ذمة المورث^{١٢}

قوله ان المسئول عنه لك - اى دين الله لك اى علة الاجزاء وهو نظيره^{١٢}

قوله دنيا - لادى الدين والددين العبد^{١٢}

قوله وانما ذكر نظيره - اى دين العبد^{١٢}

قوله ان الشئ - بينهما هو الدين^{١٢}

قوله علة - لالان يبين على ان نظيره وهو دين الله علة^{١٢}

قوله اقول فى بادي الرأى العلة - الحاصل ان المدار بينها فى اطلاق العلة على بادي

الرأى ولو لم يجد التنقيح ان العلة خبر بالظن فى بادي الرأى علة كالوقوع

ليقال ان نص الامر بالى ابناء على علمية وعلمية انما هى فى بادي الرأى

قوله بالصدقة - فانها يقال لا تجزى عن العير^{١٢}

قوله علمية الجرس - وهو الدين المطلق^{١٢}

قوله مسئلة بينهما - دايماء اليه^{١٢}

أ ٥ قوله لقوله - صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

376

قوله ~~لحم~~ - امير المؤمنين دام الامجاد ليعني صلى الله تعالى بنينا وعليه وسلم ١٢

قوله وقد سألته عن قبلة الصائمين - ذكر المصنفه والجم وتب عليه نظيره وهو القبلة لمنع

الافساد ١٢

قوله بل يفيد - الصوم ١٢

قوله ~~تضمنت~~ - فلكه القبلة اخذ ودفع ١٢

قوله ثم محبة يفيد - الحج فلكه ن آ ب از دين ١٢

قوله وقيل - لا يصح التمثيل لانه ١٢

قوله ليس - ذكر المصنفه والجم ١٢

قوله تحليل لمنع الافساد - حتى يبين به على عليه نظيره لمنعه وهو القبلة ١٢

قوله فيه - اى فى ما ذكر من المصنفه والجم ١٢

قوله ما يبينه - اى الافساد ١٢

قوله اذ غايته - اى غايته المذكور ١٢

قوله عدم ما يوجب - اى ما يوجب الافساد ١٢

قوله ولا يلزم منه - وظن ان عدم الموجب آخر وموجب العدم آخر ١٢

قوله ان كل مقدته - بان تضمنه ايضا مقدته المفد وهو الشرب ليس بمقدد ١٢

قوله التحليل - جواب عن المنع ١٢

قوله مبنى على ان الافساد - والحاصل انه قياس مكنس ١٢

قوله بوجرد المفطر - انما يكون بوجرد ١٢

قوله لا شتم له عليه - اى لا شتم له المقدمة على عدم المفد واللام يكن المقدمة

مقدمة ١٢

قوله يوجب عدم - اى عدم اللفاد ١٢

قوله اما النقص - جواب عن السند ١٢

قوله ولو توقف استفتاء عمر - اقول بانهم يكفى له المكان لا التوقف فيها

الغير فان تحريم الدواعى محمول اذ القليل داع الى الكثير وقد مر ذلك ان

نقول يكفى لتمثيل تصوير فانهم ١٢

قوله قد يحيط به حكمه - يمكن السؤال بانه بل هو من هذا القبيل ام لا ١٢

قوله كما فى الج - يحيط فيها للقبلة - حكمه ١٢

قوله والا حرام - داللة عتقات والظهار ١٢

قوله هو حصر الاموات - بان الوصف ليس الا هذا اذ اكد وليس ذلك فتعين هذا ١٢

قوله و حذف - والنائب بالطرق اللاحقة ١٢

قوله ما سوى - الوصف ١٢

قوله المدعى - كونه علة ١٢

قوله عصر مجردا - بلا سند ١٢

قوله لان الناطر عدل - فاذا استقر ولم يجد وصفا غير لما ظن بالحصص والظن كات

فلا يمنع مجردا ١٢

قوله والاصل عدم - اى عدم علية وصف آخر فلا يمنع مجردا ١٢

قوله بل - يمنع ١٢

قوله فعليه - اى على من حصر ١٢

قوله البطلان - اى الوصف المبدء ١٢

قوله دلايل - من الشيخ ١٢

قوله القطايع - اى الحاصر عن البحث ١٢

قوله على المختار - المذهب ١٢

قوله لان المحضاني - لا لغيره فهو رصف ١٢

قوله على ان الباطن - الحاصر يجب عليه البطالة ١٢

قوله كالمعزوم - فلا كسر في المحضر ١٢

قوله بالباقي - بوجه الفاء ١٢

قوله المحذوف - داللا ماد جد الحكم بالباقي في هذا المحل ١٢

قوله ولا يلزم العكس - ان قلت هذا استدلال على عدم عملية الشيء بوجود الحكم مع عدمه فما حصل به رجوع الاله لو كان علة لانتفي الحكم بانتفاءه ولم ينتف فليس علة وهذا كما ترى يرتدك الى اشتراط العكس وهو انتفاء الحكم عند انتفاء العلة في العلة اذ ان لم ينتفط لانتفاء الملازمة فيلزم العكس قال ولا يلزم العكس لان المراد نفى الجزئية اي اثبات ان المحذوف ليس جزءا لهذه العلة والداللا كانت موجبة للحكم به وبه وليس المقصود اثبات عدم استقلاله بالعلية حتى يلزم العكس ١٢

قوله على ذلك المحل - الذي وجد فيه الحكم بدون المحذوف ١٢
قوله او صانته الكثر - اي اوصاف هذا الحكم الذي يطلب له العلة بالسر والتقسم اكثر من اوصاف المحل المفروض اصلا ثبت الحكم في ذلك المحل لا يثبت العلية في هذه الحكم اذ يمكن هناك وصف آخر ليس في المحل المفروض جزءا العلة نعم عند التساري لا يمكن الجزئية والداللا كان ثمة ايضا فانهم ١٢

قوله ومنها الطردية - اي من طرق الحذف كون الوصف طرديا اي بحيث لم يغيره الشارع
قوله في المبحث انه كالدكورة - لا مطلقا كالدكورة داللا فوئته لم يغير بها الشارع في احكام التحقق وان اعتبر في الشهادة مثلا ١٢

قوله اما مطلقا ما الطول - فانه لم يغير بها الشارع في محل فيجوز ان ١٢

قوله ظهور المناسبة - في المحذوف ١٢

قوله ويلقى لناظر - المستدل ١٢

قوله فلم اجد - فلم اجد فان قال المتعترض الباقي لك بما مضى ووجب الترجيح اذ لو

اجبنا ببيان ان الباقي متغير وغير ذلك ١٢

قوله غير ما - اي غير هذه المناسبة وهي منتفية في المحذوف ١٢

قوله اذ لو اوجبا - ولا يوجب عليه بيان المناسبة في الباقي اذ لو اوجبنا ١٢

قوله بايها صار - اي بيان المناسبة ١٢

قوله اذ حاله كذا في شرح المختصر هو طريق الحذف هنا عدم ظهور المناسبة فيجب عدم

تشمير ما يجب ببيان المناسبة في الباقي ١٢

قوله اقول لا بد ان لا يكون - يجب عليه بيان المناسبة في الباقي كيف لا لا بد ١٢

قوله لا ملا للباقي - وطريق الحذف هنا عدم ظهور المناسبة فيجب عدم تشمير ما يجب ببيان

المناسبة في الباقي ١٢

قوله فيه لعدم النفاذ - في طريق اللاحاق فانه اذا بين ان المحذوف ما في وجب

بيان عدم النفاذ الباقي فكذا هنا ١٢

قوله والطرز - في طريق الطرر ١٢

قوله ما تفتن تدبر - بان علمكم للحذف لو صح في جارية في الباقي الفيا فحذف الفيا

فلا بد من اثبات عدم جريانها في الباقي وليس سوارضا حتى يلقى الترجيح بيان التمهيد

وغيره تدبر ١٢

قوله وفيه مذابب الاكثر - من الثانية دالما لكتبة ١٢

قوله لناظر الناظر - كليها ١٢

قوله ومن الحسنة - قاطبة ١٢

قوله ليس بحجة - اصله - لا للناظر ولا للمناظر ١٢

قوله ثبت اعتبار التاثير - شرعا وعنده العلة اما مضمرة او مؤثرة فاذا انتفى
النص والتاثير انتفت العلية مطلقا فلا حجة اصله ١٢

قوله ثالثا - اي ثالث المذاهب ١٢

قوله ان ثبت - وقد مر ١٢

قوله عن الشافعية - والمالكية والحنابلة ١٢

قوله كالتحريم - تنظير لا تمثيل او تمثيل متصور ١٢

قوله عليه ما مات - اي لا يلزم منها ان يكون الشارع وضع الوصف الذي هو

فيه تلك المناسبة علمه للحكم وذلك للخلف ١٢

قوله به للخلف - اي تخلف وضع الشارع من المناسبة ١٢

قوله الرسالة - اقول لا يرد على المالكية فهم يقولون ١٢

قوله واما استدلالهم - اي الخفية ١٢

قوله بانه لا ينفك - اي للاخالة ١٢

قوله لم يقبل نقلي - وان قيل عقلك ١٢

قوله فلو تم لا يبدل - اي لا يتم اذ بعد ابد او مناسبة مقبولة ليس له المنع ١٢

قوله التسمية - مبتدأ ١٢

قوله ليس - الثابت بهذا خبر ١٢

قوله بجملة - حتى لو ثبت عليه بمسلك من المالك لا يقبل لان المناسبة على ما سبق

شرط العلية اذ لو لا كان التحليل به بجيد فلا يقاس عليه هذا ما عندي فانهم ١٢

قوله وعليه الباقلاني - اقول يرد على الباقلاني وغيره ممن دانقوا من الشافعية

عنده لو ثبت بمسلك لا يصلح لعدم اشتراط المناسبة عندهم فانهم ١٢

قوله بعضهم انه علة - منى العلية انه صالح لها حتى لو ثبت علية بمسلك آخر قبل

بكذا انعيم من كلام البحر ١٢

قوله لا شبه - التشبيهية ١٢

قوله مصفين - ثابنتين ١٢

قوله والمالية - الثابنتين ١٢

قوله يورخذ دية - كافي الحر ١٢

قوله يورخذ نية - كافي الفرس التلف ١٢

قوله وهو بالحر - اى العبد ١٢

قوله لان النار - بينهما ١٢

قوله ليس مما نحن فيه الخامس - اذ ليس من المسالك ١٢

قوله وهو الطرد - اثبتت عند الثبوت ١٢

قوله والعكس نفاه الخفية - الانتفاء عند الانتفاء ١٢

قوله من الاشعورية - الشافعية ١٢

قوله في حالي وجود الوصف - اى يكون النص موجودا في كلا الحالين ومع ذلك

لا يكون له حكم ديدور الحكم على الوصف ان كان كان وان حكم النص بالعدم

والالا وان حكم بالوجود ١٢

قوله ولا حكم له - اى للنص ١٢

قوله كايته الوضوء - اذا قتمت الى الصلوة الآية ١٢

قوله فان الوضوء - هذا طرد ١٢

قوله وان لم يكن القيام - فحكم النص بعدم الوضوء ومع ذلك وجب عند وجود العلة

وهو الحديث ١٢

قوله ولا يجب - هذا عكس ١٢

قوله بعد ذلك والقان ^{نعم النفس لوجوب دم} ذلك لم يجب لعدم العلة - والحديث ١٢

قوله وليس ^{بشيء} - هذا القول ١٢

قوله الى اصله - وهو النفس ١٢

قوله بالابطال - فانه يعلم الاصل ^{بشيء} والعلة تفيد فان قلت الوضوء عند الحديث

وان لم يكن القيام وعدمه عند عدمه والقان سلم عنه كم القيان فقد علمت بما ابطال

الاصل قال وليس المراد في الآية القيام مطلقا حتى قد يوجد مع الحديث وقد

يوجد بدون بل المراد في الآية القيام حالة الحديث والمعية اذا اقمتم وانتم محذون

قوله وانتم محذون - فلا يلزم حكم خلاف حكم الاصل فلا ابطال ١٢

قوله مضاجعكم - فيلزم الحديث ١٢

قوله في التضاضقين - فان وجود الابن مثلا عند وجود الاب و عدمه ولا عليه ١٢

قوله واحجب ما الخ - وهو عدم صلاحية اجد للعلية وانه اخر للعلوية للمعية الذاتية و

العلية مقدمة ذاتا فانهم ١٢

قوله ما طح وثانيا - من قبل احد سباعلة والاخر معلولا ١٢

قوله ان يكون مللزاما - الدائر على شيء آخر مللزاما له لا عليه ١٢

قوله كالرخصة المنكرة - اذا وجد وجبت واذا عدم عدت ومع ذلك لا عليه ١٢

قوله بالجزاء - اي جواز ان يكون مللزاما ١٢

قوله تسادي - اي الامعان الخاص ١٢

قوله الطرفين - اي يمكن ان يكون مللزاما او لا عليه ١٢

قوله منع وان اردت - بل العلية راجحة ١٢

قوله عدم الامتناع - اي الامكان العام ١٢

قوله لم يناف العن - وبه علم ان الجيب شافى البراق ١٢

قوله فلا ترج - للعلية ١٢

قوله لا يرج - من خارج ١٢

قوله فلا يكون -

قوله بجرده - بل مع هذا المرج الخارجى ١٢

قوله دليل لا يرج الا بطور المناسبة ومن بينها ١٢

قوله واما التمر الى الاطراد سلاسة - ان يكون فقد فيمكن آخر مانع من العلية كعدم

شرط من الشرط المذكورة سابقا غير عدم النقض ١٢

قوله عن النقض - والتخلف ١٢ قوله ولو اوجب - السلاسة ١٢ قوله لا قضاء - لا عليه بدنى ١٢

قوله شرطا - للعلية ١٢

قوله بل وجوده - فكل واحد من الطرود العكس لا يوجب العلية وكذا المجموع ١٢

قوله قد يكون للاجتماع - اى اجتماع الطرود والعكس استلزام لعلية وان

لم يكن للاحاد ١٢

قوله عامين المتبرين - اقول اذا كان بينهما عموم من وجه فعادة الاجتماع يكون عاما

قوله من سعيه - ذاتية لما فى المتضالين ١٢

قوله او تاخر او غيرهما - ذاتى لما يثبت عليه مما يثبت معلوليه ١٢

قوله حتى يعلم الاطفال - قبل ما علم ضرورى قال ولا ١٢

قوله قد لا يتفق - اقول لا ينافى الضرورية كالتجربى ان فاهم ١٢

قوله اقول به تامل فامل - فان القطع عند عدم المانع سلم فلا قدح وبهنا عدم

التاخير مانع عندنا فلا قطع ١٢

قوله اذ يردن - من ابل الطرود

قوله لا يشترط - كالتأنيدي ١٢

قوله والخالة كذلك - ينسب الى اهل الصلة لطردها له لا يقول بها الامن لا يشترط

ظهور التأنيدي هم المرادون باهل الطرد ١٢

قوله نعم يوجد - حتى يراد باهل الطرد ١٢

قوله الى الامارة - فان قلت لانهم قولك لم يوجد قد ينسب الحكم الى الامارة و

العلامة قال واللاضافة ١٢

قوله قالوا - الوصف ١٢

قوله الخارج المتعلق بالحكم - عن الشيء حذر عن الاركان ١٢

قوله اما مترتبة - باعث عليه ١٢

قوله على العلة اولاً - يؤخره لا يقضي ١٢

قوله فالعلامة - على الوجود من دون توقفه عليه ١٢

قوله في تحلل العلة - اذ لا التحلل ما وجد الحكم اذ لا يوجد بدون العلة ١٢

قوله كسوق الدابة - سبب نفوذ الى هلاك الانسان وليس مؤثراً فيه والا

لا تخلف بل مانع ١٢

قوله والسوق - فان قلت السوق باح تكليف يكون سبباً للتلف وهو حرام ١٢

قوله بشرط السلامة - لا مطلقاً كيفما كان ١٢

قوله يجب له - تفريع على انه سبب لا علة ١٢

قوله لاخراة المباشرة - ولا يجب ما هو جزاء المباشرة للقتل كالحرامان عن

قوله لا القصاص - يجب ١٢

قوله في الطريق - لقصد سقوط زيد وهلاكه الا ان القصد ليس كاملاً اذ يمكن عدم

بخلات الشهود اذ لا يمكن موهوم القضا ١٢

قوله بالمانعة - بين الجزائية والجزاوية

قوله بين مباشرة - فانه ان اقتضى منهم كان مباشرة وهم لا مباشرة وانما سبوا

قوله وان تالكو - السبب بالقصد

قوله وان لم تصف - العلة

قوله فلا يضمن المصدق - الدال

قوله كالفاعل المختار - كالفاعل للسرقة المختار اياه فالعلة اختيارية السارق

فلا يضاف الى السوق

قوله اذ دل على الودعية - سارقا او صادقا

قوله حيث يفيمان - الودعية او الدم

قوله ترك الحفظ - في الودعية

قوله وازالة - في الصيد

قوله الامن - اي قد التزم المودع الحفظ بالاستيداع والمحرم الامن بالاحرام

قوله وقد التزم بها - فالدلالة هنا عن الجناية فكل

قوله بخلاف صيد الحرم - بخلاف الودعية والدال غير المودع

قوله لان امنه بالمكان - لا بالتزامه فانه غير محرم

الاجنبى التزم - عن المال

قوله اجمالا فبناك - لا خصيص ترك الدلالة

قوله وفتوى المتأخرين - فانقلت فلا يضمن الساعي الى السلطان انما قال

قوله بالسامية - الى السلطان انما يأخذ المال فلما ابحر العلوم

قوله على تعليق الطلاق - لقوله انت طالق ان دخلت الدار

قوله ملائمة - كالملة - حقيقة

- ١٥ قوله عندهم خلافا له - لعدم بقاء المحل ١٢
 قوله وقدر في المقالات ما هو الحق - في بحث مفهوم الشرط في تنزيب التعليل بل
 يبقى مع زوال المحلية آه ١٢
 قوله كالحيرة للعلم - شرط ١٢
 قوله للشارع كالشهود - أي كان جعلها شرطا من قبل الشارع صلى الله عليه وسلم ١٢
 قوله والعلم - شرط
 قوله أو للكلف - أي كان جعلها شرطا من قبل الكلثف لا من الشرع ١٢
 قوله رجعت امرأة - في طالق ١٢
 قوله ونهه أو معنى كالمراة - إذا ان تزوجت نهه في طالق ١٢
 قوله تزوجا - طالق ١٢
 قوله بخلاف - قوله ١٢
 قوله نهه - التي ان تزوجا طالق ١٢
 قوله أو زويت التي - قوله ١٢
 قوله التزوجا - مانجا لا يفيد ان الشرعية ١٢
 قوله لان - طالق ١٢
 قوله منه الإشارة - كما في نهه التي آه ١٢
 قوله أو التسمية - كما في زيب التي آه ١٢
 قوله وليس شرطا - نه القسم ١٢
 قوله اعدام المحلة - فيها من العملية ١٢
 قوله إليه الحكم - أي إلى الشرط ١٢
 قوله أو حسب صاحب الحديث - للاضافة - إليها الحكم ١٢

قوله لشق الرزق - والعلة السيلان والتقل الطبيعي ١٢

قوله وحفر البئر - شرط القصاص ١٢

قوله في الطريق - ليس بينا علة وسبب صالح للاضافة لان ١٢

قوله وميل الثقل - لا يمكن اضافة الفهم اليه ١٢

قوله والشيء مباح - لا يمكن اضافة القصاص اليه ١٢

قوله اذا - فانه لم يبق تباحا ١٢

قوله تعمد - البالك ١٢

قوله المردور - هناك ١٢

قوله فلا تعدي - من الشاق والخاف ١٢

قوله ازالة المانع - وهو احاطة الرزق او اقلال الارض ١٢

قوله والشرط - اي شبهة شابه ان بانه حلف ان يفعل كذا الشرط وخرول الدار

وآخر ان يوقم الشرط ١٢

قوله بعد الحكم - فلفوا ما به لان القضاء لا يفتقن ١٢

قوله الصمان - نبلا بالطلاق او العتارق ١٢

قوله عند جرد سما - اي الشرط والعلة ١٢

قوله لنا اليمين - تلف ما به تعديا يجب الفهم على احد ١٢

قوله لا يصح علة - اقول توضيح ان الصالح للعلة فانه تعدي ولاك شبهة اليمين

القاضي بل شبهة الشرط بخلاف الاحصان فانه عبارة عن خصال مودة مثل

الحرية والعقل والاسلام والنكاح فليس يتعد فافهم ١٢

قوله مستحق - للصمان والقضاء - ما به اذ لم ير حوا ثبت عند اليمين عنه

بعبير ما به ثبوت استحقاق فانه تصرف في مملوكة فلهذا يجب الفهم على شبهة اليمين

دلالة على القاضى لان القضا ١٢

قوله واجب - عند الثبوت ١٢

قوله شهود الا حصان - شهيد اما حصانه فرجوا لا يفهمون الدية ١٢

قوله علة صالحة - فتقطع الاضافة عن الشرط اذا وجدت ١٢

قوله لاضافة الحد - بخلاف اليمين ١٢

قوله قال العلة - وهي اليمين هنا او قضا والقاضى ١٢

قوله لقطع - اى قطع الفمان اى اضافة ١٢

قوله اقول ان اريد به - فاذا اريد بالعلة ١٢

قوله به القضا - اى قضا والقاضى ١٢

قوله انه علة الحكم بالوجود - يعنى ان القضا علة الحكم بغير ثبوت وجود الشرط لا

علة الملك ١٢

قوله نصار - القاضى ١٢

٥٢

قوله كالمواقع في البر - غير صالح للاضافة الفمان اليه ولا لقطع النسبة عن الشرط ١٢

قوله ولو لم يلزم انتفاء الفمان - ان القضا صالح لقطع الاضافة عن الشرط ١٢

قوله اذ رجوا دهر ليا اجماعا - فان القضا يتخلل دائما هو قاطع للنسبة عن الشهود

فلا يفهمون دائما دهر ليا اجماعا كشهود القهود ١٢

قوله لا هو التزم - للبعض ١٢

قوله قبه عشرة - القيد باليد به رجل القيد من الحديد ١٢

قوله لان القضا على مرجب - قد نبى على ١٢

قوله في تعريف - فينفذ ظاهرا وباطنا ١٢

قوله وذلك - أي القضاة لك ١٢

قوله باليمين الأولى - المشرط بالشرط الرجوع عن الشهادة الشبهة ١٢

قوله لأن تصرف - اليمين تصرف المالك وتصرف المالك ١٢

قوله ليس بتجده - فاعلم أن الإضافة إنما هي إلى الشرط مع وجود العلة والشرط جميعا

في كذا الصور ١٢

قوله تعيين الشرط - لإضافة الفهم في معنى الشرط ١٢

قوله وعندهما - العبد ١٢

قوله شبه القضاء - فإن القضاء المنبئ على خلاف الواقع لا ينفذ عندهما بالتمام ١٢

قوله والتحقق بالحل - ورجوعهم لا يؤثر في ذلك شيئا فلا يندى صادر عنهم فلا ضمان

واجب عليهم ١٢

قوله ونده - الدار نجدى حسرة ١٢

قوله وكالطهارة - فإن الطهارة امور متعددة من غسل الوجه واليد والرجل

وسج الراس ١٢ بحر العلوم مع

قوله للصلاة فسموا ادلها - في الترتيب فإن لها شرائط أخرى غير ما ١٢

قوله شرطا السما - لتوقف الحكم عليهم ١٢

قوله لا حكما - لعدم اقتران الحكم ١٢

قوله أنه مجاز - أي الشرط اسم لا حكما ١٢

قوله محل لزم - فاعلم لم يعتبر في مفهوم الشرط اقتران الحكم به ١٢

قوله وغيره فرق - أقول السرفية أن التعليق به جزء آخر فإن معنى التعليق

أنه يوجد إذ يوجد التعليق به جميع ما يتوقف عليه بوجوده لا أن يتخلف

قوله بوجوب - دلائلهم منه اعتبار الاقتران في مفهوم الشرط ١٢

قوله الاعمال - في التعليق ١٢

قوله عدمه - في غيره ١٢

قوله اعترض عليه فعل مختار - فاعل مختار وهو اي فعله غير منسوب الى الشرط ١٢

قوله وهو غير منسوب - فانه عند النسبة شرط في معنى العلة لا في معنى السبب كشيء

القصاص قد مر فافهم ١٢

قوله فهو في معنى السبب - للفياف اليه الحكم ١٢

قوله فلا يفهم - اقول ويفهم الحال اذا كان متعلقا بفعل فقط فمات لانه كالما

في هذه الصورة ١٢

قوله الحال تيمية - العبد الموثوق ١٢

قوله العبد - بهذا ١٢

قوله لم يوجب - فلا ينسب اليه ١٢

قوله بخلات شق الزق - فانه ليس بارادة الما بل طبعا ١٢

قوله لا اصطيل - فتح تظار الطائر في الفرس ١٢

قوله لا يفهمنا - لان الطيران والفرار باختيارهما ١٢

قوله الفاح - اقول قد جعل السوق في السباق سببا لفياف اليه العلة وهو الوصل

فان كان اختياريا فابن الاضافة ادلا فكذا هنا ١٢

قوله خلا ما لمحمد - اقول هو اللزوم قال القاضي البوزيدي هو الاستحسان ١٢

قوله في طبجها الفار - فيضاف الى الشرط فيضمن ١٢

قوله معلما نذر - فلا عبرة فيضاف الى فاتح القصص او الاصطيل ١٢

قوله لا اختيار مدخله - اقول ان كان له اعتبار فلم يغير في السابق السابق ١٢

قوله ان كان طبيبا - للتوحيش الطبي ١٢

قوله ليس طبيبا - بحيث لا مدخل فيه للاختيار ١٢

قوله وكونه بدرا لا يبيح - بل يجوز ان لا يضاف الى الشرط مع كونه بدرا ١٢

قوله عليها الى صيد - اقول الاضافة اليه اذا كان حصوله بفعله مطلقا او نظريا ١٢

انزق او ناعى القفص اما اذا كان مشكوكا او مريب لم يرسل الصيد واصل الى الية

فلما نال الفرق بين الحاد يلتحق بما لا ينكر الا انه يعرف ويكرهنا ١٢

قوله لا يحل - كلمة ١٢

قوله على الطريق فماله - من الجولان بالمعجزة ١٢

قوله وفيه يافيه - اقول ايا والى ما مر ١٢

قوله لما التوقف - وهذا هو ملاك الشرطية ولو كان اشارة لا كان متوقفا عليه ١٢

قوله مع الرجال - دلل جاز عنه فغيرنا الا انه لا يجوز عنه ١٢

قوله لم يقبل - فان الجود دلل ثبت بشهادة النساء ولو كن مخلصات بهم ١٢

قوله ملأ عبارة - ما لا يقبل فيه شهادة النساء هو المشرى الحد لا لك الاحصان

فانه عبارة ١٢

قوله عن خصال حميدة - من التكليف والنكاح والحريه ١٢

قوله فلا يتقدم مطلقا - اقول والاحصان يقدم على الزحم قيل على الزنا اقول لما مر

قوله كشرط الصلاة - الطهارة مقدمة عليها مطلقا ١٢

قوله يكون قيده - المعلق به مقدم الا ان العلم به يظهره مؤخر ١٢

قوله وما في التحرير - عشرة ابطال ١٢

قوله فيه انه يلزم - فان الشرط هو العلم بكون قيده عشرة ابطال فلهذا ثبت الحكم

الاجد وجوده ١٢

قوله باعتبار العلم - فان الشك بينا باعتبار العلم بخلاف ما سيكون ١٢

٢٥

قوله ومثل النجبة - اي الاجتهاد ١٢

قوله بتحصيل القياس - اقول ما روى اليه نظري في تحرير الطلب ان المراد بالتعبه
الامر به من الشارع كما هو معنى جوازه عقلا ان العقل لا يخاج عنده في

ان يامر بالتعبه به بمعنى وجوبه ان العقل يحكم بوجوب الامر به عليه او منه وعلى
هذا نفس الامتناع وعلى هذا ينطبق الدلائل فاقم ١٢

قوله عنه المحمور - من المسلمين ١٢

قوله لا واجب - على الشارع ١٢

قوله والواجب - البصري من اهل الاعتزال والخلة لان ١٢

قوله بعض الشيعة - الشيعة ١٢

قوله لا يلزم من التزامه محال - في مقابلة تلك البعض من اهل الرافض والاعتزال ١٢

قوله والاعتبار - وليس القياس الا الاعتبار بالامتناع وهو من ١٢

قوله قالوا - المرجون ١٢

قوله عن الاحكام - وهو محمى فهو واجب ١٢

قوله بطلان التالى - واستحالة فانه لا ينفى عن العقل شيئا ١٢

قوله فلهذا الملازمة - كيف ويمكن العمل بالاباحة الاصلية ١٢

قوله لمواز التخصيص - على الاحكام ١٢

قوله بالعمومات - ان قلت احتمال محبت قلنا ممكن الوجوب عقلا بهت ١٢

قوله فليس - اذ لا يتأتى منه ذلك خلافاً ١٢

قوله من الطواهير - والتخفيات فيمكن ان خلدت في فهم السنية ١٢

قوله انه لا يحلو من قوة - اي لزوم الحلو ١٢

قوله حسب تفاوت الزمان - اقول يمكن وضع ضابطة برعاية جميع المعالم

الآن انه على ما كلني قد بر ١٢

قوله قد بر - اقول لا تنقض الله على المخطئة ١٢

قوله قالوا - المحيلون ١٢

قوله اذ لا العقل ينجي - القياس طريق غير مأمون من الخطا ١٢

قوله غير مأمون - اقول العام المخصوص والخبر المشهور وكثير طرق غير مأمونة العقل

ينجي من طريق غير مأمون ١٢

قوله فلما اذا كان الصواب - الصواب راجح واذا ١٢

قوله راجح لا ينفي - عند العقل ١٢

قوله غير متيقنة - بل متقنة بالاستقراء اقول متعلق اما بغير متيقنة او بقواعد

اي كونها فوائد ثبتت بالاستقراء والادل الطرية ١٢

قوله وبسبب النظام ثبت الفرق - فانقلت اصول القياسات ١٢

قوله دون ما صلب الثبوت - ان قلت لا مثلية اقول في العلة وان لا في القوة ١٢

قوله وكثير المحجج - فانحسرت محال الاقضية ١٢

قوله في الاحرام - يجب الدم ١٢

قوله وكالزنا والردة - يجب دراقعة الدم ١٢

قوله والقياس بالمثل - الفرق في المحجج والمجج في الفرق ١٢

قوله على ان الاتفاق - في المخلفات ١٢

قوله الى المقدمة - يعني ان القياس يوجد فيه الاخلاص ١٢

قوله ذلك التعبد وايضا خلافا - اقول ما عني في تقرير المقصود ان المراد به الامر كما مر ومعنى منحه سمحا ان السموات دالة على عدم وقوع هذا الجائز العقلي اعني الامر بالتعبد ومعنى وقوعه كدلالة لها على انه وقع الامر به في الشرع ومعنى وقوعه عقلا ان القياس كالحكم يجوز ان ياتر به الشارع ولا يرى به باسا ككسرة يقتضي وقوع هذا الامر من الشارع بهذا المعنى ان يحزر وعليه تطبيق الدلائل فانهم ١٢

قوله وقيل هذا لا ينافي - اذ كون الوقوع ظاهرا ١٢

قوله ان القطع عنده - فلا ينافي قطعية المدلول بالدليل العقلي فنية دليله السبع ١٢

قوله انه الثاقب الاصل - كما في الفلسفة والكلام ١٢

قوله لان العبرة بعموم اللفظ - فلا يخص بالقياس العقلي ١٢

قوله ولو حصل - الاعتبار ١٢

قوله على ان القصة السابقة معلقة - هي اخراج بني النضير من المدينة الى دقنق

الربيع في قلوبهم وتخريب بيوتهم بايديهم المؤمنين ١٢ بحر العلوم

قوله كما في الرضى - شرح الرضى الرافض الخير المرضى للعاقبة ١٢

قوله ثم كون الامر للذهب - اذ ما يبرر ١٢

قوله ونحو ذلك احتمالات - دالالة ان الاحتياط منه دبا اقول يلزم وتبعته جزم

من قوله فيتمون احسنه فانهم وقوله السعيدين وعظيمة هذه انهم القاء للعلية بتفنية

التكرار اقول فيه تامل تامل فيه هذا انهم الشريعة عامة فلا يختص بالخاصين ١٢

قوله وتواتر عن الصحابة المجتهدين - هذا ابتداء من الاجماع الى القاطع ١٢

قوله والفيضان بهم - هذا تمسك بنفس الجماع ١٢
قوله وزرث الكل - هو الذي لم تورثها من ثرتها ١٢
قوله في قتل الجبانة - اذا قتلوه جميعا ١٢
قوله من قبلك - لا من حيث انه رأيي ١٢
قوله وعلى الشارب - للحر ١٢
قوله اري سما ويطني داي ارض - الا اطلد سايه كرد في ١٢
قوله يفلني - الا قلل برد استن ١٢
قوله برائي - الجواب منع للتفسير بالرأي ١٢
قوله واصحاب الرأي - الجواب اصحاب الرأي هم الملل ومن لم يتركوا غير
نجد انه ما صاحب النار واصحاب داود الظاهري ١٢
قوله لو كان الدين بالرأي - الجواب منع لكون الدين ناشيا عن الرأي ١٢
قوله لكان باطن الخف - لمسي الخبث اريد ١٢
قوله اذا علمتم في دينكم - الجواب خطاب للمفكرين ١٢
قوله الرأي سنة - الجواب منع كونه سنة لاحجة ١٢
قوله على نهجي - اي القياس ١٢
قوله على ما تقدم - فيه كالتنص ١٢
قوله تو فتقاد استدلال باقوا تر - بين ما ذكرنا وما ذكرنا ١٢
قوله قيل لو تم - لا يتم لجواز الذكر بيان المحكمة للقياس ولو تم ١٢
قوله في المنصوص - القياس ١٢
قوله من عادات التحليل - صلة الرقاع عليه وسلم ١٢
قوله مستوية - فانه يعلم به لوط الحكم بالحكم ١٢

٢٠

قوله
قوله
قوله
قوله
قوله
قوله
النصر

قوله شيئا ما لكل شيء ونحوه - اقول يبطل الاجماع بل السنة الفيا

قوله برتبة - زمانا

قوله سائر من قبله - كحديث ساذ

قوله فيه النسبية - في العمل

قوله والتجيز - بينهما وبين القياس

قوله لا مطلقا - العمل مطلقا اقول يكفي لنا الجواز

قوله تعدية الحكم حيث يتحقق اقول فلا بد جواز كونها مارة اتفاقا

قوله في عدم التعبد - به التعميم بالنظر الى النظام المتفق معنا في المسئلة

قوله بالقياس مطلقا - في اليجاب كان اذ في التحريم اذ في سبها

قوله وعليه النظام - القائل بعدم التعبد به مطلقا

قوله قال انه منصوص - كانه كانه منصوص في جميع تحقيقات اورد فلا ينافي انشاء النسبة

قوله في التحريم - يكفي

قوله خلافا للمجهول - فالله ايب نلت في التحريم فقط وعليه البصري وبالعكس واليه المجهول

ومطلقا وهو المختار

قوله كقول طيب - اقول لا انتباه على البصري فلا بد ان يقول لا تاكل او كل ثم في

كل تاكل تاكل

قوله كل لبر دته - يفهم اليه عن كل بار

قوله وثالثا - قولنا

قوله اليه لا مطلقا - اى الى الاسطار يعني ان المحل داخل فلا تعدية للحكم

قوله في العملة المتعدية - النية القائمة قرنية على اخضا صبا الظاهر فيها التعدية بل يكفي

النص عليها في تعدية الحكم حيث تعدت

قوله علو الجواب - أي وجوب تقديم الحكم ١٢

قوله ادلة خبرية - أي بالوجوب بان التسمية واجب ١٢

قوله عن الشارع - ١ قوله اول النزاع الا ان يمسك بكونها ما تعين فاعلم

اثبات المحرر ١٢

قوله والمخدوف - بان التعلق بالادل ودون الثاني وحكم غير الناعم من الثاني ودون

الاول تماثل ١٢

قوله البصري - المخصص بالتحريم ١٢

قوله بخلاف - فعل ١٢

قوله كالبنية بر - كيلا يفرق بين ما بالذات وما بالعرض فان الوجوب لما يحكم العقل

سواء فالفرق خطأ ١٢

قوله لا يجري - القياس ١٢

قوله في الحد ذو - وغيرهم لاد الثاني هو الاستنباط والادل هو الحق ١٢

قوله لاشتماله - أي الحد المفهوم من الحد ذو ١٢

قوله لا تعقل كالمائة - في زنى البكر ١٢

قوله والتمايز - في شرب الخمر ١٢

قوله بالنسبة - الواقعة في القياس اذ لا يفيد الاطلاق ١٢

قوله دارسته - في الجواب ما مر في خبر الواحد ان المعنى اورد اللزوم لا اللازم ١٢

قوله فانه عقلي - ينخصص بللا مخصوص ١٢

قوله ثانيا في الخمر - حد في الخمر ١٢

قوله قلنا - انما حد ١٢

قوله ما لا حرج - الغاشية في غيبات ١٢

قوله دلائلهم منه - فيه ما فيه لا لا يخفى ١٢

قوله ادلة سمعية - دعوى لا دليل عليه ١٢

قوله عليه عندنا - اي على الحد ١٢

قوله ثم الكفارات كالحدود - الا خلافا في جريانها في الكفارات كالحدود نحن

لا ونعيرنا نعم ١٢

قوله بل يجري في العلل - بان كان حكم بعلية علة او شرطية شرط لمناط فيقاس عليها

او عليه ما يوجد فيه هذا المناط فيحكم بعلية او شرطية ١٢

قوله انه كالتفقق عليه - اي كالتفقق على علية او شرطية وهو المخصوصة او المستنبطة من

دون قياس على مثلها ١٢

قوله في اشتراط التأثير - عندنا ١٢

قوله او كفاية المناسبة - عندنا ١٢

قوله او تجزئة الارسال - كإمام الحرمين والفرزالي والبغدادى والشافعى على ما نقل

قوله لان الفرق تحكم الالاهة - فان المكلفين بالمناصفة او الارسال او اشتراطوا

في القيس وجودهما فلا حاجة الى اصل للحاق بل هذا المسلك كاف بخلاف

شارط التأثير ناه عندهم لا بد من اصل يقاس عليه اقول الاصل الذي فيه

العلم هو العلة او الشرط والاصل الذي لا بد منه عند شارط التأثير هو المحل

الذى وجب فيه الحكم عينها العينها او جنسها او عينها لجنسها او جنسها لجنسها

الى الاصل الذى فيه العلم بل اذا شرط التأثير في المقين ووجود الاصل

الحكوم فيه باحد من الطرق الاربعة فهو الكافي فلا حاجة الى الاستحاق اعني

بالاصل الذى فيه العلم فالفرق بين الاول والاخيرين لا يفهمه هذا السعيد المتفقا

الى ربه في الدارين فانهم واعرفوا ١٢

قوله على القذف - في العلية للحمد ١٢

قوله وقياس الردة - في وجوب الجزاء بها ١٢

قوله للحكمة الضرورية - وهي حفظ احد من الحبس اما المال كالاخير او الدين كما

الدال ١٢

قوله واما المتقل - قياس ١٢

قوله على المحذر - في العلية ١٢

قوله والاكمل - قياس ١٢

قوله على الوقاع - في العلية ١٢

قوله فليس منه تماثل - فانه ليس هناك علقان قبست احدهما على الاخرى بل

الصلة القتل السعد وانا والجنابة التامة على صوم رمضان والمخلف في

تحقق الدال في المتقل والثاني في الاكل فانه اتعيم النص بتحقيق المناظر تماثل

قوله كالاته - اذا قبست ١٢

قوله على العبد في التقويم - فانه معلوم ان ليس للذكورة دخل في الحكم انفسى طردى

نالفارق ملخ ١٢

قوله على مستحق البعض - بمعنى من كان له شرك في اية فاعتق خطا منها تقوم

عليه قيمة عدل ونقسم على الزكاة كما في العبد اذا اعتق نفسه كما اخرج سلم وغيره ١٢

قوله والى ضيق غلله - اى ما لم يعلم فيه عدم اللغاويل هو موقوفون ١٢

قوله قياس الاولى - على الدال ١٢

قوله كالتفاح على البر - اقول فان الطعم لما عده انما فيه غالب في البر ١٢

قوله وباعتبار العلة - في حرمة الربوا ١٢

قوله قياس علة - وقياس العلة هو الذى حرره ١٢

قوله دالى قياس دلالة - دقياس الدلالة مادل ١٢

قوله مادل فيه - كما فى بعض صور الامايد ١٢

قوله لقطع الجماعة - اذا قطعوا عمدا ١٢

قوله بالواحد - الثابت باجماع الصحابة ١٢ بحر العلوم قدس سره ١٢

قوله على قتلهم - اذا قتلوا عمدا ١٢

قوله وجوب البرية - فيها اذا كان ضارا ١٢ قوله ديهود دليل - اى وجوب البرية ١٢

قوله ~~تقسيم القتل~~ ^{تقسيم القتل} - ~~تقسيم القتل~~ ^{تقسيم القتل} القصاص ١٢

قوله لانها - دليل انه دليل ١٢

قوله ديهود بالاجح - فيه بين القيس والمقيس عليه ١٢

٢٥

قوله كالتاكون الفطر - اقول قد رانه تحقيق قد رانه تحقيق مناط لاقياس ١٢

قوله بحجب الكفارة - اقول قد رانه هذا التاكون الخفية خاصة ١٢

قوله داما عند الخفية - تقسيم القياس عند ١٢

قوله بما اعتبار التبادر - الى الله بن اى من دون تدقيق ١٢

قوله دالتالى - اى الخنف ١٢

قوله وقد يقال - الاستحسان ١٢

قوله لكل دليل - دلولا ١٢

قوله انظر كيف كالم - القياس عدم جوازه لانه بيع باليس عندك الا ان

النفس قد اجازة ١٢

قوله اذ ضرورة كطهارة - بعد وقوع النجاسة ونزوح الماء اذ قليل من الماء النجس

يقتضى ضرورة الا انه طاهر ضرورة ١٢

قوله الجباض - جبه حوض ۱۲

قوله دالدار - جبه بیر ۱۲

قوله من زنتر - الاستحسان ۱۲

قوله نقد شرع - شرعاً جده ادا وقیل له انکار بل مدح ای مانه نبی ذر

شرعیة الا ان الشافعية لم یقیم امراده ۱۲

قوله لم یور المراد به - ولعله ظن انه اصل خاص مخترع ۱۲

قوله مختلف فیه - فانه اذا عارض القیاس نفس ارجاع او ضرورة بل ترکونه

بها ایما الشافعية ام لا ۱۲

قوله بالقیاس - هذا دیو ۱۲

قوله دیو النکان - ای الاستحسان ۱۲

قوله قیاساً قهوی - اے حله الفرد ۱۲

قوله داللا فلا ذلك - النکان لها ارجاع او ضرورة فلا مان الادین

اذا لو تم اختلف القیاس اقتصر على المورد واما الفردة فظن فانه لا یقدر بقدر

هذا ما عندی وبنه طر ان التخصیص بالادین کما عن السج بلا ضرورة فانی ۱۲

قوله وذلك - ای مقال العورین ۱۲

قوله کالایجاب یمن ابائهم - اقول یمنی اولاد فان لكل ما لم یشره ۱۲

قوله فی التمن - فقال البائع یحلی الفسان والمشتري

قوله الاستحسان قیاساً لانکاره - والقیاس یمن المشتري لانکاره الزیاد

قوله لانکاره - ای ابائهم ۱۲

قوله وجوب التسلیم - ہی تسلیم البیع ۱۲

قوله فینوی - هذا الاستحسان ۱۲

قوله الى - الى الاضلاف في ١٢

قوله الاجارة - استاجر زبده عماد ارا فيقبل استيفاء زبدهنا نحبنا اقلها نقول
زبده الاجارة الف دهم والغان فاليمين على عمدة الانظاره وجوب تسليم

على زبده والغان الزيادة ١٢

قوله والوارثين - للبائع والمبتاع فان حالهما كانا لهما ١٢

قوله بالنقص فقط - وهو حديث التحالف ١٢ بحر العلوم

قوله من الشترى - عند الاضلاف بعد القبض ١٢

قوله زرع الدومى قنابل - والجواب قد يكون البنية على المدعى عليه والتفصيل في الخبر ١٢

قوله قسموا - الخفية ١٢

قوله الى ما توى - بان لم يكن فيه فساد ورجفيا ١٢

قوله اخره - علته ١٢

قوله صحة - في بادي الرأى - ١٢

قوله وضعى فساد - ليظهر بالتأمل ١٢

قوله الى ما ضعف - بالظان فيه فساد وضعى ١٢

قوله ما ظهر فساد - في بادي النظر ١٢

قوله وضعى صحة - حتى ليظهر بالتأمل ١٢

قوله وذلك بان يفهم اليه - اى صحة قياس كان فاسدا في بادي الرأى ١٢

قوله بغير قوة - وهو الاستحسان القوى الاثر ١٢

قوله على ادل التالى - وهو القياس الضعيف الاثر ١٢

قوله دنالى التالى - وهو القياس اضعف الصحة ١٢

قوله على تنالى - وهو الاستحسان النخف الفساد ١٢

قوله فالاول - اي تقدم اول الاول على اول الثاني ١٢

قوله وهو على الطية - اي عملة القياس والتذكر بالتأويل اي الوصف الجاح ١٢

قوله اذ تشرب - وجه الضعف ١٢

قوله وبهذا اقوى - اي انظر الاستحسان ١٢

قوله تأخير - مما سته ١٢

قوله ملاقات - وهو النفاذ منها ١٢

قوله الطاهر - بطاهر آخر وهو منها الماء مثله ١٢

قوله علو الجنيح - بمدح ١٢

قوله منها - كالتواب والحداء ١٢

قوله سورة - اي من السبع ١٢

قوله بان ما تشاء ذلك - كذلك ما ليدن ١٢

قوله والثاني - اي تقدم ثاني الثاني على ثاني الاول ١٢

قوله ان يؤدي بالركوع - اي اذا قرأت في الصلوة آية السجدة ثم ركع يجزئ الركوع ١٢

عن السجدة - دلا حاجة اليها ١٢

قوله لظهور ان المقص التعليم - وهذا المقص يحصل بالركوع الفيا ينبغي ان تؤدي به ١٢

قوله ولذا صح الله اخل - اي اذا سمع او قرأ مرار في مجلس يجزئ سجدة ١٢

قوله وهذا ما سدد - القياس ١٢

قوله اما مربي - وهو السجدة ١٢

قوله بغيره - وهو الركوع ١٢

قوله بخلاف سجدة التلدة - فان المطلوب ليس هو فيه بل التعليم ويحصل في

الركوع فينبوب عنه ١٢

٣٣٢
قوله وتبليغ بالقياس - اى الضعف وصحة الباطن فقط بالقياس كما يؤيدهم
ظن التقسيم ١٢

قوله وما قوى اثره استحسانا - بان المراد بالقوى الخفف والضعيف الجلبى فافهم ١٢
قوله فاعتبار القوة - فاذا اثبت عدم الاختصاص فاعتبار ١٢
قوله في رجحان القوى - يعنى اذا اختلفا قوة وضعفا فاحدهما قوى والاخر ضعيف
فيقدم القوى اياها ما كان على الضعيف ١٢

قوله على الضعيف - يعنى اذا لم يختلفا قوة وضعفا بل كلاهما قوتين او ضعيفين
فيقبل يزوج القياس لانه مما يتبادر اليه الذهن وفيه نظر اذ ليس للتبادر دخل في
الرجحان بل الترجيح انما هو بالمرجمات ١٢
قوله الآية ان امكن - والافتراض ١٢

قوله وبالا اعتبار الاخر - عطف على قوله فبا اعتبار القوة ١٢

قوله صحيح الظاهر - جميعا ١٢

قوله وما سادها - جميعا ١٢

قوله فصور المتعارض - اقول لتحصيل الصور ان القياس القوى مع الاستحسان
القوى متعارض والترجيح بالمرجمات ومع الاستحسان الضعيف يقدم عليه ومع
الاستحسان الخفف القوة متعارض والترجيح بالمرجمات ومع الاستحسان الخفف
الفساد يقدم عليه والقياس الضعيف مع الاستحسان الضعيف متعارض
ومع الخفف الفساد تقدم ومع الخفف القوة والقوى باطل والقياس الخفف القوة
مع القوى والخفف القوة متعارض والباقيين مقدم والقياس الخفف الفساد مع الخفف
متعارض ومع الباقيات مفصل ١٢
قوله من ضرب اربعة - من القياس ١٢

قوله في اربعة - من الاستحسان ١٢

قوله اثر الزدوم التناقض - فانه لا يمكن بدرا حد منها اقول لكتابين فيما رضى ١٢

قوله في الشرع - اقول لكتابين تعارضهما جواب ان التعارض بدأ في علمنا فان في

الواقع احدهما مقدم وهو المنسوخ ولذلك في القياس ١٢

قوله يقدم قطعي - للقطعية ١٢

قوله منصوصا - القطعي ١٢

قوله منصوصا - ولو ظاهرا ١٢

قوله صريحا - لكونه اقوى دلالة ١٢

قوله وفيها - وفي بعض النسخ وفيها وفيها الى المفروضة اي في المفروضة مراتب

كالنبروت بالظاهر النصوص والحق في غير ١٢

قوله وفيها - اي في الصريح والاباء ١٢ ذلك في الالباء فارجع الى ما مر في الالباء ١٢

قوله مراتب - ففي الصريح لاحصل نعم اللدم نعم الباء نعم الفاء نعم هي في كلام الراوي

كما مر ١٢

قوله فيقدم الغالب - منها ١٢

قوله وما بالباء - لكونه منصوصا ١٢

قوله بالنسبة - اي التاخير ١٢

قوله التفقا بينهما فالعين - اي في النسبة ١٢

قوله في العين - لكونها صريحا ١٢

قوله وفيه ادلى - اي الحبس في العين ١٢

قوله عكسه - اي منهم من نظر الى الحكم ومنهم من نظر الى الوصف فالاول رجع الى

والثاني الثاني ١٢

قوله وقيل بالعكس - او اولوية العكس ١٢

قوله من الجنس - لثلاث ١٢

قوله في الجنس والقريب - اي الجنس القريب اولى من الجنس البعيد ١٢

١٢

قوله البعيد في المركب - من بعض من الوجوه الاربعة للتأثير ثانياً كان التركيب
ثلاثياً او رباعياً ١٢

قوله من بسيط - للقوة ١٢

قوله من الاقل - كالثلاثي من الثاني والرابعي منه للقوة ١٢

قوله وفي المساواة - في التركيب كان كاثلاثين او ثلثين ما وباعين ١٢

قوله الاعتبار الرجحان - فالركب من العين في العين والجنس فيه اقدم على الركب
منه ومن الجنس في الجنس وهكذا الما ١٢

قوله نعم المصنعة - كالفر ١٢

قوله على الحكمة - كالمصنعة ١٢

قوله اذ لا تحليل - دليل العكس ١٢

قوله عند الضابطا - واذا انضبطت في الاولى ١٢

قوله والوجودي على العدمي - لكثرة وقلة العدمي حتى اخلف فيه ١٢

قوله والحكم الشرعي - فان الحكم الشرعي اذا كان عليه حكم في اصل لا بد ان يكون مؤثراً

والاصول فيه متوافقة فافهم ١٢

قوله البسيط - كالا سكار ١٢

قوله على المركب - كالقفل العمدان ١٢

قوله الاكثفية - فانها عند هم سواء وهو الاشبه ١٢

قوله وان الشافعية - قدمت الشافعية ١٢

قوله على الدوران - اقول لان لطرد العكس يمكن في اللزم الا ان العلية

اعلم بخلاف الاخالة ١٢

قوله لما فيه - اى فى السيرة ١٢

قوله من التعرض - فانه حصه الادصاف والهاء مادراء ١٢

قوله بل الدوران - مقدم على الباقين ١٢

قوله الانعكاس - فيه درهما ١٢

قوله انه ليس - اى الانعكاس ١٢

قوله لشرط - للعلية فلا دخل له فلا ترجيح به ١٢

قوله وما فى التحرير - اقول الكلام فى الترجيح فالكلام على تسليم كون الدوران

ملكا دندا البطل له فافهم ١٢

قوله من نبوت الانعكاس - يعنى اذا انحرفت العلية فيه لزم الانعكاس ١٢

قوله ثم الضرورية - بل سبقللف لاسبه الا اذ لا يبطل الجزئية فلا يلزم الانعكاس ١٢

قوله دليل كل - فحمل الضرورية على كمال الحاجية وبكذا ١٢

قوله على قتل الردة - اذا قتل دارند وبالاه السيادة ١٢

قوله بان القصاص - فانه يدم ببناءه تعالى فاعدم ماله ١٢

قوله بين الحقيقين - وليس للتقدم حق العبد على حق العبود ١٢

قوله والترتب - اى ترك حق الله سحق العبد ١٢

قوله من التقديم المبحث عنه - فان المراد بالتقديم البطل فجزاه ١٢

قوله على الله اخر فله بالعرض - فله اى فيه الترجيح للقياس بالعرض بواسطة

النفس والنفس ١٢

قوله ثمانية - من الترجمات ١٢

قوله مع طول الحرة - الطول بالفهم القدرة ١٢

قوله من تحت حرة - فان لحاج الامة على الحرة لا يجوز ١٢

قوله بجايه ارقاق - الارقاق غلام كروايندين ١٢

قوله لان اخر الحرة - الجالبة للنعم ١٢

قوله من الرق - المانع عنها ١٢

قوله للعبيد - من النساء ١٢

قوله من باب الكرامة - اكره للمحر ان ينكح امة مع طول اللغو ١٢

١٢

قوله من تزوج الخمسين كما جاز - انت تعلم ان عدم جوازه وان كان تقيفا لكن

جوازه خيس لوسيعا فافهم ١٢

قوله وقد جاز لنكاح المسلم - ولم يعتبر به الا خسة الفياكف وقد جاز ١٢

قوله من الام - فلو اجزئت له الامة مع طول الحرة لاجرة الارق والحاصل ان

للاارقان من الاب في كليهما انما هو من الامر فلا يجوز كما لا يجوز ١٢

قوله انه اتلاف - للماء ١٢

قوله حقيقة تدبر - فانه الحق ١٢

قوله دونه قياس - اي من قوى الدثر ١٢

قوله مسح الراس - فانه كالخف ١٢

قوله فلا يثبث اقوى - اي لا يمسح الراس ثلثا كالخف ١٢

قوله من قياسه - اي قياس الشافعي اياه ١٢

قوله ركن ثلث - بانه ركن كالمحول ١٢

قوله كالمحول - كالوجه ١٢

قوله المسح سيما - سيما كما عند الشافعية ١٢

قوله ليس الا للتخفيف - وفي التثنية التكليف فابن الحنفية ١٢

قوله وسنبا اثبات - اي من الدرجة الصحيحة ١٢

قوله على الحكم - بعينه ١٢

قوله للتوصيف فيه - للتوصيف علة فيه اي في الحكم ١٢

قوله كالمسح في التخفيف - فالمسح الوصف اعتبر في كثر علة للتخفيف كما في كل ١٢

قوله فاثبت في الاكمال - اعتبر فيه كثر اركان الصلوة والحجم والخل ١٢

قوله كثر العلة - وانا هو عند الثاني ١٢

قوله من الثاني - فان كثر الاعتبار مستلزم كثر الاصول وبالعكس ١٢

قوله فان اثبات - من الثاني ١٢

قوله بالا اعتبارين - اي بين الاول والثالث ١٢

قوله ولو عدم الظاهر - اعني في الجيرة والجورب والحف ١٢

قوله ولو لا الشرع - واصلية ١٢

قوله لمسح - اي لقياس مسح الراس بانه مسح لا ينقل ١٢

قوله لا ينقل - اقول فانه متعكس اذ كلما ليس مسحا غير محمول سواء لم يكن

مسحا كائنا لا غسال او مسحا محقولا لمسح الحف والجورب والجيرة سنون

تكرار ١٢

قوله لانه منقوض - فانه ليس بمتعكس اذ ليس باليس بركن لا يكرر لانه ١٢

قوله بالمضغفة - ليس بركن ويكرر ١٢

قوله لعل شئ - الا ان الامر انه وان لم يكن سلكا لكن ليعلم ١٢

فخالب العكس ١٢

قوله في العلة - موافق في ال

قوله كلما يصلح - فانه لو ارجح بما يكلم علة باستفنده لم يكون محصلا الا ان تعباك

وسيلان ١٢

قوله علة - استقلال ١٢

قوله للتفيعين - بان كان لا حد بها ثلثان والآخر ثلث ١٢

قوله ما يتفقان - بان يكون لاحد بها ثلثان والآخر ثلث ١٢

قوله فيه خلافا - فاعل لم يتفادت ١٢

قوله كالولد والثرمة - اشترى زيدا وعمرا فسادا فخللا باثني عشر مائة زيدا منها ثمانية

والعمرا ربعة فدللت واشترى زيدا وثلاثين للعمرا ١٢

قوله بقدر الملك - فلهذا الثلثين ثلثان ولذا الثلث الثلث ١٢

قوله ان ذلك - اي الانقسام ١٢

قوله في العمل المادية - فاما ملك كانه علة مادية ملك الولد والثرمة ١٢

قوله دونه كالف - اي النصف ١٢

قوله علية - ملك الدار ١٢

قوله للشفقة فجعل كل جزء - فان العرض دفع سواد الجوار وذلك كما في الجزء العظيم

كذا في الاصح ١٢

قوله من العلة - الا عظم للاعظم والا صغر للصغر ١٢

قوله اقول فيه ما فيه تماثل - لانه ليس بينه كلام الشاخي على ان الترجيح بكرة السمل

ولا حدايا يتوقف عليه بل فتن الزاعم ان كل جزء من الشفوع بها علة لجزء من

الشفقة ام لا ١٢ بحر العلوم قدس سره

قوله بكرة العلة ومنها - اقول هذا الوجه جزئي من الوجه الاول لذنب فساد ليس

١١٥
الا ان كل شبهة مستقلة ولا ترجع بفزة العلل ١٢

قوله فليته الاشباه - اي يلحق الشيء بما له به اشتباه متعددة لا بما له به شبهة واحدة ١٢

قوله فلا يقدم - واذ كان ماسدا ١٢ بحر العلوم

قوله في حل الحلية - فحل حلية الرجل على ابيه كما حل على ابن عمه ١٢

قوله و اخذ الزكوة - فياخذ الرجل الزكوة من ابيه كما ياخذ منه ابن عمه ١٢

قوله والشهادة - فيشهد الرجل لابيه وعليه كما يشهد له ابن عمه ١٢

قوله والقصاص - فيقتل من الرجل اذ قتل اخاه كما اذ قتل ابن عمه ١٢

قوله فلا يتحقق بالملك - فلا يلحق بالابوين بل بابن العم فلا ١٢

قوله كالظم ليم القليل - ويجوز بيع الحنفية بالخفنتين والتفاحة بالتفاحتين

لان المساواة بالقياس ولم يوجد فلم يتحقق الفضل ولهذا كان نظموها بالقيمة عند

الاتلاف اذ لو كان داخل تحت القياس كان نظموها بالمثل عند الاتلاف

كما في سائر المكيلات والموزونات كلها ذوات الامثال دون القيم عند الاتلاف

للعلة هي الظم ولا مخلص وهو مساواة فجوم ومادون نصف الصاع فهو حكم

الخفة - لانه لا تقدر في الشرع بمادونه ويجوز بيع النصف بالبيعتين والتمرة بال

لترتين والجوزة بالجوزتين لانهم القياس فلا يتحقق الرواد انما في حصة الله تعالى

بما لغنا فيه لوجود الظم على ما مر من البدئية والبدئية شرها والعينية حاشيتها ١٢

قوله ولا انزله بل بالقوة - بل اي لزيادة التهمة في الترجيح بل الترجيح بالقوة ولا

قوة بزيادة التهمة ١٢

قوله ومنا - الترجيح ١٢

قوله كالظم - ببيت ١٢

قوله على الليل - بترجم على ١٢

- 12 قوله الجنس مع ان المختص - اذ لا أثر للقوة ودلالة به مع ان ١٢
- قوله لاظهار الهواب - فخرج المجادلة والمطالبة ١٢
- قوله لا جمال - في المعنى ١٢
- قوله ادعائه - في اللفظ ١٢
- قوله مراده هو - وعلى من شرط ذكر لفظ على قانون الاستعمال ١٢
- قوله بلا نقل - من لغة او عرف ١٢
- قوله او ذكر قرينة - كيف وضوح المراد لا حاجة اليها ١٢
- قوله لا تفصيل ولا اجمال - كما في المنع ١٢
- قوله ولا اجمال - كما في المنقوض ١٢
- قوله لزم الا لقطاع - اذ لا مناظرة بعده انما هو جملة ادعائه ١٢
- قوله ينقلب المناصب - فمن كان منصبه النسخ صار مستدلا ومن كان مستدلا صار منصبه النسخ ١٢
- قوله فالقلام القلام - ان كان الدليل سالما ينفك ولا ينسخ او ينقض او يخاص ١٢
- قوله ما ينسخ التمكن - عن القياس لعدم كونه المحل صالحا اياه ١٢
- قوله او يخص بدليله - اي بيان التخصيص بدليل وجب له ١٢
- قوله بسبيله - اي لطريق الترجيح ١٢
- قوله بيان المساواة - بين المعارض والمعارض به ١٢
- قوله ان لا يكون - ما محرض به ١٢
- قوله مرجعا - دلالته معارضة ١٢
- قوله مع مشهور - وشمور مع متواتر ١٢
- قوله مطلقا الى القياس - سواء كان في جانب نص وفي الآخر نص او ساديا ١٢

قوله دالا كان تحكما - المرجع اليه ١٢

قوله قال المستدل - اذا اعترض لفساد الاعتبار ١٢

قوله لكن ربما يرجح - الحق ان القياس دليل راسا لا مرجح والنقدان تحارفا
وتسا قضا ١٢

قوله كالمعالة الاسلام - فانه مرجح ١٢

قوله سالم تدبر - ايماء الى الحق المذكور ١٢

قوله سالم - عن المعارض والافساد في الاعتبار بل المصريح الى القياس ١٢

قوله مثاله - ما يورد من قبل الشافعي على حل ذبيحة سلم لم يسم عليها عامدا ١٢

قوله ذبح - المسلم ١٢

قوله التارك - للتسمية ١٢

قوله من ابله - وقع ١٢

قوله ولا تأكلوا الآية - محال يذكره اسم الله عليه ١٢

قوله بذبح الوثن - نسبة الى الوثن كالصنم وزباد معنى ١٢

قوله بقوله المؤمن يذبح على اسم الله - دليل التاويل ١٢

قوله الناسي المخصص - عن عام نصك ١٢

قوله بالاجماع للعلّة المذكورة - والقياس على المخصص مخصص للعام تقدم عليه

قوله قطعا - لتخصيص مثله ١٣

قوله مقصر بخلاف الناسي - محذور به الشرع مع علمه ١٢

قوله ذلك لانه انتقال - من بحث الى آخر فان طريق الاعتراض ادلا كان

فيها والاعتبار الآن منه وجود العلة - في الفرع ١٢

قوله وسارفة - في العلة بان حلة نسبت الوقوع من الابل في اعمل بل مع

عدم التفصيل والمعارضة في السلة غير مسموع ١٢

قوله ان يكون الفرق - لا ابداء علة اخرى ١٢

قوله سنة المنع للدرجية - اي لانم ان قياسك راجع على نفى كيف وانما ترجح

لو كانت السلة ما ذكرت ويصح عليها حتى تحصيل الواحد بالقياس وهذه السنة

قوله لا بنا اي الدرجية موقوفة ١٢

قوله عدم التقصر - دلا بوجه في الفرع فلهذا يكون قياسك راجع الى نفى ١٢

قوله لا نه بدم - اي منح العلية وابداء الفارق ١٢

قوله لما اعترض - فلم يكن الا تانية المقصود الاول اعني ما دالا اعتبار فلم يكن

انتفاء لا ١٢

قوله ادلا - ناظر الى المقص ١٢

قوله ولا يندل العترض ١٢

قوله لا يسبح - المنع ١٢

قوله اجماعهما - فمنه الاجماع نعم لا يسبح المنع ١٢

قوله مثاله - السبح ١٢

قوله تكرار الفصل - فيه انما السنة هو كماله ١٢

قوله الا انه - اذ الفصل ١٢

قوله السبوعت - ووجب مستوعبا ما كماله المستون بالقرار كما قال فهو ١٢

قوله المحل - فربية التكرار ليس لانه تكرار بل لانه كمال ١٢

قوله يتكرره - اذ بدون التكرار لا يمكن الكمال والاستيعاب كما يشهد به الشاهدة ١٢

قوله بجلان السبح - فانه لم يستوعب المحل ١٢

قوله فتكليه - لا بالتكرار ١٢

قوله باستصحابه - بخلاف العسل فان الاستصحاب فيه في جانب الوجوب ١٢
قوله ولا ينقطع - عما كان عليه ١٢
قوله الانتقال - اي اثبات حكم الاصل بنج آخر ١٢
قوله لانه اثبات - اي الانتقال ١٢
قوله مقدمة - ممنوعة ١٢
قوله در اصطلاح - اي المناظر ١٢
قوله على اللفظ كان - به الا صلاحي ١٢
قوله كان باطلا - كشرط عدم الملك في البيع ١٢
قوله ذلك امر وضعي - فكل ان يفسح كما شاء ١٢
قوله اقامة الدليل لانه - اقول وقد مر ان كلفته استدلالا بالظلم الظلم
قوله لابد من صحة - لانه الدليل ١٢
قوله الاعتراض - على الدليل ١٢
قوله قالوا فيه بعد عن المقصود - بالاشتغال بغيره ١٢
قوله كان مقصودا - فلم يكن اشتغالا بغير المقصود ١٢ قوله يمكن الجواب - عن منع حكم الاصل
قوله ايضا بالنقل - اي نقل حكم الاصل عنه ١٢
قوله عن ناطر المناظرة - اي المناظر ١٢
قوله ثم قد يمنع - حكم الاصل ١٢
قوله وذلك - اي منع كليها مفعلا ١٢
قوله لعل جهة - من التفسير ١٢
قوله مختلفة - للمنع والانتظار بل يمنع المجموع من دون تفتيق اذ جهة المنع
واحدة ١٢

قوله سبب التيمم - وهو فقد ان الساء ١٢

قوله فقال السبب - المستعرض ١٢

قوله لا ينفعكم - لعدمه في الفرع ١٢

قوله المستعرض مانعا - ان في الفرع مانعا يمنع العلة من العلية فهذا مجرد دعواه خلاف الظاهر وانما - ١٢

قوله عدمه مثال - مثال آخر قول الشافعية صوم رمضان صوم ١٢

قوله آخر صوم - لمنع التفسيرين ١٢

قوله لعينه - عند النية ١٢

قوله ان كان الوجوب - اي وجوب التحيين عند النية ١٢

قوله بعد تعيين الشرع - بهذا الصوم بان ليصام في يوم كذا من شهر كذا ١٢

قوله وان كان قبله - اقول بقى المطلق وهو

قوله في الفرع - اي الصوم نابه صين من قبله ١٢

قوله وقد منع - حكم الاصل ١٢

قوله كالعلة - تمنع ١٢

قوله والفرع - يمنع ١٢

قوله محج - محج عليه اي على كونه شرطا او مختلف فيه سلم عند المستدل او مختلف

فيه لا يتم الا لزاما عليه ١٢

قوله عليه - اجماعا ١٢

قوله او مختلف - عند ابى زيد شمس الدائمة ١٢

قوله اما مثاله لوضوح - قول الشافعية ١٢

قوله الاصل معدول به - فانه للقياس على حكم الاصل هو كونه على سنن القياس قد ^{ينفع}

قوله بطل طرد - اذ لا يمكن منح العلية ١٢

قوله ولو لم يلزم صحة - العجز دليل الصحة - اعني في الواقع ١٢

قوله لعدم استقلاله - لرجوعه الى منح العلية او المعارضة في العلة ١٢

قوله فلا يقدم اذ انه كالمخرب - على الوقت ١٢

قوله ان العجز - وليس في الفرع ١٢

قوله في الانتفاء مطلقا - وبدونه لاحكم عندكم الفيا ١٢

قوله لان النزاع مطلق - في صحة النكاح بجبارات النظام النساء ١٢

قوله الى المعارضة - فان فيها ابداء علة اخرى وهو المطلق ١٢ بحر العلوم

قوله الى الثالث - وهو منح علية المقيد ١٢

قوله وادور دخرق - على ما قالوا ١٢

قوله كما قيل وهو اربعة الاول - والتجوان الخفية الفيا فائون بالناسبة ولو لم يلتفتوا بها ١٢

فما يروى عليه بقول عندكم الفيا ١٢

قوله ترجع المصلحة - اجمالا - الى كل مصلحة - على كل مفردة لا بالنظر الى خصوصية مصلحة ١٢

المستدل ومفردة المعترض ١٢

قوله رجما نجا - فيه يجوز ان تكون مصلحة غير ١٢

قوله بالباطل - وهو حكم الاصل اذا ثبت ١٢

قوله في الخصوصيات - او خصوصية مصلحة - المستدل ومفردة المعترض ١٢

قوله مثل وجه سبب النفع - ما يقال من النافعية لانتبات فيار المجلس ١٢

قوله وهو دفع الفرر - عن البائع ١٢

قوله وهو تفررا لآخر - اي المشتري ١٢

قوله ذلك يدفع ضرر - اي البائع ١٢ قوله لغوت راجحة - مصلحة ١٢

قوله ما الرضى - في العقود ١٢

قوله ما الضيق - كسبت اشريت ١٢

قوله مشكفات - صدقنا على بعض الافراد ادلى منه على البعض الآخر ١٢

قوله كالايمان لو قيل - ثم التمثيل به انما يصح لو قيل ١٢

قوله انه انتفاء لازم للزم العلة - وهو المناسبة ١٢

قوله منح الصلابة - للعلية ١٢

قوله ومنح - تحقق ١٢

قوله الشرط - للعلية ١٢

قوله النقص - فهو تخلف ١٢

قوله لما توهم فخر الاسلام - اذ لو ورد على المؤثرة لزم التخلف وعدم التخلف

مما يلزم اتناقض في الشرع ١٢

قوله لما في القلب - وهو انقلاب العلة معلولا وبالعكس فهو مقبول مع انه يلزم

فيه اتناقض على زعمكم ١٢

قوله الى التاخير - اثبات ١٢

قوله بالدران - فان البعض انما ينحى للزوم لا المناسبة ١٢ بحر

قوله بل هي غير - اى الطردية ١٢

قوله نميلن الفرق - بين مادة النقص لدفع التخلف ١٢

قوله بدون التاثير - الحاجة الى ١٢

قوله لما كان يرد - يعلى هذه المقدمة فاستقر ١٢

قوله تفصيلا - فهو منح ١٢

قوله واجمالا - بينه احد المقدمات فاستقر ١٢

قوله وقيل الدلالة - كان يرد قبل

قوله العلية - فبرهنه

قوله وبعد لما يسلط - نقضه نقض

قوله جهة الاستدلال - جهة النجس من التفصيل جهة

قوله وقيل ان كان له - اولى المستدل

قوله قادم - والحق ان بعد اقامة الدليل للمادح ولو اتوى من كل قوى

قوله اتوى - في وجوده هنا

قوله ان اراد بطلانها - السمتض

قوله الا في المستثنات وهي ما يرد - اي التي استثنى الشارع من نص عام

قوله على كل علة - نقضها بآخر

قوله كالمرايا - مخفص من نص الربوا وكل علة تذكر للربوا يرد عليه المرايا نقضا

قوله عند الشافعية - بيع الرطب على النخيل بالتمر القطوع خرصا

قوله لا تقاس عليه - لمخرجه عن القاعدة العامة

قوله ولا تناقض - فيه فان الحكم فيما عداه

قوله لا يكون الا ماله - عن حكم الشئ فيه

قوله او نقض - للحكم المخالف

قوله مالا استثناء منقوض تامل - والنقض بالمستثنى وارد تامل فان مراده

انه لا يجب الاحتراز عنها في السورام لا في غيرها ما فهم

قوله ليس منه - صفة يجب ذكره في مثله

قوله والاستدل القيد - لا يمكن الاحتراز الا بالقيد والقيد لا يفيد لانه قد نعت

بدون هذا القيد فالقيد مرد اتفاقا فلا يمكن به دفع النقض اذ له ان ينقض

نقضاً لمسا بالما والعقيد والنقض الباقي ١٢

قوله المفرد ربما - وهو النقص يتخلف الحكم عما جعله ملة وربما يحصل ذلك با

لعقيد لزمه المانع وان لم يحصل به دفع النقص المسو رتد بر ١٢

قوله المانع المنقضى - في مادة النقص ١٢

قوله عدم الحكم - فيها ١٢

قوله على الرويات - كما مر ١٢

قوله لعموم الحاجة - ففي تحليلها معلية ١٢

قوله على العاقلة - قتل خطأ فالدية عند ان نفعية على العاقلة فقط دون القاتل ١٢

قوله على القاتل في العمد - بخلاف الحنفية فان فيه لاديه عند دم في العمد وفي الخطاء

على القاتل الفيا ١٢

قوله لان الغرم - يعني الفرار لما يرجع الى من ينفق والمنفقون بالدية انما هم السامية

ان كان المقتول هذا القاتل فهم الذين يفررون باذئابا اذا كان قاتلا ١٢

قوله بالغم - ودفعه هذا النقص ببدء المانع لان ١٢

قوله او دفع - منه الفرار بالنفع ضمان دادن ١٢

قوله النفس العظم - نفوسة ١٢

قوله يلقي بغير المانع - لدمه النقص ١٢

قوله بشرطها - فتنق سبه ١٢

قوله لا شرط الحكم - فقط حتى ينتف والعلية تنق ١٢

قوله وقد تقدم ما فيه - وقد تقدم ما فيه ١٢

قوله ومن هنا شاعنا - اي من اجل منع تخصيص العلة ١٢

قوله المانعون - بتخصيص ١٢

قوله دونه - او انقص ١٢

قوله بنه الدرب - دون ابد او الالف ١٢

قوله نخط - الدل الدخ باد او ١٢

قوله عدم الوصف - وليس الدخ باد وصف ١٢

قوله نجس خارج - او قوله في قياس سائر النجاسات الخارجة من البدن على

الخارجة من السيلين انه نجس خارج ١٢

قوله فينقص - الرضو كما في الخارج من احد السيلين ١٢

قوله فينقص - قياسا بنه ١٢

قوله من الجرح - فانه لا ينقص عندكم الفياض انه نجس خارج ١٢

قوله بعدم الخروج - فان الخروج هو الانتقال من مكان باطن الى مكان ظاهر ولم

يوجد ذلك ١٢ تلويح ١٢

قوله بل باد - بل الذي لم يزل من الخروج باد لا خارج ١٢

قوله باد - نلم يوجد ١٢

قوله ويصح - في الثاني الدخ يصح ١٢

قوله وجرد العينة - وليس الدخ بمعنى الوصف ١٢

قوله الذي به العلة - يعني الحكمة ١٢

قوله وان وجد - العلة بتاويل الوصف ١٢

قوله صورة مثل - قولنا مسح الراس مسح ١٢

قوله بالاستنجااء - يمسح وتثليث ١٢

قوله وهو التطهير الحكمي كالتيقن - فلا يكون محقولا بل تعبدا بحسب ما يمكن تأكيده بالترك

فان يحسن - كونه نجس بعد غسله - كونه نجس

قوله دائما هو - اي الاستنجااء بالجرح ١٢

قوله دفين - وليس في الدفن بالحكم ١٢

قوله التخلف - والثالث الدفن عنه التخلف او تخلف الحكم ١٢

قوله الاول - قياس الخارج ١٢

قوله بالجرح السائل - دائما غير متوقف سبلانه في وقت فان صاحبه انما يتوضأ

خمسة مرة فلم يكن مكرهنا ١٢

قوله يمنع عدم الحكم - فيه ١٢

قوله بل جوت - هو ١٢

قوله لكن تأخر - ناقض دائما ١٢

قوله خروج الوقت - فاذا خرج وقت الظهر وجاء عصر العصر يجب الرجوع ١٢

قوله للفردقة - وبالعرض - وهو ان يقول العرض بالتعليل النسوية بين الاصل و

الفرع نكاحا ان السلة موجودة في الوقتين فكذلك الحكم وكما ان الحكم قد يختلف في الفرع

الاصل فالنسوية بكل حال يدلويح مع ادنى تغيير ١٢

قوله فنقول - والرابع الدفن بالعرض وهذا هو السبب ١٢

قوله دفين - الجرح ١٢

قوله السائل - المذكور ١٢

قوله بين الخارجين - اي الخارج من احد السبلين والخارج من سائر البدن ١٢

قوله واذا استمر - الخارج سواء كان منهما او من غيرهما ١٢

قوله صار عفو - فيما سوا سببان ١٢

قوله ولا يخفى ان الثاني - يعني ان الناقض يدعي امرين ثبوت العلم وانتفاء

الحكم فدفن نقضه لا يمكن الا بغير احدهما والدل على ثبوت العلم وانتفاء

فلهذا ان يرجح الباقيان اليهما ونسج العينة من العلية والغرض من بيان الغرض ان
الحكم المعدى من الاصل غير يتخلف ثالثا الى الاول والرابع راجع الى الثالث
قوله تدبر - فان الحق على منحه التخصيص المحار الغرض في الوجهين ١٢

قوله دساد ميا - اي سادس الايرادات الواردة

قوله وهو احصى من فساد الاعتبار - تحقفا فان يجب الصدق بينهما تبان ١٢

قوله من وجه مثالي - اتول فان في فساد الاعتبار لا تعرض عن العلة انما الغرض اثبات

ان الغرض حاكم خلاص حكم ملتبك وفي فساد الوصف التعرض عن العلة والغرض اثبات

ان الغرض جعل ملتبك علة ينقض حكمك وليس بين الحكماء خلاف وبين جعلها

مختلف الحكم تلازم وللتناقض فقد يوجد اولا يوجد ذاك وقد بالعكس وقد

يكتفان ١٢

قوله كالحرف آخر - مثال ١٢

قوله للمخفية اضافة - زود جان كازان اسم احدهما بالفتح بينهما الترفة اجماعا الا

ان اضافتها عند النافعية الى الاسلام الزوج وعندها الى كفر الزوج الاخر وهذا التعليل

ناسد الوصف فانه اي الاسلام اعتبر عامما للمحقق لاقاطعا لهما فوجه اضافتها الى

اجابا من الاسلام ١٢

قوله النقيض - للحكم ١٢

قوله مع الوصف - اي تحقق النقيض معه ولو لعلته اخرى او لعلته الوصف بغيره

قوله فان زيد - بان يكون الوصف علة للنقيض ١٢

قوله ثبوته - اي ثبوت النقيض به اي بالوصف ١٢

قوله به فساد - ولو في مادة اخرى او في هذا الاصل بغيره ١٢

قوله الوصف - فهو نقض مع شيء زائد ١٢

261
قوله كونه باصل المستدل - اي نبوت النقيض بهذا الوصف في هذا الاصل ١٢

قوله نقلت - فهو نقض وفساد وضع مع امر زائد ١٢

قوله رددت نبوته - والنقض بدين نبوته اي الحكم به اي الوصف وبيان لنا

سببه اي الوصف ١٢

قوله فيها - اي في السلية ١٢

قوله العانت - المناسبة ١٢

قوله من جهة واحدة - المناسبة للحكم والنقيض كليهما من جهة واحدة بان يكون في كليهما

قوله لجلب المصلحة او لحصول الفائدة واما اذا كانت المناسبة للحكم والنقيض من

جانبين بان كانت في احد بما للمصلحة وفي الآخر للمفارقة ١٢

قوله لا يصير - فانه يكون ناشيا منهما مصلحة وفائدة فوجه صارتنا سببا للحكم ومن جهة

لنقيضه ١٢ بحر العلوم

قوله انه يقول بالانحراف - فانه عند ايجابها فائدة لا مناسبة لها مع الحكم الذي

هي عليه فيها يجلب للمصلحة على قول الانحراف فانهم ١٢

قوله مع شئ زائد - اذ فيه زيادة وان شئ الزائد هو الطعن في السند او التاويل او

التخصيص او غير ذلك ١٢

قوله وصف آخر - في الاصل ١٢

قوله مستقل ادلا - بحيث لا يوجد في الفرع ١٢

قوله والحقبة لسيونا - يكون مستقلا بل جزاء العلة ولا يوجد هذا الجزاء في الفرع ١٢

قوله معارضة ويندرج - بين الاصل والفرع في العلة ١٢

قوله حبس المصلحة - بين الاصل والفرع ١٢

قوله نقول الثاني - مثال اختلاف حبس المصلحة ١٢

قوله ايلاج - اللواطه ١٢

قوله اخلاط النسب - واللاصل ان يكون من الزوج او من الزاني فلا يتحقق النسب ١٢

قوله المفروض - بنينا ١٢

قوله ثبوت وصف المستدل - واللائحان الاعتراض به لابنه ١٢

قوله بمسلك صحيح - عند الفارق ١٢ بحر باننا خبر ١٢

قوله مذموم لينقل - بان يكون المستقل غيره اذا كان جزء المستقل نزم نقضه اي

نقض هذا الوصف فان كلما ليس علة في الواقع فنقضه لازم لعدم علية على الال

ظن دعوا فتالي لان جزء العلة ١٢

قوله ليس معلة - نال الاعتراض بهذا الابه ١٢

قوله مماثلة - متساكون المتعارضة ١٢ وصف المستدل علة ١٢

قوله ان صححت - الممانعة ١٢

قوله بدليل قطاير - انه لا ينافي لانه في حمل البطلان ١٢

قوله مستقلين - غازية اللزم منه وهو جائز ١٢

قوله جائز الفاغا - فكلها وادفعان فلا تعارض ١٢

قوله ملو قال - الخنفه ١٢

قوله في اعتناق - جواب قياس الامام ان انفي بلحن اعتناق ١٢

قوله مع الرهن - الرهن ١٢

قوله تصرف لا قما - من الملاقات ١٢

قوله ان العلة - هذا مقولة قال ١٢

قوله في الاصل - يعني البيع ١٢

قوله يحتمل الرهن - والغرض فان ما يحصل الغرض يمكن البطالة بحق احد مختلف

ما لا يحتمل دونه غير موجود في الفرع فان الاعتاق لا ينفسخ ١٢

قوله لم يقبل - اذ لا ينافي كون علة الشافعي علة فيلزم حكمه ١٢

قوله بل يقول - على سبيل المنع ١٢

قوله البطلان منناه - فان بيع الراهن المربون ليس بباطل بل يتوقف على اداء

الدين اذ اجازة الرهن دان ادعيت ان حكم الاصل لتوقف المذكور فمكلم للفرع

غير حاكم في الفرع وهو فله ان الاعتاق ١٢

قوله كانت جمعا - بين الاصل والفرع ١٢

قوله بحوم وصف - بان بين المستدل رخص وصفها بما لها ١٢

قوله وفرقا - بان بين السامض رخص وصفها خاصا بالاصل ١٢

قوله بخصوص آخر - وصف ١٢

قوله ممنوع - نعم ١٢

قوله عند القائلين - بقبول المذاربة ١٢

قوله لا يلزم - على الفارق ١٢ بحر

قوله انتفاءه - اي انتفاء ما عورض ١٢

قوله عن الفرع - اي فعل العلل ١٢

قوله بهم الاستقلال - وهو لا يتوقف على انتفاءه عن الفرع فانه اذا كان

جزء العلة فغير مستقل قطعا وجدا في الفرع فبذا دعوى آخر ليس له تعلق بهذا البحث

الا انه يجب عليه بقاء ما ادعى ١٢

قوله ولا ذكر اصل - يلزم الدنيا ١٢

قوله يعلم تأثيره - اي تأثير ما عورض به ١٢

قوله في اصل المستدل - ان قلت سارضى فمدح قلنا العارضة بصلة صفة للعلية

قوله في الفرع - يعني انما لا تم انه علة بل العلة وهو القدر الذي ذكرت ان
والذي ذكرت انما هو عدم مانع تحقق في الفرع وعدم المانع ليس هو العلة
قوله وهو طرد - اي عدم العار في طرد او العلة تمام بدونه ١٢
قوله ان نقبس اللة - ان نضي لاثبات القصاص في الاكراه ١٢
قوله على المختار - على القتل ١٢

قوله بجائز القتل - العمد العددان ١٢
قوله بمعارض - من قبل الخنف ١٢

قوله بالطوعية - او العلة في الاصل وهو المختار القتل مع الطوعية والاختيار ١٢
قوله بنحو انك او الطوعية ١٢

قوله لعدم القصاص - فالاكراه مانع تحقق في الفرع مانع مجرد القتل والطاعة
في الاصل انما هو عدم تحقق المانع فيه فلم يثبت ما من ادعت عليه ١٢
قوله بانه ملفي في صورة - او الوصف المبد ١٢

قوله في صورة تامض - فلا يلحق للعلة بالاستقلال ولا داخل ١٢
قوله الطعام بالطعام - قال الشافعي علة حرمة الربوا هو الطعام معارض الخنف بالليل
فاجاب بانه وصف ملحق بنفس لا يتبعو الطعام فانه كما في مثال المذكور فان الشافعي
نسب فيه محرم لا يتبعوا آه بانه يفيد حرمة في الطعام فكيف كان اول هذه اثبات
حرمة فيها عموم بالنفس ١٢

قوله وهو غير متثبت - اي المستدل ١٢

قوله بالعموم - في جواب المعارضة ١٢

قوله واللكان - الجواب ١٢

قوله ولا يلحق - الوصف المعاض ١٢

قوله لضعيف الحكمة - التي بها العملية ١٢ يعني عارض بوصف فيه توجد الحكمة ١٣

قوله المطنة - السندل ١٤

قوله كالردة على القتل - اذ يقول الشافعي على القتل هو الردة فقتل المرتد
ثم بقوة تعلية السندل بان الحكم ثابت في ضعيف الحكمة ايضا ما بدا وصف
فيه قوة الحكمة توجد هذا ان ذكر العارض وصفا بوظيفة تتضمن للحكمة وسلم انه المطنة
ولم يلحق بل الحكمة كما يتفح ١٥

قوله فيقال - الملة القتل ١٦

قوله لانه مطنة الاقدام - اي الرجلية انما هي مطنة الاقدام على قتل المسلمين وانه اذا
انما هو الحكمة لغير القتل وهو غير مضمط ضبطاه ما دخلت ١٧
قوله اضعف - كيف واذا سلم ان الحكمة الاقدام والرجولية مطنة له وهو غير
منضبط وعند عدم الانضباط لا عبرة به لا العبرة المنضبطة عند الضابط فلا بد
من اعتبار المطنة وعدم الحكم فما لا يوجد فيه تلك المطنة والحكم فما يوجد ولو
كانت الحكمة اضعف كما في الفرقة المشتقة وهو المعبر لا يقصر اذ لم يوجد
ولو وجدت مثل الصفة الشاقة ولا يقصر ولو لم توجد مثل الملك المرفعة فلا انما
ما عرف ١٨

قوله من النساء - في المحاربة والاقدام فلا تكون الرجلية كافيته ١٩

قوله لان المعز المطنة - فبعد تسليمها ولا يلحق العا والنج المذكور ٢٠

قوله كما في الملك المرفعة - فلهذا انها العبرة بالرجولية دون الاقدام كما سبق ٢١

قوله ولو ابدى - الفارق ٢٢ يعني قال السندل ان وصفك ايها الفارق نحو ما يبرر

قوله حلقا - من الوصف العارض به في محل الالتا ٢٣

قوله الالتا - وصح المعارضة ٢٤

قوله نحو - قول الشافعي امان العبد ١٢

قوله امان من مسلم - اذا آمن رجل حراد امرأة حرة كافرا صح ولم يكن لاحد
من المسلمين قتاله لانه من اهل القتال يخافه اذ موسى اهل المنية فيحقق الامان
منه لملاماته عليه ولا يجوز امان العبد المحجور قال محمد يهيم وهو قول الشافعي لاني
ضيفة - انه محجور عن القتال فلا يهيم امانه لانهم لا يجازونه ولا نه انما لا يملك المسابقة
الى الكفار والقتال معهم لما انه تعرف في حق المولى والامان نوع قتال لان
المقص بالقتال دفع شر الكفار وبالايمان يحصل ذلك وفي الامان يتحقق
ما ذكرناه من التعرف في حق المولى لانه قد يخطئ في اعطائه الامان لانا
لا يعلم ان اى محل ينبغي فيه الايمان - ينبغي فيه بل الخطاء هو الظاهر
لان اشتعال المولى بمنية عن التعلم باداب الحرب بخلاف الماذون في
القتال فيعلم آداب القتال ١٢ اذ ايه تم تخفيض وتوضيح من الكفاية وغيرها من الحواشي
ومح زيادة من عند نفسي ١٢

قوله ما قبل - امانه ١٢

قوله كالح - اى كامانه ١٢ بحر العلوم

قوله لانهما - اى امان الحر والعبد مطلقا ١٢ البحر

قوله مطمئنان للحصيات - اقول الاظهر عندي ان ضمير التثنية الى الاسلام والحققة
ان عنده وجدهما ليطن ان صاحبها تخالة في اعطاء الامان
فلا يخطئ ولا يتكلم ينبغي الاعطاء بخلاف الذي مله ضميرهم وبخلاف المجزون
فانه لا يجتاط ١٢

بقية قوله في قوله لو جرد الحكم بدونه في الحمل الفلاني فيجب بان وصفي ليس نحو ادا ما يلزما
لو كان الحكم بدونه او بدون هو خلف له نائب عنه وفي الحمل الفلاني وان لم يكن

هر موجودا بنفعه لكن نأيه موجود ليسى نقد الوصف لان الموضوع للحكم على نفاذ

الوصف والمخلف ١٢

قوله لاصطاط الايمان - افعال من الامن او صلب آما ١٢

قوله بالحرية - اى بان الحلة الحرية سمها اى مع السلام والعقل ١٢

قوله لانا فطنة - اى الحرية فطنة القراءة عن الشغل بحذرة المولى ١٢

قوله القراءة بطره - اى لظن الحر فى اعطاء الامان اكمل فانه لغائه من خدمته

اخذ يكون عالما باداب القتال فيعلم المواضع التى ينبغي الاعطاء للايمان والى

لا ينبغي فيه غلظ العبد فيصح ايمان لا ايمان العبد المحجور بخلاف الماذون

فان الماذون خلف الحرية يعلم الماذون آداب القتال كما يعلم الحر فيصح فانه

مثله ملوكى المستدل الحرية بالماذون ملأ الجواب بانه خلف كما قل

فصح بالماذون ١٢

قوله فيلينا - المستدل ١٢

قوله بالماذون فى القتال - فانه ليس بحرو من ذلك ليقبل امامه ١٢

قوله فيعرض - المعارض ١٢

قوله الماذون - فى القتال ١٢

قوله خلفا - اى خلف الحرية نلوم لكن موجودة لكن خلفها موجودا ١٢

قوله هم - الانحاء الاول ١٢

قوله فلو ابدى - فان فاسده انما كان له فاذا الفى هم ١٢

قوله خلفا آخر - المعارض ١٢

قوله فساد - الانحاء ثانيا ١٢

قوله دبسل - الهمة والفساد ١٢

قوله احد بما وعليه - فان وقف المعلن فسد وان وقف المعارض صح ١٢

قوله تعدد الاصول - للقياس الواحد ١٢

قوله وضعها - اي دفع علة للمعلل ١٢

قوله واحد - دون سائر الاصول ١٢

قوله فيه قولان - الاول يلحق الاقتصار اذ مقصوده الزام المعلن وقدم والثاني

لا يلجئ بالدفع عن الجميع اذ القياس لا يبطل من وجه اصل واحد اقول وهو الاشبه

قوله وضعها - دون من الاصول ١٢ اي دفع علة المعارض ١٢

قوله من اصل - دون من الاصول ١٢

قوله فيه قولان - الاول يجب الدفع عن الجميع اذ مقصوده برائة عن الزام المعارض

واللزام تام من حيث في واحد والثاني يلحق الاقتصار اذ الغرض من القياس وهو

يحصل بالدفع من اصل واحد اقول وهو الاشبه والقول الاول قول القائل الاول

اي الثاني قول القائل الثاني من الاختلاف الاول ١٢

قوله قولان الرابع - القول الاول قول القائل الاول والثاني قول القائل الثاني

من الاختلاف الاول - ١٢

قوله ما يرد على نوت - من الاعتراضات التي ترد على القياس ١٢

قوله كقولهم بيع تفاحه - اي كقول الشافعية المحرم من بيع تفاحه بتفاحين للمنفقة

المبيعتين به وذلك لان الحلة منهم اللحم فيحرم وعندها الكيل او الوزن فيحل

وقد مر ١٢

قوله لا يبا بمبار الكيل - اي المجازفة ١٢

قوله او الوزن - فان سوي الكيل او الوزن في كيل او وزن في آخر بلا كيل او وزن

في المجازفة ١٢

قوله وهو عدوى - اي التفاح بتاويل الحبس ١٢

قوله عادة - والدليل القاطع على انه عدوى ما مر من تكرار ١٢

قوله والجواب - عن هذا الايراد ١٢

قوله ولو بعد بيان مراده - يعني يبين ان مرادى من العلة هذا هو تحقق في الفرع ١٢

قوله فيمنع الالهية - وجود الالهية في العبد المحمدي ١٢

قوله معلى - الايمان وهو - اي وجبه آمنة ١٢

قوله باجابه بالنه - اي اسلامه حال كونه بالخالف اي على الاسلام ١٢

قوله لذلك - سماه ١٢

قوله دلائل السائل - اي لا يرخص السائل ان يغير مراده ويقول ليس مرادك ١٢

به اليقين به اي بهذا التغير عنه اي عدم وصفه في الفرع ١٢

قوله من تغييره - نعم لم على ذلك ان يثبت العلية ويقول كنت زعمت ان مرادك ١٢

بذا فسلط العلية ونعت الوجود في الفرع والآن اذا تبين مرادك منع العلية ١٢

قوله لا يثبت ليس - اي تغيير المراد ١٢

قوله وطيفة - اي دطيفة السائل ١٢

قوله فيه كشيء الزور - اي نقول الشافعي ان شيئا الزور وان لم يثبت العقل ١٢

لكنهم بسبب القتل فيقاد منهم ما لم يكن سبب مقتض منه ١٢

قوله ما لم يكن - بالكسر ١٢

قوله في الاصل الدرر - على انه لا فاعل ١٢

قوله لتقيض الحكم - اقول ذلك لانها لو كانت مستنبطة فقلنا وان كانت مبسوطة ١٢

فاما في محل آخر فهو الاصل او عين هذا المحل فاعترض الفساد الاعتبارية ١٢

في الفرع حر ١٢

قوله فلهذا من اصل - لقياس الفرع المذكور عليه ١٢

قوله من قبل المتعرض - من النسخ والتقيض بالردوجه المذكورة وظاهره يعم المعارضة

اقول الا ١٢

قوله اقول لا - اقول الا ان افعية ١٢

قوله المعارضة - والا لزم الترجيح بكنزة الادلة ١٢

قوله الائمة - عن قبول الحكم ١٢

قوله وقيل لا لتعذر الحكم - يعم الجواب بالترجيح ١٢

قوله يصادى - اذ في كل احتمال الخلط والصدق فممكن من يكون هذا غلطاً

قوله ومن ذاك وبالعكس ١٢

قوله التبيين - فلا يمكن المعارضة ١٢

قوله فرعه قلنا - نيرتام اذ لا يشترط السادة الواقعة بل على طعن المتعرض ولو لم ١٢

قوله ثم لطل الترجيح - اشتراط السادة الواقعة بطل الترجيح اذ لا يمكن ترجيح احد المتبادرين

في نفس الامر علواً لآخر اقول والفيما يلزم لنا قضي في الشرع

قوله اجماعاً على المختار - وبناء على المختار من المذهب وهو صحة الجواب بالترجيح

اخلف بل يجب الاشارة الى الترجيح في متن الدليل ام لا فالمختار ١٢

قوله لانه ليس بشرط مطلقاً - في الدليل ١٢

قوله فيها ما قضة - فانه اذا كان فيها القلدم على عين هذه الحلة لزم نقضها قطعاً

مخللات المعارضة الخاصة فانه يجب فيها ان يكون هناك اصل آخر وعلته اخرى

كما سيأتي ١٢

قوله هو علة وقيل - اى جعل العلة معلولاً ١٢

قوله في التعليل بحكم - شرعي والا فلا يمكن جعله معلولاً لانه لا يخفى ١٢

قوله تدبر - مانه ج الدليل اما هو القياس ولم يرفع الاستحسان والحقيق الوصف

قوله دنا الاستصحاب - بقا ما كان على ما كان ١٢

قوله طائفة من الجنيبة - فهم الامام المرشدي علم السنة والهدى عم والشرعية الحققة
المنهورة قدس سره ١٢

قوله مطلقا - دافعا او متبعا ١٢

قوله دمج الاسلام - لا للالزام ١٢

قوله الدفع - لا لالتمات ١٢

قوله نقط - كالحكم بعدم نجاسة الماء والحلوم طهارة ١٢

قوله دبو المختار - وعليه الشيخ الهام ابن الهام ١٢

قوله يوجب الوجود - اى العلم به ١٢

قوله يوجب البقاء - اى العلم به ١٢

قوله دبان المدعى - فان كان المدعى لا يوجب البقاء اى لليقين به مسلم ولا كلام

فيه وان كان طبا فان مطلقا منعم وهو كذا ادعاه عدم الثاني ممنوع ١٢

قوله كان موجودا - فيما مضى ١٢

قوله مع الشك - كما يحكم به الفردرة ومن كاسر فيكرها ١٢

قوله عدم الطارى - كالتجاسة ١٢

قوله من ارسال الرسل - لظن انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيعامل به بالجماع وتقبل دلالة الدار

على القوية لا لقطع ١٢

قوله على انه - لو سلمنا الظن لا ١٢

قوله لا يلزم منه المجتبه - اذ لم يلزم النصب من التارخ الى من انا دونه الظن ١٢

قوله منه المجتبه - وهو شرط كونه حجة شرعية ١٢ بحر العلوم

قوله الزمنية - وجها الرابع ١٢

قوله اذ يلزم التعصب - تكون في حجة زمنية التعصب من قبل الشارع اياه
حجة دلائل الاستصحاب ١٢

قوله دالل جماع - ان قلت نعم لصب من الشارع لانما فيه الظن والجماع اتبانه
قال ١٢

قوله بركة لصب - ذلك الظن الذي ظن انه بالاستصحاب ١٢

قوله كالا حياط - او المبني على الاضبا ١٢

قوله على ان القطع - الاستصحابنا المطهرة للقطع بقطع مرق نسخ فيها الحمد
قوله على ثبوت الرضا - مادام عدم ظن الحدث ١٢

قوله ان اللازم - ما ذكره ١٢

قوله بالتبعا كيف دالل استصحابه لاذلك كيف يكلم لظن البقاء وما
قوله دالل انقياس - ان تعيين علمه ١٢

قوله الدورية - بين ١٢

قوله بالدلة الدورية - فهو الاستصحاب عندكم من الاستدلال ١٢

قوله ديو - اي التلازم ١٢

قوله بين ثبوتين - اي يكون بين ثبوت امرين تلازم ١٢

قوله من الطرفين - فلهذا لازم ذاك وذلك لازم به كما في المساواة اي اذا

كان متساويين اعني في التحقق ١٢

قوله او من طرف - فلهذا لازم ذاك وليس ذاك لازم به ١٢

قوله مطلقا - والخصوص ١٢

قوله لكن صح لباره صح - وبها مساواة عند الشافعية ١٢ بحر العلوم

قوله فوت الحادثة - والوجوب عينا في حق نفسه احتياج الى العمل وجب عينا ١٢
قوله ونم غيره - من المجتهدين فلا يجب على كل عينا بل على الكل وعلى كل كفاية ١٢
قوله ولو ظن خطأ - اذ خطأؤه صواب ١٢
قوله بشرط مطلقا - اذ اكان مجتهدا مطلقا بخلاف مجتهد الفتوى وغيره ١٢
قوله بعد صحة ايمانه - فان الايمان بشرط العبادات كلها ١٢
قوله دلوا بالدولة - كان ايمانه بالدولة الدجالية الدالة على التوحيد والرسالة
وسائر الاعتقادات ولو لم يكن بالتفصيل - التي بها القدرة على المناظرة مع
المخضم كما في الكلام ١٢
قوله وسرقة الكتاب - لا يمكنه بل يعذر ما يتعلق بالاحكام واثار الى التقدير
بقوله قيل ١٢
قوله عليه العلم الف - وقيل ثلاثة آلاف ١٢
قوله ومواقع الاجماع - خبر لقوله بشرطه اي شرطه بعد هذه الشروط ان يكون ١٢
قوله عليه اجتهاد الفرض - نسبة الى الفرائض اي السهام المقدرة ١٢
قوله وفيه ريب - اي يريب في صحة بعد ما ظهر له دليل خلافيه ١٢
قوله وقد قال - عليه الصلاة والسلام ١٢
قوله وثانيا - قال عليه الصلاة والسلام ١٢
قوله عيسى الملازمة - اي اذا علم جميع الماخذ علم جميع الاحكام ١٢
قوله لجواز التوقف - اي توقف العلم بالاحكام مع العلم بالماخذ ١٢
قوله لم يستحصر فيها النصوص - انت تعلم انه دليل تجري الاجتهاد الا ان يقال كان
لما ع والآن تامل فتامل ١٢
قوله والمرتبة - اي الزيادة ١٢

م

قوله قالوا اكفرا - ما نزلوا التجري ١٢

قوله فعلقه بالحكم - مثلا يعلق له الاجتهاد فيه مثلا يخزي ١٢

قوله في حق القياس - وذن معرفة النصوصات لان الاجتهاد منها ليس الا بغير
المراد كما في الشترك ونحوه او بدفع التعارض وكل ذلك لا يتباني عنه صلى الله

تعالى عليه وسلم لان المرادات ١٢

قوله واضحه - عنده ١٢

قوله دلائل التعارض - الفيا ١٢

قوله ممنوع الاشارة - الشافعية ١٢

قوله ذكر المعتبرة شرعا - كمشيرة الشريعة او عقلا كما بل الدعوى والذلة ١٢

قوله بعد انظار الوحي - اي كان يحكم ينظر الوحي الى ان يخاف فوت الحادثة

فكان يحكمه ١٢

قوله لان - وكان ذلك الانتظار لان ١٢

قوله اليقين - كما بالوحي ١٢

قوله عنده المكان - عنده خوف الفوت لا بد من المصير الى الفطن ١٢

قوله مالي اقر عليه صار - صلى الله تعالى عليه وسلم عليه اي على اجتهاده ولم ينزل

الوحي على خلقه ١٢

قوله الاضمار عليه - متعلق بواضحة ١٢

قوله واضحه وفي مضمون العلة - فتكون في حق مضمونات وفي ١٢

قوله التعبد كما تقدم - فان قلت اذ وضحت تكليف بطاوتنا لا لتبيل الاصول بل

لوجودها في الغرض ١٢

قوله من الله سبق لمسلم - لاجاء الساري بدر قال رسول الله صلى الله تعالى عليه

٤٥٢ وسلم ما تردن في هؤلاء قال ابو بكر خذ منهم فدية وقال عمر اقبلهم ماخذ الفداء فقبل

ما كان للنبي والذين ان يكون لهم الدسوى اى وياخذوا منهم الفداء ولا يقتلوا هم
حتى يتجن في الارض اى يكون قتل شديد ترديد عرض الدنيا اى ماله معنى الفداء
واله يريد الآخرة واله غير جسيم لولا كتاب من الله سبق معنى لولا كتب الله في اللوح
ان المحلى في الاجساد لا يعذب بل ثياب لكم ابياء لاخذون للفداء فيما اخذتم
من الفداء عذاب عظيم حتى قال عليه الصلوة والسلام لو نزل من السماء عذاب
لاخذنا الفداء لما تجا منه الا نمر فانه رضى حكم بالقتل هذا تفسير الآية وشرح الحديث
ودرجه الاستدلال انه حكم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان بالرأى والا لو كان
بالنفس لما دقح العتاب ١٢

قوله لو استقبلت - اى لو كان رأى من قبل ما هو الرأى الآن لما سقت الهدى ١٢

قوله ما امرى - مفعول استقبلت ١٢

قوله مما سقت - فاعلم ان سوق الهدى اغاها هو بالرأى والا فلا معنى لما قال ١٢
قوله سقت الهدى ومالتها - فى حجة الوداع من الناس من ساق الهدى ومنهم من لم
ليق وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ممن ساق و امر غير السائقين
ان يحلوا ويخرجوا من الاحرام ويفسخ الحج الى العمرة وكان ذلك لما زعم المشركون
ان العمرة فى هذا الحج الحجازي فخرج الناس منه ذكروا ذلك والمسئلة انه لا
يجوز التحلل من ساق الهدى قبل ان يبلغ الهدى محله فلم يكن له صلى الله تعالى
عليه وسلم ان يحلل ويفسخ الحج الى العمرة كما امرهم يقال صلى الله تعالى عليه وسلم
لو استقبلت من امرى ما مفعول استقبلت اى لو كان رأى من قبل ما هو
الآن لما سقت الهدى ١٢

قوله فيه الالبهار - لان الاحكام ليس من المعبرات ١٢

قوله لعدم المفعول - والالفاظ المعنى اعلمك الله والعلم في الافعال ليدعي ثلثة
مفاعيل مثل علمت زيداً عمراً ما ضللاً وبيناً ليس الا مفعولان العاقل والفهم

المحذوف ١٢

قوله بل الرائي - اي لما جعله الله راياً لله اعلم وهذا الدليل مقول من الامام

ابي يوسف رحمه الله عليه ١٢

قوله ما مصدرية - فالمعنى لتعلم بارادة الاله اياك ١٢

قوله ضعيف - اقول توضيحه ان ماله مفاعيل ثلثة فالثالث منها اما محذوف

جميعاً او يذكر ان جميعاً ولا يجوز حذف احدهما دون الآخر ما اذا كانت موصولة بـ

بد من ضمير في الصلة عائد اليها وهو الباء المقدرة والمفعول الثالث محذوف

مفعولاً ضمير مالا ينبغي ان يلزم بخلاف ما اذا كانت ماله للحاجة الى

تقدير الفهم على هذا فيكونان محذوفين جميعاً وهي جائز ١٢

قوله وحل - لانه اقل بالنسبة الى الموصولة ١٢

قوله لا لغيره - للجهاد الفيا لما يشهد به ما ان خصص به خصص ولا يخص

قوله الترتيبا - وانفصل العبادات احمر ١٢

قوله واجب بان اخفاه - قلت ليس الجواب جواباً عما قال انه منصب شريف

واكثر التخصيص جواباً بل انما يكون كثرة الثواب نافع ١٢

قوله اقتضى تخصيصه - من الجواب شئ واربعة اخرى ١٢

قوله والارام التبريد - فكذلك ان يكون الا جهاد حراماً عليه ١٢

قوله وغير ذلك - من اباحة الوصال والزام الحرب عند ما ليس السلام وغيرها

قوله قالوا اولاً - اجتهاد ١٢

قوله وحى باطن - كما سمع ١٢

قوله ورسلم - ان نفس الاجتهاد ليس بوحى ١٢

قوله بالوحى - لفا اعتبروا ١٢

قوله وثانيا - الاجتهاد له ١٢

قوله لجاز - لذا ١٢

قوله مخالفة - اى الخلاف فيما اجتهد ١٢

قوله لانه لازم - اى لازم الاجتهاد ١٢

قوله والملازم باطل - جواز المخالفة ١٢

قوله هو التقرير - عليه وعدم نزول الوحى خلافا ١٢

قوله او الاستفراغ - اى طلب الفراغة وتحقيقها للوحى ١٢

قوله فمقتضاها - او تقتضى ان القادر على اليقين آه ١٢

قوله وهو ما لم يسمعه - صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله لما اشار اليه - صلى الله تعالى عليه وسلم اليه اى الى هذا القسم ١٢

قوله لفت - ورد فيه ١٢

قوله فى رد - بالضم القلب ١٢

قوله فالتقوا را اجملا - فى الطلب اى استوائهم ولا تطلبوا الطريق حرام ١٢

قوله انه من جملة وجبا طائرا - اى هذا امر منه اى من الالهام والافضل ١٢

ما يقع فى القلب من دون هذا العلم لا يكون وجبا لها ما ١٢ ان قلت هذا

قوله ومثله الرؤيا - اى مثل الالهام ١٢

قوله وعلى غيره -

العمل به كالقرآن ١٢

قوله واما الالهام غيره - من الالهية والصديقين ١٢

قوله حجة فى الاحكام - عليه وعائنا ١٢

المؤمنين جملوا بالالهام

قوله في الحديث - من الرذائل نفس تانليم الله ١٢
 قوله في دليل بالهدام - اى ليس هناك ما يدان الله من عند حضرة الربانية ١٢ قوله ما يرجع
 قوله وفيه ما فيه - فانه لا يكون الا مع علم ضروري بان الله من عند الله ١٢
 قوله عليه الخطاء - في الدخبات ١٢
 قوله واما الله - صلى الله عليه وسلم ١٢
 قوله لا يقر عليه - اى هو الخطاء ١٢
 قوله لو امتنع - الخطاء ١٢
 قوله لكان ماله - امتناعه ١٢
 قوله وعلو درجته - ان قلت كمال العلم ليس ما نفا فانه وقع السبوح وجوده
 قال ونحوه في نسخة اى كلام يدل على وقوع السبوح ١٢
 قوله استفرغ الراسخ - في الدخبات دون هذه الامور فيمكن التهودون الخطاء
 والما قبل ان كمال القيم مع الاستفرغ ما فيه ١٢
 قوله الى الحديث - الى آخر الحديث اى دليل بمفهوم الحق بحجته عن بعض ما ذكر على
 كونه السمع فمن قضيت له ينشئ من حق اخيه فلا يأخذ منه شيئا فاما الفطح له
 فطح من النار رواه في الصحيحين ١٢
 قوله لا في تطبيق الجزئات - على ما هو في الواقع ونفس الامر كان حكم عن
 الحق في الواقع وعلى من ليس له فيه ١٢
 قوله قالوا له - الصوبة ١٢
 قوله بمفهوم البينة - وهو التصديق بالبلخ ١٢
 قوله ان التقرير حاسم - للشك ١٢
 قوله باتباع الخطاء - فاما ما مورون بكل ما آتى ١٢

قوله قلنا نحن منه - اقول على ان التقرير عام ١٢

قوله كالحوام من البرية - مما ستر المحمدين ١٢

قوله من الاجماع - قلنا لا يبين ولا يبين اخبرته من اهل الاجماع بكل

الوجود لا تنلزم الخبرية بكل وجه ١٢

قوله على النص بندا - فان تقديمه لانه اولى والجواب بان ظني نعم ولا

اذا وان قطع فله لانه على النسخ لا لا دلالة ١٢

قوله مطلقا - غائبا كان اذ صار في حضور حضرة النبوة ١٢

قوله بقصة معاذ - بن جبل ١٢

قوله والوقف مطلقا - لا تعلم بل دفع ام لا مطلقا فاب ام حضرة ١٢

قوله وقيل - ما توقف ١٢

قوله غاب وعليه - فوقع منه ١٢

قوله ان تروى اليقين - وهو ارشاد رسول الله روى فداه ١٢

قوله الخطا - وهو الاحتمال ١٢

قوله ما ياباه العقل - فيمكن دلالته وهذا هو ومعاذ ١٢

قوله فغائب البعيد - كما اذا بحث الى اليمن ١٢

١٢

قوله في بن قريظة - قالت قريظة اذ حضرت نزل من الحصن وترضى لما علم

بنينا يا بنى الله فرد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحكم الى سعد فحكم ١٢

قوله فقال - صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله حكمت - يا سعد ١٢

قوله بحكم الله - وروى لقد قضيت بحكم الله ١٢

قوله اقول الى بكر لا اله الا الله -

واخذ رجل منهم قد عليه الصلوة والسلام من قبل قبلة له عليه السلام
عليه السلام فقال ابو قتادة يا رسول الله فقال الرجل انا اشهد بانك قد
عندي وانا ارضيه من حقك واعطيه بدل شيئا اخر ان امير المؤمنين ابو بكر
ن ان الله لا اله الا الله ذا المنى داو القسم فذا ابتداء محذوف الخبر وهو معنى
والله بدأ يعنى لا اله الا الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى اسد من اسد الله

يريد باقتادة ١٢

قوله عن الرواية بوجهك - استدلال به الحديث على وقوع الاجتناب بغيره

صلى الله تعالى عليه وسلم

قوله عليه السلام قال في لونه - اى سلب الى قتادة والادمانية للملك رواه مسلم و

النجاشي في حديث طويل خلاصة ما سمعت منى ١٢

قوله قد كان - امير المؤمنين

قوله الله بالقسم - امام الغفرين

قوله ان لم يكن احتمال الخطاء - علم بين اجتناب الاولين به ١٢

قوله الحرة - الاختيار ١٢

قوله له - امير المؤمنين ١٢

قوله بين الرجوع - الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢

قوله لا فى المختصر - فانه قال فى المختصر انه يدل عليه ١٢

قوله وحدثت الغيرة - من المعتزلة ١٢

قوله فانه - الا بالناديل لا سياتى ١٢

قوله فانه - فانه شري بلوغ الدعوة - المستر يدق فى مدة التأمل ١٢

قوله وان لم يكن - فافيا ١٢

قوله انما من السامعي - ردی ۱۲

قوله بكم من النور - ای القائل بخلقہ ۱۲

قوله كذب - ای كالحقیلات ۱۲

قوله وقال الجاحظ - العزبي ۱۲

قوله المجتهد - عند الله ۱۲

قوله الحق أصلا - ولو في توحيد الرسالة الرسول ۱۲

قوله بخلات الحانده - كالعبود كانوا يعرفونه كما يعرفون انبائهم ۱۲

قوله مطلقا - اجتهاد دام لا ۱۲

قوله مثل قول للذين كفروا من النار - عام للمجتهدين وغيرهم ۱۲

قوله مدقوع بالصنعة - وبس الذين ما نبأ عاتة ۱۲

قوله على التبر - اتباع الجاحظ وشياطينه ۱۲

قوله لا لاقايت بالذات - في قوله عز محمد آسموا ۱۲

قوله الا بالاجتهاد - اذ ليس في قدرته الا هو ۱۲

قوله فكيف دلالة - التكليف به لانه غير مقدور للعبد ۱۲

قوله قلنا لا نعلم - لا نعم انه لا يا نعم لانه ۱۲

قوله وقد فعل - الاجتهاد ولو اخطى فلا نعم ۱۲

قوله لم يردا - راد ۱۲

قوله مقصر ونابيا - وليس التوحيد الرسالة مع الامارات والمجرات وتبليها مع

اشاها بحيث يظفر فيه الانسان نظر ابان ويخطى ۱۲

قوله الاجتهاد - وحلله ۱۲

قوله فيمنع - عن بسم خلاص الفردى وتقيضه ۱۲

قوله في الوصف - وهو الذي في المقدمات الفاسدة ١٢

قوله حتى يكون غير مقدر - ان الصحيح انه ممكن بشرط النظر في الفاسدة لاني

زمانه اذ يبان ان يحصل له النظر في الصحيح ويرجع منه ١٢

قوله داما الطيات - من النعميات ١٢

قوله دالاباء - دالابية بناهيم بشرط ان يكونه الاصل من اهل الاعتزال وما غير

بشرطه الحافي وحاتم الاصل من السرار بما من الدواب ١٢

قوله داليل قطعي - فالمخطى آثم ١٢

قوله لدلالة - دليل لالاباء ١٢

قوله لا يتقى الزيد بن - ابن الابن يحجب الاخ كالابن والاب الفيا
بحجبه داخلوا في اب الاب فزيد لا يحجب بل يرث الاخ منه وابن عباس نعم ١٢

قوله ادعائه - اي ادعاء ابن العباس ١٢

قوله القطعية - اي قطعية حمان الاخ مع السجدة ١٢

قوله الاجتهاد - اي فيما يجوز فيه الاجتهاد ١٢

قوله عند القاضي - الشافعي ١٢

قوله دالاستحري - قال اهل الرقاق وقال اهل الحراسان لم يثبت من الاستحري

كذا في الحاشية كذا قال بحر العلوم ١٢

قوله دللب الى الغرالى - ولا يذهب عليك ما في هذا القول من الاشارة الى

ضعيف هذه النسبة فلا تفضل بحر العلوم ١٢

قوله دالنياني قدم العلم - دالما كان فقارنى ظن هو لا وان ليس

لله تعالى قبل الاجتهاد وفي هذا المسائل حكم بل الحكم هو الذي وصل اليه

راى المجتهد فاذا تعددت الآراء تعددت الاحكام فكل نصيب وهذا الباطن

قوله قول على بن عمر - لعن الله اول ذكره الثاني ۱۲

قوله في المحففة - اقيمت عليها الحد من عمر رضي الله تعالى عنه فيه اتقت ما في ليلنا
ما ستشار عمر فقال عبد الرحمن بن عوف لا عليك انما انت مؤدب ابي ليس عليك
فيه انما انما منك الحد كان ناديا لها فقال على رضي الله تعالى عنه ان اجنبه و قال
ذلك بالاجتهاد اخطا في اجتهاده وان لم يجتهد فقد غشك اي فانك ناهي اراد ان

يرفعك يا امير المؤمنين في البلاء المبرور ۱۲

قوله فقد غشك - او خائن ۱۲

قوله لعبد الرحمن بن عوف - كما ظهر لك من الحاصل المذكور ۱۲

قوله في رواية البيهقي - وما في شرح الشرح وغيره ان اجنبه البصيرة الثنية لا وفيه

لا امير المؤمنين عثمان وعبد الرحمن بن عوف فلم يثبت ۱۲ بحر

قوله طالب المطلوب - الحكم الا لا في الا ۱۲

قوله وهو يحتمل الصواب - اي الطلب يحتمل الصواب والخطا فان الطالب يمكن ان يخطئ

مطلوبه وان يخطا ۱۲

قوله لا في رواية البيهقي - يعني ان ليس هناك مطلوب آخر غير ما يطلب على طنبه من

الدليل حتى ان اخطا صار مخطا وان اصابه صار مصيبا ۱۲

قوله انما يتعلق بالنسبة - كان يقول سبع اربع فرض فلا بد له من امر محلي عنه

فان كان هو الفرضية اصاب والا اخطا ۱۲

قوله الخائبة - ولا بد لها من محلي عنه وهو الذي اذا اخطا اخطا واذا اصاب

اصاب ۱۲

قوله تلك النسبة - اقول كما تعلم انه دفع بها باقرتك من راس فانه ليس النسبة

عليه الا ان مسح الربيع ^{منه} مثلا ومنه معايرة دلا بدها من محكي عنه ان اصابه
اصاب وان اخطاه اخطاه ما فهم ١٢

قوله التذليل لمعانية الجز ١٢

قوله من الشارح - فلا يلزم منها مطلقا خبري ان اخطاه اخطا وان اصابه اصاب ١٢

قوله فحجز الخطا فيها - اقول بل لابد من الاتفاق على ان الخطا فيها كيف ليست

مسئلة نفعية فليست من محل النزاع ١٢

قوله على ورايم - وهو ان كل ادعى اليه نظر مجتهد فهو حكم الله في الواقع ١٢

قوله والاستدل - على الحق وهو التوحيد ١٢

قوله تابعي لظنه - فاطن فهو الحكم ١٢

قوله لانه لظنه - انه حكم الله ١٢

قوله ليقع انه حكم الله - كيف وان الحكم تابع لظنه ١٢

قوله كما كان - ومنه معايرة ١٢

قوله فمردرة - حكم الله ١٢

قوله دلالة صحيح الرجوع - اذ لا يلزم الرجوع عن الامر المقطوع بكونه ١٢

قوله فيكون - فاجتبه التقيضان ١٢

قوله عالما اي بانه حكم الله ١٢

قوله به حين كونه - اقول لك ان تجيب بان المحذور القطع والظن بانه

واحد ابتدءا اما اذا حصل القطع من الظن فلا محذور فيه كما تواتر والد

جماع تدبر انه دقيق ١٢

قوله فانا - بانه حكم الله ١٢

قوله ويرد عليه - اي على نه الاستدلال ١٢

القول بعدم العلم ماله يجمع وهو بعبارة دلائلها في قدم الكلام ما لا يحدوث
التعلق لا المتعلق والقديم الثاني لا الاول لعدم العلم لا ينافيه حدوث المعلوم لاؤثرنا

٥١٥

قوله وعليه الجبائي - المعتزلي ١٢

قوله دليلة - وقد لبس الى جميع المعتزلة لكن نسبتها ١٢

قوله الى جميع المعتزلة - او كل مجتبه مصيب ١٢

قوله في مرتبة الذات - كل الشافية شجرة او ثلث وعلى المالكية الكل ١٢

قوله فالحق - تفريع على قوله كل مجتبه مصيب اي فاذا كان عند القاضي والجبائي وغيرهما
كل مجتبه مصيبا فالحق الواقع عندهم متعدد ١٢

قوله عندهم متعدد - اي يوزع فالحق في حق كل مجتبه وفعله به ما روى عليه نظره

نفى المسح الحق علينا الربيع وعلى الواجب واجب لا غير اذ هو الحسن الذاتي والحرام
لا غير اذ هو للفساد الذاتي وبما لا يتبدلان من تحطه من اخطاء الامم الذاتية

كان حرم الحسن ووجب القبيح فمخيرهم في السئلة معنا ١٢

قوله ولكن اختلفوا - فعندهم كل مصيب لكن في حقه فقط لا مطلقا ١٢

قوله مشادية - لا ترجيح لبعضها على آخر ١٢

قوله وهو القول - اي القول باحقيقة احدا هو القول بالاشبه ١٢

قوله والمختار ان الله - في السئلة ان المصيب واحد ولكن لا يانم المخطئ فان
له تعالى في كل سئلة حكما ١٢

قوله تبدل الروح - ومن حكم بدو النبدل من عند نفسه ليس بمجته بل من الخارج

الشياطين ١٢

قوله وبذا معنى - اي كون كل دور محيطا ما جورا ١٢

قوله مصيب ابتداء - ما جورا ابتداء مخطئ ابتداء ١٢

قوله وبذا أبو الصبح عن الدائمة - فما اشتهر في جملته زمانا ان الدائمة على الحق
 خلف الدائمة فان الحق عندهم واحد والمؤمن امان الراجح ما اذا انجب
 على مقلد كل ان يعتقده حقيقة مذهب مجتبه فلنا غالبا لا يقينا ولذا اذا استلنا
 عن مذهب الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية قلنا المظنون فلنا ما
 الحنفية على الحق والشافعية والمالكية والحنفية باسمهم على الباطل ما حفظه
 قوله في الحقيقة - ولا شك ان غير الفقيها انما يصيب فيها واحد اجماعا
 يعتد به الخيري بل هو لا يخالف فيه

قوله ملايوتجبه - على القاضي والجبائي ١٢

قوله ان ليس كل مجتبه - قولنا ليس ١٢

قوله لا ايجاب كليانا اوله - ثابته اذا كان قولنا ليس كل مجتبه مصيبا صوابا
 كان الايجاب الكلي اعني كل مجتبه مصيب خطأ غلطاً بالضرورة وان كان
 خطأ المجتبه من ديم لقائلون بهذا القول الخطأ مخطئون فليس
 كل مصيبا ايجاب فلنا ١٢

قوله ولم ينكر خطأوا - نصار اجماعا ١٢

قوله فقال من شاء - في القول بالعمول ١٢

قوله بالهبة - البهية بالفتح والفهم اللغوية يقال عليه بهية الله اي نعمته

قوله ان الله لم يجز - وردى ان الذي احصى رسل عالمه عدوا لم يجعل في مال
 نصفين وتلنا دمايلج وايد عظيم فيه رسل كثيرة لا يحصى الله

قوله في مال نصف - كما يقول القائلون بالعمول مثلا اذا ماتت مائة ولها
 روج دام راحت فله وللأخت النصفان ولها الثلث عندهم تحول الى الثانية

قوله بل هو اليق بالاصول - اقول الظن بالاليقينة يستلزم الظن بكونه حكما بالبداهة
فقد اتحد على ان الظن المتعلق للظن هو الحكم الحاصل بالقياس كفرضية الربح مثلا
اذا ادى اليه راي المجتهد لظن ان الربح فرض في الواقع الفيا اذا كان متعلقا العلم
انما حكم به استلزم ذلك العلم العلم بانه فرض في الواقع بالضرورة ففقد اتحد
لمتة اكان وهو فرضية الربح في الواقع فانهم وقد يقال الظن ان يستلزم الظن بان
القطب به القطب بالاليقينة اذ لا يمكن ان لا يكون حكم اليق بالظن بيا على المقدة
المقدمة يستلزم الظن بكونه حكما وهو المتعلق للعلم ففقد اتحد انا لنا اقول كون شخص
احكامه تعالى غير اليق للارزاق على من يسم من البه او مان الزموا فقد انجم ما نلت
والا فلا حاجة الى المقدمات الاخر بل هو الكافي

قوله كما عرفت - ومتعلق العلم انه حكم الله ما خلف ١٢

قوله وثانينا ان المجتهد عندهم - حاصله منع قوله الظن بان ١٢

قوله ولما لم يثبت - اقول ماي فرق بينه وبين الاجماع حتى يجوز خلافه دون
الاجماع اقلت الفرق ان الاجماع يحيل به القطع بانه حكم على جميع المتكلمين
مطلقا بخلاف الاجتهاد بانه يفيد انه حكم في حجة فيجوز خلافه نلت ليس في مان
الامام ايضا انما يفيد انه حكم في حق الاجماع فقط فان كان الاول انه
حكم في حق نلت يحصل الا انه حكم في حق جميع هؤلاء ومن آلى لوجوبه ملا
خلاص ١٢

قوله الرجوع - دعوى اولوالذرية ١٢

قوله الذي هو كالنسخ - اقول فرق بينا معنى النسخ ان الحكم قبل هذا
الزمان كان هو المنسوخ لا كان ليتم على مصلحة والآن قالت المصلحة
فتبدل الحكم نلت بيا في قطعية المنسوخ بخلاف الرجوع فانه كما يستبد به العقل

السليم ليس مساواة العلم قبله فان هو ارجع منه لمعلمه والآن اذ وجدنا في حينا
بل ان المعلمة خفيت الى الآن علينا فحللنا ما حللنا فطرت الصلة
المراتب التي كانت خفية فخرج انت لو حلت فكذلك الحكم بان

مناف للقطر فانهم ١٢

قوله الله تعالى للطن بل اما بناك - اقول الاجتهاد واما مفيد للقطر واليقين ابتداء
فيصلح مما صحت مع الكتاب القطر الدلالة والمنعوت لك والدمج القطر
النبوت والدلالة وهو باطل اجماعا للطن ابتداء انقضى اليها ابتداء فبطل ما
النزم المستدل قطعا كما قرنا ١٢

قوله تجوز النسج وبه انه قد فم - اقول وبما فرقا بين الرجوع والنسج انه قد
فان العلم بنسج مناف للطن النقض في زمان العلم قطعا وان لا يبقى العلم فلما
تخلت ماذا اخصص العلم بزمان والطن بآخر ١٢

قوله لطن لقيضة - كما يكون في الرجوع ١٢

قوله مع تذكره - اي تذكره الطن الاول الموجب للعلم ١٢

قوله لقيض علم - اي معلوم ١٢

قوله تذكر الموجب للعلم - وجه الاندفاع طن فان الموجب قد نسخ فتذكره لا

بنا في طن لقيضة ١٢

قوله بتخلت الامارة - كالا جتهاد عندنا نانية اماراة نجمة على الحكم ١٢

قوله اول لا رتبة عقلية - بين الامارة وما هي اماراة له فيكون طن النقض ١٢

قوله للاجماع على وجوب - وجه الاستدلال بكونه حكم اليه مطعون كما هو مذموم

ووجوب الاتباع لينتزم القطر بانهم علم اليه قطعا ما جتمعا ١٢

قوله اتباع الطن - قطعا ما جتمعا ١٢

قوله وعمل العلم - اقول حاصله من ان الاجتماع على وجوب الاتباع بوجوب
القطع بانه حكم الله وانه المنع حق بل مرتبة دای دلیل لهم على ذلك نعم غايته ما
بوجوب الاجتماع هو العلم بمرتبة مخالفة مادام الظن وانه لا يتأتى الظاهر ۱۲
قوله مرتبة مخالفة - الحاصل بالاجماع ۱۲

قوله مادام على ظنه - مادام لم يرجع ۱۲

قوله الجواب لهم بان يتعلق - الفاعل من دليلك ۱۲ قوله يتعلق الظن - اقول هذا من كون ۱۲

قوله بخبره وفيه ان العلم - اي بخبره الحكم والحاصل ان العلم بالمدلول متفرع على العلم بالدليل ما
لظن به كما ظنتم يستلزم الظن بالمدلول ۱۲

قوله بالمدلول اما فرعوا على الظن - ليس متفرع على العلم بالدليل كما ظنتم حتى يستلزم الظن
به الظن به بل انما فرعوا العلم به على الظن ۱۲

قوله مادام نظروا - فان التعبد بالظنون واجب ۱۲

قوله نعم وجوب العمل بمقتضاها شرعي - وانه كما تعلم لا يخفى من جوع نانه لا يلزم من عدم
تفريعهم عدم التفريع في الواقع حق نانه اذا لم يقطع بكون الدليل دليلا لم يقطع بثبوت
الحكم به قطعا فان ما ليس به دليل ليس بمثبت للحكم فلا يقطع بالمدلول قطعا ۱۲

قوله ان يقال الظن في الدليل - اقول هذا هو مقصود المخبر لا سمحت بغيره منا
فان دور الدليل اذ المذكور عليه دور عليه ۱۲

قوله فيجوز تدرج - اقول انما الى ما قلنا ۱۲

قوله ثانيا - استدل ۱۲

قوله وليندرج ما تبا قضا - اي دليله قول المجتهد بن ۱۲

قوله ما الحكم تحكم - لعل وبالفضل الفصل ۱۲

قوله والا فالجواب - ان كان دليل احد سائر ارجا ۱۲

قوله بوالراجح - دليله المرحوم بوالخطا ١٢

قوله تابع لظن المجتهد - فليس رجحان واقعي حتى يكون هو الصواب وغيره الخطا ١٢

قوله اقوال على ان الخطا في الرجحان - والحاصل ان الصواب ليس الراجح الواقعي

حتى يلزم خطأ المرحوم الواقعي بل الراجح يجب ظنه لكل راجح يجب ظن كل نقل صواب ١٢

قوله تبين الترجيح - اقول لا يقيم على مذنب الجمهور ما فهمه دندبر ١٢

قوله فبرجحان - اى يرجح المجتهدان ١٢

قوله حل المجتدة - المرأة ١٢

قوله وحرمتها - على زوجها ١٢

قوله قال بعلها - اى زوجها ١٢

قوله يرى الحل - اى حل البائنة بالرجعة ١٢

قوله والمرأة الحرة - فان بعلها صوابان ١٢

قوله وحلها - يلزم حلها اى حل النساء ١٢

قوله بلادى - وهو يرى جواز انقضاء بلادى ما لحق ١٢

قوله ثم آخر - وهو يرى عدم الجواز بدونه ما كان فى فترته زوج لزوجته بطلان الاول ١٢

قوله بولى - فان كليهما على الصواب فتحمل بكليهما ١٢

قوله بالاضافة الى الآخر - فلا يختص محل لهما ١٢

قوله ما قول المحققين - فانه غير نادر فى اجتماع الحليين ١٢

قوله ذلك متاكس - فحكم كل بعلها له دون الآخر وبالعكس ١٢

قوله وجب انقيضان - وهما اتباع الخطا واتباع الصواب ١٢

قوله ان وجب الصواب - فان اتباع المظنون ولو خطأ الواجب ١٢

قوله عليه قاطع القاع - فانه خطأ اتفاقا ويجب عليه العمل عليه مادام لم يفسد ١٢

قوله العمل به - لخطا المجتهد

قوله من الخفية الخطا - وانسابه على ما ذكره الاصوليون كما في المدارج رتبة جعل
باطل لا يصلح عذرا في الذرة كجمل العاقل بصفات الرعاى واحكام الذرة وجعل
صاحب الهوى وجعل الباغي حتى يضمن مال العدل او انفسه وجعل من خالف في اجزاء
الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع كالفتوى ببيع اموات الدولة والثاني ا
لجمل في موضع الاجتهاد الصحيح او في موت الشبهة وانه يصلح عذرا او شبهة كما لمحت اذا انظر
على ظن انما نظرت وليس ظني بجارية والده او زوجته على ظن انما تحمل لها الثالث الجمل
في دار الحرب من مسلم لم يباح وانه يكون عذرا او يلحق به جعل النفي جعل الامة بالاعتناق
وجعل النكاح نظام الولي وجعل الوكيل والمأذون بالطلاق وهذه انتهى اشياء الخطا

قوله الذي في المدارج وشروحه ان الجمل على ثلثة انواع جعل باطل
لا يصلح عذرا او هو اربعة اقسام والثاني الجمل في موضع الاجتهاد والثالث الجمل
في دار الحرب انتهى ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الجمل احموى
عنه اي بالبيع حتى يكون عذرا او يثبت له حق النفي اذ اعلم بالبيع احموى
سواء كانا باختيار او اذا اعتقت الامة النكوة يثبت لها خيار العتق ان شاء
قامت مع الزوج وان شاءت فارقته احموى

لعمري انما يحتاج فان الولي اذا اذبح البكر بالانثى بالنكاح

صه اي جعل الوكيل بالطلاق الوكالة وجعل المأذون بالاذن يكون عذرا وانما به لا يصير وكيل ولا
ماذا انا بدور العلم حتى لا ينفذ تصرفا قبل كمال الوكيل والولي احم
العم قوله وهذه انتهى اي جعل الوكيل بالانزال والمأذون بالانزال يكون عذرا ايضا لكنه
ينفذ تصرفا بخفاء الدليل والنزوم الفرار اعلام حموى

وان ثلثة بطلت

قوله من الجبل ما يرى ١٢

قوله وهو رقام الدواعي - اقول ان الجبل اما ان يكون بحيث نرى به كتابا وسنة مشهورة
ومنها التواتر او الجبل اما ان يطلع الثوب منه اجل للصالح عذرا ولا شبهة ومعنى
الاحكام التي لو لم يجبل وعلم لترتب دسيسة الصالحين لاشبهت ان يجهل جليله به شبهة
تضد به ما يندرج بها من الحدود او يكون بحيث دفع لعاجبه الاشياء في امر
ينصلي شبهة لكن لا يكون في موضع الاجتهاد الصحيح او الجبل الاجتهاد الصحيح فلهذا
لا يصلح عذرا او يكون في موضع الاجتهاد الصحيح او الجبل الاحكام مع عذرا به اما
عندي والره تعالى اعلم ١٢

قوله لجبل الطاهر - يمكن التعلق بالجبل وبالطاهر ١٢

قوله لان الله اكرم الحوادث - القاعة على جود الصالح من الحوادث وعلى رسالة
الرسول من الحجرات ١٢

قوله والسموات واضحة - بحيث نقاد الحق بالادبيات ١٢

قوله مطهرة - اي لانه الطاهر الطاهر ١٢

قوله بل البينة - نعم بل البينة الجبل عذرا او لا ما كان به ١٢

قوله ان يعلني - الطاهر ١٢

قوله متركه - كقوله تعالى درهم وما يجبه دن ١٢

قوله ما يدبرين - عطف على ضمير المفعول والمخفى منزله على دينه ولا شعرض به

يفعل ما تشاء يا نخل ما في دينه حلال والنكاح في الدين الحق حرام لا يحد ١٢

قوله لا بعد المرافعة النيا - اي اذا تراضى الذين دفع الجزية عليهم التي قاضينا قضيتهم

لا نرضيهم نقاضينا حكمنا به ١٢

قوله الربا والقرنا - نانا لا نرضيكم عليها غير المرافعة الفيا بل نعقم احد التخذير ولم يرضوا

٩
١٠ قوله بحر مباح في كل مله - بلبس بجا من دينهم الفياض لا يبركون عليها ١٢

قوله ويا نبي - ويا نبي وبنه حلال ١٢

٩٥
قوله ينفي الصفات - كما تسترته متكلم بكلام تام بنا عالم يعلم صفته لنا داما القول

بالغنية فعين ١٢

قوله والرواية - يوم القيمة ١٢

قوله ومحمد ذلك - كما انفار الشفاعة وغيره ١٢

قوله على الظلال - اي بطلان التبريد والتشبه ١٢

قوله وان دخلوا في النار - اي اهل القبلة تاطبته ١٢

قوله الا واحد الآن - وهم نحن معاشر اهل السنة والجماعة نانا ان شاء الله ربنا وح

ربنا بكنة رحا لا ندخل في النار لحظة ١٢

قوله وهو الحق الامن انكر ضرره - فليذه الوجه لا تكفر احد اسم الامن انكر ضرره يا من

الدين لمن قال من شيعته الشيعة الشيعة بان القرآن ازيد من هذا المكتوب المقود

انتقم من تفتقير من جمع ١٢

قوله قال علي اخواننا - امير المؤمنين علي رضي عن حق الخوارج ١٢

قوله ابن عباس انك - فاطمهم فرجهم منهم مشركون القاديفي اربعة آيات متفقوا

قوله فان رجح - من اعتقاد الفاسد فمهما هو ١٢

قوله والادجب الثقال - فلم يكن هذا الجبل عذرا او اللما توتلوا ١٢

قوله ما لم يفر له منبه - الباغي ان آلف مال العادل او نفسه ولا منعه له لعين الله

مفيد لبقا او لاية اللازم لكونه مسلما ولا لشوكة له غلظت ما اذا كان له سنة حيث

لا يهين محله عن الفائدة او لاية اللازم عليه منقطعة الشوكة فوجب العمل بما يلي

الفاسد هذا اذا ملك المال في يده وان كان قائما في يده وجب اوجه على

صاحب لانه لم يملك ذلك بالخذد كما حصل ان سقوط العمان سئل سبعة دانت
 170
 وهي النسخة مع التاديل انتهى احدها لا يسقط العمان ١٢
 قوله نقتل - ان قتل احدا ١٢
 قوله به الدارث - ان قتل مورثه ١٢
 قوله وسعيا - اي مع النسخة والعكس ١٢
 قوله لا الله - بحري الحكم في الدنيا ١٢
 قوله لا نتم - في العقبة ١٢
 قوله لا نتم - خير ١٢
 قوله او مال - لا بل العدل ١٢
 قوله اذا اخذ - شرط ١٢
 قوله كما جرى - لا يفن ما تلف للمسلمين ١٢
 قوله مورثه - الباغي ١٢
 قوله اذا قتله اتفاقا - فان الحرمان خيرا والعدوان وقيل الباغي عبادة ١٢
 قوله وكذا العكس - اي يربث الباغي القاتل مورثه العادل ١٢
 قوله لا يملك - العادل ١٢
 قوله ماله - اي مال الباغي ١٢
 قوله لوحدة الدار - وهو دار السلام ما هم مسلمون ١٢
 قوله على هذا الفرق - امير المؤمنين ١٢
 قوله والعامة - ظلم ١٢
 قوله ظلم - واصحابه - وفيه ان ظلمه - مان مجتهدا فخطا في اختياره ولم يكن ممن ثبت
 بتاديل ما مر ١٢

قوله يقبل - الدنيا ١٢

قوله دلامد بر - عما ١٢

قوله ترددك التسوية - كانا نحي ١٢

قوله اتيم الحلة - الاسلاميه ١٢

قوله والفضاء يشابه - اتي المدعي يشابه واحد حلف مقام الشاهد الثاني يقضي

له عند الشاقي ما عندنا ١٢

قوله فرجل دامر تان - ولم يقبل فرجل دامر آتان ادشابه ديمين ١٢

قوله على المدعي - فان التقسيم سية عي ان لا يقبل العيين من المدعي ١٢

قوله دمن الزريري - اي النقصا يشابه ديمين ١٢

قوله من قضي بيا سواديه - بحمد النكاح مع الزوج الثاني بلاد طي ١٢

قوله فاسن المسبب - تابعي ١٢

قوله حديث العسيلة - اي قوله صل الله تعالى عليه وسلم تدون

عسيلة ديدون عسيلة

قوله ليه اسباب الاولاد - اجازة العوض كما عن ١٢

قوله فلا ينفذ الوقفا - نلم ينز الجبل غنرا ولو كان عذرا النفقة ١٢

قوله عند كون الدولة قطعات - ولا قطعية تخصم الكتاب بالآسي والسنة

الادلي بالتألف والثانية عارضت ظاهر الكتاب اعني قوله تعالى حتى تنكح

زوجا غيره والادجاء بعد تقرر الخلف في الصحاية طي ١٢

قوله واثاني جبل - لا يصلح عذرا لكن يصلح ١٢

قوله يصلح نسبة - خندري به ما يندري بالنسبات ١٢

قوله تقبل احد الودين - قتل زيد عمر وديان بكره خاله فعفى عنه البكر وقتله الحال

بعد عقوبه جابله ان لم يجد واحد من الاولياء ليعط القصاص لا يقص من الخالد فحمله
 هذا ورث النسبة فيبدرى به القصاص والحق انه بعد عذرا الفيا هذا ليس مثال
 هذا القسم ١٢

قوله يجب العقود - لعدم النسبة الدراوة للعقود ١٢

قوله لعن حله لا يجد - لان الملك منفصلة بين الاباء والابناء والنزوحين
 والمنافيه دائرة ولذا لا تقبل شهادة احدهما للآخر فيكون محله للامتناع به
 الجمل نسبة فقصه دائرة للمجد ليس به النسبة والامتناع محله بنسب بالنسب
 دون ادعى ولذا لا يجب العدة بخلاف ما اذا ادعى الاب جارية ابنه حيث
 نسب بنسب النسب اذا ادعى والده وان قال علمت ابنا على حرام لان النسبة نشأت
 فيه عن الدليل وهو قوله عليه الصلاة والسلام انت وذاك لابنيك ونسبة الدليل

اقوى من نسبه الامتناع ١٢ علامة حموى

قوله عمد - به ادليل صلاحية للنسبة ١٢

قوله انكثرت - خلا ما للدمام زفر ١٢

قوله بالانساب بنينا - اى من الرلد والره ١٢

قوله في الاستمتاع - اى انتفاع بكل ١٢

قوله حقيقة - وبه الامارة عدم صلاحية للعذر ١٢

قوله ملل النسب - كيف وتعاير الحجر ١٢

قوله والله عمة - لاختصاصها به عدا لزمانا ١٢

قوله ولغيرهم ولد - وانه ضل في ملكه وتنفذ للدين فنجبا ١٢

قوله عن دليل شرعى - فسيه عذرا الفيا ١٢

قوله دار الاسلام - فغان عالما به قلوا فلكم نسبه ١٢

قوله ذلك ما تقدم - اى سماع محمد ر ١٢

قوله اذا بلغ - الخطاب ١٢

قوله فلم ينفخ - فلما جاء بعد جلوسه اعذر الله تعبه زانية ١٢

قوله اذا جئت - المسئلة ان الرى اذا عتق اتيه ينفخ فلما جاء ان كانت
نعت عبد الله الناضى وطلقا عنه ما وبيت لها الخيار من شاءت نكحت غيره و
ان شاءت افقارته حتى ان تمكنت الاول فماد لم تخارعه فهو ران ورس انه يحذر
و محمد الا فى الجمل كما فى المفرد والمفردة ١٢

قوله او علمت - الامتاق ١٢

قوله فموت الخيار - فمى ان تيفى عنه او نكح زوجا غيره ١٢

قوله ببلغت جالدة - فلم تفسخ فلا تفسخ بعد ويطل

قوله مبروت حق الفسخ - ايا بعد البلوغ ١٢

قوله مملوك فالدابة - فان خدمته موليا فمملوكا ١٢

قوله مملوك بيا فيه - اى لا نيا فى المنع ١٢

قوله على تقرير الفعل - اى بعد ما فعل ١٢

قوله لا يوجب حله - ولا نيا فى المنع عن الفعل ١٢

قوله واما قبله - اى لم يكن حله الى الله فليس له التقدير ام لا فقل ١٢

قوله الا ان حقه - ولم يقدر على الله جهاد الى حسن ابا ١٢

قوله القوت - فوت الحادثة ١٢

قوله وقيل - يجوز ١٢

قوله فيما قبله - واما حاصل مجزى الفتاوى بعد ب الخير قبله ١٢

قوله وهو ضرب من الجهاد - اى عرفان من هو اعلم منه ١٢

قوله كان صحابيا - المقلد به ١٢

قوله الجواز حكم شرعي - اي جواز تقليد الغير ١٢

قوله والتقليد - ملل نصيبا رابعا لا اذا اتخذوا الاجتهاد ولم يتخذوا كيف وهم مجتهد ١٢

قوله على الظن - كما الاجتهاد ١٢

قوله من الاضغف - الظن ١٢

قوله والفقر - كما تقليد ١٢

قوله ما اعتبر - فواجب على كل ذي بصيرة ان يعجز عن تقليد من لا يجز له الاجتهاد بالاعتبار ١٢

غيره الا اذا اتخذوا ١٢

قوله حصول اقوى الظنين - وليس في القبول الحصول ١٢

قوله ما رواه الصحابي كما انجوم - المرحوم زودن ان كان صحابيا لا لا ١٢

قوله فلما لو ثبت - قد ضعف الحديث اهل هذا الشأن ورويت ١٢

قوله على انه سنن - وهو جواز تقليد الصحاب دون عدم جواز تقليد غيره لا ١٢

قوله قالوا اوللا - المرفوضون محوما ١٢

قوله وهو قبله - اي المجتهد ١٢

قوله ان نتم لا تعلمون - لان المسئلة انتم كنوا الصحاب علم وعقل ما سئلوا ١٢

قوله وهو حاصل فتوى - اي فتوى الغير ١٢

قوله وعليه القاض - الباقلي ١٢

قوله وتوغم الواقعة - اقول ان قال فنيب لتوجه ما فهم ١٢

قوله ان الظاهر الاستصحاب - دللنا والاجتهاد ومجرد ابداء الاحتمال شرط

الاعتقاد ١٢

قوله للصحيح - بالضرورة ١٢

قوله ولا فرق بينهما - الحال ١٢

قوله واذا قال الشافعي - يعني قيل عليه انه قد قال الامام الشافعي في سبب غيره

مسئلة ان فيها قولان فعمل تارة على ١٢

قوله على ان للعلماء - لان الشافعي فيها قولين ١٢

قوله قولين - السائلين فيها ١٢

قوله الخفاية - الاطلاع على عدم ١٢

قوله عدم للجماع - عن العلماء ١٢

قوله والتسوية - فانه اذا لم يتبادر القائلون لا يقال فيه قولان بل هذا عند

المجيبين خلافا لبعض اصحابه ١٢

قوله او على احتمالها - وعدم الترجيح بكنزة القائلين باحد ما دون الآخر ١٢

قوله عنه هم - اي عند العلماء ١٢

قوله ولا يخفى بعد - فانه لا يقال عند الاحتمال ان هناك قولين موجودين كما لا يخفى ١٢

قوله على القول بالتحريم - اي معناه ان في المسئلة قولين كلامهما سواسيان دليله

ناهت ايها المكلف مخيرا عمل منهما بما خفف للبناء على الوقف عند تمام دلالة

فانه لا يقال فيه قولان موجودان ١٢

قوله انه انشبه - اي التخيير ١٢

قوله بالمرسومة - واللام للمعنى للتخيير بين حكم الله وغيره اقول فيه شيء يحتاج في قبلي نال

فيه بملك - تنهدي ١٢

قوله واختاره الامام - امام الحرمين ١٢

قوله والتمالي - تلمذة ١٢

قوله والالتفص - اي جاز ١٢

قوله العاقبة - وصليبه ١٢

قوله قول الى خليفه - ومن بينها عرفت عدم الاتفاق ١٢

قوله التحريم مطلقا - اي تحريم الزوجه ١٢

قوله ان صحه البقاء - اي بقاء النكاح ١٢

قوله صحة الاعتقاد - اي انعقاد النكاح ١٢

قوله صحة - عند الاعتقاد ١٢

قوله فكلان كنقض الحكم - التحريم ١٢

قوله تدبر - اقول فيه ان الرجوع البطل من الاول فمعا - انه لم يكن يتقيد بطلان

كنكاح الدم جملته علم ١٢

قوله ان لم يتصل - نحر ١٢

قوله به حكم - رد الله قبحا ١٢

قوله لان الله ما - ما الزوج وان رجع لكن القضا لا يتحقق في الجملة ١٢

قوله يرجع حكم الخلاف - فلا يعتبر خلافات احد بعد القضا ١٢

قوله في افعال الترتيب - من ان ما حكم الحاكم فهو الحكم ١٢

قوله ولا خلاف فيه - اي في رجع القضا والخلاف ١٢

قوله طلق التيقن - اي طلاقا بانها ١٢

قوله ياخذ بها فامل - فان القضا وانما يرجع حكم الجملات اذا لا تاتي

محلله مجتبه اذ لا يجعل بالاعتقاده حراما حلالا ١٢

قوله وقيل يجوز للثني - التقدير ١٢

قوله وعليه ابو بكر الرازي - وهو الحق لان الحكم انما يكون على طبق الحسن و

البيع العقليين كما مر وما هو حسن في نفس الامر حسن وما هو قبيح قبيح

منه بدة ريم من له انبدا قول لا مغفون الا الله اور سواه فيمكن ان يخلق الله في
سلامته بحيث لا يحسن ولا يهين بها الله الفبيح كما يدل عليه قوله فهو الصواب
فالايمان الذي هو الصواب ١٢

قوله انه يمكن ان يحصل تقواء - اقول معناه لا ينفك استخانة فما افيد ان
الامكان ثم كيف يدل هو الامكن المدعى او لباديه في الجملة والظهور ليس
بشيء ثم انما دغم الاستماع قد نبيا اقول ما فيه قد نبيا ١٢

قوله واما عدم الوقوع - فهو الصواب فالامكان الذي هو الصواب ١٢

قوله بالاجتناد هو التقليد - فلم يبق محصل للتفويض ١٢ ابحر العلوم

قوله واما كان اجتناد - بيان ذلك بل حكم بحسبها كان ١٢ ابحر العلوم

قوله ما فيه التمهيد - افيد ان حقيقة التفويض تخيير بين ان يفعله بحكمه او يفو
تخير بين افعولته او عدمه وان كان يقع اختاره لما فيه مصلحة وهذا
التخير لا يتأتى عن الحكم فانهم اقول بل معناه احكم بما شئت فانك لا تعلم ولا بنا
هو الحق والصواب لمعلمه فانه بذلك فبذا التخيير لا يتأتى الا من العلم الحكيم فاشا
فالاصل ما دنا ١٢

قوله لانهم انه بالتفويض - اي تحريم اسرار ائيل ١٢

قوله في ملكة - شان ١٢

قوله لا يخلني خلا اذ لا ينفذ شجرا - سر كند به شود كاه ملكه دنه بر بده شود

درخت اد ١٢

قوله الله اذ خرق قال عليه الصلوة والسلام ٣٣ في كلامه ويخبره في قبورهم ورفق

فهم وليست له حدادهم ويخلق به لهم امور خيرة ١٢

قوله في تلك اللحظة - فلا بد من القول بان العرفوض اليه فليعلم بما شاء

ولم يكن دحي ولا تامل ١٢

قوله ولما لا تخم ان الاذخر من الخلد - فان الخلد هو النبات الاخضر الرقيق

يقال له سنبه دلياه والاذخر نبت ذور الحية فهو من الاشجار ودون الخلد ١٢

قوله انه اراده - اي الاذخر يحوم لقط الخلد ونم استشاء ١٢

قوله يجوز التحصيل - بغير الاستشاء من قبل فلم يكن داخل من بدو الامران كان المراد

بالخلد وهو ما بعد الاذخر نالا استشاء ١٢

قوله بالاستصحاب - فلم يكن هذا الكلام بل بيان المعنى فلا آفة ولفظ دال على ان كان

يقال فلا يدخل الحمار في الانسان ١٢

قوله تقرير - ليس الاخراج ما دخل بل هو تقرير للمراد ١٢

قوله تقرير للمراد - فلهذا الفيا ليس حكما بل بيان المراد فلا فائدة الى التقويض دلا الى

قوله من المذود تحقيقا - اي ليس مرتبنا متعلقا بالمذود بل لا علاقة له به بل معنى

قوله الا الاذخر ان الاذخر ليس مراد من الخلد والخروج من مقام آخر ١٢

قوله غيره نعم متصل - اي مرتبط ومتعلق ١٢

قوله متصل او قد نحوه - قد نحوه اي نحوه المذود كما مضى خلد ما لم يكن الاذخر

والا فیه لم يخرج من دونه آخر ثم بين المراد بقوله لا يخفى خلافا للاذخر

فتو لا مرتبط بل لا يشيد التالي المقدم ودون الادل المذود ١٢

قوله لو سلم العموم فيجوز النسخ - اي لو سلم ان الخلد شامل لفئة الفياد الا

استشاء مراد الفياد الاستشاء ليس بيننا الاخراج ما خرج بل هو مخرج لا

قد دخل فلا جواب الا بنسب الوحي اذ لا اجناد بهم التامل وتسلم التقوين

تقويض الامر به مخالف فلا بد من القول بالوحي فنقول اذا سلمنا العموم

فيجوز النسخ ١٢

قوله كلج الرهر سجا على رأي الحنفية - دای استحالة فيه ليس الله على ما يشاء ١٢٩
قوله ان الباب - والالباب انما يكون كلج الرهر ١٢
قوله فان قبل الاستثناء - اي ياتي تجويز النسخ فانه يمنع الحكم ويفيد ان لم
يكن الحكم شاملا للمستثنى والنسخ بوجه يفيد

١٢

بمجموع ١٢

ثم يرثيه بالحاصل

قوله قلنا هو من المقدر للعباس رضي الله عنه - ان النسخ انما هو لمحم قوله صل
الله تعالى عليه وسلم وهو الاستثناء من لا يختل المقدر للعباس رضي الله تعالى عنه
لما ذكره عليه الصلوة والسلام فانه اي ما ذكره لم يمت مطلقا فلا يمكن الدفع بل
الرفع فقد اختلف محل النسخ والاستثناء فلا جمع بينهما ١٢

قوله اقول فعلى هذا الاستثناء العباس رضي الله تعالى عنه - اذا سلم ان النص عام

للاذخر ولا يمكن الاستثناء منه انما المحل هو النسخ فعلى هذا ١٢

قوله بالاجتهاد تدبر ذائقنا - فانه ليس مقصود العباس رضي الله تعالى عنه اني اخصه
من النص والتشبيه منه بل مقصوده سوال اخرجهم من عموم ما جيب وعمومه دلح

عموم ما جيب وعمومه دلح وعمومه كا

قوله على اقل الامر ثم - بالسواك نعم انه مختار ان شاء الله والالا ١٢

قوله قلت نعم - نعم الاختيار ١٢

قوله والقول بابا - اي قلت ١٢

قوله شرطه - مثل قولنا لو كان زيد حمارا لكان ما بقا فلا يثبت الاختيار ١٢

قوله لاد العرف - في امثال هذا الكلام ١٢

قوله ولما قيل لظن من الحارث رستم عليه الصلوة والسلام - وكان اللعين من
اشد الكفرة واشقاهم وكان رجلا يقع في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان

180
كثيرا ما يبادي بحمد الله فائس وقيل ذلك جزاء العاقرين ١٢
قوله او اخيه - اسم تلك المروءة ١٢
قوله لو كنت رجلا - الخ ترك الاسير ملا اخذته ١٢
قوله قال لو سمحت - صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢
قوله او خير منها معينا - فلا تفعلوا فمن معنى احكم بما شئت ١٢
قوله والله يلزم منه - اي من التخيير ١٢
قوله من الحكم قائل - وهو باقة الايمان والترك ١٢
قوله فيما قبل الشرط والساعة - من خروج المسيح الامور ديا جوج ويا جوج د
الدابة والعلوم من الغرب وغيره اما بعد ما اتفقا على الخوا ما عيسى عليه الصلاة
والسلام فليتم لا يحق كذا قال البحر ١٢
قوله مطلقا لنا - قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ١٢
قوله ادا صلوا - رداه البخاري ١٢
قوله اقول فيه ما فيه - فان النزاع قبل الاستشهاد والتبوت بالاطلاق ١٢
قوله فالرجع - في الجواب ١٢
قوله المذموم - من الحديث ١٢
قوله والحق - ويندرج ١٢
قوله على تفرقة الحديث - فانه لم يثبت الا بما حدث في زمانه ١٢
قوله لان المبادى - ومنها اسلام وان اجماع غيرهم يجوز على الباطل ١٢
قوله شرط تدبير - فانه يلزم منه ان يحل كل الامته بالباطل فلم يكونوا على الحق ١٢
قوله لعدم الاجتماع على الباطل ١٢
قوله من غير حجة - اقول المراد بالحجة - ايا ما كان ادخاله في الاختصاص بالادب كذا فيه تنقيح كلامه د

قوله دانا النقل - جواب قوله دانا نقل ١٢

قوله مفرغ الآثار من النظر - فان امر احيايا لا ينقل ١٢

قوله والبحث - كما سوداب ابل الكلام ١٢

قوله ومثابه الوحى - لعدم ^{اقول} الامر ببيان للاستغناء عنه فالوجه ان يقول دانا عدم

الامر بملكوهم فاليمين بحصوله فانهم ١٢

قوله دانا - جواب قوله دانا رابه ١٢

قوله عدم الامر لهم - من الصراحة للتابعين رفض الرعاى عنهما ١٢

قوله بجمعوا - للتابعين ١٢

قوله الخمانية - وهو حاصل لهم كما قال ١٢

قوله دانا رضى ذات - شبل ١٢

قوله على اللطيف الخمر - الموجوب للتقليد ١٢

قوله قلنا فنقص بالمقلد - بالفتح فانه لم يسلك طريقا آمنا بل حصل به العلم بالنظر والله

تسلل دزم ان يكون لكل مقلد مقلد آخر فكذا انما نقلت ينسب الى الخياط المؤيد بالوحى

قلنا لا يمكن الاستواء لان الله خذ ١٢

قوله ليس تقليد بل علم - فهو الفاعل طريقا آمنا وانت تعلم انه علم فردوى دلو سلم النظرية فهو آمن

من التقليد رجل آمن بما الف عليه آباءه ورجل اخذ من خباب النبوة ماى الفريقتين احق

بالامن ١٢

قوله من الاجتنابايات - دون ما يقدر على ١٢

قوله على التجزى - فيما يقدر وفيما لا ١٢

قوله على تقية - اى نفى التجزى ١٢

قوله وقيل انما يلزم - التقليد ١٢

قوله له الصحة - اي صحة قول المقلد بالفتح ١٢

قوله بدليله - اي بالدليل الذي قال به المجتهد ١٢

قوله من غير ابداء - هذا الرد من قال بشرط ان يتبين له الصحة بدليله ١٢

قوله المستند - الدليل ١٢

قوله ويتبينون - لهم في هذا القول ١٢

قوله من غير تميز - علماء كما في الدجيلة ١٢

قوله ما سئلوا اهل الذر - وهو يوم العالم والعاصي ١٢

قوله يمين لم يحل - وهو الجاهل ١٢

قوله وفيما لم يعلم - وهو الغر المقلدون عليه ١٢

قوله لان الامر الحقيقه - كما سئلوا ١٢

قوله له بسبب تقرر - كما قلتم ١٢

قوله اقول دلاله على وجوب السؤال بالمسئله - هذا الاستدلال لا يكفي لاثبات المطالب فانه لم يدل به مذهب من قال بشرط ان يتبين له الصحة الدليله كيف لا لا الكرميه كما تدل على وجوب السؤال بالمسئله كذا على وجوب السؤال بالدليل ودلالته على وجوب السؤال بالمسئله فقط نظر كيف والدليل الفاعل لم يعلم فوجب سؤاله فخرج الى اشتراط تبين ١٢

قوله انه لو سأل - المستفتي ١٢

قوله لا بد آه - المفتي ١٢

قوله قالوا له - الشارحون ١٢

قوله الى وجوب اتباع - مجلات ما اذا بين له الصحة بدليله ١٢

قوله فانه لو ابدى - المفتي الدليل قلنا انك تفتي كما كان ذلك المفتي نفسه ١٢

قوله من معلوم - نفق ١٢

قوله والعدالة - حصل له هذا العلم بر ١٢

قوله اليه - مستقيمين ١٢

قوله معظمين - ايام ١٢

قوله المنع لنا الاجساد - وقيل لا يمنع ١٢

قوله من الكبريت الاحمر - فيقطن عنده فلا يحل ١٢

قوله لا يمنع في علمه - اي فيما حصل عند الله دون علمه ١٢

قوله الى محبته والاطم - اي ليقطن ظنا ضعيفا للبرية لا دعاء الرتبة ١٢

قوله انه كاد دعاء السماوية - اي كاد دعاء رجل انه صحابي ١٢

قوله ان كان دطلحا - هذا المقلد ١٢

قوله بانيه - اي مباني قول المجتهد ١٢

قوله والمناظرة - للذهب عنه ١٢

قوله وهو المسبب بالمجتهد - اي المطلق الناظر المناظر ١٢

قوله في المذهب جاز - والالا ١٢

قوله عن التمسك - روى ١٢

قوله من ان قلنا - رباني دليل ١٢

قوله عدم محبة - اما اذا كان محبة فالعلماء الفيا محجور ١٢

قوله لا يجوز - مطلقا مطلقا اول المجتهد كان اول ١٢

قوله اما النقل كالاحاديث - او نقل قولهم المنصوص كما هو ذليفة علماء الزمان ١٢

قوله اجماعا - على البراءة للمطلوع دون غيره ١٢

قوله اذا فرض عدم المجتدين - عنه الامضاء فلم ينكر فلا يحصل الاجماع اذ لا اجماع

الاجماع المجتهد بن ١٢

قوله ما خیار التجري - في الاجتهاد مالا جامع سيقيد بالمنجزين والمفروض عدم المجتهد بن

مطلقا ١٥

قوله والافياء دقح - هذا الاقضاء ١١

قوله في زمان الشافعي ولحد - دعيهم كيجي بن حسين دحطاء وابن غنيمته ١٢

قوله بذلك الاجماع - بان يقال ان الاجماع لما جوازه مطلقا او بدلالة الله

جامع لطريق الاول كما هو الاول في الدخيل ١٢

قوله العلماء المحققين - ولهم يكونوا مجتهد بن ١٢

١٢ قوله كمالا جاع - المجتهد بن ١٢

قوله لوجاز الجاز - الاقضاء ١٢

قوله بدليدا - ولون هذا الحكم نقطة ١٢

قوله بل يجب النظر - عند ١٢

قوله ثم انما هي - لوجه النظر ١٢

قوله ما سئلوا اهل الذر - فاضلوا او مفضلوا ١٢

قوله بالاستفتاء - المستفتين من كل ١٢

قوله اجماع الصحابة - مما جوازه من المفضل ١٢

قوله بانه يتوقف - تمام هذا الاستدلال ١٢

قوله على كونه - اي الاستفتاء من المفضل ١٢

قوله منه فما لفته - اي المفضل ١٢

قوله للكل - والله فيمكن ان يقال ان الاستفتاء يكونه وانهم هو اى الا فضل ١٢

قوله الموافقة - وقد كانوا يستفرون مع عدم البحث من الموافقة نعم ١٢

قوله الموافقة - ولو سلم - فانه لو كان الجواز لدن رايه هو راي الافضل لتوقف على موافقة

الافضل ١٢

قوله الافضل فقط - لا على موافقة جميع المجتهدين كما قال المحرر ١٢

قوله كافتاء ابن مسعود - بالكل جميع الفضلين فانهم ١٢

قوله مع مخالفة - فهو افضل منه ١٢

قوله قد مرد الاستدل - في بحث الاجماع ان مخالفة السواد الاعظم لمخالفة الاجماع

ومن شذوذ في النار ١٢

قوله بتبذير الترجيح - بين المجتهدين ١٢

قوله فاقولوا لهم - المجتهدين ١٢

قوله الترجيح - عند التعارض ١٢

قوله بان الله علم - فاستفاد المفضل من القلة كما تباع الرجوح من المجتهدين ١٢

قوله بان الاجماع - المذکور القائم على جوازه من المفضل مع الفاضل ١٢

قوله مقدم وبالفرد - على قياسكم المقلد على المجتهدين ١٢

قوله له فرما - والجواب بانه يمكن بالتساوي ومثابه رجوع العلماء اليه ١٢

قوله لا تيسر - فيجب على المجتهدين في الدلالة دون المقلد في المجتهدين ١٢

قوله قد يكون بالتحريم - بين المجتهدين فمن حكم به التحريم استقباه فلا يخبر وجه الترجيح في

كونه افضل ١٢

قوله مما عمل به - من الحكم الخبري ١٢

قوله كذا في المختصر - من نقل الاتفاق ١٢

قوله اقول يدل عليه - اي على عدم الاتفاق ١٢

قوله التلخيص - في الخفاء ١٢